مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

تحـوّلات مشـاركـة الشّبـاب
فـي الشـؤون العـامّة
فـي دول الجنـوب

تـونس 2025

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

تحـولات مشـاركـة الشبـاب فـي الشـؤون العـامة فـي دول الجنـوب

مـؤلـف جماعـي

أعمال الندوة الإقليمية – أكتوبر 2025

مـركـز الـدراسـات الـمتوسّطيّـة والـدّوليّـة

تـونـس 2025

إنجـاز وطبـع : سنباكـت

ISBN 978-9909-00-887-4

المحتوى

تقديم 5
أحمد ادريس

الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الحياة العامة ببلدان الجنوب 9
هشام مدعشا

استجابة السلطات العامة لمشاركة الشباب المتطورة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 19
معن الشمايلة

التحولات في مشاركة الشباب في الشؤون العامة عبر دول الجنوب العالمي مشاركة فاعلة لشباب واعد 33
رياض محمد سليمان بوماطري

الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الشؤون العامة 43
محمود العوامي

الأشكال الجديدة للمشاركة السياسة للشباب في المغرب : السياق والدلالات 61
أحمد إدعلي

الشباب الجزائري : من صناعة التاريخ إلى المشاركة السياسية 87
محمد بوعزارة

العوامل الرئيسية وراء تحول مشاركة الشباب في الشؤون العامة في العراق 105
قائد سلمان حسن

مسرح الدمى : الإرث التاريخي، عوامل الاستمرارية، ودوره المعاصر في التعبير الاجتماعي والثقافي 125
بثينة أبو البندورة

التخلّي والانزواء : استراتيجيات المقاطعة السياسيّة عند الشباب، دراسة حالة الشباب بحي «الكازمات بوحسينة» من ولاية سوسة 143
رحمة بن سليمان

تقديم

أحمد ادريس

مركز الدراسات المتوسطية والدولية

شهدت بلدان الجنوب في العقود الأخيرة، تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية عميقة، أثّرت بشكل مباشر على أنماط مشاركة الشباب في الحياة العامة. لم تعد هذه المشاركة مقتصرة على الأشكال التقليدية كالانخراط في الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني، بل اتخذت مسارات جديدة وتعبيرات مبتكرة، تعكس تطلعات جيل جديد يرفض القيود القديمة ويبحث عن فضاءات بديلة للتأثير والتغيير.

لقد فرضت العولمة، والتطور التكنولوجي، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي واقعًا جديدًا، مكّن الشباب من تجاوز الحواجز الجغرافية والمؤسسية، ومن التعبير عن آرائهم ومطالبهم بطرق غير مسبوقة. في هذا السياق، برزت أشكال متعددة من المشاركة، مثل الحملات الرقمية، والمبادرات المجتمعية، والفنون الاحتجاجية، والمقاومة الثقافية، وحتى ريادة الأعمال الاجتماعية، التي أصبحت أدوات فعالة للتأثير في السياسات العامة وصياغة الخطاب المجتمعي.

ومع ذلك، فإن هذه الديناميكيات لا تخلو من التحديات. فالشباب في بلدان الجنوب يواجهون في كثير من الأحيان إقصاءً ممنهجًا من مراكز القرار، وضعفًا في التمثيل السياسي، وتهميشًا اقتصاديًا واجتماعيًا. كما أن المؤسسات التقليدية غالبًا ما تنظر إلى هذه الأشكال الجديدة من المشاركة بعين الريبة، معتبرة إياها تهديدًا للنظام القائم بدلًا من كونها فرصة لتجديده.

تأسيسا على ذلك أولى مركز الدراسات المتوسطية والدولية بتونس اهتمامًا بالغًا بمسألة مشاركة الشباب في الحياة العامة، خاصة في سياق بلدان الجنوب التي تشهد تحولات ديموغرافية وسياسية متسارعة. ويأتي هذا الاهتمام انطلاقًا من قناعة المركز بأن الشباب ليسوا فقط فاعلين اجتماعيين، بل هم أيضًا مؤشرات

حيوية على ديناميكية المجتمعات وقدرتها على التجدد والتفاعل مع التحديات المعاصرة.

في هذا الإطار، خصّ المركز هذا الموضوع بسلسلة من الدراسات والندوات العلمية، تناولت من زوايا متعددة واقع المشاركة الشبابية، والعوائق البنيوية التي تحول دون انخراطهم الفعّال، إضافة إلى تحليل الأطر الجديدة التي يبتكرها الشباب للتعبير عن أنفسهم خارج القنوات التقليدية. وقد ركّزت هذه الأعمال على العلاقة بين الشباب والمجال العام، وعلى كيفية إعادة تشكيل هذا المجال من خلال أدوات رقمية، ومبادرات محلية، وحركات احتجاجية سلمية.

ومن بين أبرز منشورات المركز في هذا المجال، نذكر المؤلف الجماعي حول "مشاركة الشباب السياسية في دول المغرب العربي، السياقات والمعوقات" الذي رصد تطور مشاركة الشباب في الفضاءات السياسية والمدنية بعد الثورات العربية، وكذلك إصداره الأخير حول "الشباب والدولة في تونس". كما نظم المركز ملتقيات دولية جمعت باحثين وناشطين من مختلف بلدان الجنوب، بهدف تبادل الخبرات وتطوير مقاربات جديدة لفهم هذه الظاهرة.

إن مساهمات مركز الدراسات المتوسطية والدولية في هذا المجال لا تهدف فقط إلى إثراء النقاش الأكاديمي، بل تسعى أيضًا إلى إبراز أهمية البحث العلمي في دعم السياسات العمومية، وتوجيهها نحو مزيد من الانفتاح على الشباب، والاعتراف بدورهم كمحرك أساسي للتغيير الاجتماعي والسياسي.

إن هذا المؤلف يمثل تجميعا لجملة مساهمات الباحثين المشاركين في الندوة الإقليمية التي نظمها المركز حول "تحولات مشاركة الشباب في الشؤون العامة في دول الجنوب" حيث يسعى من خلاله إلى فهم هذه التحولات انطلاقا من تحليل الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الحياة العامة، مع التركيز على السياقات المحلية لبلدان الجنوب. كما يهدف إلى إبراز التناقضات التي تحكم علاقة الشباب بالمؤسسات، واستكشاف الإمكانيات التي تتيحها هذه المشاركات في بناء مجتمعات أكثر عدالة وشمولاً.

كما تحاول مختلف فصول هذا العمل أن نرصد كيف يعيد الشباب تعريف مفهوم "المواطنة"، وكيف يبتكرون أدواتهم الخاصة للتعبير والمطالبة، بعيدًا عن القنوات الرسمية. كمل تطرح تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه الأشكال الجديدة على إحداث تغيير فعلي، وعن العلاقة بين المشاركة الرقمية والمشاركة الميدانية، وعن الفجوة بين الطموحات الشبابية والواقع السياسي والاجتماعي.

إن دراسة مشاركة الشباب في الحياة العامة ليست مجرد رصد لظاهرة اجتماعية، بل هي نافذة لفهم مستقبل هذه المجتمعات، واتجاهاتها، وإمكانات التغيير فيها. فالشباب ليسوا فقط فاعلين في الحاضر، بل هم أيضًا صناع الغد، وحين يُمنحون المساحة للتعبير والمشاركة، فإنهم قادرون على إعادة تشكيل العالم من حولهم.

الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الحياة العامة ببلدان الجنوب

د. هشام مدعشا ،الرباط، المغرب.

جامعي وخبير استشاري

مقدمة

يحتل الشباب مكانة مركزية في البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية في بلدان الجنوب،بحيث تمثل هذه الفئة أكثر من 50% من السكان في بعض الدول في إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يجعلهم فاعلاً أساسيا لا يمكن تجاوزه في ديناميات التغيير الاجتماعي والسياسي.

وبالرغم من هذا الوزن الديموغرافي، إلا أنه غالباً ما نجد الشباب مهمشين أو خارج قنوات وبنيات المشاركة التقليدية - كالأحزاب السياسية، والنقابات، والبرلمانات، أو المؤسسات المحلية - التي تعجز عن استيعاب تطلعاتهم، ويعتبرونها قليلة الشفافية، هرمية، ومنفصلة عن اهتماماتهم الحقيقية. مما يجعل مشاركتهم في الحياة العامة عبر القنوات التقليدية محدودة، وهو ما يعكس أزمة ثقة متزايدة بين الأجيال الجديدة ومؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والنقابات.

وإزاء هذا الوضع المتسم بالإقصاء أو التهميش، يبتكر الشباب أشكالاً وتعبيرات جديدة وغير تقليدية ومختلفة للمشاركة في الحياة العامة. وغالباً ما تكون هذه الأشكال هجينة، تجمع بين الفضاء الرقمي، والتعبئة الاجتماعية، والمبادرات المحلية، والممارسات الثقافية. وهي تعكس إرادة للاستحواذ على الفضاء العام خارج الهياكل التقليدية، وإعادة تعريف ملامح المواطنة الفاعلة من خلال التركيز على الإبداع، والرقمنة، والانخراط المجتمعي.

وتهدف هذه الورقة المختصرة إلى تحليل ديناميات هذه المشاركة في بلدان الجنوب، من خلال إبراز الممارسات الجديدة للشباب، وخصوصياتها، وحدودها، والآفاق التي تفتحها.

وتهدف هذه الورقة إلى :

1. تحليل مفهوم المشاركة الشبابية وإبراز تحولاته.
2. دراسة حدود القنوات التقليدية للمشاركة.
3. استعراض الأشكال الجديدة التي يبتكرها الشباب في الحياة العامة.
4. تقييم تأثير هذه الأشكال على مسار الديمقراطية والحكامة.
5. تقديم مقترحات لتعزيز إدماج الشباب في صنع القرار.

وتقوم المنهجية المعتمدة على مقاربة تحليلية تستند إلى الأدبيات والتقارير الدولية ذات الصلة بالموضوع، ومقاربة وصفية لتوثيق الأشكال الجديدة من المشاركة.

أولاً : الاطار المفاهيمي

1 - مفهوم الشباب

الشباب مفهوم نسبي وفئة عمرية متغيرة حسب المجتمعات والسياقات التاريخية والثقافية، إلا أن المنظمات الدولية كالأمم المتحدة تحدد الفئة العمرية للشباب بين 15 و24 سنة، بينما في بلدان الجنوب والعديد من الدول النامية غالباً ما توسع هذا الإطار ليشمل الأفراد حتى سن 35 أو حتى 40 سنة، نظراً لخصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية (ارتفاع البطالة، تأخر سن الزواج، ضعف الاستقلالية الاقتصادية...). ويمثل الشباب في العديد من دول الجنوب طاقة ديموغرافية هائلة وقوة حيوية، فهو الأكثر ديناميكية وإبداعاً، لكنه في الوقت ذاته يعتبر الأكثر هشاشة أمام الأزمات الاقتصادية والسياسية، كما أنه يواجه إقصاءً سياسياً وتهميشاً مؤسسياً.

وتجدر الإشارة إلا أن تمثيلية الشباب في المجالين السياسي والمدني في جميع أنحاء العالم ما تزال غير كافية، على الرغم من بعض المؤشرات المشجعة. فرغم تزايد انخراط الشباب في القضايا التي تهمهم مثل البيئة، وحقوق الإنسان، والمساواة

الاجتماعية، ما زالت هناك تحديات تعيق مشاركتهم الكاملة. إذ لا تتجاوز نسبة البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا 2% على الصعيد العالمي، مما يدل على ضعف تمثيل الشباب في الهيئات وصنع القرار.

أما الشباب القادمون من أوساط محرومة، والذين حُرموا من تعليم جيد أو يواجهون وظائف هشة وغير مهيكلة أو حتى البطالة، فقد يشعرون بالإقصاء أو التهميش داخل المسارات السياسية التقليدية.

ويقدَّر عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة بـ 628 مليون شاب وشابة، يعيشون خارج سوق العمل وخارج المنظومة التعليمية والتكوينية، وتشكل الفتيات الغالبية بينهم. كما تعيق مشاركتهم وعملية تمكينهم كمواطنين عدة عوائق، من بينها الحواجز الاجتماعية-الاقتصادية والتمييز القائم على النوع الاجتماعي أو الأصل أو الإعاقة.

2 - مفهوم المشاركة في الحياة العامة

المشاركة هي انخراط المواطن في الشؤون العامة، سواء عبر القنوات الرسمية (انتخابات، أحزاب، نقابات، مجالس محلية) أو عبر أشكال غير رسمية (احتجاجات، جمعيات، مبادرات رقمية وثقافية). ويُنظر إليها كآلية لتحقيق المواطنة الفعّالة وتعزيز الديمقراطية التشاركية. إنها تعبير عن المواطنة النشطة، وشرط أساسي لأي نظام ديمقراطي يروم إشراك مختلف الفئات في تدبير الشأن العام.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة السياسية في صورتها التقليدية تتجسد في التصويت، أو الانخراط في الأحزاب السياسية أو النقابات، أو المشاركة في الحركات الاجتماعية المنظمة. إلا أن هذا التصور المؤسساتي والرسمي للمشاركة يظل محدوداً في بلدان الجنوب، حيث يزداد شعور الشباب بعدم الثقة في المؤسسات و في النخب السياسية[1].

[1] وتجدر الإشارة إلى أن السياق التاريخي لمشاركة الشباب في دول الجنوب يمكن التحقيب لها من خلال أربعة مراحل كبرى : الأولى مرحلة ما بعد الاستقلال حيث كان الشباب في طليعة الحركات التحرري دوراً محورياً ، والمرحلة الثانية فترة السبعينيات والثمانينيات إلى أواسط التسعينات : والذي عرف تراجع لدورهم بفعل سيطرة الأنظمة السلطوية وقمع الحركات الشبابية، ثم حقبة من اواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة التي يمكن وصفها مرحلة بداية الانتفاضات الطلابية والمطلبية حيث بدأت الحركات الطلابية والشبابية تطالب بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وأخيرا الألفية الثالثة مع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث برز جيل جديد من الشباب يفضل التعبير عبر أدوات رقمية وفنية أكثر حرية ومرونة. مما ترتب عنه صعود المشاركة الرقمية والحركات الاحتجاجية الكبرى.

ثانيا - النماذج التقليدية للمشاركة ومحدوديتها

1 - الأحزاب السياسية : تعتبر الأحزاب هي القناة الطبيعية للمشاركة السياسية،إلا أنها غالباً ما يطغى عليها الطابع النخبوي حيث يحتكر الشيوخ مواقع القرار وهذا ما يجعلها تعاني من الشيخوخة الفكرية والتنظيمية، كما تُعتبر في نظر الشباب فاسدة أو منفصلة عن الواقع الاجتماعي، لذلك فهي عاجزة عن استقطابهم. وفي غالب الأحوال إن كانت هناك مشاركة للشباب فهي تكون مشاركة شكلية من خلال منظمات شبابية موازية دون أي تأثير فعلي في القرارات.

2 - النقابات : نفس الشيء بالنسبة للنقابات التي تعاني من البيروقراطية والتسييس المفرط والانقسامات الداخلية، وبعيدة كل البعد عن الانشغالات اليومية للشباب، مما يجعلها غير جاذبة للشباب الباحث عن أساليب مباشرة وسريعة للتأثير.

3 - المؤسسات التمثيلية الرسمية : مثل البرلمانات والجماعات المحلية والتي لا تتيح للشباب إلا تمثيلاً محدوداً ونسبيا بسبب العوائق القانونية (شروط الترشح)، والمادية (تكاليف الحملات الانتخابية وضعف الدعم المالي)، والاجتماعية(هيمنة شبكات النفوذ العائلية والسياسية)

وهذا كله يعتبر من أسباب العزوف الشبابي، الناتج عن فقدان الثقة في جدوى المشاركة وفي المؤسسات، انتشار الفساد والمحسوبية وضعف الشفافية، وغياب السياسات الموجهة للشباب في البرامج والسياسات العمومية، وضعف قنوات التواصل بين الدولة والشباب.

ثالثا - بروز أشكال جديدة من المشاركة

في الحقيقة رغم كل التحولات السوسيولوجية التي طرأت على مجتمعات الجنوب إلا أن مشاركة الشباب لم تختفِ وإنما تحولت واتخذت أشكالاً غير رسمية، أفقية وهجينة، تركّز على الفعل المباشر، والإبداع، والاستخدام المكثف للتكنولوجيات الرقمية. وتكشف دراسة الأشكال الجديدة لمشاركة الشباب في الحياة العامة ببلدان الجنوب أن هناك تحوّلاً عميقاً في طرق التعبير والانخراط، فبينما فقدت المؤسسات

التقليدية جاذبيتها ابتكر الشباب قنوات بديلة أكثر مرونة وحرية، عبر الفضاء الرقمي، والحركات الاجتماعية، والمبادرات المحلية، والتعبيرات الثقافية.

1 - الأشكال الجديدة لمشاركة الشباب

تتغير مشاركة الشباب في الحياة العامة، وتتكيف مع أدوات الاتصال الجديدة وتوقعات جيل يسعى إلى المشاركة بطريقة أكثر مباشرة وشخصية، وغالبًا ما تكون منسجمة مع تحديات عالم اليوم، ومن بين الأشكال الجديدة نجد :

1.1 - الفضاء الرقمي والمشاركة الرقمية : «فضاء للتعبير والتعبئة»

لقد غيّر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل جدري أنماط مشاركة الشباب. فأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، إنستغرام، تيك توك، إكس/تويتر)، والمدونات، ومنصات الفيديو فضاءات بديلة للتعبير عن الرأي، ونشر الوعي ، وفضح الفساد والتنديد بالتجاوزات، وتنظيم الحملات الجماعية والتعبئة السريعة.

ومن الخصائص الأساسية هذه الوسائل : الفورية وسرعة انتشار الرسائل والمضامين، وانخفاض تكاليف الوصول إليها بما يتيح مشاركة واسعة، اضافة إلى أفقية التفاعل بشكل أحدث قطيعة مع البنى الهرمية التقليدية[2]. لذلك أضحى الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي امتداداً للفضاء العام وأصبح الفضاء المفضل للتعبئة والتوعية والتعبير عن المطالب، مما عزز تسييس الشباب وسمح بتدويل القضايا المحلية. بحيث سمحت الحملات الفيروسية virales، والهاشتاكات hashtags، والعرائض الإلكترونية بتجاوز الإعلام التقليدي والوصول بسرعة إلى جمهور واسع من خلال ما يسمى الإعلام البديل.وباختصار لقد أصبحت هذه الوسائل ساحة سياسية بامتياز.

- ومن أشكال المشاركة الرقمية والمباشرة نجد :

- **العرائض الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي :** يتعرف الشباب على القضايا الاجتماعية أو السياسات العامة ويعبرون عنها عبر الإنترنت، لا سيما من خلال توقيع العرائض أو مشاركة الرسائل على وسائل التواصل الاجتماعي.

[2] من أمثلتها حركات «الربيع العربي» (2011) التي كان الشباب المحرك الرئيسي لها عبر الإنترنت؛الحملات المناخية التي يقودها ناشطون شباب في عدة دول إفريقية وأمريكية لاتينية.

- **المقاطعات والاحتجاجات :** يفضل الشباب أشكال المشاركة الاحتجاجية، مثل المقاطعة والاعتصامات أو الأنشطة الرمزية، لإسماع أصواتهم.

- **المشاركة البيئية :** يُعدّ النضال من أجل حماية النظم البيئية البحرية، وإزالة الغابات، والتصحر مجالاً يُشارك فيه الشباب بفعالية، ويقدمون حلولاً مبتكرة.

2.1 - التعبئة الاجتماعية والمجتمعية والمواطنة : ديناميات جماعية جديدة

بعيداً عن الفضاء الرقمي الافتراضي، يشارك الشباب أيضاً في حركات اجتماعية ومبادرات مدنية تتحدى البنى القائمة. بحيث ينظم الشباب في الأحياء والقرى والجامعات مبادرات محلية، تتمثل في تأسيس جمعيات، أو تنظيم أنشطة تطوعية، أو المساهمة في مشاريع التنمية المجتمعية. ورغم طابعها المحلي، فإن لهذه الأنشطة بعداً سياسياً لأنها تعكس استجابة لنقص أداء الدولة.

وتظهر هذه المشاركة المحلية والجمعوية، بشكل ملموس، التزاما براغماتيا من قبل الشباب من خلال الاشتغال داخل الجمعيات، والتعاونيات، والمبادرات المحلية. وغالباً ما تركز هذه المشاركة على تحسين ظروف الحياة اليومية(التعليم، الصحة، البيئة، ريادة الأعمال الاجتماعية، إدماج الفئات المهمشة)، وتهدف إلى المساهمة في التنمية المحلية عبر حلول مبتكرة، وكذا تعزيز رأس المال الاجتماعي وشبكات التضامن وتثمين الكفاءات وتحسين قابلية تشغيل الشباب.

ومن خصائصها عفويتها وطابعها غير الرسمي في الغالب، وهياكلها الأفقية الرافضة للتراتبية التقليدية، وقدرتها على بناء تضامن عابر للأجيال والحدود[3]. وتعيد هذه التعبئات تعريف مفهوم المواطنة عبر إبراز المشاركة المباشرة خارج الأطر الرسمية، وتظهر هذه المبادرات أن الشباب لا يكتفي بالاحتجاج، بل يسهم أيضاً في صياغة حلول بديلة وملموسة.

3.1 - التعبيرات الثقافية والفنية كلغة سياسية بديلة وممارسات احتجاجية مبتكرة

تشكل الممارسات الثقافية والفنية مجالاً آخر لمشاركة الشباب في الحياة العامة. فالغرافيتي، والراب، والشعر، والمسرح، والسينما، والرقص الحضري ،الاعتصامات،

[3] ومن أمثلتها : التعبئات الطلابية في تشيلي من أجل إصلاح النظام التعليمي؛ الحركات المناهضة للتمديدات غير الدستورية لولايات الرؤساء في إفريقيا جنوب الصحراء؛المسيرات المناخية التي يقودها ناشطون شباب في مختلف القارات.

التجمعات الخاطفة، العروض الفنية، الجداريات ، والفنون الرقمية أصبحت أدوات للتعبير والنقد السياسي والاجتماعي ويعبر من خلالها الشباب عن تذمرهم واستيائهم بأساليب رمزية وأشكال إبداعية تمكّن من تجاوز الرقابة والتأثير في الرأي العام بشكل وجداني وجمالي. ومن الوظائف الأساسية لهذه التعبيرات، فضح المظالم الاجتماعية والسياسية،تسليط الضوء على قضايا اجتماعية أو حقوقية، تثمين الهويات المحلية والثقافية، خلق فضاءات حوار جديدة بين الشباب والمجتمع[4].

4.1 - المشاركة الهجينة

يستكشف الشباب مسارات وسطية بين الانخراط الاجتماعي والسياسي كريادة الأعمال الاجتماعية، خلق مراكز التفكير الشبابية، وإحداث المنصات التشاركية، وتجمع هذه الممارسات بين الابتكار الاقتصادي والمطالبة المواطِنة.

رابعا - الرهانات والحدود

إن مشاركة الشباب تظل عرضة لعدد من التحديات من قبيل :

1 - الاستغلال السياسي : تواجه الحركات الشبابية خطر الاستغلال من قبل النخب التي قد تستخدم مطالبها لتعزيز شرعيته. ففي الحالة المغربية كثيرة هي الحركات الشبابية التي تم الركوب عليها واستغلالها.

[4] في السنغال، لعبت «حركة Y'en a marre (سئمنا» سنة 2011 دوراً أساسياً في تعبئة الشباب ضد الفساد ومن أجل الديمقراطية. في بوركينا فاسو، كان لـ Balai Citoyen (المكنسة المواطنية) دور بارز في إسقاط نظام بليز كومباوري سنة 2014. في تونس والمغرب، ساهم المدونون والنشطاء الرقميون في حركات «الربيع العربي»، التي أطاحت ببعض الانظمة السلطوية، وفي التعبئة من أجل بعض الحركات.- أمريكا اللاتينية : في تشيلي، برزت الحركات الطلابية بمطالبتها بتعليم مجاني وذي جودة.في البرازيل، أبرزت احتجاجات 2013 ضد ارتفاع أسعار النقل العام قوة النشاط الرقمي. في الإكوادور، يشارك الشباب من المجتمعات الأصلية في النضالات البيئية والاجتماعية. - آسيا : في تايلاند، تطالب الحركات الطلابية بإصلاحات ديمقراطية جذرية. في الهند، شكّلت شبكات التواصل الاجتماعي محفزاً لحركات احتجاجية ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي. في هونغ كونغ، جسدت حركة المظلات «Umbrella Movement» طموح الشباب نحو مزيد من الحريات السياسية.- وكمثال على ذلك الدور الذي تقوم به موسيقى الراب والهيب هوب في التعبئات الشبابية بالمغرب الكبير وإفريقيا الغربية، حيث تحمل هذه الأشكال الفنية خطاباً نقدياً مباشراً وسهل التلقي.

2 - القمع والرقابة : في العديد من بلدان الجنوب، تواجه التعبئات قيوداً صارمة، بل قد تصل في بعض الأحيان إلى متابعات قضائية، واعتقالات، اضافة إلى فرض الرقابة على الإعلام وقطع الإنترنت.

3 - استدامة الحركات : رغم قوتها على المدى القصير، غالباً ما تعجز التعبئات الرقمية والاحتجاجية عن الاستمرارية وإحداث تغييرات مؤسساتية ملموسة.

4 - الانتقال من النشاط إلى الفعل السياسي : يبقى التحدي الأكبر هو قدرة الشباب على تحويل نشاطهم الاحتجاجي إلى تأثير فعلي على القرارات السياسية أو المشاركة في المؤسسات، في ظل غياب قنوات مؤسساتية للاعتراف بها.

خامسا - الآفاق

1 - الاعتراف بمشاركة الشباب وإدماجها مؤسساتياً : من خلال إنشاء هيئات ومجالس شبابية (تُنشأ مجالس أو منتديات أو اتحادات شبابية لتوفير مساحة للشباب للتعبير عن آرائهم وممارسة التأثير على المستويين المحلي والوطني) أو تخصيص حصص لهم في البرلمانات[5].

2 - تعزيز الرقمنة كرافعة ديمقراطية : ينبغي للدول تشجيع استخدام التكنولوجيا لتقوية الشفافية، والاستشارات المواطِنة، والإدماج السياسي.

3 - تقوية التربية المدنية : من الضروري تكوين الشباب على المواطنة الفاعلة والناقدة لضمان استمرارية انخراطهم.

4 - بناء جسور بين المجتمع المدني والحكومات : يجب أن تجد المبادرات المحلية صدى في السياسات العامة لتتحول إلى إصلاحات ملموسة.

[5] هذا ما تم القيام به مثلا في المغرب في تجربتين برلمانيتين كوطا للشباب، لائحة الشباب في الانتخابات التشريعية، التنصيص في دستور 2011 على المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجموعي الذي لم يتم إخراجه إلى حيز الوجود إلى حدود اليوم أي بعد مرور مايقارب 14 سنة من صدور دستور 2011).

الخاتمة

الخلاصة الأساسية هي أن شباب بلدان الجنوب ليسوا غير مبالين سياسياً، بل على العكس، يبتكرون باستمرار أشكالاً جديدة ومختلفة من المشاركة خارج الأطر التقليدية. هذه الأشكال – الرقمية، الثقافية، المجتمعية – تعكس رغبة عميقة في التغيير وإرادة في أن يكونوا فاعلين في مستقبلهم. لكن، لكي يكون لهذا الانخراط أثر دائم، لا بد من الاعتراف به، ومرافقته، وإدماجه في المؤسسات.

وبذلك، فإن المشاركة السياسية للشباب في بلدان الجنوب لا تختزل في مجرد احتجاج، بل تمثل مشروعاً شاملاً لإعادة ابتكار المواطنة وتعزيز الديمقراطية. ومن ثَمَّ، فإن مستقبل الديمقراطية والتنمية في بلدان الجنوب مرهون بمدى قدرة هذه الدول على إدماج طاقات الشباب بشكل فعلي في عملية صنع القرار.

استجابة السلطات العامة لمشاركة الشباب المتطورة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

د. معن الشمايلة

ملخص

تقدم هذه الورقة تحليلاً نقديا للاستجابات غير المتجانسة والمختلفة للسلطات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمشاركة الشباب المتطورة والسريعة في مواكبة التقدم والتطور التكنولوجي. ففي أعقاب الربيع العربي، تحولت مشاركة الشباب إلى نشاط رقمي وحركات شعبية محلية، مما شكل تحديا معقدا للهياكل السلطات العامة. وقد أدى تطور أشكال مشاركة الشباب، من الاحتجاجات التقليدية إلى الحملات الإلكترونية، إلى إثارة تحدي وجودي للسلطات العامة في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا. هذه السلطات، التي تتراوح بين أنظمة تسلطية راسخة ودول هشة في مرحلة انتقالية، وجدت نفسها في مواجهة حتمية مع هذه الديناميكية الجديدة. وقد تفاوتت ردود فعلها بشكل كبير بين نهجين رئيسيين، الأول قمعي يهدف إلى وأد هذه الحركات في مهدها وتجفيف منابعها، والثاني استيعابي يهدف إلى احتواء طاقتها وإدماجها ضمن قنوات مؤسسية خاضعة لسيطرة السلطات العامة

ركزت هذه الورقة على تحليل استجابات واستراتيجيات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في السيطرة على هذا النوع من المشاركة الشبابية. وإن فعالية هذه الاستجابات هي المحدد الأساسي لاستقرار المنطقة المستقبلي ومسار تنميتها، ورسم مستقبلها من خلال تصنيف هذه الاستجابات ومراقبتها والتعامل معها. وركزت الورقة على آليات التحرير والتمكين التقني والرقمي. وتخلص هذه الورقة إلى أن الاستراتيجيات السائدة غالبا ما تعالج الأعراض وليس الأسباب الجذرية لإقصاء الشباب. وتقدم هذه الورقة لصانعي السياسات والسلطات العامة مجموعة من التوصيات القابلة للتنفيذ،

والتي تهدف إلى تعزيز الإدماج والمشاركة الهادفة والاستقلالية الرقمية والشراكات المرنة للشباب مع السلطات العامة في دولهم.

مقدمة

لقد شكلت موجة الثورات التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وما تلاها من تحركات واحتجاجات شعبية في مختلف أنحاء أفريقيا، لحظة فارقة في علاقة الشباب بالسلطات العامة. حيث لم يعد الشباب مجرد متلق للسياسات أو شريحة سكانية تسعى الدولة إلى إدارتها، بل تحول الشباب إلى فاعل سياسي واجتماعي رئيسي، يستخدم أدوات تقليدية وجديدة متطورة، لا سيما المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، للتعبير عن مطالبه ورغباته وتحدي الأنظمة القائمة. لقد غير الانتشار الواسع لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي طريقة تواصل الناس، وحصولهم على المعلومات، ومشاركتهم في المجتمع. فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، برزت وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة جديدة للتعبير عن الآراء، والاتصال بأشخاص آخرين يشاركونهم وجهات نظرهم.

يشكل الشباب تحت سن الثلاثين أكثر من نصف سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يجعل منهم قوة ديموغرافية وسياسية واجتماعية لا يمكن تجاهلها. وقد برزت هذه القوة بشكل جلي خلال انتفاضات الربيع العربي قبل عقد من الزمان، حيث مثلت هذه الفئة العمود الفقري للتحركات الشعبية التي طالبت بالتغيير. ومع مرور الوقت، شهدت أشكال المشاركة الشبابية تحولاً جذرياً، متحولة من الاحتجاج التقليدي في الساحات العامة إلى فضاءات رقمية أكثر تعقيداً وتنوعاً، تتميز بحركات قائمة على قضايا محددة، وتنظيم لا مركزي، وحملات توعوية مستقلة. تواجه السلطات العامة في المنطقة هذه التحولات باستراتيجيات متعددة، تتراوح بين القمع المباشر ومحاولات الاستيعاب والاحتواء، إلى سياسات أكثر تطوراً تهدف إلى توجيه الطاقات الشبابية في قنوات مقبولة نظامياً. وتكشف هذه الاستجابات عن رؤية الدولة لمسألة المشاركة الشبابية ليس كحق ديمقراطي أساسي، بل كمسألة

أمنية وإدارية تحتاج إلى إدارة محكمة. ان جيل الشباب اليوم يمثل أكثر من (1,85) مليار نسمة، حيث تشكل أكبر شريحه في العالم والغالبية العظمى من هؤلاء الشباب هم سكان البلدان أو المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة والصراعات. إن ضمان مشاركة الشباب الفاعلة تعد وسيلة لمنع تهميش الشباب والانخراط في الصراع المسلح، وان مساهمة الشباب الفعلية يجب أن يتم تقييمها ودعمها من خلال توفير المزيد من الموارد لتشكيل استقرار دائم للمساهمة في تحقيق العدالة والازدهار الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل نقدي لاستجابات الحكومات في المنطقة، مع التركيز على الثغرات بين الخطاب الرسمي والممارسات الفعلية، والتداعيات المترتبة على استمرار تبني سياسات قائمة على الاحتواء بدلاً من المشاركة الفعلية. كما تسلط الضوء على كيفية تأثير هذه المقاربات على استقرار المنطقة وقدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل بيئة سياسية واجتماعية متقلبة.

الاطار العام لمشاركة الشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

1 - السياق التاريخي

إن اعتبار الربيع العربي مجرد حدث منفصل في عام 2011 هو سوء تقدير لأهميته العميقة. يتم تحليله بشكل أكثر دقة على أنه لحظة تحفيزية كشفت عن القوة الكامنة للتعبئة الشبابية بينما أطلقت في الوقت نفسه ردا مضادا طويل الأمد ومتطورا من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. حيث لم تكن الانتفاضات والاحتجاجات عملا سافرا ولكنها كانت ذروة عقود من الظلم المتصاعد ضد الصفقات الاستبدادية والهيمنة. فقد قدمت الحركات السابقة نماذج تأسيسية للتنظيم والمعارضة، وإن كان على نطاق أصغر. إن إرث الربيع العربي الحقيقي هو هذه النتيجة المزدوجة، لقد أظهر إمكانية التغيير بقيادة الشباب على نطاق غير مسبوق وبدأت عملية التعلم الاستبدادي حين طورت الأنظمة السياسية تكتيكات جديدة ومتقدمة لمراقبة وتقسيم وإضعاف واستيعاب المشاركة الشبابية المستقبلية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

يمكن فهم ردود فعل السلطات العامة من خلال نظريات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولا سيما مفهوم «السلطوية التكيفية (Authoritarian Adaptation)، ونظرية الفرص السياسية (Political Opportunity Structure) التي تشرح كيف تطور الأنظمة غير الديمقراطية أدواتها للبقاء في السلطة، وليس عبر القمع الكامل، بل عبر تكييف تكتيكاتها لاستيعاب المعارضة وإضعافها أما الثانية فتفترض أن تصرفات الحركات الاجتماعية تتشكل بناءً على إدراكها لانفتاح أو انغلاق النظام السياسي أمامها (Tarrow, 2011).

2 - الاتجاهات الحالية

يتسم المشهد المعاصر للمشاركة الشبابية بتنوعه وتكيفه مع بيئة أكثر تقييدا. حيث تتقاطع هذه الاتجاهات على النحو التالي :

أولا : يعتبر النشاط الرقمي للشباب سيفا ذو حدين، حيث أصبحت المنصات الرقمية الحديثة لشباب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل (Twitter وInstagram) الاسهل تعبئة والاسرع في بناء السردية، كما في الحركات الاحتجاجية للشباب العربي، مما سمح للنشطاء بتجنب وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها الدولة، حيث وفرت التطبيقات المشفرة مثل (SignalوTelegram) مساحات أكثر أمانا للتنسيق. ومع ذلك، فإن هذه الساحة الرقمية تشكل تهديدا واضحا للشباب، حيث ردت السلطات الرسمية بتقنيات مراقبة متطورة مثل برامج التجسس مثل (Pegasus)، وحملات التظاهر المزيفة المنسقة لإسكات المعارضة، والانتشار الاستراتيجي للتضليل المعلوماتي لخلق الارتباك واللامبالاة. حيث تجرم بعض القوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية التعبير عبر الإنترنت، محولة الفضاء الرقمي الذي يستخدم من قبل الشباب إلى فضاء جديد للتحكم والسيطرة.

ثانيا : تشكل الحركات الشعبية فرصة سياسية مغلقة على المستوى الوطني، حيث تم توجيه طاقة الشباب إلى نشاط قائم على القضايا الوطنية والمحلية. حيث تمثل المبادرات البيئية، والحركات النسوية، والمجموعات العمالية التي تنظم في هذا القطاع غير الرسمي هذا الاتجاه. وغالبا ما تكون هذه الحركات تحت رادار السلطات العليا، وتركز على التغيير المحلي الملموس. ومع ذلك، فإنها تواجه تحديات استدامة

كبيرة تؤدي إلى نقص التمويل والمضايقات الحكومية المستمرة والإرهاق بين النشطاء.

3 - التحديات التي يواجهها الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

أ - الحواجز السياسية

لا تعتبر الحواجز السياسية عقبات سلبية ولكنها أدوات حوكمة نشطة ومتعمدة. حيث يتم تسليح الأطر القانونية لتجريم المعارضة، حيث تسجن قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية النقاد عبر الإنترنت، وتخنق قوانين المنظمات غير الحكومية المقيدة المجتمع المدني عن طريق قطع التمويل وفرض متطلبات إبلاغ صارمة. وتقوم هذه التكتيكات بشكل خاص على إنشاء آليات مشاركة شكلية مثل المنتديات والحوارات والمجالس الشبابية التي ترعاها السلطات العامة. حيث تخدم هذه المبادرات شرعنة السلطات العامة دوليا بينما محليا تقوم بتوجيه معارضة الشباب إلى طرق مختلفة وخاضعة للرقابة وتخلق طبقة من ممثلي الشباب المتميزين والمستقطبين.

ب - العوامل الاجتماعية والاقتصادية

يشكل السياق الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة معدلات بطالة عاليه بين الشباب تعد الأعلى في العالم، حيث تتجاوز معدلات غير الملتحقين بالتعليم أو التوظيف أو التدريب 30٪ في بعض البلدان. ويعد هذا عامل مزعزع للاستقرار خاصة بطالة الشباب المتعلمين ؛ حيث يمثل خريجو الجامعات الذين يقودون سيارات الأجرة أو يبيعون البقالة تأكلاً للعقد الاجتماعي. حيث يرتبط هذا اليأس الاقتصادي مباشرة بحالة الاغتراب السياسي، عندما يتم اغلاق كافة القنوات الرسمية للتقدم، يجبر الشباب على البحث عن قنوات مشاركة بديلة، من الاحتجاج غير الرسمي إلى طرق الهجرة الخطرة (هجرة العقول)، مما يحرم البلدان العربية من رأس مالها البشري الاساسي الأكثر ديناميكية.

ج - المعايير الثقافية والاجتماعية

غالبا ما تقوم السلطات العامة بتقويض شرعية النشاط الشبابي أو النسوي على أنه غربي أو مستورد أو ضد القيم الثقافية والاجتماعية القائمة في المجتمع. اذ يتم تحدي هذه المعايير وتعزيزها عبر الإنترنت، مما يخلق شدا وجذبا مستمرا

حيث يمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي منصة للتضامن النسوي ولكن أيضا مساحة لرد فعل عنيف.

4 - استجابات السلطات العامة

أ - أطر السياسات الاستراتيجية

لقد طورت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استراتيجيات وطنية للشباب معقدة. قيمتها لا تكمن في وجودها ولكن في صياغتها وتنفيذها. فهل تم تطوير هذه الاستراتيجيات الوطنية من خلال مشاورات حقيقية مع مجموعات الشباب المستقلين، أم يتم صياغتها تقنيا خلف الأبواب المغلقة ؟ او هل يدعمها التزامات مالية ملموسة، أم أنها مجرد وثائق طموحة ؟ حيث يكشف تحليل الخطاب النقدي لهذه الاستراتيجيات ان اغلب هذ الاستراتيجيات تصف الشباب على أنهم مستفيدون من خدمات الدولة أو رعايا يجب تأمينهم والتحكم فيهم، أكثر من كونهم وكلاء تغيير أو شركاء في التخطيط والتنمية.

ب - الآليات المؤسسية لهندسة التحكم

تشكل المجالس الشبابية والبرلمانات الشائعة في بعض بلدان المنطقة شكلا من الأدوات المؤسسية التي تعتمد فعاليتها على هيكلها او تصميمها، ويبقى السؤال هل لدى هذه المجالس او الكيانات سلطة استشارية ؟ هل يمكن الأخذ بتوصياتها بسهولة ؟ او تجاهلها ؟ أو هل لديها دور رسمي في العمليات التشريعية أو السياسية ؟ وغالبا ما تعمل شراكات السلطات العام مع منظمات المجتمع المدني كآليات للتحكم وتحويل الموارد، حيث يتم توجيه التمويل إلى المنظمات غير الحكومية المنظمة من قبل الحكومة أو المنظمات غير الحكومية الممثلة التي تنفذ مشاريع معتمدة من قبل السلطات العامة.

ج - بناء القدرات والتمكين الشبابي

تشكل برامج بناء القدرات الشبابية التي تطلقها الحكومات أحد أبرز الاستجابات الرسمية لظاهرة المشاركة الشبابية، غير أن طبيعتها وأهدافها تظل موضع تساؤل نقدي. فبدلاً من تركيزها على تنمية المهارات المدنية والحقوقية والسياسية الحقيقية، تميل هذه البرامج إلى تعزيز نموذج المواطنة الامتثالية التي تخدم

الأولويات الرسمية، عبر التركيز على ريادة الأعمال والتطوع ضمن الأطر المحددة مسبقاً من قبل السلطات العامة.

كما ينطبق نفس المنطق على آليات تمويل المبادرات الشبابية، حيث يوجّه الدعم بشكل انتقائي نحو المجموعات والجمعيات التي تتماشى مع الأجندات الحكومية، بينما تهمش المبادرات المستقلة أو تحاصر بسبب اشتراطات التمويل والمعايير غير الواضحة. وتؤدي هذه الآلية إلى إعادة إنتاج نظام المحسوبية وتقويض إمكانية ظهور منظمات مجتمع مدني فاعلة وقادرة على تمثيل مطالب الشباب الحقيقية. وبالتالي، فإن هذه البرامج لا تعد الشباب للمشاركة الفاعلة في الشأن العام بقدر ما تعيد صياغة دورهم ليكونوا فاعلين ضمن حدود السياسات الرسمية، مما يعمق أزمة التمثيل ويحد من قدرة الشباب على التأثير في عملية صنع القرار.

5 - دراسة حالة : النموذج الأردني

استجابة الاردن لأجندة الشباب السلام والأمن

يعد الأردن الدول الرائدة عالميا في تبني أجندة الشباب والسلام والأمن على المستوى الدولي، حيث قاد بشكل فعال عملية إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2250 خلال رئاسته للمجلس عام 2015. وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الاستجابة الأردنية لهذه الأجندة من خلال تحليل الإجراءات التشريعية والبرامجية التي تم تنفيذها على المستوى الوطني لتعزيز مشاركة الشباب.

أولاً: الاستجابة التشريعية

قام الأردن بإدخال تعديلات تشريعية مهمة لتعزيز مشاركة الشباب، منها :

- تخفيض سن الترشح للانتخابات النيابية من 30 إلى 25 سنة
- تخصيص مقاعد للشباب ضمن القوائم الحزبية (شاب أو شابة دون 35 سنة ضمن أول خمسة مرشحين)
- تمكين الموظفين الحكوميين من الترشح للإنتخابات دون الحاجة للاستقالة المسبقة
- حماية الحقوق السياسية للشباب ومنع المساس بها بسبب الانتماء الحزبي

- ضمان تمثيل الشباب في هياكل الأحزاب السياسية بنسبة لا تقل عن 20% من المؤسسين
- تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية داخل الجامعات.

ثانياً : الاستجابة البرامجية

شملت الاستجابة البرامجية عدداً من المبادرات المهمة :

- مشروع المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (الحكومة الشبابية والبرلمان الشبابي)
- إعداد الخطة الوطنية لتفعيل قرار مجلس الأمن 2250
- إدراج محور خاص بالشباب في الخطة الوطنية الثانية لقرار مجلس الأمن 1325
- برامج التوعية بدور الشباب في مواجهة التغير المناخي
- مشاركة الشباب العملية في إدارة المجالس البلدية المؤقتة

تمثل التجربة الأردنية نموذجاً متميزاً في الاستجابة لقرار مجلس الأمن 2250 حول دور الشباب في عمليات صنع القرار وتعزيز مشاركة الشباب، حيث نجحت الاردن في تحويل الالتزام الدولي إلى إجراءات ملموسة على الأرض. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة لتعزيز هذه الجهود من خلال:

- زيادة نسبة تمثيل الشباب في المجالس المنتخبة
- تعزيز دور الشباب في عملية صنع القرار
- تطوير آليات المتابعة والتقييم لضمان تنفيذ الإجراءات المتخذة

تظل التجربة الأردنية مصدر إلهام للدول الأخرى في المنطقة والعالم، وتؤكد على أهمية التحول من الخطاب النظري إلى التطبيق العملي في مجال مشاركة الشباب.

6 - التوصيات

تشكل آليات معالجة الأسباب الجذرية تحديا كبيرا لصانعي السياسات، ومن هنا يجب عليهم العمل بالتوصيات التالية :

- إدماج الشباب بفعالية في صنع القرار لضمان إشراك الشباب بشكل حقيقي في اللجان التشريعية والوكالات التنفيذية، من خلال اعتماد آلية إلزامية لتقييم أثر السياسات العامة على فئة الشباب، أسوة بالتقييمات البيئية أو الجندرية المعمول بها.
- تعزيز الثقافة والمعرفة الرقمية الانتقال من مجرد توفير الوصول إلى الإنترنت، إلى تقديم برامج شاملة تجمع بين مهارات المشاركة الرقمية، والأمن السيبراني، والتفكير النقدي في الإعلام، مع دعم المنصات الرقمية المستقلة بالتمويل والخبرة الفنية بشكل مستدام.
- التحول من الاستيعاب الشكلي إلى الشراكة الحقيقية وتجاوز الخطوات الرمزية في إشراك الشباب، والتحول إلى شراكات فعلية تمكنهم من التأثير في القرارات والسياسات على المستويات الوطنية والمحلية.
- بناء آليات مشاركة مستدامة ومرنة تطوير أنماط مشاركة قابلة للتكيف مع مختلف استجابات السلطات، بما يضمن استمرار صوت الشباب حتى في البيئات المتغيرة أو المقيدة.
- تحديث نماذج التمويل وتقليل الاعتماد على القنوات الحكومية التقليدية في تمويل المبادرات الشبابية، وإنشاء آليات شفافة ومستقلة للمنح مثل الصناديق المستقلة أو المبادرات الدولية المخصصة للشباب.
- إنشاء مساحات آمنة وغير رسمية للحوار، وتوفير منصات محمية تسمح بالتعلم والتبادل بين النشطاء الشباب والمسؤولين **الحكوميين بشكل عملي، مع تعزيز الفضاء المدني المستقل وتزويد الشباب بالأدوات اللازمة للمشاركة الآمنة والفعالة.**
- تشجيع التبادلات والتضامن العابر للحدود دعم مبادرات التبادل الإقليمي والدولي بين الشباب، بما يتيح نقل التجارب الناجحة ومشاركة الاستراتيجيات الفعالة خارج الأطر الدبلوماسية الرسمية.

الخاتمة

ان استجابات السلطات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمشاركة الشباب المتطورة ليست عشوائية؛ إنها استجابة تمثل استراتيجية محسوبة ومتطورة للتحكم، وتجمع ما بين الإكراه والاستيلاء والتنازل. بينما مكنت الأدوات الرقمية أشكالا جديدة من التعبئة، واستجابة السلطات العامة بأدوات متقدمة ومساوية للمراقبة والسيطرة. وتوضح بعض الدراسات نماذج من هذه الاستجابة، وان كانت جميعها بدرجات متفاوتة، وفيها صراع للانتقال من إدارة الشباب كـ مشكلة يجب السيطرة عليها إلى الشراكة معهم كـ مواطنين فاعلين واشغالهم. ويعتمد المسار المستقبلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا واستقرارها، وحيويتها الاقتصادية، وتماسكها الاجتماعي على هذا المحور الحاسم. لذلك، فإن الدعوة إلى اتخاذ اجراءات واضحه وسريعة لصانعي وواضعي السياسات يجب عليهم الاستفادة من نفوذهم للدفاع عن استجابات تنتقل ما وراء الأداء وتعالج الإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأساسي المستمر في تحديد تجربة المعيشة لملايين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تشكل استجابات السلطات العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتطور مشاركة الشباب نموذجاً معقداً للتفاعل بين القوة والمقاومة، حيث تمثل هذه الاستجابات استراتيجية متطورة للتحكم تجمع بين آليات الإكراه والاستيعاب والاحتواء. ففي الوقت الذي وفرت فيه الأدوات الرقمية مساحات جديدة للتعبئة والتعبير، استجابت السلطات بأدوات مراقبة متقدمة وفرض قيود أكثر تعقيداً، مما خلق ديناميكية جديدة من الصراع والتفاوض بين الطرفين. وتكشف الدراسات أن استجابات الدول في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتراوح بين النماذج القمعية الصريحة، ونماذج الاحتواء الذكي، ومحاولات الانفتاح المحدود، لكنها تشترك جميعاً في سعيها للحفاظ على سيطرة السلطات على المجال العام. ومع ذلك، فإن التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية في المنطقة تفرض ضرورة الانتقال من منطق السيطرة وإدارة الأزمات إلى منطق الشراكة والتمكين.

ويتطلب تعزيز المشاركة الفاعلة إصلاحا مؤسسياً شاملا يتجاوز الشكلية والاستعراض، من خلال تبني نماذج حوكمة تشاركية حقيقية، وضمان تمثيل الشباب في مراكز صنع القرار، وإعادة هيكلة الأطر القانونية المنظمة للحياة السياسية لضمان شمولية أكبر وتعددية حقيقية. كما لا يمكن فصل المشاركة السياسية عن السياق الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتطلب تمكين الشباب معالجة جذرية لأزمة البطالة، وتطوير نظم التعليم، وخلق فرص اقتصادية مستدامة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، مما يوفر الأساس المادي اللازم للمشاركة المدنية الفاعلة. كما يستلزم تعزيز المشاركة تطوير بيئة ثقافية داعمة، وبناء قدرات رقمية، وضمان الوصول العادل إلى التقنية، مع تطوير أطر تشريعية تحمي الحريات الرقمية وتوازن بين الأمن والحرية.

إن مستقبل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستقرارها السياسي، وحيويتها الاقتصادية، وتماسكها الاجتماعي يرتبط ارتباطاً عضوياً بقدرة مجتمعاتها على تحويل الطاقة الشبابية من تهديد محتمل إلى رأس مال بشري منتج. وهذا يتطلب من صانعي السياسات الانتقال من الخطاب الاستعراضي إلى العمل الجاد، ومن الإجراءات الشكلية إلى الإصلاحات الجذرية، ومن السيطرة إلى الشراكة الحقيقية.

وفي الختام، فإن الدعوة موجهة إلى صانعي القرار وواضعي السياسات في المنطقة وخارجها للاضطلاع بمسؤولياتهم التاريخية، والاستفادة من نفوذهم ومواردهم للدفع نحو إصلاح حقيقي ينتقل من معالجة الأعراض إلى معالجة الأسباب الجذرية للإقصاء السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ما زال يحدد تجارب حياة ملايين الشباب في المنطقة.

المراجع

المراجع العربية

- قانون **الانتخاب** لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2022، الاردن
- قانون **الاحزاب السياسية** رقم (7) لسنة 2022، الاردن
- **وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية (2021)**، التشريعات المقترحة، النتائج والتوصيات.

- الشمايلة، معن (2019)، **مباديء ومفاهيم حول قرار مجلس الأمن (2250) الشباب والسلام والأمن**، عمان.
- إعلان عمان الشباب والسلام والأمن 2015.

المراجع الاجنبية

- Achcar, G. (2013). *The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprising* .University of California Press.
- Albrecht, H., Koehler, K., & Schlumberger, O. (2022). *Youth and Youth Politics in the Middle East and North Africa: Agency, Power, and Change*. Cambridge University Press.
- Amnesty International. (Annual Reports on respective countries).
- Benstead, L. J. (2021). *Why Youth is Not a Proxy for Reform: Evidence from Morocco* .Mediterranean Politics.
- Breuer, A., & Wolff, S. (2022). *Digital Activism in the Middle East: Authoritarian Resilience and Cyber Repression*. Middle East Law and Governance.
- Carnegie Endowment for International Peace. (2021). *Arab Youth: Challenges of and Opportunities for Political Inclusion*.
- Dhillon, N., & Yousef, T. (Eds.). (2021). *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East*. Brookings Institution Press.
- Freedom House. (Annual Reports: "Freedom in the World", "Freedom on the Net").
- Heydemann, S. (2007). Upgrading Authoritarianism in the Arab World. The Brookings Institution.
- Human Rights Watch. (Country Reports).
- International Labour Organization (ILO). (2022). *World Employment and Social Outlook: Trends for Youth*.
- Lynch, M. (2012). The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East. PublicAffairs.

- Merone, F. (2022). *The NGO-ization of Social Movements in the Middle East: The Case of Tunisia*. Mediterranean Politics.
- Schock, K. (2005). Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies. University of Minnesota Press.
- Tarrow, S. (2011). Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics. Cambridge University Press.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2022). *Arab Human Development Report: Expanding Opportunities for Youth*.
- World Bank. (2016). *World Development Report 2017: Governance and the Law.
- World Bank. (2023). *Breaking the Barriers: Toward Economic Mobility for Young People in the Middle East and North Africa*.
- Yom, S. (2015). From Resilience to Revolution: How Foreign Interventions Destabilize the Middle East. Columbia University Press.

التحولات في مشاركة الشباب في الشؤون العامة عبر دول الجنوب العالمي

مشاركة فاعلة لشباب واعد

رياض محمد سليمان بوماطري

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تحليل التحولات النوعية في أنماط مشاركة الشباب في الحياة العامة في دول شمال أفريقيا في أعقاب ثورات الربيع العربي. تبحث الورقة في الأشكال غير التقليدية للمشاركة السياسية والمدنية التي تطورت بعد عام 2011، وتقيم تأثيرها على المشهد السياسي والاجتماعي في المنطقة.

الخلفية

تغيرات جذرية شملت العديد من الدول خلال العقد الماضي والتي كانت نتاج لثورات مباشرة في بعضها و تغييرات في دول اخرى أثرت فيها تلك الثورات بشكل غير مباشر مما استدعى ان تقوم تلك الدول بموجة تغيير تهدف إلى الحد من تأثير تلك الموجة التي عصفت بالدول العربية بشكل خاص وبشكل عام اثرت هذه التغيرات في احداث تغييرات جذرية وواضحة في الدور الاجتماعي لجميع الفئات بشكل عام والشباب بشكل خاص الامر الذي جعلنا نرى الشباب اليوم في مسارات لم نكن نراهم فيها سابقا او ان نراهم في مسارات مستحدثه لم يسبقهم اليها احد واستطاعوا ان يبرزوا فيها بفاعلية.

فرص ودعم دولي منقطع النظير

بالرغم من صعوبة و تعقيد المشهد الخاص بالتغيير في دول الثورات الا ان ما شهدته تلك الدول من تزاحم الفرص والمشاريع عليها من شتى جهات العالم كان استثنائي

وغير مسبوق سواء في الكم او الكيف حيث تقاطرت الفرص من كل حدب وصوب لتوفر مسارات مختلفة للشباب في مدة ليست بالطويلة لتساهم في منح الشباب امتيازات وفرص ربما لن تتكرر مما اعطى الشباب الفرصة الى احداث تغييرات كبيرة سواء في شخصياتهم او على مستوى اوطانهم كما ان الفرصة التي منحها المجتمع بشكل عام والذي نقل الشباب من مرحلة التابع الى مرحلة القيادة ايمانا منهم بقدراتهم ساهمت بشكل اكبر في الدفع بهمة الشباب وحثهم على العمل بجهد واحداث التغيير.

مسارات مختلفة للشباب ساهموا بها في التغيير والمشاركة

تعددت المسارات التي شارك فيها الشباب بشكل عام والتي كانت متنوعة بشكل كبير ولافت حيث استطاع الشباب ان يصنعوا مسارات تأثير لم يسبقهم اليها احد كما انهم استطاعوا تعزيز مسارات أخرى كانت موجودة ليجعلوها اكثر قوة وقدرة على التغيير بالإضافة الى اعتماد المسارات التقليدية على القدرات الشابة لتجديدها وخلق الزخم لها عبر تسويقها بافكار متجددة تعتمد على فكر الشباب وقيادتهم سواء في واجهتها او اعتماد الية القيادة من الخلف.

ونستذكر من تلك المسارات الاتي :

أولا : مسار حركات التغيير المدني

حيث تعتبر أولى تلك المشاركات الشابة والتي كانت نقطة التحول الرئيسية للشباب بشكل خاص ولتلك المجتمعات بشكل عام والتي استطاع الشباب فيها كسر حاجز الخوف وخلق زخم وقوة منقطعة النظير أجبرت الأنظمة على التعاطي معها بجدية كاملة وساهمت في بعض الدول في سقوط تلك الأنظمة وتبديلها كما استطاع الشباب في قيادة الكثير من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية على مدار سنوات وشكلوا قوى ضاغطة في كثير من المراحل المختلفة ما بعد الثورات استجابة لاحتياجات مجتمعية مختلفة ليجعلوا من السلطة في حالة حركة دائمة تتفاعل مع كل الحركات الشبابية وتستجيب لها في اغلب الأحيان او تعمل على احتوائها كحد ادنى خوفا من اخذ تلك الحركات والوقفات منحنيات اكثر حدة

قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار وسقوط الحكومات وهذا ما حدث فعليا في بعض المحطات خلال هذه الحقبة.

ثانيا : المشاركة الشابة في مؤسسات المجتمع المدني

حيث كانت تجربة ومسار اثبت فيه الشباب ايضا قدرتهم على احداث الفارق وقيادة التغيير والذي يظهر بوضوح في تغير أنماط عمل وتعدد اهتمامات المجتمع المدني فلقد اهتم الشباب بمسارات للعمل المدني لم تكن رائجة سابقا للمجتمع المدني الذي كان قبل الثورات يرتكز عمله بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية فاليوم اصبحنا نرى المنظمات التي تهتم بالمناخ والتكنولوجيا والتطوير والفنون والسينما والمشاركة السياسية والحوار وغيرها من المسارات التي كانت اكثر فاعلية وتأثير على صعيد حث الفئة السنية من الشباب على الانخراط والمشاركة في المجتمع المدني أيضا كان للشباب دور بارز في قيادة الأنشطة التقليدية لمنظمات المجتمع المدني فاصبحت تلك المنظمات تعتمد بشكل كبير على المساهمات الشابة سواء في عملية تجديد افكارها وترويجها للمجتمع او في اعتمادها على الشباب في بناء هياكلها البشرية لتكون اكثر قوة واستمرارية.

ثالثا : مشاركة الشباب في التغيير عبر الأساليب العنفية

شارك الشباب بشكل فاعل في النزاعات المسلحة في الثورات التي انتهجت لاستخدام العنف المفرط كوسيلة للتغيير وبالرغم من سلبية الاداة الا ان الشباب ظهروا بشكل بارز أيضا في هذا المسار كقادة لبعض التشكيلات او كافراد داخل تلك التشكيلات حيث أصبح الشباب قوة ضاربة في تلك التشكيلات مما مكنهم من التأثير في الحياة العامة سواء على صعيد الرأي العام او حتى على صعيد عمل الحكومات وتشكيلها والتأثير على اليات عملها ولكن في ذات السياق لم يخلوا الامر من استخدام الكثير من هؤلاء الشباب الذين انتهجوا هذا المسار ليكونوا أداة للتغيير السلبي لصالح اطراف ايدلوجية او مصلحية استطاعت تطويعهم لخدمتها مما جعل بعض الشباب يدخل في حالة صدام عنيف حتى مع مجتمعاتهم المحلية.

رابعا : المشاركة في السلطة

دخل الشباب في المعتركات الانتخابية للوصول إلى السلطة وقد استطاع البعض الوصول إلى عضويات مختلفة سواء في السلطة التشريعية او السلطات المحلية التنفيذية وبالرغم من محدودية الفرص في الوصول إلى السلطة التنفيذية كوزراء او وكلاء وزارة الا ان الظاهر للعيان ان التعويل على نجاح الكثير من الوزارات كان فيه لمشاركة الشباب والتركيز عليهم الكلمة الفصل والدور الابرز.

خامسا : المشاركة في الفضاء الرقمي

بالرغم من حداثة عهد وسائل التواصل الاجتماعي والتي يعتبر الكثير منها قد تم استحداثه ما بعد انطلاق الثورات وبعضها كان احد الأدوات الرئيسية المحركة للثورات الا ان استخدام الشباب لهذه الوسائل كان ولازال الأكثر براعة وقدرة على احداث التغيير فلقد قلب الكثير من الموازين في الحياة العامة واثر بشكل غير مسبوق على القرار السياسي للسلطة وجعلها في كثير من الأحيان في مرحلة رد الفعل والمستجيبة لما يطرحه الشباب أيضا استطاع الشباب من خلال هذه الوسائل قيادة الكثير من المسارات وساهموا في تطورها بشكل لافت وذلك من خلال الاستجابة السريعة والفريدة بطرق كانت ملائمة لاحتياجات الشباب وطرق ومستويات تفكيرهم ومنها على سبيل المثال لا الحصر المبادرات التوعوية والتعليمية والحقوقية.

كما كان لبروز الشخصيات الشابة في وسائل التواصل الاجتماعي اثر بارز في خلق ثقافات واهتمامات متعددة من خلال نقل الرؤى المختلفة سواء سياسيا او اقتصاديا عبر مجموعة من المدونين الشباب بالإضافة الى الشخصيات الأخرى التي استطاعات ان تؤثر في شريحة واسعة عبر تميزها في طريقة نقل المعلومات مثل المدونين الرحالة والقصاصين للتاريخ والمحللين للاحداث والنقاد لمجالات مختلفة.

أيضا استطاع الشباب من خلال الفضاء الرقمي الى خلق منتديات حوارية تناقش قضايا رئيسية فتحوا من خلالها البوابة امام تبني ثقافة الحوار وان كان بعضها غير منظم وغير منضبط الا انها شرعنت الحوار كوسيلة واداة بديلة لاستخدام العنف المادي كما كان في السابق بغض النظر عن ما يستخدم من عنف لفظي وخطاب للكراهية.

ولكن في ذات الاطار استطاع الشباب في مسار الفضاء الرقمي ان يكونوا سببا في خلق صورة سطحية وتافهه ساهموا من خلالها في نقل البعض الى مستوى سطحي في التفكير يرتكز بشكل أساسي على استخدام الغريزة والتفاهه كوسيلة للتأثير والانتشار.

سادسا : المشاركة الفنية والثقافية

تمكن الكثير من الشباب من العمل على قضايا مختلفة والتعبير عنها واستطاعو ان يلمسوا الكثير من القضايا الحساسة في مجتمعاتهم المحلية عبر استخدام الفن سواء عبر الأفلام القصيرة او المشاهد السردية المقننة والتي استطاعت ان تلمس القضايا بطريقة فعالة ومؤثرة في المجتمع مما جعل التفاعل معها وتناقلها بشكل سريع بالإضافة الى مساهمتها في احداث التغيير.

كما كان للاعمال الفنية والثقافية من كتابة ورسم وملتقيات شعرية ومسرح وموسيقى دور مهم في مناقشة عديد القضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة في الساحات المحلية كما استطاع الشباب ان يستخدموا المهرجانات الفنية والمعارض الثقافية والاقتصادية كساحات فاعلة في إقامة الجلسات الحوارية والموائد النقاشية لمتابعة ومناقشة كافة القضايا الهامة والخلافية لخلق نوع من التفاعل المجتمعي تجاه هذه القضايا والعمل على الخروج برؤى وأفكار واراء تمثل تطلعات شريحة من المواطنين.

سابعا : الاعلام

لم يكن الاعلام ساحة متاحة للوصول للشباب كما هو اليوم حيث ساهمت كثرة القنوات التلفزيونية والمسموعة وحتى الالكترونية منها الى إيجاد فرصة كثيرة ومتنوعة للشباب لابراز وتنمية مواهبهم في هذا المجال واستطاع الكثير من الشباب ان يكون علامة مميزة وايقونة إعلامية يشار لها بالبنان بالرغم من ان بعضهم لم يمتلك حتى مؤهلات علمية مختصة الامر الذي جعل الكثير من الشباب ينحوا تجاه هذا المسار اكاديميا بغية التأهيل فيه والعمل ضمن سياق علمي متخصص كما استطاع الكثير من الشباب اقتحام وسائل الاعلام باستخدام محتواهم المميز

وقدراتهم الفريدة ليكونوا رقم صعب على القنوات الاعلامية تجاهله وفرض عليهم الاستعانة بهم ولو على سبيل الاستضافة للاستفادة من انتشارهم الواسع

أيضا استطاع الشباب عبر الاعلام الرقمي وصحافة الموبايل من تحقيق تواصل مهم للغاية و العمل ضمن فرق قنوات إعلامية عالمية سواء في التغطيات الحية او في اعداد التقارير الصحفية لاحداث بعينها وهذا ما لم يكن متاح سابقا وان أتيح فهو صعب المنال ولكن في ظل التطور و القدرات المميزة للشباب استطاعوا ان يحصلوا على تلك الفرص وان كانوا في بيئة تأثير بعيدة عنها.

ثامنا : مسار الريادة

في اطار الزخم المتنامي لظهور الشباب وتمكنهم من الوصول الى مستويات متعددة ومحاكاتهم لمسارات متنوعة استطاعوا من خلالها احداث الفارق ظهرت وبقوة قدرات فريدة للشباب في مجالات الريادة للمشاريع سواء مجتمعية عملوا من خلالها على إيجاد حلول لمعضلات عانت منها مجتمعاتهم المحلية وعجز غيرهم على ان يجد مسار وحل يلائم احتياجات هذه القضايا او مجالات الريادة الاقتصادية والتي أظهرت بشكل كبير قدرات الشباب في الاستجابة لاحتياجات السوق المحلي والمساهمة في تطوره عبر خلق فرص اقتصادية غير تقليدية اما كان السوق المحلي يعتمد على الخارج لتوفيرها او انها بالأساس غير موجودة ومستحدثه لتستجيب الى الاحتياج المحلي او لتنقل ثقافة جديدة ستساهم في تطور المجتمعات المحلية كما كانت الريادة في مجال التكنولوجيا حجر أساس امام التطور على صعيد تقديم الخدمات او على صعيد التطوير الاقتصادي والاجتماعي فلقد أعطت الريادة التكنولوجية للشباب مراكز متقدمة في النجاح سواء في تحقيق الرفاه الاقتصادي او في تحقيق فرصة حقيقية داخل هرم السلطة.

تاسعا : الشراكات المجتمعية مسار متفرد بالحالة الليبية

نجحت مبادرة التغيير السلمي البريطانية في استحداث الية جديدة للمشاركة المجتمعية بالتعاون مع خبراء محليين ليبيين ساهموا في وضع الأسس لملائمتها للخصوصية الليبية حيث وفرت هذه الالية بيئة فريدة استطاعت ان تتضمن تحت

مظلتها ما لم ولن يستطيعوا ان يتواجدوا مع بعضهم البعض في أي بيئة أخرى وهم السلطات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص الامر الذي جعل من هذه الالية ميزة لم تتوافر في غيرها وهي قدرتها على العمل في مسارات متعددة ومختلفة بحسب الحاجة المحلية وثانيا قدرتها على إيجاد مساحة للتفاعل الحقيقي ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني مما مكنهم من العمل معا تحت مظلة واحدة وفي سبيل تحقيق هدف واحد الامر الذي عزز من قدرة الشباب بشكل لافت واعطاهم فرصة لن تكرر في الية أخرى حيث ساهم الشباب عبر هذه الالية الفريدة في تجربة اعمال في مسارات مختلفة والعمل فيها لاكتساب خبرات وتجربة قدراتهم التي استطاع البعض منهم تطويعها في إيجاد مكان بارز لهم داخل مجتمعاتهم المحلية بالإضافة الى تنفيذها بكفاءة وجودة عالية.

دراسة حالة

الشراكة المجتمعية طبرق بقيادة شابة

كانت الشراكة المجتمعية طبرق تجر خطواتها بشكل متثاقل منذ تأسيسها عام 2016 حيث عجزت الشراكة عن تنفيذ الكثير من المشاريع بالرغم من حصولها على تمويل موجه من مبادرة التغيير السلمي ولكن كانت كغيرها من المؤسسات التي يقودها كبار السن والذي كان ينتمي الى مجلس الحكماء بالمدينة حيث كانت مسؤلياته بالإضافة الى حالة الاتكالية التي كانت شائعة ما بين الأعضاء عائق حقيقي امام قدرة الشراكة على تنفيذ أي مشروع او أي نشاط إلى ان تولى احد الشباب بالشراكة دفة القيادة عام 2019 حيث تغير وجه المؤسسة بشكل واستطاع في مدة قصيرة ان يضع الاساسات لترتيب البيت الداخلي ويضع الشراكة على سكة النجاح بتفكير يضع الاستدامة كركيزة أساسية.

تحفيز الشباب على الانخراط والتميز

عملت الشراكة على فتح الباب امام استقطاب الشباب وذلك عبر توفير المناخ الملائم سواء من ناحية الاهتمام بالمسارات التي يهتم بها الشباب او من خلال منحهم فرص حقيقية لبناء قدراتهم وتطويرها بشكل فعال من خلال المشاركة الفاعلة في القضايا المجتمعية والمبادرات المدنية بمشاركة السلطة المحلية والمجتمع المدني والقطاع

الخاص لتصل الشراكة لدرجة انها ترفع عدد الأعضاء من 35 فرد يشكل الشباب فيها اقل من 15% الى 289 عضو يشكل الشباب فيها اكثر من 70%.

شراكات مختلفة تمويل مستدام

بالرغم من ان مشكلة الحصول على تمويل هي المشكلة الرئيسية التي تعاني منها اغلب المؤسسات الا ان الشراكة في ظل القيادة الشابة استطاعت ان تقنع العديد من الشركاء سواء القطاع العام او الخاص بجدوى العمل والتعاون معها وذلك عبر فاعليتها في تنفيذ المشاريع والمساعدة التي قامت بها لعديد الجهات في تنفيذ أنشطتها باستخدام عناصرها الشابة الذين استطاعوا عبر فاعليتهم وجديتهم في الإنجاز ان يقنعوا الجميع بأهمية الشراكة مع المؤسسة التي تحويهم وتوجههم ليصل شركاء الشراكة في خمس سنوات الى قرابة الـ 20 شريك محلي تم من خلالهم توفير تمويل لعديد الأنشطة المختلفة و التي تستهدف المدينة.

بيئة صانعة للكفاءات الشابة

استطاعت الشراكة المجتمعية طبرق خلال مسيرة الخمس سنوات ان تصدر للمدينة عدد لا بأس به من الكفاءات الشابة سواء للعمل في القطاع الخاص او العام فلقد خرج منها الإعلاميين والاعلاميات وخرج منها رواد المشاريع الاقتصادية الخاصة وخرج منها الكفاءات الإدارية والذي حصلوا على فرص حقيقية في القطاع العام بسبب تميزهم بالإضافة الى صنعها الى شخصيات عامة من فئة الشباب قادرة على التأثير في البيئة الملحية.

التحديات والمعوقات

لا تخلو المشاركات المتنوعة للشباب من تحديات ومعوقات ساهمت في الحد من قدراتهم ومنها الاتي :

- محاولات احتواء الحركات الشبابية من قبل الأنظمة
- التحديات المالية واللوجستية
- الانقسامات الأيديولوجية داخل الحركات الشبابية
- انخفاض الايمان بالذات الشخصية للشباب

النتائج والتوصيات

النتائج

1. تحول مشاركة الشباب من الأشكال التقليدية إلى أنماط أكثر مرونة ولا مركزية
2. بروز دور التكنولوجيا كعامل تمكين ومجال للمشاركة
3. تزايد أهمية التعبير الثقافي كوسيلة للتأثير السياسي
4. قدرة الشباب على صنع مسارات مستحدثة ومتنوعة

التوصيات

1. ضرورة تطوير الأطر القانونية الداعمة لمشاركة الشباب في هرم السلطة التنفيذية
2. أهمية دعم التعليم المدني وبناء القدرات الشبابية
3. الحاجة إلى البحث في كيفية توجيه المشاركة الرقمية في اتجاه التحول الايجابي

الخاتمة

شكلت الثورات في شمال أفريقيا لحظة تأسيسية لإعادة تعريف مشاركة الشباب في الشؤون العامة. ورغم التحديات الكبيرة، فإن الإبداع في أشكال المشاركة والاستمرارية في العمل العام يشيران إلى تحول عميق في الثقافة السياسية في المنطقة، قد يكون تأثيره تراكمياً وبعيد المدى على عملية التحول الديمقراطي.

الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الشؤون العامة

محمود العوامي

الملخص

تستكشف هذه الورقة التحول الجذري في مشاركة الشباب في الشؤون العامة، مدفوعة بالثورة الرقمية التي أعادت تشكيل الفضاء العام وطبيعة التفاعل السياسي، مع التركيز بشكل خاص على السياقين العربي والإفريقي. من خلال مراجعة منهجية للأدبيات الأكاديمية والتقارير المعاصرة تتجاوز الدراسة النماذج التقليدية للمشاركة لتقديم إطار نظري شامل يصف ويحلل الظواهر الجديدة مثل المواطنة الرقمية، وإشكالية ؛ «النشاط الكسول»، والمشاركة الهجينة، ونظريات التعبئة الشبكية، والفرص السياسية الرقمية، والديمقراطية التداولية الرقمية. تكشف النتائج عن تحول من الأشكال المؤسسية إلى الأشكال الرقمية والشبكية، مع إبراز أمثلة واقعية من المنطقة، مثل الحركات التي أعقبت الربيع العربي، والمبادرات الرقمية لتعزيز الشفافية، والحملات التطوعية في إفريقيا. تهدف الورقة إلى تقديم فهم أعمق للديناميكيات المعقدة للنشاط الشبابي في القرن الحادي والعشرين، مع اقتراح توصيات استراتيجية موجهة لصانعي السياسات، والمجتمع المدني، والمنصات التقنية، والباحثين لتعزيز مشاركة شبابية فاعلة ومستدامة في المنطقة.

مقدمة : تحولات المشاركة الشبابية في العصر الرقمي

إن التركيز على العصر الرقمي في دراسة مشاركة الشباب في الشؤون العامة ليس خياراً منهجياً فحسب، بل ضرورة تحليلية لفهم التحولات الجذرية التي شهدها العقد الأخير. فقد أعادت الثورة الرقمية تشكيل الفضاء العام بطرق غير مسبوقة، حيث لم تعد المشاركة السياسية والمدنية مقتصرة على القنوات المؤسسية التقليدية مثل التصويت أو الانخراط الحزبي، بل امتدت إلى فضاءات رقمية جديدة تعتمد

على وسائل التواصل الاجتماعي، الحملات الإلكترونية، والمواطنة الرقمية 2010 (Ribble, 2015 ; Hobbs, 2010). تشير الأدبيات الحديثة إلى أن الرقمنة لم تغيّر فقط أدوات المشاركة، بل أعادت تعريف مفاهيم أساسية مثل التعبئة، الفرص السياسية، والديمقراطية التداولية (Castells, 2012 ; Bennett & Segerberg, 2012).

لقد أبرزت دراسات متزايدة أن المنصات الرقمية أصبحت مسرحاً مركزياً للتعبير والاحتجاج والتنظيم، حيث ظهرت أنماط جديدة مثل «النشاط الكسول» (Slacktivism) و«المشاركة الهجينة» التي تمزج بين الفضاء الرقمي والميداني (Morozov, 2009 ; Christensen, 2011) مفهوم التعبئة الشبكية يوضح كيف مكّنت التكنولوجيا الشباب من تنظيم حركات واسعة النطاق دون الحاجة إلى هياكل تنظيمية تقليدية (Bennett & Segerberg, 2013 ; Turfekci, 2017) وبذلك، يصبح تحليل المشاركة الشبابية المعاصرة بمعزل عن التحولات الرقمية اختزالياً وغير مكتمل.

في السياقين العربي والإفريقي على وجه الخصوص، حيث يمثل الشباب نسبة كبيرة من السكان، أصبحت المنصات الرقمية ساحات حيوية للتعبير والتنظيم والمشاركة، مما يطرح فرصاً وتحديات فريدة. تطرح هذه الورقة إطاراً نظرياً شاملاً، مدعوماً بأمثلة واقعية من المنطقة، لفهم هذه الظاهرة. فمنذ «الربيع العربي» الذي أظهر قوة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للتعبئة (Howard & Hussain, 2013)، استمر الشباب في المنطقة في استخدام الأدوات الرقمية للتنظيم والحشد وإعادة صياغة السرديات الإقليمية، مما جعل النشاط الرقمي سمة بارزة في المشهد السياسي.

إشكالية البحث والتساؤلات الرئيسية

على الرغم من الأهمية المتزايدة للمشاركة الرقمية في السنوات الأخيرة، ما يزال هناك نقاش واسع وجدال عميق حول فعاليتها ومدى تأثيرها الحقيقي في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية الجوهرية، وهي كالتالي :

1. كيف أسهمت الرقمنة في إعادة تشكيل أنماط وأشكال مشاركة الشباب في الشؤون العامة ضمن السياقين العربي والإفريقي ؟
2. ما هي أبرز التحديات التقنية، والاجتماعية، والسياسية التي تعيق فعالية المشاركة الرقمية للشباب في المنطقة ؟
3. هل تؤدي الأشكال الجديدة للمشاركة الرقمية ـ مثل النشاط عبر منصات التواصل الاجتماعي ـ إلى إحداث تغيير سياسي واجتماعي ملموس، أم أنها تظل محصورة في إطار «النشاط السطحي» أو الرمزي ؟
4. كيف يمكن إعادة تكييف وتطوير النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالحركات الاجتماعية لفهم ظواهر حديثة مثل «التعبئة الشبكية» و«المشاركة الهجينة» في السياق العربي والإفريقي ؟

أهداف الدراسة

بناءً على ما سبق، تحدد الدراسة الأهداف التالية :

الهدف العام : تحليل الأشكال الجديدة والتعبيرات المختلفة لمشاركة الشباب في الشؤون العامة في العصر الرقمي، مع التركيز على السياقين العربي والإفريقي.

الأهداف الفرعية :

1. استكشاف مفهوم «المواطنة الرقمية» وأبعاده المختلفة، ورصد التحديات التي تواجه تطبيقه في المنطقة.
2. تحليل ونقد إشكالية «النشاط الكسول» (Slacktivism) في مقابل مفهوم «المشاركة الهجينة» (Hybrid Participation).
3. دراسة تطور نظريات التعبئة من «تعبئة الموارد» التقليدية إلى «التعبئة الشبكية» (Mobilization Networked) في الحركات الشبابية المعاصرة.
4. تقييم الفرص والتحديات التي يطرحها الفضاء الرقمي، بما في ذلك «الفرص السياسية الرقمية» ومخاطر «الديمقراطية التداولية الرقمية.»

حدود الدراسة

تعتمد هذه الورقة على مراجعة تحليلية ونقدية للأدبيات الأكاديمية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية . وتتمثل حدود الدراسة في الآتي :

الإطار الزمني : تقتصر المراجعة على المصادر المنشورة بين عامي 2020 و2025 لضمان مواكبة أحدث التطورات النظرية والتطبيقية في هذا المجال سريع التغير.

النطاق الجغرافي : تركز الدراسة بشكل أساسي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الإفريقية، مع الاستشهاد بأمثلة وحالات دراسية من هذه المناطق لجعل التحليل أكثر «أرضية» وأقل تجريداً.

التركيز المنهجي : تعتمد الدراسة على التحليل النوعي للمفاهيم والنظريات والجدالات الأكاديمية، دون إجراء بحث ميداني أصلي.

1. المنهجية وحدود الدراسة

تعتمد هذه الورقة على منهج تحليلية ونقدية للأدبيات الأكاديمية المنشورة بين عامي 2020 و2025، بهدف تقديم صورة شاملة ومحدثة لأشكال مشاركة الشباب في الشؤون العامة في العصر الرقمي. تم اختيار هذه الفترة الزمنية لضمان مواكبة أحدث التطورات والمفاهيم في هذا المجال سريع التغير، من خلال مراجعة منهجية للمصادر الاكاديمية والرسمية، مع تحليل ممتد يستند على جمع البيانات من مجموعة متنوعة من الحقوق الاكاديمية والتقارير الدولية، مثل Scopus، Science of Web, Google Scholar، بالإضافة إلى مصادر مختصة في العلوم الاجتماعية والسياسية.

تم استخدام كلمات مفتاحية متنوعة باللغتين العربية والإنجليزية، لضمان تغطية كاملة للموضوع، من خلال تحليل البحث، الكتب، المجللات، والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية، من خلال نهج نقدي يرتكز على تحديد المفاهيم الرئيسية، النظريات التي تفتح آفاق جديدة، والجدالات الأكاديمية، والتحليل المقارن.

لا تقتصر المراجعة على تلخيص النتائج، بل ستعتمد إلى تركيب الأفكار، تحديد الثغرات المعرفية واستخلاص التداعيات النظرية والعملية. يشمل المنهج تحليلاً عميقا لمفاهيم الصياد، والنظريات التي تساعد في فهم كيفية تأثير المنصات الرقمية على مشاركة الشباب، وتحليل بنموذج تفصيلي للمعايير، القواعد، والمساهمات الجديدة.

يمتاز المنهج بتكامله، من خلال استخدام أدوات نقدية محكمة في قياس مصداقية المعلومات، وتحليل عملي للبيانات، وتفصيل المستخدمات حسب الحالة التخصصية والجغرافية. يوفر المنهج سابلاً لمن رغب في فهم أساسي للتحليل العام لمشاركة الشباب، ويتح الفرصة للتساهم في تصميم سياسات ومبادرات فعالة، وتحديد المحتوى والرقمي المناسب، وتسهيل تبادل المعلومات بين المختلف الفعالين في المجتمع.

2. تحليل الإطار النظري والمفاهيمي

1.2. من المشاركة التقليدية إلى المواطنة الرقمية

تاريخياً، عُرّفت المشاركة السياسية من خلال أفعال مؤسسية ومحددة مثل التصويت، والانضمام للأحزاب السياسية، والمشاركة في الحملات الانتخابية. لكن هذا التعريف تطور ليشمل أشكالاً «غير تقليدية» مثل الاحتجاجات والمظاهرات في السبعينيات، ثم الأنشطة «المدنية» مثل التطوع في التسعينيات.

اليوم، أضافت الثورة الرقمية بعداً جديداً لهذا المفهوم، وهو المواطنة الرقمية (Digital Citizenship).

لا تقتصر المواطنة الرقمية على مجرد استخدام التكنولوجيا، بل تشمل الحقوق والواجبات والكفاءات اللازمة للمشاركة الفعالة والمسؤولة في مجتمع رقمي متزايد التعقيد.

تتضمن أبعاداً متعددة مثل محو الأمية الرقمية (Digital Literacy)، والأمان الرقمي (Digital Security)، والأخلاقيات الرقمية (Digital Ethics) وقد أظهرت الأدبيات أن تنمية هذه الكفاءات أصبحت شرطاً أساسياً لمشاركة سياسية هادفة في العصر الرقمي (Ribble, 2015).

1.1.2. أبعاد المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في السياق الإقليمي

تتجاوز المواطنة الرقمية مجرد القدرة على استخدام الأدوات الرقمية لتشمل مجموعة واسعة من الكفاءات والمسؤوليات التي تمكن الأفراد من المشاركة الفعالة والآمنة في الفضاء الرقمي. يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى عدة مكونات رئيسية مع ربطها بالواقع العربي والإفريقي :

محو الأمية الرقمية (Digital Literacy) : لا يقتصر هذا البعد على القدرة على القراءة والكتابة، بل يشمل القدرة على تقييم المعلومات بشكل نقدي. في العالم العربي، يمثل انتشار المعلومات المضللة تحدياً كبيراً ، مما يجعل مهارات التمييز بين الأخبار الحقيقية والمضللة ضرورة ملحة للشباب (Hobbs, 2010).

الأمان الرقمي (Digital Security) : يشمل حماية البيانات الشخصية والوعي بالمخاطر السيبرانية. في سياق المنطقة، حيث قد يواجه النشطاء ملاحقات، يعد الأمان الرقمي حاسماً لحماية الشباب وضمان قدرتهم على التعبير دون خوف (Livingood, 2018).

الأخلاقيات الرقمية (Digital Ethics) : يتعلق هذا البعد بالسلوك المسؤول وتجنب خطاب الكراهية والتنمر الإلكتروني، وهي ظواهر متفشية تهدد بجعل النقاشات العامة سامة (Floridi, 2013).

الوصول الرقمي (Digital Eccess) : على الرغم من التقدم، لا تزال هناك فجوات رقمية كبيرة في إفريقيا والشرق الأوسط، خاصة في المناطق الريفية أو بين الفئات المهمشة (Van Dijk, 2020). مبادرة البنك الدولي للاقتصاد الرقمي في إفريقيا تسعى لمعالجة هذه الفجوة.

القانون الرقمي (Digital Law) : يحتاج الشباب إلى فهم القوانين المتعلقة بحرية التعبير والجرائم الإلكترونية للمشاركة بمسؤولية وتجنب الانتهاكات القانونية (Lessig, 1999).

2.1.2. تحديات تعزيز المواطنة الرقمية بين الشباب في المنطقة

على الرغم من أهمية المواطنة الرقمية، تواجه عملية تعزيزها بين الشباب في المنطقة العربية والإفريقية العديد من التحديات :

الفجوة الرقمية : لا يزال هناك تفاوت كبير في الوصول إلى الإنترنت والأجهزة الرقمية، مما يمنع جزءاً كبيراً من الشباب من المشاركة بفعالية.

جودة التعليم الرقمي : لا تزال المناهج التعليمية في العديد من الدول لا تدمج بشكل كافٍ مفاهيم المواطنة الرقمية. ومع ذلك، تظهر مبادرات واعدة مثل مبادرة أفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية (**AAL**) التي أطلقتها مصر، ومبادرة «المهارات الرقمية لليوم» التي تخدم الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المعلومات المضللة وخطاب الكراهية : يتعرض الشباب لكم هائل من المعلومات المضللة، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على المشاركة البناءة.

الرقابة والقيود : في بعض السياقات، تواجه مشاركة الشباب الرقمية قيوداً ورقابة حكومية، مما يحد من حريتهم في التعبير ويقوض جهود تعزيز المواطنة الرقمية (MacKinnon, 2012).

2.2. إشكالية «النشاط الكسول» والمشاركة الهجينة

مع بزوغ نجم وسائل التواصل الاجتماعي، ظهر جدل أكاديمي واسع حول فعالية الأشكال الجديدة للمشاركة الرقمية. صاغ النقاد مصطلح «النشاط الكسول» (Slacktivism) لوصف الأنشطة الرقمية التي تتطلب جهداً ضئيلاً، مثل الإعجاب بمنشور أو مشاركة عريضة إلكترونية، والتي يُعتقد أن تأثيرها السياسي محدود (Morozov, 2009) تشير هذه المدرسة النقدية إلى أن هذه الأشكال قد تخلق «وهماً بالمشاركة» يعفي الأفراد من الانخراط في أشكال أكثر تطلباً وفعالية من النشاط السياسي (Gladwell, 2010).

في المقابل، ترى مدرسة أخرى أن هذه الأنشطة الرقمية البسيطة يمكن أن تكون «ابوابة» لأشكال أعمق من المشاركة، وتعمل على بناء الوعي وتعبئة الدعم الأولي (Christensen, 2011). وقد تطور هذا النقاش ليفرز مفهوم «االمشاركة الهجينة» (Hybrid Participation)، الذي أصبح أحد أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات الحديثة (Bennett & Segerberg, 2012). يعترف هذا المفهوم بأن الشباب لا

يختارون بين المشاركة الرقمية أو التقليدية، بل يدمجون بينهما بسلاسة في استراتيجيات متكاملة.

المشاركة الهجينة في السياق الإقليمي

يعكس مفهوم المشاركة الهجينة الطبيعة المرنة والتكيفية للنشاط الشبابي المعاصر في المنطقة العربية والإفريقية. تنتقل الحركات من الهاشتاجات على تويتر إلى التظاهر في الشوارع، ومن النقاشات في غرف الدردشة إلى تنظيم المساعدات المجتمعية. هذا النموذج الهجين يعكس قدرة الشباب على الاستفادة من جميع الأدوات المتاحة لهم لتحقيق أقصى تأثير ممكن.

التكامل بين الرقمي والميداني : حركات «الربيع العربي» ؛ كانت المثال الأبرز، حيث بدأت الحملات على فيسبوك وتويتر ثم تحولت إلى مظاهرات حاشدة في الميادين (Gerbaudo, 2012). وفي السنوات الأخيرة، استمرت الاحتجاجات في دول مثل السودان والجزائر ولبنان في استخدام هذا النموذج الهجين.

التنظيم الرقمي للعمل الميداني : تستخدم المجموعات الشبابية تطبيقات المراسلة المشفرة لتنسيق الأنشطة الميدانية وتوزيع المهام وتعبئة المتطوعين، متجاوزة الحواجز الجغرافية والرقابية.

من المجتمعات الافتراضية إلى العمل التطوعي : تنشأ مجتمعات قوية عبر الإنترنت حول قضايا معينة، ثم تترجم هذه الروابط إلى عمل ملموس. على سبيل المثال، تنتشر في إفريقيا برامج

تطوعية في مجالات التعليم والصحة وحماية البيئة، والتي يتم الترويج لها وتنظيمها بشكل كبير عبر المنصات الرقمية، مما يجذب متطوعين من جميع أنحاء العالم .

3.2. من تعبئة الموارد إلى التعبئة الشبكية: نظريات التعبئة في العصر الرقمي

تطورت النظريات الكلاسيكية للحركات الاجتماعية لتواكب الواقع الرقمي. فنظرية تعبئة الموارد (Resource Mobilization)، التي ركزت على أهمية الموارد المالية والتنظيمية (McCarthy & Zald, 1977)، توسعت لتشمل الموارد الرقمية مثل

الوصول إلى المنصات، والقدرة على إنتاج محتوى فيروسي، وحجم الشبكات الاجتماعية. في هذا السياق، برزت نظرية التعبئة الشبكية (Networked Mobilization) كإطار تحليلي مهيمن (Bennett & Segerberg, 2013). تفترض هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية المعاصرة لم تعد تعتمد على هياكل هرمية وقيادات مركزية، بل على شبكات لامركزية من الفاعلين المترابطين رقمياً. هذه الشبكات تمكن من نشر المعلومات وتنسيق الأنشطة بسرعة وكفاءة غير مسبوقة، مما يفسر الطبيعة «المفاجئة» والمتفجرة للعديد من الحركات الشبابية الحديثة.

1.3.2. التعبئة الشبكية في حركات المنطقة

تفسر نظرية التعبئة الشبكية الطبيعة «المفاجئة» والمتفجرة للعديد من الحركات الشبابية في المنطقة العربية والإفريقية. هذه الحركات لم تعتمد على تنظيمات تقليدية، بل على قدرتها على حشد الأفراد عبر الشبكات الرقمية (Castells، 2012). من أبرز خصائصها :

اللامركزية : بدلاً من وجود قيادة مركزية، تتكون الحركات من مجموعات صغيرة أو أفراد مترابطين عبر الإنترنت، مما يجعلها أكثر مرونة وأقل عرضة للقمع.

السرعة والانتشار :

تمكن المنصات الرقمية من نشر المعلومات بشكل فيروسي، مما يؤدي إلى تعبئة جماهيرية مفاجئة، كما شوهد في احتجاجات «احتلوا وول ستريت» العالمية وتطبيقاتها المحلية Tufekci 2017،

القيادة الموزعة :

بدلاً من القادة التقليديين، يبرز «قادة لحظيون» بناءً على قدرتهم على التأثير في الشبكة.

التكلفة المنخفضة للتنظيم :

تقلل الأدوات الرقمية من تكلفة التنظيم، مما يتيح للأفراد والمجموعات ذات الموارد المحدودة إطلاق حملات مؤثرة، مثل الاحتجاجات الطلابية التي يتم تنظيمها عبر وسائل التواصل الاجتماعي للاعتراض على رفع الرسوم الجامعية.

ومع ذلك، تواجه التعبئة الشبكية أيضاً تحديات، مثل صعوبة الحفاظ على الزخم على المدى الطويل، وتحديات التنسيق، ومخاطر الاختراق من قبل الجهات المعادية (Lim, 2013).

4.2. الفرص السياسية الرقمية والديمقراطية التداولية

وسعت الأدبيات الحديثة مفهوم «هيكل الفرص السياسية» (Political Opportunity Structure) ليشمل البعد الرقمي. لم تعد الفرص السياسية تقتصر على الانقسامات بين النخب أو وجود حلفاء مؤثرين، بل تشمل أيضاً عوامل مثل انفتاح المنصات الرقمية، ومستوى الرقابة الحكومية على الإنترنت، وانتشار تقنيات التشفير (della Porta & Diana, 2009).

في الوقت نفسه، تتزايد الدراسات حول إمكانيات «الديمقراطية التداولية الرقمية» (Democracy Digital Deliberative) تستكشف هذه الدراسات كيف يمكن للمنصات الرقمية أن تخلق فضاءات للنقاش العام العقلاني والبناء، وتسهل الحوار بين وجهات النظر المختلفة (Gastil & Levine, 2005) ومع ذلك، يواجه هذا الطموح تحديات كبيرة متمثلة في غرف الصدى (Echo Chambers)، والفقاعات المرشحة (Filter Bubbles) والاستقطاب الخوارزمي، التي تهدد بتقويض إمكانية التداول الديمقراطي الصحي (Pariser, 2011).

1.4.2. الفرص والتحديات في السياق الإقليمي

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحمل الديمقراطية الرقمية إمكانات هائلة لتعزيز المشاركة والمساءلة، لكنها تواجه عقبات كبيرة.

الفرص

مبادرات الشفافية

تعمل مبادرات مثل MENA for Code على تمكين الشباب من إنتاج حلول رقمية تستجيب لتحديات واقعية، مثل إنشاء منصات لتسهيل الوصول إلى البيانات العامة وزيادة الشفافية الحكومية .

فضاءات شبابية جديدة

تعمل منصات مثل «منصتي» الإقليمية التي أطلقها صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على جمع الشباب لتوحيد الجهود وإيجاد الفرص.

التحديات :

الاستقطاب الخوارزمي

تميل خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي إلى عزل الأفراد عن وجهات النظر المختلفة، مما يزيد من الاستقطاب ويعيق الحوار البناء(Benker et al., 2018).

المعلومات المضللة (الأخبار الكاذبة)

يمثل انتشار الأخبار الكاذبة تحدياً كبيراً، حيث يصعب على الأفراد التمييز بين المعلومات الصحيحة والخاطئة، مما يؤثر على جودة النقاشات.

تقلص الفضاء المدني

في العديد من دول المنطقة، يواجه الشباب تحديات تتمثل في تقلص مساحة المشاركة السياسية والقيود المفروضة على الفضاء الرقمي.

3. خاتمة وتوصيات

في المحصلة، تكشف الأدبيات المعاصرة، مدعومة بأمثلة من السياقين العربي والإفريقي، عن صورة مركّبة ومتعددة الأبعاد لمسألة مشاركة الشباب في الشأن العام والسياسي والاجتماعي. لقد تجاوزت هذه الأدبيات الطرح التقليدي الذي كان ينحصر في السؤال البسيط : «هل يشارك الشباب ؟»، لتنتقل إلى أسئلة أكثر عمقًا وإشكالية من قبيل : «كيف يشاركون ؟»، «أين يشاركون ؟»، و«ما مدى فعالية هذه المشاركة ؟». إن هذا التحول في طبيعة الأسئلة يعكس إدراكًا متزايدًا بأن المشاركة الشبابية لم تعد مقتصرة على القنوات الرسمية أو الأنماط الكلاسيكية، بل أخذت أشكالًا جديدة ترتبط بالتحولات الرقمية والثقافية والسياسية الجارية على المستويين المحلي والعالمي.

وتبرز في هذا السياق مفاهيم تحليلية حديثة مثل «المواطنة الرقمية»، و«المشاركة الهجينة»، و«التعبئة الشبكية»، التي توفر أدوات قوية لفهم ديناميات الظاهرة.

فالمواطنة الرقمية تشير إلى أنماط جديدة من الانخراط في الفضاء العام عبر الوسائط الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، بما يمنح الشباب قدرة على التعبير والتأثير تفوق في بعض الأحيان ما هو متاح عبر القنوات المؤسسية التقليدية. أما المشاركة الهجينة، فهي تعكس التداخل بين الفضائين الواقعي والافتراضي، حيث يمكن أن يبدأ النشاط في العالم الرقمي ثم يمتد إلى الشارع، أو العكس، بما يعكس مرونة كبيرة في أنماط التعبير والممارسة. أما التعبئة الشبكية، فتوضح كيف يمكن للمنصات الرقمية أن تتحول إلى أدوات تنظيم وحشد تتجاوز الحدود الجغرافية وتُحدث تأثيرات ملموسة في الواقع السياسي والاجتماعي.

ورغم هذه الإمكانات الواعدة، يبقى الجدل مفتوحًا حول مجموعة من التوترات الأساسية التي تشكل جوهر التحديات المرتبطة بالمشاركة الشبابية. فمن جهة، هناك توتر بين التمكين الرقمي الذي يمنحه الفضاء الافتراضي للشباب، وبين أشكال الإقصاء التي قد تنتج عن الفجوة الرقمية أو عن سياسات تقييد الوصول إلى المعلومات. ومن جهة ثانية، يطرح النقاش إشكالية التمييز بين المشاركة الفعالة، التي تترك أثرًا ملموسًا في السياسات والمجتمع، وبين النشاط السطحي أو الرمزي الذي يقتصر على التفاعل العابر عبر الأزرار والشعارات. كما يظل التوتر قائمًا بين آمال الديمقراطية التداولية، التي تراهن على تعزيز الحوار والمشاركة الواسعة، وبين مخاطر الاستقطاب الخوارزمي الذي تخلقه آليات عمل المنصات الرقمية عبر تعزيز الغرف المغلقة وصدى الآراء المسبقة.

إن هذه التوترات لا ينبغي النظر إليها بوصفها عوائق فحسب، بل باعتبارها أيضًا فرصًا لتطوير مقاربات جديدة تسعى إلى تعزيز مشاركة شبابية أكثر فاعلية واستدامة. فالمطلوب هو بناء استراتيجيات متكاملة تراعي هذه التحولات، وتوازن بين تمكين الشباب رقمياً وحمايتهم من أشكال العزل والإقصاء، مع العمل على ربط الفضاء الرقمي بالمجالات الواقعية من خلال مبادرات مؤسسية ومجتمعية جادة. ومن هنا، يتضح أن مستقبل المشاركة الشبابية سيتوقف بدرجة كبيرة على قدرة الفاعلين السياسيين والاجتماعيين على استثمار الإمكانات الرقمية وتجاوز مخاطرها، بما يضمن صياغة عقد اجتماعي جديد يُمكّن الشباب من لعب دور محوري في صناعة الحاضر والمستقبل.

4. التوصيات الاستراتيجية

بناءً على التحليل المقدم، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الاستراتيجية المصممة لدعم الفاعلين الرئيسيين في تعزيز المشاركة الرقمية والسياسية للشباب، وتقسيمها حسب الجهات الفاعلة كما يلي :

1. توصيات للحكومات وصانعي السياسات

ينبغي التركيز على الاستثمار في المواطنة الرقمية بشكل متكامل، من خلال دمج مفاهيم الأمن الرقمي والأخلاقيات الرقمية والإعلام الرقمي ضمن المناهج التعليمية الوطنية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. كما يجب توسيع الفرص السياسية الرقمية، عبر خلق بيئة مفتوحة وآمنة للتعبير على الإنترنت، وتقليل القيود الرقابية، ووضع قوانين حديثة لحماية البيانات الشخصية بما يتوافق مع المعايير الدولية. ومن المهم سد الفجوة الرقمية عن طريق الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لضمان وصول الإنترنت لجميع المناطق، بما فيها الريفية والنائية، مع تقديم دعم مالي وبرامج تعليمية لتعزيز الاستخدام الشامل والمسؤول للتكنولوجيا الرقمية.

2. توصيات لمنظمات المجتمع المدني والحركات الشبابية

يجب دعم المشاركة الهجينة للشباب، عبر تطوير استراتيجيات تربط بين الأنشطة الرقمية والميدانية، مع توفير برامج تدريبية لتعزيز مهارات الشباب في التنظيم الرقمي والعمل الميداني الآمن. كذلك من المهم بناء القدرات الشبكية للشباب، من خلال استغلال ديناميكيات التعبئة الشبكية وبناء شبكات لامركزية، وتطوير قيادات موزعة، واستخدام أدوات رقمية لتقليل تكلفة التنظيم وزيادة الوصول إلى الجماهير المستهدفة. كما ينبغي إنشاء محتوى محلي هادف، بحيث يكون المحتوى الرقمي متاحًا باللغات المحلية، ويعالج القضايا التي تهم الشباب، ويقدم حلولًا مبتكرة ويكافح المعلومات المضللة.

3. توصيات للمنصات الرقمية وشركات التكنولوجيا

ينبغي مكافحة الاستقطاب والمحتوى الضار، عبر تعديل الخوارزميات للحد من انتشار الغرف المغلقة والفقاعات المعلوماتية، وتعزيز عرض وجهات نظر متنوعة،

مع اتخاذ إجراءات صارمة وسريعة ضد خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. كما يجب تعزيز الشفافية في عمل الخوارزميات وسياسات الإشراف على المحتوى، والتعاون مع الباحثين والمجتمع المدني لفهم تأثير المنصات على المجتمع. دعم المبادرات المدنية المحلية التي تستخدم التكنولوجيا لتعزيز الشفافية والمشاركة، مثل المبادرات المفتوحة للبيانات والابتكار المدني، يشكل أداة فعالة لتعزيز التفاعل الرقمي المسؤول.

4. توصيات للباحثين والأوساط الأكاديمية

ينبغي التركيز على دراسة التأثير الفعلي للأنشطة الرقمية للشباب، من خلال الانتقال من سؤال «ماذا يفعل الشباب عبر الإنترنت ؟» إلى دراسة «ما هو التأثير الحقيقي لهذه الأنشطة ؟»، باستخدام دراسات الحالة الطويلة والتحليل المقارن والبحث التجريبي. ومن المهم سد الثغرات المعرفية الإقليمية، عبر إجراء المزيد من الدراسات الميدانية في السياقات العربية والأفريقية لفهم الخصوصيات الثقافية والسياسية التي تؤثر في المشاركة الرقمية للشباب. كما يجب تعزيز البحث متعدد التخصصات، من خلال التعاون بين علماء السياسة والاجتماع وعلوم الحاسوب والإعلام، لدراسة هذه الظاهرة المعقدة من زوايا متعددة وتقديم حلول مبتكرة تدعم التفاعل الرقمي البناء.

5. التوصيات المستقبلية لتعزيز الابتكار الرقمي والمشاركة الشبابية

من الضروري تبني استراتيجيات مستقبلية تركز على تمكين الشباب من استخدام التكنولوجيا بشكل إبداعي وفعال للمشاركة السياسية والاجتماعية. يمكن للحكومات والمنظمات الشبابية والمجتمع المدني تشجيع برامج الابتكار الرقمي، مثل مساحات العمل المشتركة وحاضنات المشاريع الرقمية، لتطوير حلول مبتكرة لمعالجة القضايا المحلية، بما في ذلك التعليم والصحة والبيئة. كما ينبغي الاستثمار في تدريب الشباب على مهارات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وتصميم التطبيقات، بما يعزز من قدرتهم على الابتكار الرقمي والمساهمة في الاقتصاد الرقمي.

علاوة على ذلك، يمكن استخدام أدوات التحليل الرقمي لتقييم تأثير الحملات والمبادرات الرقمية بشكل مستمر، مما يساعد على تحسين استراتيجيات المشاركة وتطوير برامج أكثر استجابة لاحتياجات الشباب. ينبغي أيضاً تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية لإنشاء منصات رقمية مفتوحة وآمنة، تعزز الشفافية والمساءلة، وتوفر بيئة محفزة للنقاش البناء بين الشباب وصانعي القرار. بالإضافة إلى ذلك، يتعين تطوير برامج دعم للرياديين الشباب في المناطق الريفية والنائية لضمان دمجهم في الاقتصاد الرقمي والمجتمع الرقمي بشكل كامل.

أخيرًا، يوصى بإجراء بحوث مستقبلية طويلة المدى لدراسة تطورات الابتكار الرقمي وتأثيره على المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب، مع التركيز على فهم الخصوصيات الثقافية والسياسية والإقليمية، لضمان صياغة سياسات واستراتيجيات مستدامة تعزز المشاركة الرقمية الشاملة والمستدامة.

4. المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. أخبار الأمم المتحدة. (2024، أبريل 18). حوار مع سارة مسعودي: شباب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يواجهون تحديات كبيرة. تم الاسترداد من: https:// news.un.org/ar/interview/2024/04/1130151
2. الجزيرة لباب. (بدون تاريخ). الحركات الاحتجاجية الرقمية في المنطقة العربية وتحولات المجال العام. تم الاسترداد من: https://lubab.aljazeera.net/ article/الحركات-الاحتجاجية-الرقمية-في-المنطقة
3. صندوق الأمم المتحدة للسكان للدول العربية (UNFPA Arab States). (بدون تاريخ). مشاركة الشباب ودورهم القيادي. تم الاسترداد من: https://arabstates. unfpa.org/ar/topics/مشاركة-الشباب-ودورهم-القيادي
4. مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIEC). (بدون تاريخ). مبادرة أفريقيا لإبداع الألعاب والتطبيقات الرقمية (AAL). تم الاسترداد من: https://tiec.gov. eg/Arabic/Programs/AAL/Pages/default.aspx

5. مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. (بدون تاريخ). دور الشباب في إعادة تشكيل النشاط الرقمي في الشرق الأوسط. تم الاسترداد من: https:// mecouncil.org/ar/?post_type=events-list&p=474396

6. موقع Lezrweb.com. (2025، يوليو 22). دراسة : تأثير الإعلام الرقمي على الشباب العربي. تم الاسترداد من: https://lezrweb.com/2025/07/22/دراسة-تأثير-الإعلام-الرقمي-على-الشباب/

7. غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية (Ghorfa). (2025، يوليو 10). مبادرات الذكاء الاصطناعي في الدول العربية. تم الاسترداد من: https://www.ghorfa.de/ar/مبادرات-الذكاء-الاصطناعي-في-الدول-العربية/

8. Innovation for Change (2024، مارس 19). الديمقراطية الرقمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تم الاسترداد من: https://mena.innovationforchange.net/ar/digital-democracy-mena/2024/

9. Innovation for Change. (2025، أغسطس 13). مبادرات شبابية من أجل تعزيز الديمقراطية والمشاركة الرقمية. تم الاسترداد من : https://ddi.mena.innovationforchange.net/2025/08/13/youth-initiatives-digital-democracy/

ثانيًا : المراجع الإنجليزية

1. Allcott, H., & Gentzkow, M. (2017). Social media and fake news in the 2016 election. *Journal of Economic Perspectives*, 31(2), 211–236.

2. Benkler, Y., Faris, R., & Roberts, H. (2018). *Network propaganda: Manipulation, disinformation, and radicalization in American politics*. Oxford University Press.

3. Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2012). The logic of connective action: Digital media and the personalization of contentious politics. *Information, Communication & Society*, 15(5), 739–768.

4. Bennett, W. L., & Segerberg, A. (2013). *The logic of connective action: Digital media and the personalization of contentious politics*. Oxford University Press.

5. Castells, M. (2012). *Networks of outrage and hope: Social movements in the Internet age*. Polity Press.
6. Christensen, H. S. (2011). Political activities on the internet: Slacktivism or an engagement tool? Media, *Culture & Society*, 33(8), 1125–1141.
7. Crisis Group. (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt victorious? *Middle East/North Africa Report N° 101*.
8. della Porta, D., & Diani, M. (2009). *Social movements: An introduction*. John Wiley & Sons.
9. Floridi, L. (2013). *The ethics of information*. Oxford University Press.
10. Gastil, J., & Levine, P. (Eds.). (2005). *The deliberative democracy handbook:* Strategies for effective civic engagement in the twenty-first century. John Wiley & Sons.
11. Gerbaudo, P. (2012). *Tweets and the streets: Social media and contemporary activism*. Pluto Press.
12. Gladwell, M. (2010, October 4). Small change: Why the revolution will not be tweeted. *The New Yorker*.
13. Hobbs, R. (2010). *Digital and media literacy: Connecting culture and classroom*. Corwin Press.
14. Howard, P. N., & Hussain, M. M. (2013). *Democracy's fourth wave?: Digital media and the Arab Spring*. Oxford University Press.
15. Lessig, L. (1999). *Code and other laws of cyberspace*. Basic Books.
16. Lim, M. (2013). *Saving global justice: The digital politics of Occupy Wall Street*. University of Minnesota Press.
17. Livingood, J. (2018). *Cybersecurity for Dummies*. John Wiley & Sons.
18. MacKinnon, R. (2012). *Consent of the networked: The worldwide struggle for Internet freedom*. Basic Books.
19. McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1977). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology*, 82(6), 1212–1241.
20. Morozov, E. (2009, May 19). The brave new world of slacktivism. Foreign Policy.

21. Pariser, E. (2011). *The filter bubble: What the Internet is hiding from you*. Penguin Press.
22. Ribble, M. (2015). *Digital citizenship in schools: Nine elements all students should know*. International Society for Technology in Education.
23. Tufekci, Z. (2017). *Twitter and tear gas: The power and fragility of networked protest*. Yale University Press.
24. Van Dijk, J. A. G. M. (2020). *The digital divide*. John Wiley & Sons.

ثالثًا : مواقع إلكترونية ودولية أخرى

- منظمة Volunteer HQ. (بدون تاريخ). Top 10 Africa Volunteer Programs 2025 & 2026. تم الاسترداد من : https://www.volunteerhq.org/top-africa-volunteer-programs/
- البنك الدولي (World Bank). (2025، May 19). Youth Summit 2025: Youth-Led Innovation for a Livable Planet. تم الاسترداد من : https://live.worldbank.org/en/event/2025/world-bank-group-youth-summit

الأشكال الجديدة للمشاركة السياسة للشباب في المغرب : السياق والدلالات

أحمد إدعلي
أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية
جامعة ابن طفيل، المغرب

شكلت المشاركة السياسية للشباب موضوع مطارحات فكرية وإعلامية وسياسية مختلفة. ولئن اشتركت تلك المطارحات في كثير من جوانبها في إمساكها ببعض مؤشرات واقع تلك المشاركة، من قبيل نأي الشباب عن الانخراط في التنظيمات السياسية التقليدية، وتدني نسب مشاركتهم في الانتخابات، وعدم انجذابهم إلى السرديات الإيدلوجية الكبرى، فإنها اختلفت في توصيف ذلك الواقع والإمساك بدلالاته. فبينما ينظر البعض إلى المشاركة السياسية للشباب نظرة ارتياب وتشكيك وحتى اتهام، بحيث يجري الحديث عن أزمة مشاركتهم السياسية، ويتم ترديد سردية أن الشباب لا مبالون وغير مسؤولون، فإن تحليلات أخرى تقدر أن عدم الالتزام مس فقط السياسة الانتخابية ولم يمس السياسة[1]، ولا تنظر إلى اتساع دائرة اللامبالين بالعمل السياسي في بعده الاتفاقي، وارتفاع نسبة الاستنكاف الانتخابي ومنسوب عدم الثقة في الساسة، باعتبارها مؤشرات لا تسييس وأمارات عدم الالتزام. بل تبدو على العكس من ذلك مؤشرات تحول أنماط المشاركة السياسية للشباب. وهو ما ذهب إليه برنارد رودي، حيث تحدث عن «إعادة تركيب للرابط السياسي ولأشكال الالتزام، لا تشير إلى تراجع في مشاركة الشباب بقدر ما تدل على تجدّد في أشكال هذه المشاركة ومعناها.[2]» لم يمس هذا التحول فقط طبيعة المشاركة وفضاءاتها، بل انصرف أيضا إلى أدوات الالتزام السياسي للشباب ورهاناته ودلالاته. ففي سياق

[1] Daniel Gaxie, «Appréhensions du politique et mobilisations des expériences sociales», Revue française de science politique 52, 2–3 (2002), pp. 145-178.

[2] Bernard Roudet, «La démocratie est-elle un idéal commun aux jeunes Européens ?» *Agora débats/jeunesses*, no. 67, 2014, p. 94.

ظرفيات سياسية موسومة بتزايد اللامبالاة التي تنخر العديد من الديمقراطيات الغربية[3]، وضمور أو تشوش الانقسامات الإيدلوجية، يتبنى الشباب مواقف وسلوكيات مختلفة، ويمارس السياسة بطريقة ورهانات مختلفة[4]. كما أن استحكام شعوره بانسداد آفاق التغيير داخل التنظيمات السياسية التقليدية، واتساع الفجوة بين الأجيال داخلها، ورغبتهم في الاستقلالية والتحرر من الشبكات الهرمية الخانقة التي تسم تلك التنظيمات، ومن الانتماءات الإيديولوجية، ويقينهم بإفلاس وعود السرديات الكبرى، وتطلعهم للتعبير عن هواجسهم الخاصة، كلها عوامل تجعلهم ينزعون لتجريب أنماط جديدة من المشاركة السياسية تتسم بالبراغماتية والمرونة والفعالية[5]، وتبنى على رهانات توسيع أمداء الحرية وتحقيق أهداف آنية ودقيقة بعيدا عن الوصاية المؤسساتية وأعطاب صيغ التمثيلية التقليدية.

لم يكن الشباب في المغرب بمنأى عن هذا التحول الذي مس طبيعة ورهانات المشاركة السياسية. فبعد أن كان قوة طليعية في الأحزاب والنقابات والاستحقاقات الانتخابية على مدار عقود من استقلال المغرب، أمسى الشباب منذ عقود ينفر من المشاركة في الحقل السياسي الاتفاقي، واندرج في المقابل في أشكال بديلة من المشاركة السياسية، تزاوج بين التطلع للاستقلالية من صيغ الرقابة والسيطرة، والرغبة في تجديد الصلات بمشكلات المجتمع (الصحة، الشغل، الكرامة، الديمقراطية، ...). وقد انتعشت تلك التعبيرات الجديدة وتوسعت أمداءها، في سياق الديناميات الثورية التي تفجرت في تونس ومصر وعمت أرجاء أخرى من الإقليم، بحيث سعى الشباب لاغتنام فرصة تلك الديناميات وقودا لاستثارة الحساسية النضالية.

---

[3] Jacques Ion, «Individualisation et engagement publics», D *Politiques de l'individualisme. Entre sociologie et philosophie*, dir. Philippe Corcuff, Jacques Ion et François de Singly. Paris : Les éditions Textuel, 2005.

[4] Anne Muxel, «Les jeunes et la politique : entre héritage et renouvellement», Empan, 2003 /2 – n 50, p. 62- 63.

[5] Muxel, p. 63.

Laurent Lardeux, «L'engagement des jeunes : stabilité et (r)évolutions», L'école des parents 2016/5 Sup. au N° 619, p. 94.

تجدر الإشارة إلى أن 1% فقط من الشباب المغاربة ينضمون إلى حزب سياسي، و4% يشاركون في لقاءات الأحزاب أو النقابات[6]. كما أن 70 بالمائة الشباب المغاربة لا يثقون في المؤسسات، أما 72.2 بالمائة منهم فلا يثقون في الحكومة، و73.6 لا يثقون في البرلمان، و78.3 يبدون حذرهم من الأحزاب السياسية[7]. فلا غرو إذا سعوا لاستثمار مخزون الغضب والسخط محفزا للاندراج في صيغ مشاركة غير اتفاقية تختزن جرعات من الالتزام السياسي. من ذلك: توقيع العرائض والمشاركة في وقفات ومسيرات احتجاجية، والاحتجاج عبر الوسائط الرقمية، أو من خلال تعبيرات فنية، والاستهلاك الملتزم. وقد اتسمت تلك التعبئات الشبابية بقدر من المرونة والفعالية. ولئن كانت ذات صلة وثيقة بقضايا آنية ومرتبطة باليومي، فإنها عبرت عن جوهر ما اعتبروه حسا مواطنيا، حيث أظهر الشباب التزاما في إطار الجماعة، وأبانوا عن مسؤولية تجاهها. فالتعبئات تتم باسم الدفاع عن قيم تظهر تعلقهم بالديمقراطية، من قبيل العدالة والكرامة والمساواة والحق في التنمية والحرية.

تسعى هذه الورقة إذا لرصد وفهم الأشكال الجديدة للمشاركة السياسية للشباب في المغرب وإبراز سماتها ورهاناتها وكشف دلالاتها، وتسليط الضوء على أنماط الالتزام الجديدة التي يقبلون عليها في سياق موسوم بضمور الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية وتراجع أدوار هياكل التمثيل التقليدية. وتدافع عن فكرة أن الصيغ الجديدة للمشاركة السياسية وما تشي به من اهتمام الشباب بالشؤون العامة، تعاند الاعتقاد العام الراسخ والمتداول حول لا تسييس الشباب، وتعبر عن تحول في دلالة الالتزام السياسي، حيث ينزع هؤلاء الشباب لإعادة تشكيل سجل المشاركة السياسية والاجتماعية وتوسيع أمدائها. ولئن كانت تلك التعبيرات الجديدة تأخذ أحيانا طابعا فرديا، بحيث تعكس سعيا حثيثا لتحقيق الذات والحفاظ على الاستقلالية، فإن ذلك الطابع لا يتعارض في شيء مع المنافحة عن قضايا جمعية[8]. إنها لا تعكس لا مبالاتهم

[6] HautCommissariat au Plan (Maroc), *Enquête nationale sur les jeunes 2011*, Rapport de Synthèse, Rabat, 2012, p. 39.

[7] Observatoire National du Développement Humain (ONDH). *Rapport national sur le développement humain 2020 : Être jeune au Maroc de nos jours.* Rabat : ONDH/PNUD, 2021, p. 107.

[8] Lardeux, p. 87.

أو انصرافهم عن شؤون المدينة، بقدر ما تشي برغبة صميمة في المشاركة الفعالة في الشؤون العامة بصيغ أقل تقييدا وبشكل فعال وآني، ومن دون التزام دائم. فالشباب يصرون على وضع تعريفاتهم الخاصة، وتحديد مسؤولياتهم بمنأى عن أي ضغوط خارجية.

وإذ تلتفت الورقة في تعريفها للمشاركة السياسة إلى تحول أنماط تلك المشاركة، فإنها تنأى عن التعريفات التقييدية التي تضيق من نطاق المفهوم، بحيث تحصره في دائرة الأنشطة الطوعية التي يقوم بها المواطنون في الحيز الحكومي أو الدولتي، والتي تندرج ضمن ما يسمى بأشكال المشاركة التقليدية. اختارت الورقة تعريفا واسعا، بحيث تحيل المشاركة السياسية إلى «مجموع الأنشطة، الفردية أو الجماعية، التي يمكن أن تتيح للمحكومين التأثير في كيفية عمل النظام السياسي»[9]. **أو لنقل إنها «الأنشطة التي يقوم بها المواطنون وتؤثر على السياسة»**[10]. ولئن مكن توسيع المنظور إلى المشاركة السياسية من تجاوز عيوب التعريفات التقييدية والإحاطة بالأنماط الجديدة للمشاركة السياسية، فإنه يؤاخذ عليه أنه يورط في جعله يشمل طيفا واسعا من الأنشطة، ولذلك نعته فان ديث بالمخادع. وتفاديا للمزالق التي قد تتولد عن هذا المنظور الموسع، تتبنى الورقة أيضا التدقيق البراغماتي الذي قام به فان ديث للمفهوم. فالمشاركة السياسية هي فعل ملموس وطوعي يصدر عن شخص بصفته مواطنا عاديا، يروم، بشكل مباشر أو غير مباشر، التأثير على القرارات السياسية أو اختيارات من يشغل مواقع السلطة.[11] وعليه، لا تدخل المواقف المشاعر، والأفعال غير الطوعية، وتلك التي تصدر عن سياسيين محترفين أو موظفي حكوميين، والأفعال التي ليس لها تأثير سياسي مباشر في نطاق المشاركة السياسية. ويلتفت فان ديث فيما يتعلق بالأفعال التي لا تعتبر بطبيعتها سياسية إلى قصد أو نية الفاعل. على أن التأكيد على صلة الفعل بالسياسة، يجب ألا يزج بنا في

[9] Anne-Cécile Douille, «Chapitre 1. La participation politique dans les démocraties représentatives», *Sociologie politique : Comportements, acteurs, organisations*, (Paris : Armand Colin, 2017), p. 15.

[10] Jan W. van Deth, «Conceptualizing political participation», p. 3, in https://www.academia.edu/7084836/Conceptualizing_political_participation

[11] Jan van Deth, p. 5-9.

آسار التحديد الاختزالي الذي يضيق من دائرة المشمولات بنعت السياسة. فإذا كان الباحثون يؤكدون على نزوع الشباب لتفضيل أشكال الالتزام المدني والاجتماعي أكثر من السياسي فإن تلك الصيغ، وإن لم تك سياسية بالطبيعة أو الجوهر، تختزن من حيث أهدافها طاقة سياسية، بحث تروم تحقيق التغيير[12]. فلا غرو إذا أدرجت بيبا نوريس **الأنشطة التي تروم التأثير على المجتمع المدني، أو محاولة تغيير أنماط السلوك الاجتماعي**، في نطاق المشاركة السياسية.[13] وهكذا تعتبر الأنشطة الطوعية التي لا تنطوي على طبيعة سياسية من صميم المشاركة السياسة متى كانت تحركها دوافع سياسية[14].

وفي ارتباط بمفهوم المشاركة السياسية، تستعمل الورقة أيضا مفهم الالتزام. يغطي هذا المفهوم، كما أكد على ذلك هوارد بيكر، «نطاقا واسعا، وهو ما يشرع الباب على كثير من الالتباسات[15]. وقد اختارت الورقة التوسل إلى معنى إجرائي. أن يكون الشاب ملتزما سياسيا، معناه أن تكون له إرادة التغيير، وقبل ذلك أفكار وقناعات يسعى للدفاع عنها وترجمتها إلى سلوكيات والعمل على التعبئة والتشبيك. يحيل مفهوم الالتزام إذا، على المرور إلى الفعل، وعلى تحمل المسؤولية إزاء حياة المدينة، والمساهمة في رسم ملامح مستقبل أفضل. ينطوي الالتزام، وفق تقدير آن

---

[12] **Olivier Mazzoletti et Marco Masulin**, Jeunes*, participation politique et participation sociale en Suisse. Une étude de cas*. Swiss Political Science Review, 11(2), (2005), pp. 5581.

[13] Pipa Norris, Democratic Phoenix : Reinventing Political Activism, (Cambridge : Cambridge University Press, 2002).

[14] تجدر الإشارة إلى أن فان ديث أورد أربع تصوّرات تُساعد في ضبط مفهوم المشاركة. يتعلق الأول بالمشاركة السياسية المؤسسية، وتنصرف إلى الأنشطة التي تتعلق بشكل مباشر بالهيئات والمؤسسات السياسية الرسمية، من قبيل الانتخابات، الانخراط في أحزاب سياسية. أما التصور الثاني فيتعلق بالمشاركة السياسية غير المؤسسية، والتي تحيل إلى الأنشطة التي تُمارس خارج الأطر الرسمية، وتروم التأثير على الدولة أو السياسة، مثل التوقيع على عرائض، والمظاهرات، وتنظيم الاحتجاجات. النمط الثالث هو المشاركة المدنية، وتهم الأفعال التطوعية في المجتمع المدني، والتي تتصدى لمشكلات مشاكل جماعية أو محلية. وأخيرا الاستهلاك السياسي أو أنماط التعبير الرمزية، وهي سلوكيات فردية أو رمزية تُستخدم للتعبير عن أهداف سياسية أو أخلاقية، حتى لو لم تكن موجهة مباشرة نحو الدولة أو السلطة، من قبيل مثل الاستهلاك الملتزم، وغيرها من صيغ التعبير اليومي التي تختزن دلالة سياسية بالنسبة لمن يمارسها.

.J. W van Deth, A conceptual map of political participation. *Acta Politica, 49*(3), (2014), p. 355

[15] Howard S. Becker, «Notes sur le concept d'engagement», *Revue Tracés*, n° 11 (2006 / 1), p. 178.

كوينيار على بعد نشط، إذ يقترن بسلطة الفعل من أجل الدفاع عن قضية وتغيير المجتمع[16]»[17]. تجدر الإشارة إلى أن فلورنس هجيل قامت بتحديد دلالات ثلاث «مصطلحات»، وهي الالتزام والتعبئة والمشاركة، وأشارت إلى أن مفهوم الالتزام يشير إلى الانخراط الفردي، بينما يركز مصطلح التعبئة على الفعل الجمعي، وتبدو المشاركة أكثر شمولية بحيث تجمع بين دراسة الأنشطة الفردية والجماعية[18].

أما الشباب فيحيل على زمن بحدود غامضة، بحيث يتأرجح بين مرحلة الطفولة والدخول إلى أعتاب عالم الكبار. وإذا كان السن معطى بيولوجيا واجتماعيا، فإن ذلك المعطى يكون موضوع رهانات ومرتبط بديناميات الإقصاء والإدماج. وفضلا عن أن السن علاقة اجتماعية وبناء ذاتي للهوية، يمكن القول إن تحديد سن الشباب هو انعكاس لبناء فئة الشباب من قبل السياسات والتنظيمات العامة. وبحكم أن المقام لا يسمح بالاستفاضة في بعض الإحراجات التي يطرحها تحديد سن الشباب، والمآزق التي تورط فيها المقاربة التي تركز فقط على السن الكرونولوجي، وتفاديا للمنزلقات التي تورط فيها تقسيمات الأعمار التي تبدو وفق تقدير بورديو «تقسيمات اعتباطية وعشوائية»[19]، تكتفي الورقة بالإشارة إلى أن السقف الأعلى للعمر الرسمي للشاب كما تحدده السياسات العمومية، يرتفع إلى 40 سنة[20]، كما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعشيها المجتمع المغربي كرست نوعا من الانفصال بين

---

[16] Anne Quéniart, «Le sens de l'engagement chez les jeunes. Analyse comparative des femmes et des hommes militant dans des partis politiques et des groupes alternatifs», *L'Annuaire du Québec 2007*, Montréal, Fides, (2006), p. 249.

[17] أحمد إدعلي، «الأشكال الجديدة للالتزام السياسي للشباب المغربي.. محاولة للفهم والتفسير»، في : مشاركة الشباب السياسية في بلدان المغرب العربي: السياقات والمعوقات، ط 1 (تونس : مركز الدراسات المتوسطية والدولية، 2024)، ص 24.

[18] Haegel, Florence. «Chapitre dix. Engagement, mobilisation et participation politiques», *La science politique* (Paris : Presses de Sciences Po, 2024), p. 269.

[19] Pierre Bourdieu, ««La jeunesse» n'est qu'un mot,» Questions de sociologie (Paris: Éditions de Minuit, 1984. Ed. 1992), p 143.

[20] أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيا استشاريا موجها لمجلس المستشارين، بطلب من هذا الأخير، يتعلق بمشروع القانون رقم 89.15 المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي. واقترح المجلس في رأيه الاستشاري تمديد السقف الأعلى لسن الشباب إلى أربعين سنة. على ان بعض الشبيبات الحزبية تأخذ بحد 35 سنة، فيما تأخذ اخرى بسن 40 سنة. أما الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب والتي أعدتها الحكومة، فتحدثت عن فئة ما بين 18 و29 سنة.

الانتقالات البيوغرافية والاجتماعية، فضلا عن اللامساواة في الولوج والخروج من طور الشباب اعتمادا على جملة من المعايير من قبيل النوع الاجتماعي أو الانتماء المجالي. لذلك تقترح الورقة تحديدا إجرائيا، بحيث يتأرجح الحد الأدنى والحد الأعلى لمرحلة الشباب، بين الثامنة عشر عاما[21] والخمسة وثلاثين عاما.

أولا - الديناميات الاحتجاجية للشباب في المغرب

عرف المغرب ؛ منذ عقود ؛ تناسل عدة ديناميات احتجاجية تميزت بحضور قوي للشباب سواء بحسبانهم وكلاء تعبئة أو حشودا داعمة ومناصرة. على أن هذا المقطع لا ينشغل برصد موجات الاحتجاجات الشبابية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال، بقدر ما يركز على بعض الديناميات التي شهدها المغرب في سياق ما سمي بـ «الربيع العربي». ثم إنه لا ينشغل بكشف العوامل والبواعث التي كانت وراء تفجر تلك الاحتجاجات، بقدر ما يتعقب ملامحها العامة، ويرصد بعض استراتيجيات مقاولي التعبئات، ويكشف بعض دلالاتها.

تفجر حراك شبابي نشيط في مستهل سنة 2011، قاده نشطاء شباب من حركة 20 شباط/فبراير. يتعلق الأمر بحركة اجتماعية شبابية بهوية جمعية[22]، نجحت في

---

[21] تجدر الإشارة إلى أن مدونة الانتخابات بالمغرب حددت سن التصويت في 18 سنة كاملة، وهو نفس العمر الذي يشترط للزواج وتأسيس الجمعيات وولوج أسلاك الوظيفة العمومية. كما حدد القانون الجنائي المغربي سن الرشد الجنائي في 18 سنة. ويفترض هذا الأمر صعوبة تحمل الفرد للمسؤولية والقدرة على الاختيار قبل سن 18. وفضلا عن ذلك، وبحكم أن الورقة تدرس موضوعة الشباب من زاوية التزامهم السياسي، فإنها لم تعتمد الحد الأدنى المتعارف عليه تقليديا 15 سنة. فنتائج المقابلات القبلية التي قمت بها ؛ والتي شملت في البدء عينة من ثمانية مبحوثين نصفهم أفراد تبلغ أعمارهم 15 سنة؛ أظهرت أن أولئك الأفراد ليست لديهم التزامات سياسية وحتى قابليات للالتزام. ولذلك شملت المقابلات شبابا تتأرجح أعمارهم بين 18 و32 عاما. فمع بلوغ سن الثامنة عشر، أظهر بعض الشباب قابلية الالتزام، عكستها أفعال وتجارب مترعة بجرعات الالتزام بقضايا كبرى والرغبة في التغيير.

[22] أكد جوليان فروند (Julien Freund) على أن الهوية الجمعية لا توجد إلا على أساس الوعي بالخصوصيات. على أن ما يلحم مكونات الهوية الجمعية هو التمثل المشترك الذي يكونه الأعضاء عن الأهداف ومبررات تأسيس التجمع والاعتراف المتبادل في إطار ذلك التمثل. وعليه، لا يمكن تصور تشكل هوية جمعية من دون تشكيل معتقدات مشتركة وجمعية، أو من خلال مجرد اجتماع أو تعاون لا يسمح بتطوير هوية جمعية. من هذا المنطلق، تعتبر الورقة أولا، أن الحركة استطاعت في البداية بلورة هذا التمثل المشترك حول مبررات الوجود والأهداف التي ينبغي تحقيقها. وتتصور ثانيا أن الهوية الجمعية لحركة 20 فبراير لا تحيل على جسم متماثل، بقدر ما تشير إلى هوية توحد عناصرها المختلفة وحتى المتنافرة. وقد تشكلت لأغراض

إشعال فتيل الاحتجاجات، وتجاوز الفضاءات التقليدية والمنظمة للسياسة واقتحام الفضاء العمومي، والمطالبة بإرساء نظام ديمقراطي يضمن الحرية والكرامة والعدالة. صحيح أن حركة 20 فبراير شكلت امتدادا للدينامية الاحتجاجية التي عرفها المغرب منذ أزيد من عقد، حيث شهد المغرب زخما احتجاجيا ملحوظا، بيد أنها كانت تنفرد، في خضم تلك الفورة الاحتجاجية، بطابع مميز. فخلافا لكثير من الحركات الاحتجاجية المنغلقة في إطار المطالب الجزئية الوفية لمنطق «البرغماتية الاحتجاجية»[23]، تشي تأطيرات الحركة بجرعات سياسية كثيفة.

انخرطت الحركة في مسلسل بناء هويتها الخطابية، فسخرت عدتها الكلامية والحجاجية لشرعنة وجودها وإضفاء المصداقية على سردياتها[24] ورسالتها. لقد قدمت نفسها حركة من أجل التغيير. وفي مسعى لقطع دابر الأطروحات المشككة ونزوعات الوصم، شددت على هويتها الجمعية واستقلاليتها وعمقها الشعبي وولائها للوطن[25]. كما تبرأت من أن تكون ذراعا أو مطية لهيئة سياسية، وأكدت على التغيير مرمى وهدفا استراتيجيا. واقتناعا بما اعتبرته مسؤوليتها التاريخية، جاهرت الحركة بكونها تتشوف للكرامة ولا تجفل من القمع. وبينما يتغيى هذا التمثل الخطابي للذات، إثبات الوجود وصناعة صور جاذبة ومعبئة، استهدف ذلك التمثل أيضا، خلخلة بعض العقائد التي سعى النظام السياسي لتجذيرها. ولعل الرهان الأساسي

التعبئة الفعالة لأطر الفعل الجمعي والدفاع عن نفسها في مواجهة المنافسات التأطيرية والعمليات التفنيدية لمناوئيها سواء تعلق الأمر بالنظام أو مجموعات أو أفراد.

Freund (J.), «Petit essai de phénoménologie sociologique sur l'identité collective», Beauchard (J.), (éd.), Identités collectives et travail social (Paris : Privat, 1979), p. 74 et p. 78.

[23] Emperador Badimon (M.), «Où sont les diplômés chômeurs ? Un exemple de pragmatisme protestataire à l'époque du "20 février"», Confluences **Méditerranée**, no 78, été (2011), p. 77-91.

Bennafla (K.) et Seniguer (H.), Le Maroc à l'épreuve du printemps arabe : une contestation désamorcée ?», **Outre-terre**, n° 29 (2011/3), p. 145.

[24] ينطوي الحجاج على أهمية كبرى في دراسة التعبئات. فلا وجود لتعبئات من دون بعد حجاجي. ولذلك تبدو الإحاطة بالحكايات التي ينسجها الفاعلون المنخرطون في صراع من أجل تحديد المشكلات وإدانتها وبيان أسبابها والمسؤولين عنها وحلولها، غاية في الأهمية.

Rennes (J.), «Les formes de la contestation. Sociologie des mobilisations et théories de l'argumentation», **A contrario** n° 16, (2011/2), p. 151 et s.

[25] «نحن شباب مغربي يحب بلاده ويطالب بالتغيير والكرامة». « الشعب يريد...».

في إطار المبادلات الصدامية بين الدولة والحركة، يتمثل في الحفاظ على صلابة وقوة التعريفات أو الصور التي ينسجها كل فاعل عن نفسه في العلاقة مع زبنائه أو مناصريه أو محيطه. حرص الشباب على إظهار أنفسهم قوة تغييرية تمتاح وقودها من مخزون الرفض والتطلع للبناء.

تجدر الإشارة إلى أن الحركة استثمرت الأبعاد المختلفة للزمن، بحيث توسلت بالماضي والحاضر لتكثيف مظاهر العطب التي كرسها منطق الهيمنة، مثلما وظفت المستقبل من خلال اقتراح ملامح نظام بديل. لقد صوبت الحركة، في خضم صراعها الخطابي، مهمازها على إطار الاستبداد في مواجهة إطار الديمقراطية الذي حرص النظام السياسي على تسويقه. فلا غرو إذا سعت لانتقاد أسلوب صياغة الدساتير، وإبراز محدودية فاعلية الإصلاحات. فالتغيير أخذ صورة تحسينات منمقة. لذلك، استنفرت مجهودها التنبؤي لصوغ حزمة حلول لما اعتبرته إصلاحا فعليا وديمقراطيا. وتوسلت بصيغ مختلفة لاستثارة الحساسية النضالية للجمهور، وتعضيد قابليات الالتزام لديه.

علاقة بذلك، توسل شباب الحرك بحزمة تأطيرات تبتغي زيادة الطاقة التعبوية : تأطير تشخيصي يكشف الأعطاب والمشكلات ؛ وآخر تنبؤي يقترح بدائل للتجاوز ؛ فضلا عن تأطير دافعي يحشد المبررات المنطقية المحرضة على الانخراط في التعبئات الجمعية. وفي مواجهة التأطيرات المضادة للدولة، انخرط الشباب المحتجون في عمليات تفنيدية تواجه سردية الشباب الضائع والمتقاعس، من خلال التأكيد على هويتها التغييرية التي تمتاح وقودها من هموم الشعب وعدالة المطالب. «أنا مغربي، وغا نخرج ف 20 فبراير باش نحارب الفساد»، «أنا مغربي، وغا نخرج ف 20 فبراير حيث بغينا دستور شرعي ديمقراطي»[26]. وإضافة إلى شرعنة الوجود، سعت الحركة أيضا لتسويغ مشروعية الفعل والانجاز. فالحركة خلافا لما حاولت إشاعته بعض التأطيرات المضادة التي نسجها الدولة، لم تكن تعبيرا عن نزوة عارضة أو طائشة، بل جسدت طاقة تغييرية واعية ومتخلقة في رحم الشعب.

[26] «أنا مغربي، وسأخرج للاحتجاج لأحارب الفساد»، «أنا مغربي، وسأخرج للاحتجاج لأننا نريد دستورا شرعيا وديمقراطيا».

بعد تأكيد هويتها الوجودية أو التعريفية، وتبرير مشروعية الفعل، سعت الحركة لانتزاع المرئية والاعتراف من خلال تملك الفضاء العمومي الفيزيقي عبر سلطة الحشد الشبابي. اغتنم الشباب فرصة التظاهر لبناء هوية جمعية وخلق الحدث خارج حدود المشهد السياسي المؤسساتي، و«تحرير الكلمة السياسية» وتغذية رصيد المناضلين أو المتعاطفين الجدد بخبرة المناضلين المتمرسين ؛ وابتداع أشكال نضالية جديدة[27]. كانت الحشود الشابة تتوسل في تملكها المادي للقضاء العمومي بأفعال الكلام والاستعراض وإنتاج سينوغرافيات احتجاجية امتزجت فيها الأعلام السوداء المرقطة ببياض الشعارات، مع العلم الأحمر للشيوعيين وألوان علم الأمازيغيين، واختلطت جموع شباب جماعة العدل والإحسان ومناضلي اليسار وشباب الجمعيات الحقوقية والتنسيقيات المختلفة وأفواج المتعاطفين، كما تعايشت العبايات المنسدلة مع سراويل الجينز وتنانير الناشطات اليساريات والشعر المنسدل لفناني موسيقى الراب ؛ وإشارات النصر بالسبابات المصوبة نحو السماء. التحم المناضل بالمتعاطف ؛ والمستكشف والفنان. لقد أمسى الفضاء حيزا للكلام والبروز وحرية التعبير، وتحول في لحظات، من رقعة جغرافية إلى حقل لإبداع أشكال تعبيرية واحتجاجية فنية. هذه الأشكال النضالية الفنية انطوت على طاقة أسهمت في تنشيط دينامية المبادلات ؛ وحررت الميدان من وصاية الدولة. وتعزز التملك المادي للفضاء العمومي بتملك رمزي، حيث اقترنت الحركة برمزية بعض الأمكنة والساحات المشهورة. ازداد الوهج الاحتجاجي للحركة الشبابية بفضل قدرتها على تحقيق انشطارية الفعل الاحتجاجي وتمدده. وتعززت تعبئات الشباب المحتج بدعم التنظيمات المحلية والدولية للحركة. ويبدو أن الزخم الاحتجاجي وما ولده من «أثر مشيع للالتزام»[28]، أثمر نسبيا نتيجته، من خلال إعلان الملك في خطاب 9 مارس 2011 التزامه بمباشرة إصلاح دستوري.

[27] Mounia Bennani-Chraïbi, Olivier Fillieule, «Pour une sociologie des situations révolutionnaires. Retour sur les révoltes arabes », **Revue française de science politique**, Vol. 62, (2012/5) p. 789-790.

[28] Bennani – Chraibi (M.) et Jeghllaly (M.), «La dynamique protestataire du mouvement 20 février à Casablanca», **Revue Française de Science Politique** (2012/5), vol. 62, p. 885.

ورغم أن الحركة سعت لاستثمار ما اعتبرته وهم الإصلاح لمواصلة الاحتجاج، فإن التأطيرات المضادة للدولة ساهمت في إضعاف الدينامية الاحتجاجية للحركة، وسرّعت من إيقاع تفسخها. ورغم ذلك، بدت الحركة فكرة ملهمة لمقاولي تعبئات أخرى. فقد أشرعت الباب أمام دورة احتجاجات تواجهت فيها قوى التغيير مع قوى المحافظة. فبعد سنوات من خمود وهج الدينامية الاحتجاجية لحركة 20 فبراير، خرجت ساكنة مدينة طنجة، شمال المغرب، للاحتجاج ضد شركة التدبير المفوض «أمانديس» الفرنسية بسبب غلاء فواتير الماء والكهرباء لشهري تموز/ يوليوز وآب/ غشت 2015. هذه الاحتجاجات التي اتسمت بحضور قوي للشباب، وشكلت فرصة للتعبير عن منسوب الحنق الاجتماعي لساكنة المنطقة، تخللتها أنفاس سياسية. فقد بدت شركة التدبير المفوض في أعين المحتجين في صورة مستعمر مستغل وناهب، ونادوا برحيلها[29]. فالشركة في تقدير المحتجين، اعتبرت نموذجا للفساد الذي ناضلوا ضده في إطار حركة 20 شباط/ فبراير. وقد لجأت ساكنة طنجة إلى جملة من الأشكال الاحتجاجية السلمية. فإضافة إلى الوقفات أمام مقرات الشركة والسلطات المحلية، نظمت مسيرات جابت شوارع المدينة لتوسيع رقعة الاحتجاج وتكثيف حدته، بحيث شهدت طنجة أكبر المظاهرات الاحتجاجية بعد مظاهرات حركة 20 شباط/ فبراير. ومن الصيغ الرمزية التي لجأ إليها المحتجون، صلاة الجنازة على شركة «أمانديس» ومسيرات الشموع و«حملة طنجة بدون أضواء»، حيث تكرر إطفاء الأنوار لساعات بأحياء المدينة. على أن عدوى الاحتجاجات ضد نفس الشركة، انتقلت إلى مدن مجاورة مثل المضيق والفنيدق وتطوان وأصيلا. كما امتدت إلى مدن أبعد مثل الدار البيضاء ضد الشركة المدبرة لمرفق الماء والكهرباء «ليديك»، وبني ملال وتازة ومدن أخرى، حيث تشكلت تنسيقيات محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار. يمكن القول إن أهمية هذه الاحتجاجات، تكمن في أنها عبرت عن يقظة الشباب، وأكدت أن جذوة النضال ضد المهانة والفساد والاستغلال وتقاعس المسؤولين المحليين عن الاضطلاع بمهام الرقابة قد تخمد، لكنها لا تنطفئ طالما بقيت الظروف الموضوعية المغذية لها.

[29] من الشعارات التي رفعها المحتجون، أذكر «الشعب يريد إسقاط أمانديس»، «أمانديس إرحل»، «أمانديس مشي فحالك طنجة مشي ديالك» (أمانديس إرحلي طنجة ليست ملكا لك).

ومنذ شهر حزيران/ يونيو 2015، شن الطلبة الأطباء حملة في أحد مواقع التواصل الاجتماعي ضد مشروع قانون «الخدمة الصحية الوطنية» الذي تلزم أحد بنوده خريجي كليات ومعاهد التمريض العمومي بالعمل لمدة سنتين في المناطق النائية. وقد لجأ الطلبة الأطباء من أجل إجبار الحكومة على العدول عن عرض المشروع على مسطرة المصادقة، إلى الانتقال من العالم الافتراضي إلى الفعل الميداني، من خلال اتخاذ قرار مقاطعة الدخول الجامعي 2015-2016، والانخراط في أشكال احتجاجية من قبيل الوقفات والمسيرات وبيع المناديل الورقية في الشوارع وغسل السيارات من أجل لفت الانتباه إلى قضيتهم. رفض الطلبة الأطباء ما اعتبروه منطق «الوصاية» و«الاستعباد» الذي تفرضه وزارة الصحة، وشددوا على الحوار منهجا لمناقشة مطالبهم المشروعة وتوفير شروط العمل والعيش الكريم قبل فرض الخدمة الإجبارية. وقد توجوا مسيراتهم الاحتجاجية بتوقيع اتفاق مشترك في 3 تشرين الثاني/نونبر 2011، استجاب لبعض مطالبهم ومن ضمنها إلغاء الخدمة الإجبارية. وما أن عاد الطلبة الأطباء إلى مقاعد الدراسة والتدريبات المهنية، حتى انخرط الأساتذة المتدربون في إضراب مفتوح واحتجاجات حاشدة بغية إسقاط مرسومين وزاريين يقضيان بفصل التكوين عن التوظيف وتخفيض المنحة إلى حوالي النصف[30]. لم يثنهم القمع الشرس للاحتجاجات عن عزمهم وإصرارهم على «إسقاط» المرسومين. وفضلا عن صمودهم الطويل في وجه الآلة القمعية للدولة، حرص الأساتذة المتدربون على تحصين قضيتهم من نزوعات التوظيف السياسي من قبل الأحزاب أو النقابات، وأبانوا عن انضباط تنظيمي وقدرة تعبوية كبيرين. لقد نجحوا، بعد خمسة أشهر من مقاطعة التكوينات بالمراكز الجهوية للتربية، في إجبار الحكومة على التوقيع على محضر يقضي بتوظيف هذا الفوج من الأساتذة المتدربين دفعة واحدة.

[30] المرسوم رقم 2.15.588 بتغيير المرسوم رقم 2.02.854 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، ينص على تنظيم مباراة للتوظيف والتعيين في وجه خريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بعد نجاحهم في امتحان التخرج، وحصولهم على شهادة التأهيل التربوي للتعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والتأهيلي. كما يقضي المرسوم 2.15.589 بتخفيض المنحة المقدمة للأساتذة المتدربين إلى النصف خلال مرحلة تكوينهم.

واستمرت موجات الاحتجاج بالمغرب مع تفجر احتجاجات الريف عقب مقتل سماك الحسيمة في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016. ومنذئذ استثمر أهل الريف الفضاء العمومي حيزا للفعل الجمعي وإنتاج المعاني المعبئة، وأبدعوا صيغا احتجاجية عبروا فيها عن سخطهم الاجتماعي ورفضهم لـ «الحكرة» والتهميش. تنهض المطالب التي بلورتها قيادة الحراك بعد سلسلة مناقشات مع ساكنة المنطقة، على مقاربة شمولية تطلعت لتدشين قطيعة مع منطق الترقيع والتدخلات الإسعافية محدودة الأثر. لقد كانت حزمة مطالب الحراك، تنشد الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. توسل مقاولو التعبئة الشباب بإنعاش الذاكرة الجمعية موردا للتعبئة، وحاولوا تملك الفضاء العمومي، وانخرطوا في بناء اهوية سردية تضمن الاستمرارية في الزم ن من خلال الحفاظ على الذات.

يبدو أن تواتر تدفق موجات الاحتجاج بعد سنوات من ميلاد الحركة، يعبر عن عافية المجتمع وجموح إرادات الشباب المتحرر من عقال الخوف لإحداث التغيير بعد عقود من الوصاية والرقابة. وخلافا للأطروحات التي تعتمد نسبة العزوف الانتخابي للشباب، مؤشرا للتأكيد على استنكاف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، كشفت احتجاجات شباب حركة 20 فبراير والديناميات الاحتجاجية التي أعقبتها، أن الشباب وقود حيوي للتغيير. لقد بدا الشباب ومازال، طاقة فعالة تتوسل بصيغ مختلفة من الاعتراض وأشكال مشاركة غير تقليدية وأكثر فاعلية توذن بتشكل ساحة سياسية نشطة موازية للحقل الممأسس ومنتقدة له.

ثانيا - الشباب والتعبئة الشبكية

تعتبر المشاركة السياسة الرقمية للشباب من التعبيرات الجديدة للمشاركة السياسية، وفي نفس الآن من العوامل الأساسية التي ساهمت في تحول التزامهم السياسي. لقد فتح الأنترنت آفاق واسعة لمشاركة الشباب في الشؤون العامة، بحيث أتاح لهم توسيع فضاءات المشاركة التي تمكنهم من التنديد والمطالبة والتعبئة. على أن الفضاء الافتراضي يجري توظيفه في تمفصل مع التعبئات في الواقع المادي، مثلما

يتم يتم استثماره بحسبانه فضاء صراع خاص[31]. وقد أظهرت العديد من الديناميات الاحتجاجية التي عرفها المغرب ذلك التمفصل. فبعض الاحتجاجات مثل تلك التي قادتها حركة 20 فبراير بدأت بالحيز الافتراضي، ثم انتقلت إلى الحيز الفيزيقي، والبعض الآخر انطلق من الواقع المادي، ثم استثمر الإمكانات التي يوفرها الفضاء الافتراضي لإنعاش الديناميات التعبوية وتوسيع مداها. لذلك تحدثت سهام نجار عن الطابع الهجين للنشاط الاجتماعي عبر الأنترنيت. فالنضال الرقمي الذي يجسد التزاما اجتماعيا عبر العالم الافتراضي، يعضد المقاطعة في العالم الواقعي[32]. لقد حول الأنترنيت البنية التحتية للفضاء العمومي، بحيث زاد من القدرات التعبيرية والتعبوية للشباب[33].

يمكن أن نشير في هذا الإطار إلى الأدوار الهامة للتعبئة الرقمية في الاحتجاجات وحملة مقاطعة بعض العلامات التجارية بالمغرب. تشكلت حركة 20 فبراير الفكرة من صلب نشطاء «فيسبوكيين» شباب، في أعقاب المد الثوري الذي اجتاح المنطقة العربية، ثم ولدت حركة، بعد مخاضات قصيرة، في رحم الفضاء الافتراضي، واشتد عودها وتمدد مدى فعلها الجمعي في ساحات الفضاء الفيزيقي. فبعد تشكيل ثلاثة نشطاء «فيسبوكيين» من مدينة مكناس لمجموعة «مغاربة يتحدثون مع الملك» في 14 كانون الثاني/ يناير 2011، جرى في 27 يناير تغيير اسم المجموعة ليصبح «حركة حرية وديمقراطية الآن»، وإطلاق دعوة للتظاهر في الفضاءات العمومية بتاريخ 27 شباط/ فبراير[34]. ولئن بدت هذه المجموعة، أولى المجموعات الافتراضية ذات الأرضية المطلبية، فإن الحيز الافتراضي عرف تناسل مجموعات جديدة وتواتر صدور

---

31 Geoffrey Pleyers, Brieg Capitaine, «Alteractivisme : comprendre l'engagement des jeunes», Agora débats/jeunesses 2016/2 N° 73, p. 51.

32 Sihem Najar. (dir.), *Le cyberactivisme au Maghreb et dans le monde arabe*, (Paris : Éditions KARTHALA et IRMC, 2013), p. 13.

33 Laurence Monnoyer-Smith, Stéphanie Wojcik, «La participation politique en ligne, vers un renouvellement des problématiques ?», Participations 2014/1 N° 8, p. 23.

34 جرى العدول عن هذا التاريخ بحكم تزامنه مع ذكرى إعلان ما يسمى «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» في 1976، وحدد 20 فبراير تاريخا جديدا للتظاهر.
.Bennani –Chraibi et Jeghllaly, p. 878

أرضيات مطالب يعد بعضها مجهول المصدر[35]. وإضافة إلى الأرضية التأسيسية ل «حركة 20 فبراير من أجل الكرامة» التي صدرت في 30 كانون الثاني/ يناير 2011، والتي حملت توقيع المدون فتح الله الحمداني باسمه المستعار سليم ماضي[36]، و»مجموعة الشعب يريد التغيير» التي أصدرت «أرضية الشعب يريد التغيير»[37]، بادرت المجموعة الفايسبوكية «حركة التغيير» لإصدار وثيقة «مطالب الشعب المغربي- النقاط الـ 20 الملحة «بتاريخ 6 فبراير[38]. وفي 14 فبراير، أصدر نشطاء بمدينة الرباط أطلقوا على أنفسهم اسم «شباب 20 فبراير، «بيان شباب 20 فبراير، أعقبه يوما بعد ذلك صدور وثيقة «مسيرة 20 فبراير 2011، من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية». وفي خضم زخم هذه الأرضيات، أصدرت المجموعات «الفايسبوكية» الثلاث، «حركة حرية وديمقراطية الآن» و«حركة 20 فبراير من أجل الكرامة» و«حركة الشعب يريد التغيير»، في 15 فبراير بيانا مشتركا للتظاهر السلمي في 20 فبراير[39].

إن مبرر الإشارة إلى هذه الأرضيات، هو لفت الانتباه إلى الطابع المتفرد لنطفة الاحتجاج التي تشكلت في رحم شبكات التواصل الاجتماعي. فقد وظف النشطاء وسائل غير تقليدية للمشاركة السياسية[40]، وانخرطوا في «نضال رقمي»، واستثمروا

---

[35] يمكن الرجوع في هذا الصدد إلى ورقة سعيد بنجبلي، مؤسس صفحة حركة 20 فبراير على الفايسبوك، التي تعرض خمس وثائق حسب تاريخ صدورها.

«أرضيات ومطالب حركة 20 فبراير : نظرة أولية»، شوهد في 2017/8/6، في موقع الجريدة الإلكترونية هسبريس : http://www.hespress.com/opinions/31401.html

[36] موقع مؤسسة الحوار المتمدن، شوهد في 2017/3/15، في : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=281907

[37] المرجح أن مؤسسي تلك المجموعة ينتمون إلى اليسار الجذري، بحكم أن أرضيتها التأسيسية تلقفت رؤية حزب النهج الديمقراطي بشأن الدستور. وقد سحبت تلك الأرضية من الصفحة التي نشرت فيها. شوهد في 2011/2/17، في : https://web.facebook.com/home.php?sk=group_173554492689567&view=doc&id=173589556019394&_rdc=1&_rdr

[38] الصفحة الرسمية لتنسيقية الحركة بالدار البيضاء شوهد في: 2017/3/17، في: https://20fev.wordpress.com

[39] بيان مشترك لمجموعات «شباب 20 فبراير»، شوهد في 2017/3/20، في :
http://ghafri.over-blog.com/article-20-67600745.html

[40] عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين - الجزائر - سورية - الأردن)، ط 2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2104)، ص 10.

ثقافة المدونات لتعبئة الحشود وتشكيل شبكات تواصل اجتماعي. هذه التعبئة الرقمية، أتاحت الانفكاك من عقال الوصاية والضبط ؛ والتحلل من شرنقة الرقابة التقليدية للمجال والإنسان ؛ ومواجهة التعتيم الإعلامي[41] واختراق نزعة الاحتكار المفروض على وسائل الإعلام العمومي. ثم إنها أسهمت، بما أتاحته من فرصة «المحادثة المتزامنة»، في بناء وشائج وتفاعلات وخلق رأي عام ؛ وتشكيل نمط جديد من التنشئة والتضامنيات الجديدة[42] ؛ واستثارة وعي وعد حينها بأن يكون وقودا حيويا لفعل جمعي يجدد برك السياسة الآسنة ويتخطى الحدود المرسومة. ولعل مسمى مجموعة «مغاربة يتحاورون مع الملك»، مشحون برمزية كثيفة. لقد كان يشي برفض جذري لمنطق التعبئة العمودي المؤسس على قيم الطاعة، وينافح في المقابل عن نمط جديد من أخلاق التواصل. وإذ انطوى على رغبة جامحة لخلخلة رمزية لمنطق التراتبية السلطوي، كان خطاب المعية (حوار **مع** الملك) يتطلع للتأسيس لمنطق جديد قائم على المواطنة. لقد بدت الحركة متفردة، بحيث اكتسبت هوية رقمية ذات مفعول تحرري يضفي المعنى على الوجود ويحرض على الفعل.

من جهة أخرى، عزز التوسل بالتواصل الرقمي، قدرة المقاطعين الشباب على خلق تضامن جمعي جديد. فمنطق التشبيك الذي يؤمنه الأنترنيت، حرم الدولة ودوائر الرأسمال من امتياز الموقع الذي كانت تضمنه «الثقوب البنيوية»[43] التي دأبت على استثمارها خلال فترات خلت للحيلولة دون تشكيل بيئات ترابطية. ذلك أن التكنولوجيا الرقمية التي وظفها الشباب المقاطع، سلب الدولة ذلك الامتياز. فمنطق التشبيك الذي تسمح به، قلل من قيمة مورد المراقبة. ثم إن قدرة التواصل الرقمي

---

[41] الشوبكي وآخرون، ص 13.

[42] Sidi Hida (B.), «Mobilisations collectives à l'épreuve des changements au Maroc», Revue Tiers Monde, Hors-série (2011), p. 164 et p. 167.

[43] تحيل الثقوب البنيوية على وضعيات تتسم بغياب العلاقة، وعلى الفراغات الموجودة بين أطراف المجموعة. إن وجود تلك المنطقة العازلة، يبوئ طرفا آخر موقعا يسمح له بانتزاع امتياز وجود تلك الثقوب، من خلال اضطلاعه بدور الجسر بين المجموعات المختلفة.

Ronald S. Burt, «Le capital social, les trous structuraux et l'entrepreneur,» Revue française de sociologie, n° 36-4 (1995), p. 602.

على الاستفادة من «قوة الروابط الضعيفة»[44]، مكن من توسيع شبكة المقاطعين، وتقوية الدينامية التواصلية بينهم وتشييد معابر بين أفراد متباعدين، فتصبح من ثمة مصدر تعبئات جماعية. هذه التعبئة الكثيفة للجمهور، والتحريض على الاندراج في حملة المقاطعة والاستمرار في الالتزام بها، ساهما إذا في بناء هويات نضالية وتشكيل ما تسميه نانسي فرايزر «حلبات خطابية موازية» تتوسل في إطارها «الجماهير المضادة» بإنتاج خطابات مضادة تنازع منطق الهيمنة والاستغلال، وتعبر عن تطلعات المواطنين المعيارية إلى الكرامة. كما أتاحت الرسائل النصية والتعليقات وتقاسم المضامين والمحادثات القصيرة والتوصيات ونشر الصور والفيديوهات، وتبادل الآراء ذات الطابع السياسي، تشكيل الشباب المقاطعين لـ «حلبات عمومية صغرى»[45].

ومن تمظهرات فعالية نمط التواصل الرقمي في توثيق الصلات الاجتماعية واستكثار جمهور الشباب المقاطعين أيضا، أنه أنقص من منسوب توجس أو تردد المستهلكين في الاندراج في الفعل الجمعي، بفضل سقف المشاركة الذي يسمح لهم بمعرفته عبر ما يتيحه من صور وأخبار. من جهة أخرى، تنهض المجموعات الافتراضية التي تتشكل في الفضاء الرقمي، على روابط المصلحة والمصير المشتركين. هذه الروابط البراغماتية تحرض على الالتزام، وتجعل وجود تلك المجموعات واستمرارها رهينان بقدرتها على الإنجاز الميداني. ثم إن ذلك الفضاء يوفر للوالجين إليه الإحساس بالأمان، والدعم والمواساة والاعتراف والتفريغ العاطفي، وهي عناصر هامة للحم الهوية الجمعية. يمكن الحديث تأسيسا على ذلك، على نضالية غير ممركزة عصية على الضبط، وعن تعبيرات مواطنية على الأنترنيت» تحمل أشكالا من اليقظة النقدية تستمد قوتها من الخبرة المتحررة من الانحياز، ومن المعارف الموضوعية، ولكن أيضا من التعبير الفردي والجماعي عن التجربة والمعيش»[46].

---

[44] Mark S. Granovetter, «The Strength of Weak Ties», The American Journal of Sociology, Vol. 78, No. 6. (May, 1973), p. 1360-1380.

[45] Serge Proulx, «Agir dans un monde fortement connecté : l'émergence de nouvelles cultures militantes dans la société de contrôle,» Najar Sihem, (dir.), *Réseaux sociaux dur internet à l'ère des transitions démocratiques* (Paris : Karthala, 2013), p. 135.

[46] Fabien Granjon, « *Mouvements sociaux, espaces publics et usages d'Internet* », **Pouvoirs**, vol. 164, no. 1, 2018, p. 46.

وبقدر ما يشبع الأنترنيت حاجة المقاطعين إلى الانتماء إلى المجموعة، بالقدر نفسه يسمح ببروز أنماط غير مسبوقة لإنتاج الذات. إنه يضمن إذن انبثاق «فردية اجتماعية». هذا التمفصل بين بعد الفردانية وبعد الالتزام الاجتماعي، يعضد جدة هذا التضامن الاجتماعي ويعزز فعاليته. لم تعد الحدود بين الخاص والعام بين الافتراضي والواقعي وبين الفردي والجماعي، صالحة لفهم الالتزام السياسي للشباب. فمن خلال التفاعل والتغذية المتبادلة بين الحياة اليومية والسياسة، بين عالم الإنترنت وساحات الفضاء العام، وبين شبكات التواصل الاجتماعي وحميمية الفضاءات النضالية، تنشأ الذوات السياسية، وأشكال جديدة من المواطنة، وفاعلو الحركات الاجتماعية المعاصرة»[47].

ثالثا - حملة مقاطعة بعض العلامات التجارية بالمغرب : نمط التزام فردي ومشاركة مواطنة

عرف المغرب حملة مقاطعة شعبية غير مسبوقة لثلاث علامات تجارية استهلاكية[48]، منذ 20 أبريل/نيسان 2018. وتعتبر مشاركة الشباب في تلك الحملة[49]، إن من خلال الزمرة المعبئة أو الحشد المقاطع، ملمحا رئيسا لهذا السلوك الملتزم أو المسؤول[50]. وبغرض ضمان فعالية حملة المقاطعة، زاوج الشباب بين التعبئة الرقمية والتعبئة في

---

[47] Pleyers et Capitaine, p. 53.

[48] يتعلق الأمر بمنتجات «سنطرال دانون» التي تملك شركة دانون الفرنسية 91 في المائة من أسهمها، وسلسلة محطات توزيع الوقود «أفريقيا»، المملوكة لعزيز أخنوش الذي شغل منصب وزير الفلاحة والصيد البحري منذ 2007، فضلا عن المياه المعدنية «سيدي علي» المملوكة لمجموعة عائلة مريم بنصالح، الرئيسة السابقة للاتحاد العام لمقاولات المغرب.

[49] إذا كان شوارتز قد أشار إلى أن المستهلكين الأكبر سنًا يميلون أكثر إلى التصرف وفقًا لقيم المسؤولية الاجتماعية، في حين أنه كلما كان المستهلك أصغر سنًا، زادت أولويته للقيم العاطفية المرتبطة برغباته وأمانيه، دون أن يأخذ بعين الاعتبار الجانب المسؤول من استهلاكه، فإن حملة المقاطعة في المغرب أبانت عن ان الشباب كانت قوة مبادرة ومقاول تعبئة وإسناد.
S.-H. Schwartz, «Universals in the Content and Structure of Values : Theoretical Advances and Empirical Tests in 20 Countries», Advances in Experimental Social Psychology, N° 25, (1992), pp. 1-65.

[50] عرف وبستر السلوك المسؤول على أنه «وعي عام بالاستهلاك الفردي، حيث يحاول المستهلكون استخدام قوتهم الشرائية لتغيير أنماط المجتمع الحديث.»
F. E. Webster «Determining the Characteristics of the Socially Conscious Consumer», Journal of Consumer Research, vol. 2, (1975), p. 188-196.

الفضاء الفيزيقي. تجدر الإشارة إلى أن سلوك المقاطعة كتجسيد لما يسمى الاستهلاك الملتزم أو المسؤول، يعبر عن سلوك سياسي، وعن التزام يشير إلى موقف يعبّر عن قيَم، ويتّسم برغبة في التغيير وبالإحساس بالمسؤولية تجاه الآخر، وقد يكون هذا الالتزام فرديًا أو جماعيًا[51]. ويبدو أن المقاطعة تعبر عن يقظة مواطنة، وفعل جمعي مبادر تحركه الرغبة في مجابهة ما يعتبره المستهلك نزق السوق وجشع وتغول بعض اللوبيات الاقتصادية، والتنديد باقتصاد الريع وتقاعس وصمت الدولة. فهي تعبر عن احتجاج على كثافة الحرمان المادي، وتعكس رفضا لظواهر الريع الاحتكاري، وتجسد تعبيرا عن تضامن جمعي جديد سعى من خلاله المقاطعون للاقتصاص من استبداد بعض مالكي رؤوس الأموال المتسنمين لمناصب سلطوية. فالمقاطعون الشباب يشعرون بأن ذواتهم وهوياتهم في خطر، نتيجة إمعان الشركات المعنية في تجاهل كثافة الحرمان الناتج عن الكلفة المرتفعة للمعيشة، وتقاعس الحكومة عن تنفيذ وعودها ومسؤولياتها الأخلاقية بضمان الكرامة الإنسانية، إما من خلال عقل شره الشركات، أو السهر على زجر الظواهر التي تخل بالمنافسة الاقتصادية التي تعود بالنفع على المستهلك، أو عبر المراجعة الدورية للأجور ؟

إن فعل المقاطعة تأسيسا على ذلك، يشي بإرادة الاقتصاص من عدم إشباع بعض التطلعات المعيارية[52]، والثأر من منطق التجاهل، ويعبر عن القدرة على إسماع الصوت، ورفض رؤية وضعية الظلم، وعن إمكانات انبناء ذوات قادرة على مقاومة الهيمنة وصياغة اختياراتها.

لقد أوقد المقاطعون الشباب جذوة المقاومة وسط سديم السلبية واللامبالاة الذي تنشره الممارسات السياسية المتفسخة، ومنطق السوق. ولعل توسلات مسؤولي شركة «سنطرال دانون» بإيقاف المقاطعة لتكبدها خسائر فادحة[53]، تدلل بنظرهم

---

[51] Julie Jacques, Sens et portée de la consommation responsable chez les jeunes, Thèse présentée comme exigence partielle du doctorat en Sociologie, université du Québec à Montréal, février 2009, 121-122.

[52] من قبيل ضمان حياة طيبة، وتحقيق الكرامة الإنسانية، وإعمال مبادئ الإنصاف والاعتراف.

[53] النتائج المالية السلبية لمجموعة «دانون الدولية» ولفرعها بالمغرب جراء حملة المقاطعة. شوهد في بتاريخ 10 يناير 2019، في :
preprod-ar.telquel.ma/أرقام-دانون-الدولية-في-تراجع-والمقاط/

على أهمية الفعل خارج الحلبة المؤسساتية. وإذا كان البعض يتصور أن هذا النمط من الاستهلاك المسؤول يسهم في تحقيق انزياح مركز السلطة من الحلبة السياسية إلى الحلبة الاقتصادية، ومن سلطة المواطن إلى سلطة المستهلك المواطن، ومن سلطة الصوت الانتخابي إلى سلطة الشراء[54]، فإن البعض الآخر يقدر أنه يجسد طريقة بديلة لاستثمار الحلبة السياسية[55]. لقد بدت المقاطعة سلاحا ذكيا وفعالا أبدعه المستهلكون لاستعادة سلطة مغتصبة بسبب عدم فاعلية العمل السياسي في إطار الحيز السياسي الاتفاقي. فهي رفض واحتجاج ضد ديكتاتورية السوق، وتوظيف لسلطة المحفظة ضد استبداد مالكي الرأسمال، واستجابة لحاجة ملحة لتشكيل أجسام دفاعية تواجه نزق السوق.

ولئن كان سلوك المقاطعة يعتبر تصرفا اقتصاديا قد تحركه أنانية فردية، فإنه يعد في الآن نفسه فعلا مواطنيا ينفتح على الآخر وعلى المدينة[56]. ثم إن الاهتمام بالاستهلاك المسؤول قد يكون قادحا لالتزام اجتماعي. ولعل المجهود التعبوي للشباب، يروم تشكيل «نحن» تعبر عن وعي جمعي، وتعكس تحولا في رؤية المجتمع لنفسه، وتعبر عن قدرته على إنتاج نفسه ومعاييره ونسج روابط تكفل له الاستقلالية والقدرة على المقاومة. تجدر الإشارة إلى أن نشطاء شباب على منصات التواصل الاجتماعي، قادوا في مستهل عام 2025، حملة مقاطعة ضد ارتفاع أسعار البيض والسمك، وتوسلوا بتأطيرات محفزة على الإحجام عن استهلاك تلك المواد : «خليه يفقص» و«خليه يخناز». إن مثل تلك الحملات التي يقودها «مواطنون نقاد»، تجسد أنماط مشاركة

كما أصدرت شركة المياه المعدنية سيدي علي بيانا توقعت فيه انخفاضا في نتائجها الخاصة بالفصل الأول من السنة الجارية. شوهد بتاريخ 10 يناير 2019، في :

https://www.hespress.com/economie/397135.html

[54] Flore Trautmann, «Pourquoi boycotter ? Logique collective et expressions individuelles : analyse de systèmes de représentations à partir du cas Danone,» Le Mouvement Social, no 207 (2004/2), p. 42.

[55] Giamporcaro – Sauniere, S. «L'émergence des «invest'acteurs» : un concept séduisant à l'épreuve de l'enquête de terrain.» ln Pour une «autre» consommation. Sens et émergence d'une consommation politique, sous la dir. de 1. Ferrando Y Puig et S. Gimamporcaro-Saunière (Paris : L'Harmattan, 2005b), p. 135.

[56] M. Scarrunel, «The Internet and Civic Engagement : The Age of the Citizen Consumer», Political Communication, 17, (2000), p. 352.

مواطنة ونضالية ملموسة تلتفت إلى إيقاعات المعيش اليومي ويحركها هاجس التغيير.

رابعا - التعبيرات الفنية الاحتجاجية : تجريب الشباب لأشكال جديدة للمشاركة في الشؤون العامة

عرف المغرب بروز نضالية فنية تستثمر الفضاء العمومي كحيز يسمح بتعبئة الأفراد حول قضايا اجتماعية وسياسية. فمنذ ثلاث عقود تقريبا، أضحت مهرجانات الموسيقى فضاءات سياسية بديلة تختزن طاقة هائلة من الغضب وتسهم في تشكيل صيغ جديدة لإنتاج السياسة[57]. كما غدت الفضاءات الافتراضية حلبات مفضلة لمؤدي الموسيقة الحضرية[58]. وفضلا عن ذلك، ظهر الجرافيتي كنمط بديل للأشكال التقليدية للاحتجاج، يعيد تشكيل الفضاءات العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن التعابير الفنية المنتشرة في الفضاء العمومي، لا تختزل في بعدها الجمالي، ولا تعبر فقط عن هروب من تعقيدات الحقل السياسي الاتفاقي، أو تعكس محاولة تلمس الأمان والطمأنينة من خلال الفن، بقدر ما تكشف عن رؤى يقظة ونقدية لذلك الحقل، وتعبر عن طموح الشباب وتطلعاتهم المعيارية إلى التجاوز والتغيير، بحيث أضحت تدخلاتهم متونا فنية بجرعات احتجاجية قوية. يمكن أن نشير على سبيل المثال إلى نماذج من أغاني الراب الملتزم في المغرب والتي تظهر مفرداتها ومضامينها، أن الأمر لا يتعلق بمجرد عملية تنفيس، بقدر ما يتعلق بصيغة لعيش تجربة اجتماعية وسياسية تكشف فيها ملامح واعطاب الواقع بمفردات قاسية وصادمة، ويجري في إطارها التعبير عن التطلعات المعيارية إلى العدالة والديمقراطية والرفاه. وفضلا عن وظيفتها التعبيرية، تجسد تلك المتون صرخات احتجاجية بشحنات سياسية. فأغنية «بلادي بلاد» مثلا لمغني الراب توفيق حازب الملقب بـ «دون بيغ» التي صدرت في 2006، كشفت كثيرا من الظواهر

[57] Amina Boubia, *Les nouvelles formes de production politique dans le monde arabe : l'exemple des festivals de musique au Maroc*. Thèse de doctorat, Sciences Po Paris, 2014.

[58] تقتصر الورقة على فرع من فروع الموسيقة لحضرية إشارة إلى الراب. على أن هذا الفرع الموسيقي من ثقافة الهيب هوب ليسا مجالا متجانسا. لذلك ترد الورقة إشارات إلى ما يسمى بالراب السياسي أو الاحتجاجي أو الملتزم.

المنتشرة في المجتمع، من فقر وظلم وسرقة ونفاق ومعاناة ومخدرات وتخريب الأموال نحو الخارج وغياب العدالة وعطالة المتمدرسين وخوف من أجهزة الأمن ورجال السلطة. وإذ تختزن صيغة «بلادي» رمزية الاعتزاز بالانتماء والغيرة عليها، استعمل دون بيغ لغة كاشفة تفضح عطالة مؤسسة البرلمان وإيدلوجية الإسلاميين (استحضار انفجارات 16 ماي 2006) وسطوة ذوي النفوذ وأصحاب الرساميل. تتخلل هذه الأغنية دعوات للمغاربة للتحلل من عقال الخوف «باراكا من الخوف». وفي أغنية «مابغيتش» أطلق توفيق حازب «دون بيغ» صرخة رفض واحتجاج. احتجاج ضد الإفلات من الحساب، والبطالة ولا فاعلية الانتخابات وشكلانية البرلمان، وانسداد الآفاق، ومعاناة الشعب ولامبالاته، وضد الأحزاب الفاسدة، ويسائل عطب نظام التمثيل «شكون لي غايمثل الشعب ؟ أربعة براهيش لواكلين رمضان، أو أربعة ديال اللحايا (إشارة إلى الإسلاميين) لي كايركبو على الدين باطل»، «اللي جايين يكفرو الشعب»، «الشعب لا يمثل الشعب». وبينما تبدو لازمة مابغيتش (لا أريد) المتواترة مضمخة بأنفاس الرفض، تخللت الأغنية إشارة للحق في الاحتجاج السلمي. فالتغيير سيأتي من أسفل. في مقابل نبرة الرفض التي يعكسها لفظة «مابغيتش»، يتواتر ذكر عبارة «بغيت وبغيت نهز لبلاد»، وهو تطلع معياري لخدمة الوطن، أو المساهمة في النهوض بأوضاعه.

وتصوب أغنية «فتحو لبواب» لمغني الراب سيمو الكناوي، مهمازها على منطق السياسة المستحكم: تصيد المغانم عوض خدمة المواطن، وتشير إلى إقصاء الحكومة للشعب، وانشغالها بالشؤون الخاصة لمكوناتها، وجمود الأوضاع منذ خروج المستعمر الفرنسي. ويبدو أن حل كثير من المشكلات يرتهن بالحوار» ولذلك عبر المغني عن ع رغبته في أن يكلم «الرايس» وأن يخرج «الرايس» إلى الشعب. وفي غمرة اليأس المستحكم، يتم الاستنجاد بحب راية البلد، ويردد لازمة «فتحو لبواب» كدعوة صريحة لتكسير اغلال الإحباط وفتح أبواب الأمل وفي التغيير.

وفي أغنيته «Speech» (خطاب) وجه محمد حمزة حشلاف، عضو مجموعة «الباسلين» (المشاغبين) نقدا جذريا للنظام، وانتقد الظلم وسياسة تكميم الأفواه، والطابع الصوري للمؤسسات، والهوة السحيقة بين الحكومة والشعب، ونزعة

التساهل مع الفساد وشيوع النفاق في المجتمع وسطحية التدين. كما فضح سياسات التقويم الهيكلي ومنزع صندوق النقد الدولي في التعامل مع المغرب، وصوب نقده للمجتمع المطبع مع الفساد، وللصحافة والايديولوجيات القومية والإسلاموية. وينما توسل محمد حمزة حشلاف بالتهكم : «تريد التغيير بالتنظير»، «التغيير في قاعة الانتظار»، تشي الأغنية بدعوة صريحة للجنوح إلى الديمقراطية : «كن مغربيا ديمقراطيا، حرا». فالتغيير يرتهن بتثوير التفكير.

تحيل هذه الأنماط الفنية على أشكال جديدة من النشاط النضالية يقدم سرديات عن الواقع بديلة عن السردية الرسمية. تسهم هذه التعبيرات في بناء هوية نضالية عبر استخدام الكلمة والصورة. وإذ تتسم التعبئات التي يقوم بها هؤلاء الشباب بالجمالية، فإنها تنطوي على حمولة سياسية وتجسد حسا مواطنيا تلهمه الرغبة في التغيير والمشاركة في الشؤون العامة. ولعل انخراط هؤلاء الفنانين في حمأة الديناميات الاحتجاجية، من خلال تأطيرات مختلفة تستعمل بلاغة الفضح والإدانة والتهكم و«التوليد اللغوي والتناوب اللغوي»[59]، تجسد توترا خلاقا بين الفن والسياسة. إنهم بإثارة الانتباه والتوسل بالمفاجأة والصدمة والاستفزاز والإزعاج وأحيانا بعدم اللياقة، يستثيرون يقظة المواطن، ويحولون اللامبالاة إلى وعي يقظ. بهذا المعنى، تختزن موسيقى الراب طاقة وإمكانات نضالية، وتنطوي على بعد سياسي، بحيث تسيس الكلمة، وتعطي لسانا للاحتياجات الأساسية[60] وللسخط.

من الأشكال الفنية الأخرى التي يقبل عليها الشباب، نجد فن الجرافيتي. تجدر الإشارة إلى أن الجرافيتي يعد ظاهرة متعددة الأبعاد، وستكتفي الورقة بما يمكن تسميته الجرافيتي «السياسي» أو «الاحتجاجي» أو «التمردي»، والذي عرف انتعاشة كبرى في سياق الديناميات الاحتجاجية التي فجرتها حركة 20 فبراير والاحتجاجات التي أعقبتها. على أن الجرافيتي « لا يختزل في كونه مجرد إنتاج بصري فردي، بل هو

[59] Zineb Harrouchi, «Les fonctions des langues dans le Rap marocain», Langues, cultures et sociétés-Volume 1 n° 1, juin 2015, p. 119.

[60] Mathieu Marquet, «Politisation de la parole : du rap ludique au rap engagé», Variations [En ligne], 18 | 2013, mis en ligne le 31 mai 2013, consulté le 23 avril 2019. URL : http://journals.openedition.org/variations/645 ; DOI : 10.4000/variations.645

ممارسة جماعية وصراعية، تقاوم اختزالها في الفن»[61]. ينتشر هذا النمط من الوسوم والتصويرات البصرية أساسا في حواشي المدن، غير أنها تسللت في الآونة الأخيرة إلى قلب المدن وبخاصة في الأحياء الشعبية وجدران بعض المؤسسات العمومية وحتى في بعض الأحياء العصرية. لا يتعلق الأمر إذا بتصويرات طائشة مثبتة على جدران محنطة، بل تختزن طاقة تعبيرية وكشفية معتبرة، وتشي بحمولة احتجاجية كبرى. لقد جرى تكثيف مشاعر الشباب بالمرارة وتطلعاتهم المعيارية في كلمات مضمخة بالغضب والرفض والتنديد، فغدت إطارات بارزة ذات قوة تعبوية كبيرة وطاقة إنجازية معتبرة. نكتفي حسبما يسمح به حيز الورقة بإشارات إلى بعض الكلمات أو التعابير التي يبثها الشباب على الجدران في جغرافيات مختلفة من مدن الرباط وسلا والدار البيضاء. تعتبر كلمة «إرحل» من الكلمات الأكثر تداولا، بحيث تعلو جدران أحياء في تلك المدن وسطح البوابات الحديدية لمساكن غير مقطونة. وتزامن ذلك مع فورة احتجاجات حركة 20 فبراير. على أن هذا الفعل لم يقترن بصيغة الأمر بشخص أو جهة معينة. كما ترددت كثيرا «لا» التي تفيد النهي في أماكن مختلفة من تلك المدن. ويبدو أن فعل «إرحل» وحرف «لا»، يجسدان صرخة مترعة بالغضب والسخط، ومؤشرا على انبناء ذوات قادرة على الاختيار والرفض. فالأمر بالرحيل والنهي ينصرفان إلى كل الأشخاص والجهات والظواهر التي تعاند التطلعات المعيارية للشباب وعموم الشعب، والتي غرزها الشباب على أسطح الجدران في صيغة كلمات أو شعارات جاذبة : «الحرية» و«الكرامة» و«العدالة». كما ان فعل «كفى» الذي يزين أسطح بعض علامات التشوير الطرقي، ولفت الانتباه إلى علامات «قف» بإضافة ألوان الصباغة على محيطها، سلوكيات تشي بأن الشباب ضاقوا درعا بالفقر والبطالة والظلم والرقابة والفساد والحكرة وضعف او غياب المسائلة، وبان التعيير يجب أن يبنى على أرضية صلبة ومن أسفل. إن مشاعر المرارة التي يحسون بها، قادت بعض الشباب خلال فترات الحملات الانتخابية إلى كتابة عبارة «لن نصوت»، وهو موقف سياسي صريح من العملية الانتخابية وكل ما يتصل بالحقل

[61] Jean-Baptiste Barra et Timothée Engasser, *Antigraffitisme : aseptiser les villes, contrôler les corps* (Lorient, France : Le passager clandestin, 2023), p. 8.

السياسي الاتفاقي. وفي جغرافيا الريف، حرص مقاولو التعبئة في حراك الريف على توظيف سينوغرافيات وكتابات بحمولة هوياتية استعادت مظالم الماضي ونهلت من ذاكرة جمعية مكلومة. وقد اجتاحت تلك الكتابات والشعارات البليغة شوارع مدن المنطقة وساحاتها العمومية[62].

تظهر التصويرات البصرية السالفة أن الجدران تغدو بفعل توقيعات وكتابات الشباب، فضاءات احتجاج وتأكيد الذوات من دون كشف هويتها، وساحات بديلة للتعبير وتصريف المواقف في غفلة من أعين الرقابة. بل إنها تغدو حقل مواجهة : فإمكانات التعبير والمطالبة والاحتجاج التي يتيحها الجرافيتي، تجعل منه مسلكا مفضلا للصراع ضد الظلم والاستبداد والتهميش، وإثارة الاسئلة المزعجة، ولفت الانتباه. فعبر التدخلات الفنية، ومن خلال تشكيل هويات بصرية، يتملك هؤلاء الشباب الفضاء العمومي ويعيدون تشكيله، وينتزعون المرئية. كما يجري توظيف ذلك التملك لإخراج الناس من مواقف اللامبالاة عبر استثارة حساسيتهم النضالية، وتوسيع طيف الملتزمين والمتعاطفين. وفضلا عن أن تلك الفضاءات الجرافيكية تغدو فضاءات مقاومة مصورة واحتجاج ساخر، يسعى الشباب لانتشال المدينة من سيطرة الدولة، واسترداد حقهم في المدينة وفي التعبير، والمساهمة في صنع هويتها البصرية والوجودية. بهذا، تحولت الجدران من حدود فيزيقية فاصلة إلى فضاءات واصلة وساحات حرية وانعتاق. ولئن كانت السلطات العمومية تواجه التأطيرات الفنية ذات الحمولة السياسية بتأطيرات مضادة، بحيث يجري توصيف الجرافيتي السياسي أو المتمرد بنعوت سلبية : تخريب وتلويث وانحراف واعتداء على الملك العمومي، وتفعل ما يسمى بـ «جمالية النظافة»، حيت تعمد لمسح أو تورية الكتابات الجدارية وتطهير الجدران، ومأسسة أشكال أخرى من الجرافيتي، فإن الشباب يصرون على مقاومة تلك التأطيرات بتوسيع رقعة فضاءات الاحتجاج من خلال اللياذ بفضاءات جديدة، والتسلل في جنح الظلام إلى نفس الفضاءات التي جرى «تطهيرها» لتحدي ميكانيزمات الرقابة وتأكيد الذات.

---

[62] Salaheddine Belarbi, «Les graffiti comme rhétorique de contestation. Le *hirak* du Rif», *Insaniyat* / إنسانيات, 86-85 | 2019, 130-113.

استنتاجات أولية

تناولت الدراسة الأنماط الجديدة لمشاركة الشباب المغربي في الشؤون العامة، وأوردت إشارات عن السياق الذي حصل فيه تحول في أنماط المشاركة وعن ملامحها ورهاناتها ودلالات ذلك التحول. لقد عمل هؤلاء الشباب على تجريب أنماط مشاركة بديلة سمحت لهم بتجاوز قيود المعايير الممأسسة وقواعد اللعبة التي يفرضها مقاولو الحقل السياسي الاتفاقي، واكتشاف صيغ جديدة لممارسة الديمقراطية كتطلع معياري وبحسبانها تجربة وممارسات.

ولئن كانت صيغ الالتزام الجديدة تتسم بالمرونة وبجرعات من البراغماتية، وتسمح للشباب بممارسة مواطنتهم في إطار من الحرية، فإن تلك المواطنة بدت قائمة على فرد تضامني أبان عن إحساس بالمسؤولية تجاه نظرائه. فهم ليسوا فقط كما أشار أحد الباحثين «مواطني الغد في طور التكوين»، وهي الصفة أو الدور الذي تسجنهم في إطاره المؤسسات غالبا، بل هم «مواطنو اليوم»[63]، الذين يهجسون بالتغيير والاهتمام بالشؤون العامة عبر بوابة قضايا اجتماعية ومدنية. لقد أثبت الشباب أنهم مواطنون يقظون وناقدون وممانعون إزاء إرادات التطويع، وليسوا لا مبالين وفاقدي حس المسؤولية.

يسائل هذا الواقع أنظمة التمثيل التقليدية، ويدفع صوب إعادة التفكير في أعطابها. وإذا كان يفترض في مجالس الشباب التي انتظم في إطارها العديد من الشباب، أن تكون فضاءات للحوار والتنشئة البيداغوجية على قيم المسؤولية وتدبير الخلافات والاستقلالية والحرية، فإنها غدت جزءا صميما من التأطيرات المضادة للأشكال الجديدة للمشاركة السياسية للشباب، يؤدي وظيفة مراقبة وتأطير الشباب، الأمر الذي أضعف فاعليتها.

[63] Pleyers et Capitaine, p. 50.

الشباب الجزائري :
من صناعة التاريخ إلى المشاركة السياسية.

محمد بوعزارة

يتفق معظم الباحثين الآن بما فيهم الخبراء والعلماء المختصون في الدراسات السكانية أو الديمغرافيا على أن ما يمكن أن نصطلح عليه بمرحلة الشباب للكائن البشري تبدأ عند سن الثامنة عشر وتنتهي عند سن الأربعين، وإن كان بعضهم يُقصر هذه المرحلة إلى سن الخامسة والثلاثين من عمر أي إنسانٍ كان في الشرق أو الغرب، في الشمال أو الجنوب ولدى مختلف الأجناس وشعوب الأرض قاطبة بما فيها تلك الجماعات والشعوب التي تقْصُر أو تطول أعمارها لأسباب عدة من بينها الحروب وسوء التغذية والعوامل الطبيعية من زلازل وبراكين وفيضانات والصحية من أمراض وأوبئة والتي نلاحظ أنها إما تلعب دورا سلبيا في متوسط الأعمار من خلال نقصها وموتها بوقت مبكر عكس الشعوب والجماعات التي تتوفر على رفاهية كاملة من غذاء جيد ورعاية صحية ولم تشهد الحروب.

وفي السابق فإن مصطلح الشباب كان يبدأ لدي مختلف شعوب المعمورة في سن مبكرة قد تبدأ مع الخامسة عشر كما كان عليه الحال بالنسبة للعالم الإسلامي.

فقد حفل التاريخ الإسلامي بكثير من الأسماء التي قاد حروب النصر فيها شبان كان بعضهم دون سن العشرين كما كان الحال مع الصحابي أسامة ابن زيد الذي كان عمره 15 عاما، وكان جنود معركته من كبار الصحابة سنا وشأنا كما هو الأمر مع عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق .

وأما دولة الخلافة الإسلامية فقد قادها شرقا وغربا شبان كان عدد منهم في مطلع العشرينيات من أعمارهم، فالخليفة عبد الرحمن الناصر قاد دولة الأندلس وهو في سن 21 حيث ازدهرت دولته في مختلف العلوم والمعارف، بل إنه جعل من الأندلس دولة قوية مهابة الجانب من طرف العديد من الدول الأوروبية التي كانت تتودد له.

والأمثلة كثيرة لا يتسع المجال هنا لذكر العديد من الأسماء البارزة التي كانت في مطلع العشرينيات مثل السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية وسابع سلاطين الدولة العثمانية الذي أَطلق عليه الأوروبيون لقب «السيد العظيم» فقد حكم نحو 30 عاما، وطد فيها السيادة العثمانية في عديد الدول الأوروبية وآسيا الصغرى ومعظم شبه جزيرة البلقان.

وعند دراسة الحالة الجزائرية فإننا نلاحظ أنه إذا كان المعدل العام لمتوسط عمر الإنسان الجزائري خلال السنوات الأخيرة من الحقبة الاستعمارية التي سبقت استعادة الاستقلال في جويلية 1962 أقل من خمسين سنة، إذ كان الموت يطال الناس مبكرا إمَّا بسبب عملياتِ القتلِ والإبادةِ الجماعية التي كان يتعرض لها الجزائريون طيلة 132 سنة، وإما بسبب الفقر والجوع بعد أن حُرم أغلب الجزائريين من أراضيهم الزراعية والرعوية، إذ تقدر المساحات الصالحة للزراعة التي تم نزعها من الجزائريين بمليونين ونصف المليون هكتار كانت من أجود الأراضي، وإما بسبب الأمراض والأوبئة نتيجة حرمان أغلب الجزائريين من العلاج، وإما بسبب عملياتِ النفي والإبعاد نحو مختلف قارات العالم، حيث كان الجزائريون المنفيون والمبعدون عن بلادهم يُكدَّسون كالأنعام في بواخرَ تقطع بهم مسافات بعيدة في ظرف يقترب من خمسة أشهر حيث يموت بعضهم وهم في طريقهم إلى المنفي خاصة إلى كاليدونيا الجديدة أو غويانا وغيرها ويُرمى بهم في أعماق البحار إلى جانب من يمرضون أو يحتضرون، وأَما مَنْ يبقون أحياء فإن أغلبهم يموتون في المحتشدات أو نتيجة عوامل عدة من بينها التعذيب بكل أنواعه أو الجوع أو عدم الاعتناء بصحتهم في تلك السجون والمحتشدات التي تنعدم فيها كل مظاهر الحياة، بينما تبتلع أسماك القرش كل من حاول الفرار.

وقد صرح وزير الصحة الجزائري الحالي أن معدل عمر الإنسان الجزائري كان في حدود 49 عاما في شهر جويلية من عام 1962، وهو نفس الشهر ونفس العام الذي استعادت فيه الجزائر استقلالها.

غير أن ذلك الوضع بدأ يتغير تدريجيا إثر ذلك، إذ أن المعدل العام لعمر الإنسان الجزائري ظل يتطور وتزيد نسبة متوسط الأعمار عما كانت عليه من قبل، وحسب آخر

الإحصائيات التي سجلها الديوان الوطني للإحصاء في 2024 فقد بلغ معدل عمر الإنسان في الجزائر 79.6 عاما، أي بزيادة في العمر قُدرت بأكثر من ثلاثين عاما، وبالضبط ثلاثين عاما وستة أشهر إضافية عما كان عليه معدل عمر الجزائريين قبل 63 عاما.

وحتى من الناحية الاجتماعية ففي السابق كان الرجل يصبح في العرف الشعبي شابا في سن تقل عن 15 سنة حيث يتزوج وينجب الأطفال ويصبح مسؤولا عن عائلته وهو دون سن الثامنة عشرة، وكانت البنت تُعد شابة قابلة للزواج في سن الثاني عشر وربما أقل من تلك السن في الأرياف خصوصا ولدى العائلات المحافظة حيث تنجب الأطفال وتقوم برعايتهم و هي دون سن الثامنة عشر .

لكن تطور القوانين الوضعية بما فيها القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة خصوصا وشروط السن القانونية للزواج المحددة بـ 19 عاما للذكور والإناث تجاوزت هذه الظاهرة، فصرنا نشهد تأخر الزواج إلى ما بعد الثلاثين عاما، وقد تسأل شابا أو شابة تجاوزا الثلاثين عاما من عمرهما إن كان لديهما أطفال فيجيبك كل منهما بنوع من التعجب والاستغراب بأنه مازال صغيرا عن سن الزواج.

وتحديد مفهوم الشباب في الجزائر ارتبط كذلك بالحركية التاريخية للإنسان وبتطور فكره وبمدى وعيه، كما ارتبط بالتعليم وبعوامل اجتماعية وثقافية وحضارية وقانونية.

وعلى ضوء ما سبق فإن إسهام الشباب الجزائري في تغيير الواقع الذي عاشه الشعب الجزائري عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر في جويلية 1830 وإلى غاية إنهاء الاحتلال يدخل ضمن حركية التاريخ من خلال مقاومة المحتل بمختلف الوسائل بما فيها وسائل الكفاح المسلح عبر مختلف المقاومات الشعبية وعبر النضال الثقافي والفكري وممارسة العمل السياسي والنقابي وحرية التعبير والصحافة وهي كلها وسائل استُخدمت لمقاومة المحتل، ولكنها لم تجدِ نفعا إلى أن تفجرت الثورة الشعبية العارمة في نوفمبر 1954.

وقبل أن أتحدث عن تأثير الشباب في ثورة نوفمبر التي قادها شبان لابد أن أشير أن هذه الثورة سبقتها قبل ذلك 46 مقاومة شعبية كبرى شملت مختلف أنحاء

الوطن، وقد قاد معظم تلك المقاومات الشعبية شبان إلى جانب علماء وشيوخ زوايا، وحتى هؤلاء لم يكونوا شيوخا بالمفهوم البيولوجي بل بالمفهوم الديني والاجتماعي والعلمي الذي جعل من مصطلح الشيخ مرتبطا بعالم الدين أو شيخ الزاوية أو الإمام أو المفتي حتى لو كان شابا .

وإذا كانت تلك المقاومات أخذت في معظمها الطابع الجهوي أو المحلي عكس ثورة أول نوفمبر فإنني سأسرد لكم حالتين من حالات تلك المقاومات الشعبية التي سبقت ثورة أول نوفمبر 1954 والتي قادها شباب.

الحالة الأولى : تتعلق بالمقاومة التي خاضها الأمير عبد القادر

بُويعَ الأمير عبد القادر أميرا للبلاد في سن الـ 24 من عمره ليخوض مقاومة ضد المحتل تواصلت طيلة سبعة عشر عاما إلى أن بلغ من العمر أربعين عاما، وما كان لتلك المقاومة أن تتوقف لولا الخيانات وتكالب العوامل الداخلية والأجنبية ضده، أي أنه تولى قيادة المقاومة وظل يقودها في مرحلة الشباب وكان مساعدوه وبالأحرى خلفاؤه أو نوابه الثمانية شبانا ومن بينهم نائبه محمد البوحميدي الولهاصي الذي ولد في 1808، وهو نفس العالم الذي ولد فيه الأمير عبد القادر.

ولم يكن الأمير عبد القادر يحمل صفة القائد العسكري المقاوم فقط بل حمل في شبابه المبكر صفات متعددة من رجل الدولة الجامع والموحد للصفوف، حيث أعاد عام 1837 تأسيس الدولة الجزائرية التي أسقطها المحتل مع بداية سقوط عاصمة البلاد و نصَّب نوابه الثمانية من مختلف جهات الوطن، وإلى جانب أن الأمير كان قائدا عسكريا فإنه كان سياسيا، كما كان كذلك مفكرا وشاعرا.

أوليس هو القائل :

لنا في كل مكرمة مجال ومن فوق السماك لنا رجـال
ركبنا للمكارم كل هــول وخضنا أبحــرا ولــها زجــال

إلى أن يقول

ومنا لم يزل في كل عصر رجال للرجـال هم الرجــال

والأمير لم يكتف بهذه الجوانب، فقد كان خطيبا ورجل قانون، ثم إنه عندما تكالبت عليه الظروف وتم نفيه إلى دمشق كان رجل سلام ومصالحة كما فعل في دمشق عندما توسط بين المسلمين والمسيحيين وأوقف نزيف الدم بين الأشقاء السوريين حتى اعتبر بأنه رائد حقوق الإنسان في العالم باتت مواقفه بخصوص الأقليات وحقوق الإنسان تُدرَّسُ في الجامعات وتلقى عنها المحاضرات في الملتقيات الإقليمية والدولية.

الحالة الثانية : وهي تبين دور المرأة الجزائرية الشابة في مقاومة المحتل تبرز في المقاومة التي قادتها البطلة لالة فاطمة نسومر التي ولدت مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830 ثم قادت المقاومة وهي في سن العشرين من عمرها، إذ يكفي على سبيل المثال لا الحصر أن أشير إلى المعركة الكبيرة التي قادتها هذه البطلة في نوفمبر 1854، وكان عمرها آنذاك 24 عاما ضد قوات الاحتلال التي كانت مدججة بمختلف الأسلحة الفتاكة، وقد خلفت تلك المعركة التي قادها عدد من الضباط السامين الفرنسيين المتخرجين من كبرى المدارس والكليات والأكاديميات العسكرية، وكان من بينهم عدد من جنرالات الجيش الفرنسي أقول أدت إلى مصرع أكثر من 800 عسكري في صفوف القوات المحتلة من بينهم عدد كبير من الضباط، كما تم أسر عدد معتبر آخر.

أي أن عنصر الشباب من الرجال والنساء كان حاضرا في تاريخ الجزائر وفي مختلف تلك المقاومات بما في ذلك المقاومة الفكرية سواء عن طريق الكتابات الفكرية والسياسية المقاومة للمحتل أو عن طريق الصحافة التي لعبت دروا مهما في بلورة الوعي الوطني، إذ ساهمت العديد من الأقلام وكان معظمها من الشبان في المقاومة.

وبالنسبة للصحافة المقاومة فقد تمثلت في مجموعة من الشبان أبرزهم عمر راسم الذي كان شخصية فذة، فهذا الشخص الموهوب كان صحفيا وفنانا وخطاطا ورساما برع في فن المنمنات إلى جانب أخيه محمد، حيث أسس وهو في سن 24 عام 1908 جريدة الجزائر ثم جريدة ذو الفقار التي كانت من أهم الجرائد الثورية تلك الفترة ، حيث كانت تهدف إلى التعريف بالقضية الجزائرية لدى الرأي العام و خاصة في العالم العربي مما أدى بسلطات الاحتلال إلى توقيفها.

ولاشك أن المجازر الرهيبة التي ارتكبت بحق الشعب الجزائري وخاصة في الشمال القسنطيني عقب نهاية الحرب العالمية الثانية في ماي 1945 والتي جاءت إثر المظاهرات التي عمت المنطقة هي التي جعلت مجموعة من الشباب الثوريين تدرك عقم الحلول السياسية مع المحتل.

ولهذا تولَّد فكر ثوري تبنته مجموعة من الشبان الذين تمردوا على فكر الزعامة الفردية ، إذ أن 22 شابا جزائريا كان متوسط العمر لديهم في ثلاثينات القرن الماضي قرروا أن يسندوا تسيير الثورة إلى **قيادة جماعية** ضمت ستة شبان من داخل الوطن وثلاثة شبان آخرين من قيادة الخارج التي تولت شرح القضية الجزائرية و جلب السلاح من الخارج ، نابذين بذلك بصفة قطعية فكر الزعامة الفردية التي كان يمثلها مصالي الحاج الذي كان عمره عند اندلاع الثورة 56 عاما (من مواليد 1898.)

وضمت القيادة الشبانية للداخل كلا من :

1/ مصطفى بن بو العيد وهو أكبر المجموعة مولود في 1917 (37 عاما).

2 محمد بوضياف 1919 (35عاما).

3/ كريم بلقاسم 1922 (32 عاما).

4/ العربي بن مهيدي 1923 (31 عاما) .

5 / رابح بيطاط 1925 (29 عاما).

6/ مراد ديدوش 1927 (28 عاما).

أي أن المعدل العام لأعمار القادة الشبان الستة هو 32 عاما.

أما بالنسبة لقادة الخارج وهم :

1/ محمد خيضر 1912 (42 عاما) إذ كان أكبر المجموعة.

2 / أحمد بن بلة 1916 (38 عاما).

3/ حسين آيت أحمد 1926 (28 عاما).

حيث نجد أن معدل أعمار الثلاثة هو 37 عاما، وبالتالي فالمعدل العام لأعمار القادة الثلاثة للثورة في الخارج هو 37 عاما.

ومعنى هذا أن الثورة تبناها شبان و قام بها شبان في معظم أعمارهم.

وإذا تطرقنا إلى القادة العسكريين الذين تولوا مسؤوليات قيادية عليا في جيش التحرير أثناء الثورة فإننا نجد أن معظم القادة والمسؤولين العسكريين للثورة الجزائرية كانوا شبانا في العشرينيات من أعمارهم ومن بينهم ثلاثة عقداء شبان رحمهم الله، وهم محمد شعباني قائد الولاية السادسة بالجنوب الجزائري والعقيد لطفي قائد الولاية الخامسة بالغرب الجزائري والعقيد محمد بوخروبة المعروف بهواري بومدين، وقد كان عمر هذا الأخير عندما أصبح في نهاية عام 1959 قائدا لأركان جيش التحرير الوطني 27 عاما.

فهذا الشاب الذي التحق بجامع الأزهر قبيل اندلاع الثورة استدعاه المرحوم أحمد بن بلة المعروف خلال الثورة باسم مسعود مزياني أحد ما يعرف بالقادة الثلاثة للثورة في الخارج ليلتحق بأحد مراكز التدريب العسكري الذي أقامته مصر الشقيقة لتدريب الطلبة الجزائريين الراغبين للالتحاق بالثورة كما فعلت دول عربية شقيقة أخرى ومنها تونس والعراق ليتدرب على السلاح.

لم يكن الشاب محمد بوخروبة لا من القادة الستة ولا حتى من القادة الـ 22 المفجرين للثورة، بل إنه لم يكن حتى من الجنود الأوائل لجيش التحرير الذين فجروا الثورة، غير أن هذا الشاب وجد نفسه وهو في سن الـ 23 في مطلع مارس 1955 وبعد انتهاء تربصه العسكري السريع بمصر يتم اختياره من قبل المرحوم بن بلة ليكون على رأس اليخت الملكي الأردني دينا وليقطع البحر الأبيض المتوسط حاملا السلاح للثورة وليصل في نهاية مارس 1955 إلى موقع بوعرفة البحري بالمغرب الشقيق، ثم يتدرج هذا الشاب بسرعة في مختلف الرتب العسكرية للثورة وينتقل من قيادة الغرب الجزائري بعد أن صار عقيدا ويخلف اثنين من قادتها الكبار العقيد الشهيد محمد العربي بن مهيدي والعقيد عبد الحفيظ بو الصوف ليصبح في نهاية 1959 قائدا لأركان جيش التحرير الوطني مسؤولا على قادته الكبار السابقين ومن بينهم من كانوا يعرفون بالباءات الثلاثة :

عبد الحفيظ بو الوصوف قائده الثاني بعد الشهيد بن مهيدي وكريم بلقاسم ولخضر بن طوبال، ثم يقوم بإبعاد العديد من مسؤولي الثورة عن الحكم في ظل الصراع

الذي نشب على السلطة في صائفة عام 1962 خلال مؤتمر المجلس الوطني للثورة في طرابلس بليبيا نتيجة الخلاف على الخط السياسي وطبيعة الحكم عقب استعادة الاستقلال خاصة أن جل أعضاء الحكومة المؤقتة وعلى رأسهم المرحوم يوسف بن خدة آخر رئيس للحكومة المؤقتة كانوا يريدون تطبيق النظام الرأسمالي بينما انحاز العقيد بومدين للمرحوم بن بلة وبعض رفاقه في تبنيهم للنهج الاشتراكي، فقد كان وقوف الجيش بقيادة العقيد بومدين سببا ليصبح المرحوم بن بلة أول رئيس للجمهورية بعد استعادة الاستقلال والعقيد بومدين وهو في الثلاثين عاما من عمره وزيرا للدفاع ونائبا للرئيس بن بلة، ثم راح بومدين يطيح برئيسه بن بلة في التاسع عشر جوان 1965 وهو في سن الثالثة والثلاثين من عمره بعد أن احتج على استفراد المرحوم بن بلة بالحكم وإقامة ميليشيات مسلحة موالية له في مواجهة الجيش الوطني الشعبي الأمر الذي اعتبره بومدين من خلال نظرته الاستشرافية مؤشرا خطيرا قد يتسبب في حرب أهلية في الجزائر كما هو الحال مع بعض الدول التي أقدمت على تأسيس ميليشيات مسلحة موازية للجيوش النظامية وشهدت حروبا أهلية كما هو الحال بالنسبة للسودان الشقيق.

ولابد هنا من التوضيح أنه بالرغم من الصراع الذي نشب عقب استعادة الاستقلال بين بعض رفقاء الثورة سواء حول طبيعة الحكم أو تولي الحكم فإن غالبية المسؤولين سواء في ظل حكومة بن بلة التي لم تعمر طويلا أو في ظل الحركة التي قادها العقيد بومدين فإن المسؤوليات سواء منها المدنية السياسية أو التنفيذية أو العسكرية كان يتولاها غالبية من الشبان الذين قادوا الثورة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا باسم الشرعية الثورية، ولم تشذ عن هذه القاعدة سوى الإدارة التي بقي يسيرها مجموعة من الأعوان الإداريين المخضرمين الذين كانوا يعملون من قبل في ظل الإدارة الفرنسية، وهذا دون أن ننسى أن الحكومة المؤقتة من سبتمبر 1958 إلى جويلية 1962 التي كان أعضاؤها من الشبان ما عدا رئيسي الحكومة.

إذ أن رئيس الحكومة المؤقتة الأولى والثانية فرحات عباس رحمه الله كان يبلغ من العمر لدى تعيينه رئيسا للحكومة في 1958 تسعة وخمسين عاما (مولود في 1899،

بينما كان رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة يوسف بن خدة عام 1961 إلى 1962 واحدا وأربعين عاما (مولود في 1920).

ومع توالي السنين وخاصة مع وفاة الرئيس بومدين رحمه الله في ديسمبر 1978 وانتخاب العقيد الشاذلي بن جديد خليفة له رحمه الله في مطلع 1979 بدأت العديد من الأصوات ترتفع منادية بما وصف بضرورة التشبيب أي ضرورة مشاركة الشباب في الحكم وخاصة من داخل حزب جبهة التحرير الوطني الذي حاول الرئيس الشاذلي في بداية عهدته الانتخابية الأولى أن يمنحه نفَسًا جديدا بعد أن ظل النشاط السياسي للحزب مجمدا في عهد المرحوم بومدين إلى غاية 1977 عندما تم تعيين العقيد المرحوم محمد الصالح يحياوي منسقا للحزب.

غير أن الذي يمكن أن نقره هنا أن ما وُصِف بعملية التشبيب هذه كانت فرصة لبعض المسؤولين في بعض القطاعات لإبعاد العناصر الموالية لمنظور الرئيس الراحل هواري بومدين من الحكم والتسيير.

وللتاريخ فقد أبديت رأي صراحة خلال مطلع الثمانينيات وأنا أتابع وألاحظ في الميدان تلك السياسة التي كانت في مظهرها العام ترمي إلى التشبيب الذي كان يحمل صفات غير بريئة للتخلص من العناصر الموالية لفكر الرئيس الراحل هواري بومدين، إذ صرحت وقتها في اجتماعات داخلية، وقد كنت شابا في الثلاثينيات من عمري ورئيسا للتحرير في الإذاعة وعضوا في الهيئة التنفيذية لاتحاد الصحفيين الجزائريين مكلفا بالإعلام والثقافة، أومن بتولي الشباب للمسؤوليات بعيدا عن صراع الأجيال، وكان مما قلته إن قطاعات مثل الصناعة والبناء والأشغال العمومية والفلاحة وغيرها من القطاعات تتطلب سواعد مفتولة وطاقات شبانية حية.

أما قطاعات الثقافة والإعلام والسياسة وكل القطاعات المتعلقة بالفكر وحسن التسيير واستخدام العقل فإنها مثل اللوحة الزيتية الجميلة التي كلما طالها الزمن إلا وقد أصبحت ذات قيمة.

ومن خلال تحليلي الخاص ودون الخوض في بعض الأرقام فإن السنوات اللاحقة بدأت تعرف تقدما في أعمار مختلف المسؤولين السياسيين وفي مختلف القطاعات

التنفيذية ، حيث بدأت الشيخوخة تصل إلى البعض وخاصة مع مطلع عام 2000، إذ كان عامل تقدم السن يزحف على كثير من المسؤولين الماسكين بمناصب المسؤولية وبالقرار، ثم إن بعض الشبان الذين تولوا بعض المسؤوليات في بعض المؤسسات والهيئات التنفيذية لم يكونوا يملكون القرار الذي بقي محتكرا لدى الإدارة وعند فئات عمرية بدأت تشيخ وساهمت في الثورة بالأمس بعد أن تولت المسؤولية باسم الشرعية الثورية.

كان حزب جبهة التحرير الوطني في تلك الفترة يحكم مظهريا من حيث يبدو للناس عموما، ولكن سلطة القرار لم تكن في يد قياداته ومناضليه في واقع الأمر إلا من خلال الخطاب السياسي، وهذا بالرغم من أن النصوص كانت تصف الحزب بالحزب الحاكم، كما أن العهدة الأولى للرئيس الراحل الشاذلي بن جديد قد بدت في أعوامها الأولى مهتمة بمنح القرار من خلال الخطاب السياسي لقيادة الحزب بعد أن أصبح الرئيس الشاذلي على رأس قيادة الحزب، ولكن تلك السلطات والصلاحيات سرعان ما تبخرت ، لأن الإدارة والجهاز التنفيذي عموما كانا هما الماسكان الفعليان للسلطة بكل مكوناتها حيث استعادا صلاحياتهما تاركين الحزب للتنظير والتعبئة الشعبية، وقد ظلت الإدارة والجهاز التنفيذي خصوصا يتحكمان في مختلف أجهزة الدولة وحتى في العملية الانتخابية إلى غاية عام 2019 عندما وقع ما عرف بالحراك الشعبي الذي طالب بالتشبيب وبضرورة نهاية الشرعية الثورة واستبدالها بالشرعية الدستورية.

والجدير بالذكر أن العديد من المفكرين والسياسيين قد نبهوا إلى هذه الوضعية مبكرا، وكان من بين هؤلاء الشاعر والفيلسوف الجزائري عمر أزراج الذي يعيش منذ الثمانينات في لندن، إذ نبه منذ مطلع الثمانينيات لهذه الحالة من خلال قصيدة نظمها عام 1983 وألقاها في ملتقى بمدينة بسكرة بجنوب الجزائر، كانت القصيدة عبارة عن صرخة بل ودعوة للتغيير، وكانت عبارة عن نقد لاذع لبعض الممارسات السياسية عموما وليس نقدا لتصرفات الحزب الذي كان يوصف بالحزب الواحد.

يقول أزراج في بعض أبيات تلك القصيدة :

أيها الحزب الوحيد

أدرك الشيب الصغار

أيها الحزب المحجر

إننا نطلب شيئا واحدا منك

تجدد أو تعدد أو تبدد

فأنا القائل لا واحد إلا الشعب والباقي زبد.

وعند دراسة متوسط العمر لدى الجهاز التنفيذي أي الحكومة ووجود الشباب في مراكز المسؤولية بعد مرحلة الحراك الشعبي في فبراير 2019 فإننا نلاحظ على سبيل المثال أن هناك تباينا في معدل متوسط عمر الحكومات التي سبقت تلك الفترة.

فإذا كانت الجزائر عرفت منذ استعادة الاستقلال وإلى النصف الأول من سبتمبر 2025 اثنين وخمسين حكومة، فإنه يُلاَحَظ أن الحكومة التي شكلها الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة أو محيطه في مارس 2017 وكلف بها الرئيس الحالي عبد المجيد تبون كوزير أول كان متوسط العمر لدى وزرائها 57 عاما، بينما لاحظنا أن الحكومة التي جاءت مع الحراك الشعبي برئاسة نور الدين بدوي في 11 مارس 2019 واستمرت إلى نهاية ديسمبر من نفس العام تاريخ انتخاب الرئيس عبد المجيد رئيسل للجمهورية كان معدل متوسط عمر الوزراء فيها 40 عاما.

ثم حدثت تباينات في معدل أعمار الحكومات التي تشكلت في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون .

فالحكومة الأولى التي شكلها الرئيس تبون في 28 ديسمبر 2019 وأسند فيها منصب الوزير الأول فيها لعبد العزيز جرَّاد كانت حكومة شبانية بامتياز، إذ كان أصغر وزير فيها يبلغ من العمر 26 عاما وكان متوسط عمر أعضاء تلك الحكومة 34 عاما، أما متوسط عمر أعضاء الحكومة الحالية التي تحفل بعدد من الشبان الذين هم دون الأربعين والتي أسند فيها الرئيس تبون في الثالث عشر سبتمبر 2025 منصب الوزير الأول إلى سيفي غريب فإن متوسط عمر وزرائها هو 56 عاما.

ولذلك فإن العودة إلى قراءة أسباب الحراك الشعبي الذي عرفته الجزائر في فبراير 2019 تجعلنا ندرك أنه كان نتيجة مجموعة من العوامل التي حركت بعض السواكن التي ظهرت في الشارع وعلى السطح لدى المراقبين السياسيين، في حين كان بعض مَنْ يحيطون بالرئيس بوتفليقة رحمه الله يظنون أنهم يتحكمون في الوضع ويخفون الحقائق الميدانية عن المسؤول الأول الذي كان المرض قد أنهكه، وكان أولئك الأشخاص النافذون يتوهمون أنهم تمكنوا من التحكم في إدارة الحكم وأن الشعب الذي أنهكته سنوات الإرهاب خلال التسعينيات لن يتحرك ولن يثور.

وإذا كان هناك من يُحَمِّل الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة مسؤولية ما وقع من تدهور للوضع العام الذي عرفته الجزائر خصوصا ما بعد المرض الذي أصاب الرئيس الراحل ابتداء من 2012 فإنه لابد هنا من إنصاف الرجل، لأن محيط أي مسؤول كان يمكن أن يضغط في الاتجاه غير الصحيح الذي يريده المسؤول الأول أيا كان موقعه الأمر الذي قد يتسبب في نتائج كارثية وفي هزات سياسية.

وعندما نعود إلى الخطاب الذي ألقاه المرحوم بوتفليقة في مدينة سطيف أثناء حملة تشريعيات 2012 يوم الثامن ماي من ذلك العام نجد أن نبرة الخطاب - ومهما كانت التحليلات والتأويلات - توحي برغبته للتخلي عن الحكم ودعوة الشباب بأن يستعد لتولي مسؤولياته في مختلف الميادين وخاصة الميدان السياسي.

فقد دعا الشباب اعتبارا من تلك الانتخابات وما بعدها إلى العمل ضمن مختلف الأحزاب والجمعيات لتحمل المسؤوليات في مختلف المجالات.

ثم راح المرحوم بوتفليقة يقول بصريح العبارة أنه بعد مرور خمسين عاما على استعادة الاستقلال (1962-2012) فإن جيله قد انتهى أمره بالنسبة لتسيير البلاد، مرددا العبارة المشهورة في ذلك الخطاب الذي كان آخر خطاب جماهيري له بأنه (طاب جنانو).

ومعناها بصريح العبارة أن جيله قد هرم وشاخ ولم يعد قادرا بحكم التقدم في السن على تحمل أعباء المسؤولية.

ولكنه يبدو أن ضغوط المحيط التي مورست عليه هي التي جعلته يستمر في الحكم شكليا إلى 22 فبراير 2019 تاريخ الحراك الشعبي في الجزائر الذي جاء لينهي مرحلة من حكمه امتدت عشرين عاما وليضع حدا لعهد الشرعية الثورية التي قاربت على الستين عاما 1962-2019).

كان الحراك ثورة شعبية بشكل حضاري بذلك الشكل الفريد من نوعه، فقد امتد عاما كاملا عبر كامل الوطن، ولم يقع فيه أي تخريب للمنشآت العمومية أو الخاصة، ولم تسل فيه الدماء عكس ما وقع في الجزائر خلال التسعينيات عند توقيف المسار الانتخابي أو في أحداث أكتوبر 1988، وعكس ما وقع كذلك في أجزاء عديدة من بلدان العالم.

ورغم أنه لا توجد أرقام تحليلية دقيقة أو إحصائيات عن سن المشاركين في ذلك الحراك الشعبي الهادر إلا أن المتمعن في الصور التي كانت تبث عبر التلفزيون أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يلاحظ أن الحراك إن كان قد مس جميع الفئات والشرائح من المجتمع الجزائري فإن تلك الصور قد أظهرت أن الغالبية العظمى من منشطيه كانوا من الفئات الشبانية من الذكور والإناث معا الذين تقل أعمارهم عن الأربعين عاما.

وقد تطرقت إلى الأسباب الرئيسية للحراك الشعبي في كتاب أصدرته عام 2019 بعنوان : من الصعلكة السياسية إلى الحراك الشعبي ..

وأشرت إلى بعض العوامل التي حركت الشارع الجزائري ومن بينها الفساد الذي كان قد استشرى في بعض دواليب الدولة وخاصة الفساد الاقتصادي والمالي والسياسي والذي أدى في النهاية إلى عملية تغيير ما تزال الجزائر تعيش معالمها وإلى إسقاط النظام بحركة شعبية شبانية تُوجت بمجموعة من التغييرات التي مست منظومة الحكم برمتها، وقد كانت المشاركة السياسية للشباب من صلب أولوياتها.

فقد جرت انتخابات رئاسية في نهاية 2019 حملت الرئيس عبد المجيد تبون إلى الحكم وهو الذي كان قد تم إبعاده من رئاسة الحكومة في 2017 من طرف أوليغارشيا المال والفساد التي تحالفت مع السياسة، بل وأصبحت تديرها.

ورغم أن الرئيس تبون كان قد تجاوز عند انتخابه المتوسط العمري للشباب بكثير فإنه تبنى مطالب الشعب عموما والشباب خصوصا من خلال برنامجه الانتخابي الذي تضمن 54 نقطة ضمن منظورٍ اصطلح عليه (الجزائر الجديدة) يعتمد على كثير من الإصلاحات السياسية والاقتصادية ودعوة الشباب إلى المشاركة في منظومة الحكم والإسهام في التغيير الاقتصادي.

وسأحاول هنا أن أتبين بعض النقاط السياسية الخاصة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية.

فلتكريس هذا المنظور وتطبيقه واقعيا كان لابد من تغيير الدستور.

وهكذا جاء دستور 2020 ليؤكد في المادة 73 منه أن (الدولة تسهر على توفير الوسائل المؤسساتية والمادية الكفيلة بتنمية قدرات الشباب وتحفيز طاقاته الإبداعية.

كما تشجع الدولة عبر المادة الموالية 74 الشباب على المشاركة السياسية.

في حين أن التعديل الدستوري السابق الصادر في 2016 إذا كان قد أكد في مادته 36 على حق ترقيةِ المرأة في مختلف المناصب فإنه لم يشر بخصوص الشباب في المادة الـ 37 منه سوى إلى اعتبار الشباب كقوة حية في البلاد دون أن يتطرق إلى جوانب المسؤولية بما في ذلك المسؤولية السياسية.

ولمواجهة الظاهرة التي كانت سائدة من قبل بخصوص نأي الشباب وابتعاده عن ممارسة السياسة والنضال داخل الأحزاب وعزوفه عن أداء واجبه الانتخابي فإن جل خطابات الرئيس تبون خلال انتخابه في عهدته الأولى 2019-2024، وعهدته الثانية في 2024 ركزت على محاربة المال الفاسد في السياسة وعلى دعم الشباب للمساهمة في العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات والتسيير عموما والمساهمة الفعالة في خلق مختلف المؤسسات الاقتصادية.

ثم إنه إضافة إلى الخطب السياسية لرئيس الجمهورية الذي أكد على هذه الجوانب فقد جاءت المصادقة على القانون العضوي للانتخابات في 2021 لتنص في عدد من مواده على ضرورة أخلقة الحياة السياسية وإبعاد المال الفاسد وضرورة تحمل السلطة المستقلة للانتخابات لمسؤولياتها في دعم مشاركة الشباب في الانتخابات.

وقد ألزم القانون وكذا تعليمات السلطة المستقلة للانتخابات الأحزاب و مختلف القوائم المستقلة على ضرورة مشاركة الشباب في قوائم الترشيحات.

وتطبيقا لهذا المنظور السياسي والقانوني والتنظيمي وقصد تمكين الشباب من الترشح، فقد صدرت نصوص قانونية وتنظيمية لمساعدة الشباب ماليا لخوض غمار الانتخابات..

وخلال قمة الشباب التي عقدت في بداية جويلية من العام الجاري 2025 شدد رئيس الجمهورية من جديد على تمكين الشباب من العمل السياسي، والعمل لإزالة العقبات التي تواجهه من أجل تعزيز حضوره داخل مختلف المؤسسات والهيئات الوطنية.

كما تطرق إلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم الشباب و في مقدمتها استحداث المجلس الأعلى للشباب، الذي يُعتبر هيئة تُعنى بانشغالات الشباب، و إنشاء وزارة خاصة بالشباب لضمان مرافقة هذه الفئة والتكفل الأمثل بانشغالاتها.

كما أكد على ضرورة انفتاح مختلف مؤسسات الدولة على الشباب، بما يسمح بتحقيق التوازن بين طموحات الشباب وقدرة المنظومة السياسية على استيعابهم.

وإذا كانت هناك رغبة أكيدة برزت خاصة منذ الحراك الشعبي لعام 2019 تدعو إلى ضرورة مشاركة الشباب في العمل السياسي فإنه يجب الإشارة مع ذلك إلى بعض المعيقات والأسباب التاريخية الناتجة عن ترسبات الماضي والتي أدت إلى عزوف الشباب الجزائري عن المشاركة في الحياة السياسية وهي تعود إلى مجموعة من العوامل التي ظلت راسخة في الأذهان نتيجة بعض الممارسات السياسية السلبية التي صاحبت التطبيقات الخاطئة للممارسة السياسية التي أعقبت إقرار التعددية منذ دستور 1989 وما أعقبه من نتائج سلبية على العمل والسلوك الديمقراطي.

فقد شهدت الجزائر عقب الانتخابات التشريعية لشهر ديسمبر 1991 توقيف المسار الانتخابي وما صاحبه من عنف في الخطاب السياسي أولا ثم ما أعقب ذلك من ظاهرة إرهابية أودت بحياة آلاف المواطنين وفي مقدمتهم عدد من السياسيين البارزين وقادة الأحزاب.

وقد أدت هذه العوامل إلى نفور العديد من فئات الشعب وخاصة الفئات الشبانية بما فيهم الطبقة المثقفة والجامعيين إلى النأي بأنفسهم عن السياسية ومقاطعة الانتخابات وعدم الترشح أو الانخراط في العمل النضالي ضمن الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب الناشئة بعد إقرار التعددية الحزبية في 1989.

ثم إن تغول المال الفاسد في السياسة منذ الانتخابات التشريعية في 2002 وما بعدها كان من أساب نفور الشباب من السياسة عموما ومن الانتخابات خصوصا.

ولذلك فإن هذا التوجه الرسمي الجديد جاء لإزالة الصور السلبية التي كانت عالقة في أذهان الشباب حول الممارسة السياسية قصد تمكين الشباب الجزائري من المشاركة في الحياة السياسية وبالتالي أخلقة العمل السياسي خاصة عبر الانتخابات التي هي المحك الأساسي لإبراز نخبة من الشباب، لأن تغول المال الفاسد كان قد جلب للوطن عدة مشاكل سياسية واقتصادية نتيجة تغول طبقة من السياسيين الطفيليين والرديئين الذين تصدروا المشهد السياسي بفعل الممارسات المشينة لمختلف اللوبيات والولاءات التي استخدمها المال الفاسد.

ولا شك أن المراقبين بدأوا يلاحظون أن هذا التوجه الجديد للدولة تجاه مسألة مشاركة الشباب في منظومة الحكم وفي الحياة السياسية خصوصا بدأت تعطي بعض النتائج والثمار التي لا أتمنى أن تكون ظرفية أو تتغير حسب كل تعديل دستوري، بل يجب أن ترسي الأسس الكفيلة بتمكين جميع الطاقات الكفؤة بما فيها الشباب من ممارسة السياسة ومن المشاركة في تسيير الحكم والشأن العام للدولة وفق القواعد المتعارف عليها من خلال العمل الديمقراطي وحسن التسيير وجلب الكفاءة.

ومن هذا المنطلق فإن تشريعيات 12 جوان 2021 جاءت لتجسد هذا المنظور، فقد شارك في تشريعيات 2021 ما يزيد عن ثلاثة عشر ألف شاب تقل أعمارهم عن أربعين عاما، وكانت النتيجة فوز 145 من الشبان الذكور والإناث ممن تقل أعمارهم عن أربعين عاما في تلك الانتخابات، حيث شكلوا بذلك نسبة 35.62 بالمائة من قائمة المجلس الشعبي الوطني التي تضم 407 نواب، في حين لاحظنا

خلال الانتخابات التشريعية التي سبقتها في 2017 أن النسبة المئوية لعدد الشبان الفائزين كانت أقل بكثير، إذ لم تزد عن 7.57 بالمئة، فقد كان عدد النواب الفائزين من 20 إلى 40 عاما في المجلس إناثا وذكورا 35 نائبا فقط في تلك الانتخابات ضمن تركيبة المجلس التي كانت تضم 462 نائبا في تلك الانتخابات.

وعليه فإنه يمكن القول بأن هناك رهانا كبيرا الآن في الجزائر على الشباب أن ينخرط في العمل النضالي والسياسي داخل الأحزاب وفي المجتمع المدني لكي لا يبقى على الهامش وكي يساهم في الحكم سواء من خلال ممارسة السياسة أو في تسيير الشأن العام عموما.

العوامل الرئيسية وراء تحول مشاركة الشباب في الشؤون العامة في العراق

قائد سلمان حسن

المقدمة

يمثل الشباب في العراق الكتلة السكانية الأكثر حيوية وتأثيرًا، إذ تشير البيانات الرسمية إلى أن أكثر من 60% من السكان هم دون سن الثلاثين، فيما تبرز تقارير البنك الدولي أن الفئة العمرية بين 15 و29 عامًا تمثل نحو ثلثي القوى العاملة المحتملة. هذا الثقل الديموغرافي يجعل من الشباب ركيزة أساسية ليس فقط في سوق العمل، بل أيضًا في صياغة الحاضر ورسم ملامح المستقبل السياسي والاجتماعي.

غير أن الواقع العراقي بعد 2003 كان معقدًا ومليئًا بالتحولات العميقة على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على موقع الشباب في الحياة العامة ؛ إذ انتقلوا من أدوار هامشية محدودة إلى أدوار أكثر وضوحًا وتأثيرًا، سواء من خلال المشاركة في الحركات الاحتجاجية، أو الانخراط في المجتمع المدني، أو عبر الفضاء الرقمي والإعلام البديل.

تسعى هذه الورقة إلى تحليل الدوافع والعوامل الرئيسية وراء تحول أنماط مشاركة الشباب في الشؤون العامة بالعراق، مع إبراز التفاعل بين العوامل البنيوية (السياسة، الاقتصاد، الثقافة، الأمن) والعوامل الظرفية (الأزمات، التكنولوجيا، التغيرات القيمية). كما تُبرز الورقة خصوصية التجربة العراقية في ضوء انتفاضة تشرين 2019.

الإطار النظري

لفهم تحولات مشاركة الشباب في العراق، لا بد من توظيف مقاربات نظرية تساعد على تفسير الظواهر المعقدة :

1 - نظرية الفرص السياسية

ترى هذه النظرية أن الحركات الشبابية والاحتجاجية تنشط حين تتوافر فرص في البيئة السياسية، مثل ضعف النخب التقليدية، أو وجود انقسامات في السلطة، أو ضغوط دولية على النظام السياسي. في الحالة العراقية، أدت أزمات الشرعية وتكرار الأزمات الحكومية إلى فتح فرص أمام الشباب للتعبير عن مطالبهم بوسائل غير تقليدية.

2 - نظرية الفعل الجماعي

تؤكد هذه النظرية على أن مشاركة الأفراد في الاحتجاج والحراك المدني ترتبط بمدى قدرتهم على التغلب على «مشكلة الراكب المجاني» عبر التضامن والشبكات الاجتماعية. وسائل التواصل الرقمي في العراق ساعدت على تجاوز هذه العقبة، إذ سهلت التنظيم الأفقي والتعبئة السريعة للحشود.

3 - مقاربات النوع الاجتماعي

تسهم هذه المقاربة في إبراز دور الشابات العراقيات في الحركات الاحتجاجية وكسر الأنماط التقليدية التي تحصرهن في أدوار هامشية. وهنا يصبح تحليل مشاركة المرأة الشابة مدخلًا مهمًا لفهم التغيرات القيمية والثقافية التي صاحبت التحولات السياسية.

تحديد الإشكالية

الإشكالية التي تحاول الورقة معالجتها تتمثل في :

ما هي العوامل التي أدت إلى تحول أنماط مشاركة الشباب العراقي من المشاركة التقليدية (الانتخابات، الأحزاب، النقابات) إلى أشكال جديدة وغير رسمية (الاحتجاجات، الحملات الرقمية، المبادرات المدنية) بعد عام **2003** ؟ وكيف يمكن تفسير هذه التحولات في ضوء التفاعلات بين الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ؟

يقصد بالمصطلحات التالية :

- **الشباب :** يُقصد بهم هنا الفئة العمرية الممتدة بين 15 و29 عامًا، مع إدراك أن بعض الدراسات توسع التعريف ليشمل الفئة حتى سن 35.
- **المشاركة في الشؤون العامة :** تتضمن جميع الأشكال التي ينخرط بها الأفراد في القضايا العامة، سواء عبر القنوات الرسمية (الانتخابات، الانخراط في الأحزاب، المشاركة في النقابات) أو القنوات غير الرسمية (التطوع، الاحتجاج، الحملات الرقمية، المبادرات المجتمعية).
- **التحول :** هو التغير في أنماط المشاركة، سواء من حيث الأدوات أو الأساليب أو الدوافع، مثل الانتقال من المشاركة الرسمية إلى الاحتجاجية، أو من العمل الميداني إلى العمل الرقمي.

اولاً : العوامل السياسية

تشكل البيئة السياسية بعد عام 2003 الإطار الأكثر تأثيرًا في إعادة تشكيل علاقة الشباب بالشأن العام. ويمكن تحديد أبرز ملامحها في أربع نقاط مترابطة :

1 - فقدان الثقة بالمؤسسات

أدى النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، وما رافقه من فساد إداري ومالي، إلى تقويض ثقة الشباب بالمؤسسات الرسمية. ففي استطلاع أجراه مركز البحوث السياسية في بغداد عام 2021، أبدى أكثر من 70% من الشباب عدم ثقتهم بالمؤسسات الحكومية، واعتبروا الانتخابات غير معبّرة عن إرادتهم. وفق نظرية الفرص السياسية، فإن هذا التآكل في شرعية النظام يمثل فرصة للحركات الشبابية للبحث عن قنوات بديلة للتعبير، وهو ما انعكس في توسع المشاركة في الاحتجاجات والمبادرات المدنية على حساب الانخراط الحزبي أو التصويت الانتخابي.

2 - تجربة ما بعد 2003 والتحول الديمقراطي الهش

رغم أن سقوط النظام السابق فتح الباب أمام التعددية والانتخابات، إلا أن هشاشة المؤسسات، واستمرار التدخلات الخارجية، والعنف الطائفي (2006–2007) رسخت شعورًا بالخيبة لدى الشباب.

فعلى سبيل المثال، أظهرت نتائج الانتخابات بين 2005 و2018 أن نسبة مشاركة الشباب لم تتجاوز 40%. هذا يعكس انعدام الثقة بالقنوات الرسمية، ويبرز التحول من «مواطنة سلبية» إلى «مواطنة احتجاجية»، حيث يصبح الشارع بديلاً عن صناديق الاقتراع.

3 - الحركات الاحتجاجية كبديل سياسي

منذ احتجاجات 2011 وصولًا إلى انتفاضة تشرين 2019، تحولت ساحات التظاهر إلى فضاءات بديلة للعمل السياسي. هذه الحركات تميزت بخصائص عدة :

- تجاوز الهويات الطائفية والعرقية نحو خطاب وطني جامع.
- اعتماد آليات تنظيم أفقية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بدل الأطر الحزبية.
- دمج الفنون والجداريات والشعارات الثقافية في العمل الاحتجاجي، بما يعكس «ثقافة مقاومة جديدة».

تتفق هذه التجربة مع ما رصده الباحث «سيدني تارو» في نظريته عن الحركات الاجتماعية، إذ يرى أن الحركات الجديدة لا تكتفي بالمطالبة بالإصلاح السياسي، بل تبتكر أيضًا أشكالًا ثقافية ورمزية لتأكيد هويتها.

4 - ضعف التمثيل الرسمي للشباب

على الرغم من إطلاق الحكومة مبادرات مثل «استراتيجية الشباب» وبرامج تشغيل الخريجين، بقي حضور الشباب في مواقع صنع القرار محدودًا (أقل من 10% وفق تقرير وزارة الشباب 2020).

هذا الضعف دفعهم إلى البحث عن مسارات بديلة للتأثير، سواء عبر المجتمع المدني أو عبر الضغط الاحتجاجي. ومن هنا يمكن القول إن تراجع قنوات المشاركة الرسمية لم يؤدِ إلى انسحاب الشباب، بل إلى إعادة ابتكار أدوات المشاركة.

خلاصة القسم السياسي

يمكن القول إن العوامل السياسية شكلت المدخل الأساسي لتحولات مشاركة الشباب في العراق. فقد تفاعلت أزمة الثقة بالمؤسسات مع هشاشة النظام الديمقراطي،

لتفتح المجال أمام صعود ثقافة احتجاجية جديدة. هذه الثقافة أعادت تعريف مفهوم المشاركة السياسية من الانخراط في مؤسسات الدولة إلى بناء شبكات مدنية واحتجاجية عابرة للهويات التقليدية.

ثانياً : العوامل الاقتصادية

تمثل الأزمة الاقتصادية أحد أبرز المحركات التي دفعت الشباب العراقي إلى إعادة التفكير في موقعهم داخل المجتمع وأساليب مشاركتهم في الشأن العام. فمع غياب سياسات اقتصادية مستدامة واعتماد الدولة المفرط على النفط، تراجعت الفرص المتاحة أمام الشباب للاندماج في سوق العمل، مما أدى إلى انتشار البطالة والاغتراب والهجرة.

1 - البطالة وتراجع الفرص

تُظهر تقارير البنك الدولي أن معدلات البطالة بين الشباب العراقي تجاوزت 25% خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى وجود «بطالة مقنّعة» في قطاعات الدولة، حيث يعمل الشباب في وظائف شكلية قليلة الإنتاجية.

هذا الواقع جعل الاحتجاج وسيلة أساسية للمطالبة بالعمل، كما حدث في احتجاجات البصرة 2018 التي رفعت شعارات واضحة حول حق الشباب في الوظائف والخدمات.

وفق نظرية الفعل الجماعي، فإن الضغط الاقتصادي يمثل محفزًا قويًا للتضامن الشبابي، حيث يتحول الغضب من الحرمان الاقتصادي إلى طاقة احتجاجية جماعية.

2 - غياب التنويع الاقتصادي وضعف القطاع الخاص

الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بنسبة تفوق 90% من إيرادات الدولة، بينما بقي القطاع الخاص ضعيفًا وغير قادر على استيعاب الطاقات الشبابية. في دراسة لمنظمة العمل الدولية (2022)، اعتبر 65% من الشباب أن الاقتصاد لا يتيح لهم فرص نمو مهني حقيقية.

غياب سياسات دعم ريادة الأعمال والابتكار جعل الشباب أكثر ميلاً إلى التعبير الاحتجاجي بدل الانخراط في سوق عمل غير قادر على تلبية طموحاتهم.

3 - الفقر واللامساواة الاجتماعية

الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة أدت إلى اتساع فجوة الفقر. تشير إحصاءات وزارة التخطيط العراقية (2021) إلى أن نحو 25% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، مع تركز الظاهرة بين الشباب والأسر الشابة.

هذا الشعور بالحرمان والتمييز الاجتماعي غذّى خطاب العدالة الاجتماعية الذي رفعه المحتجون، حيث لم يعد مطلب العمل منفصلاً عن مطلب الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد.

4 - الهجرة والاغتراب كأشكال احتجاج سلبية

مع انسداد الأفق الداخلي، باتت الهجرة خيارًا جذابًا للشباب. آلاف الخريجين والمهنيين سعوا لمغادرة البلاد طلبًا لفرص أفضل. ورغم أن الهجرة تُخرج الشباب من دائرة المشاركة المحلية، فإنها تمثل في ذات الوقت رسالة احتجاج صامتة ضد فشل النظام الاقتصادي والسياسي في تلبية تطلعاتهم.

في هذا السياق، يمكن اعتبار الهجرة «شكلاً سلبياً من أشكال المشاركة»، حيث ينسحب الشباب من الحقل العام المحلي ليفقد المجتمع طاقاتهم وقدراتهم.

خلاصة القسم الاقتصادي

تكشف التجربة العراقية أن الأزمات الاقتصادية لا تؤدي فقط إلى الإحباط الفردي، بل تتحول إلى وقود للحركات الاجتماعية والسياسية. البطالة والفقر وغياب الفرص لم تقتصر آثارها على البعد المعيشي، بل دفعت الشباب إلى إعادة تعريف مشاركتهم عبر الاحتجاج والهجرة والبحث عن مسارات بديلة للاندماج. وهكذا تتقاطع الأزمة الاقتصادية مع العوامل السياسية لتشكيل أحد أهم دوافع التحول في مشاركة الشباب.

ثالثاً : العوامل الاجتماعية والثقافية

لا يمكن فهم تحولات مشاركة الشباب العراقي بمعزل عن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع بعد 2003. فقد أفرزت مرحلة ما بعد التغيير

السياسي جيلًا جديدًا أكثر انفتاحًا على قيم الحرية والعدالة والمساواة، وأقل ارتباطًا بالهويات التقليدية كالطائفة والعشيرة.

1 - التحولات القيمية

شهد المجتمع العراقي تحولات قيمية عميقة نتيجة الأزمات السياسية والانفتاح على العالم الخارجي. جيل الشباب بات أكثر ارتباطًا بقيم :

- الحرية الفردية في مقابل الضبط الاجتماعي التقليدي.
- العدالة الاجتماعية في مواجهة الفوارق الاقتصادية والتمييز.
- المواطنة كهوية جامعة تتجاوز الانتماءات الطائفية والقبلية.

هذه التحولات انعكست في شعارات الحركات الاحتجاجية، حيث برزت المطالب الوطنية الجامعة، وحلّت محل الشعارات الطائفية التي كانت تسيطر على المشهد السياسي.

2 - التعليم والجامعات كفضاءات للمشاركة

على الرغم من التحديات التي يواجهها التعليم العالي، لعبت الجامعات دورًا مهمًا في بلورة وعي سياسي واجتماعي جديد لدى الشباب.

- كثير من المبادرات الاحتجاجية انطلقت من الحرم الجامعي أو شارك فيها طلاب الجامعات بفاعلية.
- الجامعات أصبحت مختبرًا لأشكال جديدة من التعبير، مثل المنتديات الثقافية والمعارض الفنية والمناقشات الطلابية.

وفقًا لمقاربات رأس المال الاجتماعي، فإن الجامعات ساهمت في تكوين شبكات تضامن شبابية عززت من قدرة الشباب على التنظيم والعمل الجماعي.

3 - دور المرأة الشابة

أحد أبرز ملامح التحول الثقافي تمثل في بروز الشابات العراقيات كفاعلات أساسيات في الحراك المدني والاحتجاجي.

- خلال انتفاضة تشرين 2019، لعبت النساء أدوارًا قيادية في التنظيم واللوجستيات والإعلام.
- الحضور النسوي ساهم في كسر الصورة النمطية التي تحصر المرأة في أدوار تقليدية، وأثبت أن قضايا الشباب لا تنفصل عن قضايا المساواة بين الجنسين.

من منظور مقاربات النوع الاجتماعي، فإن مشاركة المرأة الشابة لم تكن مجرد إضافة عددية، بل مثلت إعادة تعريف للفضاء العام كمجال مشترك بين الجنسين.

4 - الثقافة والفنون كأدوات مشاركة

لم تعد المشاركة مقتصرة على الأدوات السياسية المباشرة، بل اتخذت أبعادًا ثقافية وفنية :

- الجداريات والرسوم التي ملأت شوارع بغداد والنجف والناصرية خلال تشرين أصبحت ذاكرة بصرية جماعية.
- الأغاني والشعارات الشبابية عكست وعيًا جديدًا يتجاوز اللغة الرسمية الجامدة.
- الأنشطة التطوعية والخدمية تحولت إلى رمز للهوية الشبابية الجديدة التي تربط بين المطالب السياسية وخدمة المجتمع.

خلاصة القسم الاجتماعي والثقافي

يمكن القول إن التحولات الاجتماعية والثقافية في العراق أسهمت في خلق هوية شبابية جديدة، تقوم على قيم المواطنة والحرية والمساواة، وتعتمد على أدوات إبداعية في التعبير والمشاركة. هذه الهوية أعادت تعريف الفضاء العام باعتباره مجالًا للتعبير الجماعي الحر، بعيدًا عن القيود التقليدية، وأسست لجيل أكثر وعيًا بمطالبه وأكثر استعدادًا لتحدي النخب السياسية.

رابعًا : العوامل الإعلامية والتكنولوجية

لقد مثّل الانتشار السريع للتكنولوجيا الرقمية ووسائل الإعلام الحديثة أحد أهم محركات تحولات مشاركة الشباب في العراق. فمع ارتفاع نسبة استخدام الإنترنت

والهواتف الذكية، تحولت الفضاءات الرقمية إلى بديل عن القنوات التقليدية، وأصبحت أداة رئيسية للتعبئة والتنظيم وصناعة الرأي العام.

1 - الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (2022) بلغت نسبة استخدام الإنترنت بين الشباب العراقي أكثر من 80%.

- هذه البيئة الرقمية أتاحت للشباب إمكانية تجاوز الرقابة الحكومية والإعلام الرسمي.
- منصات مثل فيسبوك وتويتر تحولت إلى فضاءات للنقاش العام، وتنظيم الاحتجاجات، وبناء شبكات تضامن عابرة للمناطق والطوائف.

من منظور نظرية الفعل الجماعي، وفرت هذه الأدوات وسيلة للتغلب على صعوبة التنسيق والتعبئة، إذ بات بإمكان الشباب دعوة آلاف المتظاهرين بوساطة هاشتاغ واحد.

2 - الإعلام البديل

لم يعد الإعلام التقليدي (القنوات الرسمية والحزبية) المصدر الوحيد للأخبار، بل أسس الشباب قنوات بديلة عبر :

- صفحات إلكترونية مستقلة.
- منصات صحفية شبابية.
- قنوات على يوتيوب وإنستغرام تنقل الأحداث مباشرة من ساحات التظاهر.

هذا الإعلام البديل لعب دورًا محوريًا في :

- توثيق الانتهاكات ضد المحتجين.
- فضح الفساد وإيصال أصوات المهمشين.
- صناعة سردية شبابية موازية للسرديات الرسمية، قائمة على الشفافية والجرأة.

3 - الحملات الرقمية والضغط السياسي

أصبحت الحملات الإلكترونية (هاشتاغات، عرائض رقمية، حملات مقاطعة) وسيلة ضغط فعّالة على المؤسسات السياسية.

- خلال احتجاجات تشرين 2019، كانت الحملات الرقمية مكملة للاحتجاج الميداني، وساعدت على الحفاظ على زخم الحراك رغم القمع الأمني.
- حتى خارج أوقات الاحتجاج، استمرت هذه الحملات كآلية لمساءلة المسؤولين والتأثير في الرأي العام.

وفقًا لمفهوم المواطنة الرقمية (**Digital Citizenship**)، فإن هذه الحملات تعكس تحول المشاركة من الحضور الجسدي في الساحات إلى الحضور الافتراضي في الفضاء الرقمي، بما يمنح الشباب قدرة مستمرة على التأثير حتى في ظل المخاطر الأمنية.

خلاصة القسم الإعلامي والتكنولوجي

أدت التكنولوجيا الرقمية إلى إحداث ثورة في أدوات المشاركة الشبابية، حيث تجاوزت الفضاءات الافتراضية الحدود الجغرافية والقيود الأمنية، وأسهمت في خلق حركة اجتماعية جديدة هجينة تجمع بين الميدان والإنترنت. وهكذا أصبح الإعلام البديل والفضاء الرقمي جزءًا لا يتجزأ من هوية الحركات الشبابية العراقية الحديثة.

خامساً : العوامل الأمنية

يشكل البعد الأمني أحد المحددات الجوهرية لمشاركة الشباب في العراق، إذ ارتبطت تجربة ما بعد 2003 بسلسلة من الصراعات المسلحة والاضطرابات التي جعلت الانخراط في الشأن العام محفوفًا بالمخاطر.

1 - الصراعات المسلحة والعنف المنهجي

شهد العراق منذ 2003 موجات متعددة من العنف :

- العنف الطائفي (2006-2007) : عمّق الانقسامات المجتمعية وأضعف ثقة الشباب بإمكانية التغيير السلمي.

- حرب تنظيم داعش (2014-2017) : أدت إلى عسكرة المجتمع، حيث وجد آلاف الشباب أنفسهم بين خيارين قسريين : الانضمام للقتال أو مواجهة التهجير والبطالة.

هذه الظروف خلقت جيلاً يعاني من إرهاق أمني ونفسي، وجعلت بعض الشباب ينسحبون من المشاركة الميدانية خوفًا من المخاطر، في حين دفع آخرين إلى تعزيز أشكال بديلة مثل المشاركة الرقمية أو المبادرات المدنية ذات الطابع الخدمي.

2 - المخاطر أثناء الاحتجاجات

الاحتجاجات الشبابية، خصوصًا انتفاضة تشرين 2019، واجهت قمعًا شديدًا :

- اعتقالات وتهديدات طالت ناشطين بارزين.
- استخدام العنف المفرط، ما أدى إلى مئات الشهداء وآلاف الجرحى.
- ممارسات تخويف واغتيالات لنشطاء إعلاميين ومدونين.

ورغم ذلك، أظهرت الحركة الشبابية قدرة عالية على المقاومة السلمية، إذ لم يمنع القمع استمرار التظاهرات لأشهر طويلة. هذا يعكس ما يُعرف في أدبيات الحركات الاجتماعية بـ «منطق الصمود»، حيث يتحول العنف إلى محفز إضافي يعزز من عزيمة المحتجين.

3 - الأمن كعامل مزدوج

- من جهة، شكل العنف عائقًا أمام المشاركة المستدامة، حيث أحبط كثيرًا من المبادرات وأدى إلى نزيف الهجرة.
- من جهة أخرى، ساهم في بلورة وعي جمعي جديد، مفاده أن الشباب لم يعد لديهم ما يخسرونه سوى المطالبة بالكرامة والحقوق، وهو ما منح حركاتهم طابعًا أكثر إصرارًا وجذرية.

خلاصة القسم الأمني

تُظهر التجربة العراقية أن العامل الأمني لعب دورًا مزدوجًا: عرقل المشاركة الرسمية والميدانية، لكنه في الوقت ذاته عمّق روح المقاومة وأدى إلى انتقال المشاركة من

الشكل الفردي إلى الشكل الجماعي المنظم. وهكذا أصبح الأمن ليس مجرد عائق، بل أيضًا محفزًا لتطوير أدوات بديلة أكثر مرونة وابتكارًا.

سادساً : دراسة حالة

1 - انتفاضة تشرين 2019

تمثل انتفاضة تشرين 2019 لحظة مفصلية في تاريخ الحراك الشبابي العراقي. فهي لم تكن مجرد سلسلة من الاحتجاجات، بل شكّلت نقطة تحوّل في هوية ودور الشباب في المجال العام.

خصائصها الرئيسة :

- **شمولية المشاركة :** شارك فيها شباب من مختلف المناطق والطوائف، ما عكس انتقال الخطاب من الهويات الفرعية إلى الهوية الوطنية الجامعة.
- **التنظيم الأفقي :** اعتمدت على شبكات التواصل الاجتماعي واللجان المحلية بدل البُنى الحزبية التقليدية، ما منحها مرونة وسرعة في التعبئة.
- **البعد الثقافي والفني :** الجداريات والأغاني والشعارات التي ظهرت خلال تشرين لم تكن مجرد زخارف، بل مثّلت خطابًا ثقافيًا جديدًا تجاوز الخطاب السياسي الرسمي.

الإنجازات الملموسة

- تعديل قانون الانتخابات وخفض سن الترشح إلى 28 عامًا (قبل أن يُعاد لاحقًا إلى 30).
- الانتقال إلى نظام الانتخاب الفردي الذي أتاح فرصًا أكبر للمستقلين.
- إصلاح جزئي لمفوضية الانتخابات.
- تقليص امتيازات النواب، في استجابة مباشرة لمطلب العدالة الاجتماعية.

تحليل :

وفق نظرية الفرص السياسية، استطاعت انتفاضة تشرين أن تستثمر في هشاشة النظام السياسي وتراجع شرعيته. أما من منظور الثقافة السياسية الجديدة، فقد

مثّلت تشرين ثورة رمزية في وعي الشباب، حيث انتقلوا من مجرد المطالبة بالإصلاح إلى صياغة هوية شبابية قائمة على المواطنة والكرامة.

2 - المبادرات المدنية الشبابية

بالتوازي مع الحراك الاحتجاجي، ظهرت مبادرات مدنية عكست قدرة الشباب على إنتاج بدائل عملية بدل الاكتفاء بالمطالبة.

أبرز أشكالها :

- **المبادرات الخدمية والتطوعية :** حملات تنظيف الساحات، التبرع بالدم، تقديم الطعام للمعتصمين.
- **المبادرات البيئية :** زراعة الأشجار، إعادة تأهيل مساحات عامة كرمز للاستعادة المجتمعية.
- **المشاريع الثقافية :** تنظيم معارض فنية، إنشاء مكتبات صغيرة في خيم الاعتصام، إنتاج جداريات تعبّر عن الهوية الشبابية.
- **المبادرات التضامنية :** دعم الفقراء والمهمشين وتقديم المساعدة للمناطق المتضررة.

الأثـر :

- عززت هذه المبادرات شرعية الشباب في المجتمع، إذ تحوّلوا من «محتجين غاضبين» إلى قوة إصلاحية خلاقة.
- منحتهم قبولًا واسعًا لدى الطبقات الفقيرة التي رأت فيهم صوتًا حقيقيًا لمطالبها.
- ساهمت في إعادة تعريف صورة الشباب العراقي في الداخل والخارج بوصفهم فاعلين في البناء لا مجرد معترضين.

خلاصة دراسة الحالة

تكشف تجربة تشرين 2019 أن الحركات الشبابية العراقية لم تعد حبيسة الشارع فقط، بل باتت قادرة على الجمع بين الاحتجاج والإبداع والإصلاح المجتمعي. لقد مثّلت تشرين لحظة ميلاد هوية شبابية جديدة تتجاوز الطائفية والحزبية، وتؤسس لمفهوم أوسع للمواطنة الفاعلة.

سابعاً : المناقشة والتحليل المقارن

1 - التفاعل بين العوامل

من العرض السابق يتضح أن تحول مشاركة الشباب في العراق لا يمكن تفسيره بعامل منفرد، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والأمن.

- العوامل السياسية (فقدان الثقة، ضعف التمثيل) خلقت دوافع أساسية للبحث عن قنوات بديلة.
- العوامل الاقتصادية (البطالة، الفقر) وفرت الوقود الاجتماعي للاحتجاج.
- العوامل الثقافية والاجتماعية أعادت صياغة الهوية الشبابية حول قيم الحرية والمواطنة.
- العوامل الإعلامية والتكنولوجية قدمت أدوات جديدة للتعبئة والتنظيم.
- العوامل الأمنية منعت بعض أشكال المشاركة لكنها عززت الصمود والابتكار.

إذن، يمكن القول إن التحول الشبابي في العراق هو نتاج تقاطع بين «الحرمان» و«الابتكار» : الحرمان من الحقوق الأساسية يقود إلى التمرد، بينما توفر التكنولوجيا والثقافة أدوات جديدة لتحويل التمرد إلى حركة منظمة.

2 - الهوية الشبابية الجديدة

تشكّلت في العراق هوية شبابية قائمة على :

- المواطنة الوطنية مقابل الهويات الطائفية.
- المشاركة الاحتجاجية والمدنية مقابل المشاركة الحزبية التقليدية.
- الإبداع الثقافي والفني كأداة للتأثير السياسي.

هذا ينسجم مع ما يسميه الباحثون بـ «السياسة ما بعد المادية» (Post-Material Politics)، حيث لا تقتصر مطالب الشباب على الاقتصاد والوظائف، بل تمتد إلى الحرية والكرامة والعدالة.

3 - الفرص والتحديات

- **الفرص :**
  - تراكم خبرة احتجاجية وتنظيمية لدى الشباب.
  - توسع أدوات التأثير الرقمي والإعلام البديل.
  - نمو وعي جمعي يتجاوز الانقسامات التقليدية.
- **التحديات :**
  - استمرار هيمنة النخب التقليدية على القرار السياسي.
  - هشاشة البنية الاقتصادية وغياب إصلاحات حقيقية.
  - المخاطر الأمنية التي تضعف الاستدامة.
  - ضعف التمثيل الرسمي للشباب داخل المؤسسات.

خلاصة المناقشة

يمكن القول إن الشباب العراقي نجحوا في فرض أنفسهم كفاعل سياسي واجتماعي جديد، لكنهم ما زالوا يواجهون معضلة الانتقال من الشارع إلى المؤسسة. أي أنهم قادرون على التعبئة والاحتجاج، لكن لم يترجم ذلك بعد إلى تمثيل سياسي مستدام داخل البرلمان أو الحكومة.

ثامنًا : الخاتمة والتوصيات

الخاتمة

يكشف تحليل تحولات مشاركة الشباب في العراق أن هذه المشاركة انتقلت خلال العقدين الأخيرين من الانخراط التقليدي في الأحزاب والانتخابات إلى أشكال جديدة تقوم على الاحتجاج، والمبادرات المدنية، والإعلام الرقمي. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحول :

- **السياسة :** فقدان الثقة بالمؤسسات واحتكار النخب التقليدية للقرار.
- **الاقتصاد :** البطالة والفقر وغياب الفرص.

- **الثقافة والمجتمع :** تشكل هوية شبابية جديدة قائمة على المواطنة والحرية والمساواة.
- **التكنولوجيا والإعلام :** بروز الفضاء الرقمي كبديل عن القنوات الرسمية.
- **الأمن :** المخاطر التي جعلت المشاركة محفوفة بالتهديد، لكنها زادت من صلابة الشباب.

تُظهر تجربة تشرين 2019 أن الشباب ليسوا مجرد فئة متلقية للقرارات، بل هم فاعل جماعي يسعى إلى التغيير عبر أدواته الخاصة، وأن فهم هذه التحولات يشكل خطوة أساسية نحو بناء سياسات أكثر شمولية واستجابة لتطلعات الجيل الجديد.

التوصيات

1 - على مستوى السياسات العامة

- خفض سن الترشح البرلماني إلى أقل من 30 عامًا بشكل مستدام، بما يعكس الواقع الديموغرافي.
- إصلاح النظام الانتخابي لضمان تمثيل المستقلين والشباب، مع وضع حصص مخصصة (كوتا شبابية) داخل البرلمان أو المجالس المحلية.

2 - على المستوى الاقتصادي

- تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط عبر دعم الزراعة والصناعة والتكنولوجيا.
- تعزيز ريادة الأعمال من خلال إنشاء صناديق تمويل صغيرة للشباب وتسهيل إجراءات تسجيل المشاريع.
- برامج تدريب وتشغيل موجهة خصيصًا للخريجين الجدد، بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

3 - على المستوى الاجتماعي والثقافي

- تمكين المرأة الشابة عبر برامج خاصة لدمجها في الأحزاب والمنظمات المدنية.

- دعم الجامعات كفضاءات للنقاش الحر والمبادرة الشبابية، وحمايتها من التدخلات السياسية.
- تشجيع المبادرات الثقافية والفنية بوصفها أدوات تعبير سياسي ومجتمعي مشروعة.

4 - على المستوى الإعلامي والرقمي

- حماية حرية التعبير وضمان عدم ملاحقة الناشطين الرقميين.
- تعزيز الإعلام البديل من خلال دعم المنصات الشبابية المستقلة.
- التربية على المواطنة الرقمية عبر إدماج مهارات الاستخدام المسؤول للتكنولوجيا في المناهج التعليمية.

5 - على المستوى الأمني

- ضمان بيئة آمنة للمشاركة السلمية عبر محاسبة الجهات المسؤولة عن العنف ضد المحتجين.
- آليات حماية الناشطين من الاغتيالات والتهديدات، مثل إنشاء وحدات شرطة مجتمعية متخصصة.
- دمج الشباب في مبادرات السلام المحلي لتعزيز دورهم كوسطاء في حل النزاعات.

الخلاصة النهائية

إن مستقبل العراق السياسي والاجتماعي مرهون بقدرة الدولة والمجتمع على تحويل الطاقة الاحتجاجية للشباب إلى طاقة بنّاءة داخل المؤسسات. فالشباب ليسوا عبئًا ديموغرافيًا، بل هم فرصة تاريخية لإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

المصادر

1 - الدستور العراقي النافذ 2005

2 - قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020

3 - قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات والاقضية رقم **12** لسنة **2018** المعدل

4 - مركز الدراسات المتوسطية والدولية **(CEMI)**

- «الشباب في العراق : التعبئة والمشاركة في التغيير»
- تحليل دور الشباب في الحركات الاحتجاجية العراقية، مع التركيز على انتفاضة تشرين 2019.
- رابط : https://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/20071-20230223.pdf

5 - مركز البيان للدراسات والتخطيط

- «الشباب والسلام والأمن في العراق: تنفيذ أولويات بناء السلام»
- دراسة حول مشاركة الشباب في بناء السلام والأمن في العراق.
- رابط : https://www.bayancenter.org/2019/03/5192/

6 - مركز أمارجي للتطوير الإعلامي

- «دراسة تكشف أبرز ما يعانيه الشباب العراقي.. أمية وبطالة ويأس من القوى الحاكمة».
- استطلاع رأي حول التحديات التي يواجهها الشباب العراقي.
- رابط : https://nirij.org/2021/10/23/دراسة-تكشف-أبرز-ما-يعانيه-الشباب-العرا/

7 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**

- «الشباب هم الأمل لسلام دائم في العراق».
- مبادرات تدريبية لتعزيز مهارات الشباب في مجال السلام وتحويل الصراعات.
- رابط : https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/alshbab-hm-alaml-lslam-daym-fy-alraq

8 - مركز حوكمة للسياسات العامة
- «الشباب العراقي : التعبئة والمشاركة في التغيير»
- دراسة حول دور الشباب في التغيير الاجتماعي والسياسي في العراق.
- رابط : https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/06/hdjdddd1.pdf

9 - مركز أبحاث السياسات
- «المشاركة السياسية للشباب العراقي - لجوء لسبل غير رسمية»
- بحث حول كيفية لجوء الشباب العراقي إلى وسائل غير رسمية للمشاركة السياسية.
- رابط : https://arabcr.org/images/7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20D9%84%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%20%%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%20-%20%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1%20%D9%84%D8%B3%D8%A8%D9%84%20%D8%BA%-D9%8A%D8%B1%20%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9_1682879627.pdf

10 - برنامج الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)
- «رؤية الشباب 2030»
- رؤية استراتيجية لتطوير دور الشباب في المجتمع العراقي.
- رابط : https://iraq.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/rwy_lshbb_2030_lnskh_lnhyy.pdf

مسرح الدمى : الإرث التاريخي، عوامل الاستمرارية، ودوره المعاصر في التعبير الاجتماعي والثقافي

بثينة أبو البندورة

المقدمة

حفل مسرح الدمى والفنون غير التقليدية بتاريخ طويل وغني بالرمزية والإبداع، لكنه غالباً ما تعرض للإقصاء والتهميش، سواء من المؤسسات الرسمية، أو في الدراسات الأكاديمية، أو حتى في مسار الفنون المسرحية المعترف بها عالمياً.

غالباً ما يُنظر إلى الدمى المتحركة على أنها أدوات ترفيه للأطفال أو مجرد عروض شعبية محدودة التأثير، وهو تصور يقلل من إمكانياتها التعبيرية والسياسية والثقافية.

بعد عقود من تراجع الاهتمام الجاد بهذا الفن في المسرح التقليدي، الا انه شهد انتعاشاً واضحاً منذ ستينيات القرن العشرين، ليصبح وسيلة معترف بها في التعليم، والنقد الاجتماعي والسياسي، والمشاركة المجتمعية.

في العصر الحديث، تواجه المجتمعات تحديات متعددة مثل العولمة والتحولات الرقمية والنزاعات والقيود الاجتماعية والسياسية. وفي هذا السياق، يظهر مسرح الدمى كأداة قادرة على تجاوز القيود التقليدية للفنون الرسمية. فهو يتيح النقد السياسي والاجتماعي بطريقة آمنة، ويمنح صوتاً للفئات المهمشة، ويُستخدم في التعليم والدعم النفسي. كما توسع نطاق تأثيره مع تطور وسائل الإعلام الرقمي والمنصات التفاعلية، ليصل إلى جمهور عالمي ويزيد من أهميته كوسيلة للنقد الاجتماعي والسياسي والثقافي، والتعبير الفني العابر للحدود.

تكمن الفرضية الأساسية لهذه الورقة في أن الطابع المتمرد والتكيفي لمسرح الدمى هو ما أهّله ليكون اليوم وسيلة فاعلة يمكن للشباب توظيفها للتعبير عن آرائهم، ومساءلة السلطة، والمشاركة في الشأن العام بأساليب مبتكرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي ساعدت مسرح الدمى على الاستمرارية، ودراسة دوره المعاصر في التعبير الاجتماعي والثقافي للشباب.

الإطار التاريخي لمسرح الدمى

يكشف تاريخ مسرح الدمى عن مسار معقد اتسم بالإقصاء والرفض من جهة، وبالقدرة على المقاومة والتكيف من جهة أخرى، فمنذ نشأته الأولى في المجتمعات القديمة، ارتبط هذا الفن بالطقوس الوثنية والتعبيرات الرمزية عن الظواهر الغامضة. حيث كانت الدمى تستخدم لتمثيل الآلهة أو الرموز الروحية في الطقوس الجنائزية والاحتفالات الموسمية، لإضفاء بعد جمالي وروحي على الحياة اليومية.

مع انتشار الديانة المسيحية، خضع مسرح الدمى لرقابة صارمة من قبل المؤسسات الدينية التي منعت تجسيد الشخصيات المقدسة، إلا أن الفنانين لجأوا إلى الرمزية، مثل تقديم المسيح في صورة خروف. هذا التكيف لم يكن سوى استمرار لتقاليد رمزية سابقة اضطرت الكنيسة لاحقاً إلى استيعابها وإعادة توظيفها بما يخدم خطابها. هذا التوتر بين المنع والابتكار أبرز سمة أساسية لمسرح الدمى ألا وهي طابعه المتمرد وقدرته على إيجاد منافذ للتعبير رغم محاولات الإقصاء.

1.1. التطورات الأوروبية والشخصيات النمطية في أوروبا

ارتبط مسرح الدمى بأوساط الأسواق الموسمية والعروض الجوالة، مما وفر بيئة مثالية لتقديم الفنون الشعبية والوصول إلى جمهور واسع.

لعبت الكوميديا ديلارتي، التي ظهرت في إيطاليا خلال القرن السادس عشر ضمن الفرق الكوميدية الجوالة، دوراً محورياً في تطوير هذا الشكل المسرحي، وساهمت بشكل كبير في نشوء مسرح الشارع في العديد من الدول الأوروبية، متخذة سمات محلية متباينة مكنت هذا النمط من الصمود لفترات طويلة في المسارح الشعبية.

كان لشخصيات الكوميديا ديلارتي تأثير مباشر على ولادة شخصيات نمطية في مسرح الدمى؛ فشخصية بولتشينيلا الإيطالية كانت أصلاً لشخصيات مماثلة و في

فرنسا بوليتشينيلي، وإسبانيا كريستوبال بولتينيلي ، كما ساهمت شخصية هارلكين في نشوء أبطال شعبيين مشهورين في المسارح التمثيلية ووالدمى. و في البلدان الناطقة بالألمانية، ظهرت شخصية هانسوير ، ولاحقاً في الملهى النمساوي برزت شخصية كاسبر، تلتها الشخصية التشيكية الشهيرة كاشباراك. وشخصيتا بانش وجودي في انجلترا ومن نفس التقاليد نشأت مسارح السوق أو مسارح الشارع القفازية التي انتشرت في معظم البلدان الأوروبية مع اختلافات طفيفة، مؤكدة استمرارية تقليد طويل من مسرح الدمى الشعبي.

1.2. الفرجة والمسرح

يُعد التمييز بين الفرجة والمسرح أمراً محورياً لفهم موقع الدمى المتحركة، فالفرجة هي شكل شعبي عفوي من الأداء الفني يرتكز على التجمع والمشاركة الجماعية دون نص مكتوب أو خشبة مسرح بالمعنى الكلاسيكي. وغالباً ما ترتبط بالطقوس والاحتفالات والأسواق والساحات العامة، وتكون العلاقة بين المؤدي والجمهور مباشرة وقائمة على التفاعل اللحظي والارتجال.

ظهرت الدمى أولاً في فضاءات الفرجة الشعبية، مثل «الأراجوز» في مصر، و«كراكوز وعيواظ» في تركيا وبلاد الشام، وكانت وسيلة للتسلية والنقد الاجتماعي والسياسي، وخلق حوار مع الناس.

أما المسرح فهو شكل مؤسسي ومنظم من الفنون الأدائية، والذي يرتكز عادة على نص مكتوب وإخراج متكامل، ويُقدم ضمن فضاء مخصص، والعلاقة مع الجمهور تكون أكثر رسمية وأقل تفاعلية، ويرتبط بالمؤسسات الثقافية والتعليمية، ومع انتقال الدمى إلى الفضاء المسرحي المؤسسي، تحولت من أداة شعبية للتسلية إلى وسيلة فنية وفكرية تحمل رموزاً عميقة ومعقدة.

مع إن الدمى المتحركة ولدت في الفرجة الشعبية، ألا انها نجحت في الاندماج بالمسرح المؤسسي. هذا التنقل بين الشكلين أكسبها القدرة على الاستمرار والتجدد، فهي قادرة على مخاطبة الناس ببساطتها في الفرجة، كما استطاعت الدخول إلى فضاءات النخبة والفكر عبر المسرح. وبهذا أصبحت الدمى جسراً بين التعبير

الشعبي والفن المؤسسي، ووسيلة ديناميكية للتواصل والنقد والتعبير عن القضايا الاجتماعية والسياسية.

العوامل التي ساعدت مسرح الدمى على الاستمرار

استطاع مسرح الدمى أن يحافظ على استمراريته عبر العصور بفضل مجموعة من الخصائص :

2.1. المرونة المادية والتقنية للدمية المتحركة

بوصفها جسداً جامداً تُبعث فيها الحياة عبر المحرك، لتمثل وسيلة فنية مفتوحة على احتمالات لا محدودة.

يمكن صناعتها من أبسط المواد المتاحة بسهولة مثل الخشب، او القماش، او الورق، او المعادن، أو حتى من النفايات اليومية، أو من خامات متخصصة في حال توفرت الموارد ،و تتميز الدمى بخفة وزنها وسهولة تنقلها، ما أتاح لعروض مسرح الدمى أن تجوب الأسواق والساحات العامة وتصل مباشرة إلى الناس، كما أن انخفاض تكلفة إنتاجها مقارنةً بأشكال الفنون الأدائية الأخرى منحها قدرة على الانتشار الواسع والاستمرار حتى في البيئات الفقيرة أو المهمشة.

2.2. تنوع الأشكال وأساليب التحريك

لم تحصر الدمى في شكل واحد أو تقنية بعينها، بل تنوعت من دمى مسطحة ثنائية الأبعاد، إلى أشكال مجسمة معقدة قد تقترب من الواقعية أو تنزع نحو التجريد.

تعددت تقنيات التحريك بين دمى العصا (Rod Puppets)، والدمى الخيطية (Marionettes)، والدمى اليدوية أو القفازية (Glove Puppets)، والدمى المتحركة عبر الجسد، أو المزج بين أكثر من تقنية في العرض الواحد. هذا التنوع لا يمنح ثراءً بصرياً وحركياً فحسب، بل يفرض أيضاً جماليات خاصة بكل نوع ؛ إذ أن كل أسلوب في التحريك يفتح فضاءا جديدا للخيال والتأويل، حيث تتحول الإيماءة الصغيرة أو الحركة المحدودة إلى علامة ذات معنى مضاعف ورمزية مكثفة.

كما تتنوع الدمى في أحجامها بشكل كبير، فبعضها صغير لا يتجاوز حجم عقلة الإصبع، بينما تمتد الدمى العملاقة لتتجاوز عدة أمتار.

2.3. القدرة على التقمص والتجريد

تمتلك الدمية مرونة تسمح لها باستعارة أي شكل فني أو تعبيري، سواء أكان ذلك إنساناً، او حيواناً، او كائناً خيالياً، او رمزاً، أو حتى فكرة مجردة. تكمن قوة الدمية في قدرتها على المحاكاة، وهذا يشمل الحركة والإيماءة والفكرة الكامنة وراءها. فغياب الملامح البشرية الطبيعية يدفع المتلقي إلى قراءة تفاصيل الحركة البسيطة للدمية بعمق أكبر، ما يفتح المجال أمام تأويلات رمزية وشعورية تتجاوز حدود اللغة المباشرة، وبهذا تصبح كل حركة أو علامة، وكل إيماءة مجالاً للتأمل والتفاعل النفسي.

2.4. البعد النفسي والرمزي

تُعد الدمية استعارة حية (living metaphor) يمكن أن تجسد أي فكرة أو قضية، من أبسط القيم الاجتماعية إلى أعقد الأسئلة الفلسفية والسياسية.

العلاقة بين المحرك والدمية علاقة مزدوجة وإبداعية فريدة؛ إذ ينفصل المحرك عن ذاته ويذوب في شخصية الدمية، ليخلق كياناً جديداً يمتلك حضوره المستقل وقوته الرمزية الخاصة. هذه المسافة الرمزية تتيح مجالاً رحباً للتعبير غير المباشر، حيث يمكن للدمى أن تمرر أفكاراً حساسة أو نقدية دون اصطدام مباشر مع المجتمع أو السلطة.

2.5. التعدد التعبيري والثقافي

تتميز الدمى بقدرتها على حمل نصوص شعرية وأدبية معقدة، كما يمكنها أن تؤدي أشكالاً هزلية بسيطة موجهة للترفيه الشعبي، دون أن تفقد عمقها الرمزي أو قدرتها على إثارة التفكير. هذه الازدواجية جعلت مسرح الدمى فناً مرناً يجمع بين الطابع الاحتفالي الخفيف والطابع الفلسفي العميق.

تتمتع الدمى بقابلية فريدة لاجتياز الحدود اللغوية والجغرافية، فالحركة والرمز والإيماءة تتخطى المكان والزمان وتتيح التواصل مع جمهور متعدد اللغات والثقافات.

2.6. الانحياز للشعوب وتطلعاتها سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة

ظل مسرح الدمى قريباً من الناس، فسهولة وصول العروض إلى الناس في الأسواق والساحات العامة والمناسبات الشعبية جعلت الدمى بمثابة لسان حال الجماهير، تنطق بتطلعاتهم ومخاوفهم وأحلامهم.

على خلاف العديد من الفنون الرسمية التي ارتبطت بالسلطة، حافظ مسرح الدمى على مرونته وارتباطه المباشر بالناس. هذا البعد عن السلطة والانحياز للجماهير عزز استمراريته كفن مقاوم وناقد، يجد في السخرية والرمزية أدوات قوية للتعبير عن الرفض والتحدي.

الدمى كأداة معاصرة للتعبير والمشاركة العامة

في العصر الحديث، تواصل الدمى المتحركة أداء دورها كوسيلة فنية متجددة، لتصبح أداة فعالة للشباب للتعبير عن آرائهم والمشاركة في القضايا العامة، فخصائصها التاريخية (المرونة، والقدرة على التكيف، والطابع الرمزي) تمكن الشباب من استخدامها كمنبر للتعبير عن الطموحات، والمخاوف، والمبادرات المجتمعية، دون مواجهة مباشرة مع السلطات أو الرقابة الاجتماعية.

3.1. أهمية الدمى للشباب اليوم

الدمى توفر للشباب اداة للتواصل مع جمهور متنوع، من مختلف الخلفيات العمرية والاجتماعية، بطريقة جذابة ومباشرة. ويوفر استخدام الدمى في العروض المسرحية أو الرقمية مساحة آمنة للتعبير عن قضايا حساسة، سواء كانت سياسية، او اجتماعية، أو بيئية، كما يتيح خلق حوار جماعي حول مواضيع قد يصعب تناولها بطريقة مباشرة.

3.2. الدمى في النقد والمساءلة

أصبحت الدمى وسيلة للنقد السياسي والاجتماعي، لاسيما في المسرح الحداثي، يستخدمها المسرحيون للسخرية من طغيان العادات والقيود البرجوازية، ولتقويض كبرياء الأقوياء، وإضفاء حياة جديدة على مسرح أصبح محكوماً بالتقاليد والتجارية.

3.3. الدمى والفضاء الرقمي

مع تطور وسائل الإعلام الرقمي والمنصات التفاعلية، توسع نطاق تأثير الدمية المتحركة ليصل إلى جمهور عالمي، وظهرت الدمى في الفضاء الرقمي على منصات مثل YouTube وTikTok وInstagram. تمكن الشباب من صنع محتوى قصير، باستخدام الدمى للتعبير عن الهوية، والسخرية من الواقع، أو نشر رسائل حقوقية وتوعوية. هذه التجارب الرقمية أصبحت بيتا للدمى وظلت مرتبطة بأصوات الناس، لكنها أصبحت أكثر انتشاراً عبر الإعلام الجديد.

3.4. دورها في التعليم والدعم النفسي وتمثيل المهمشين

تستخدم الدمى في برامج تربوية وعلاجية لتعليم الأطفال والشباب، وخلق مساحة للتعبير عن الصدمات والخبرات النفسية. تشير تقارير اليونسكو إلى أن الدمى أداة تربوية علاجية تمكن الأطفال من تجاوز صدماتهم النفسية عبر خلق مسافة رمزية بينهم وبين التجربة. وقد استُخدم هذا النهج في برامج الدعم النفسي لأطفال اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، حيث ساعدتهم على التعبير عن مشاعر الخوف أو الفقدان أو الغربة من خلال شخصيات رمزية. كما أن مسرح الدمى يمنح صوتاً لمن لا صوت لهم، سواء كانوا أطفالاً، او فقراء، أو أقليات.

إضاءات

مسرح الدمى في إفريقيا وجنوب أفريقيا : جذور، تعليم، ونقد اجتماعي

يمتلك مسرح الدمى في إفريقيا جذورًا عميقة في الأساطير والتقاليد الشعبية، حيث ارتبط بنشأة الدمى بأحداث خارقة أو رمزية في مجتمعات مختلفة، مثل الإيبيبيو في نيجيريا، شعب الأمبوندو في أنغولا، والشيوا في مالاوي. استخدمت الدمى كأداة تربوية واجتماعية لنقل الحكمة، وانتقاد السلوكيات، والمشاركة في الطقوس المحلية، بما في ذلك طقوس البلوغ والخصوبة والعبادة. كما لعبت الدمى دورًا في النقد السياسي والاجتماعي عبر السخرية والكوميديا، وأصبحت جزءًا من الحياة الثقافية الحضرية الحديثة، حيث تُعرض في المسارح والتلفزيون والبرامج التربوية والتنموية.

في جنوب أفريقيا، كانت الدمى جزءًا من التراث الاستعماري، حيث زارت العديد من فرق الدمى الأوروبية البلاد منذ أوائل القرن التاسع عشر. ومع بداية الفصل العنصري في الأربعينيات، ظهر الفنانون المحليون وطوروا عروضًا للأطفال، مع استخدام الدمى أيضًا كأداة تعليمية وعلاجية. ومع وصول التلفزيون في عام 1976، ازدادت شعبية الدمى كوسيلة ترفيهية للأطفال، فيما بدأ بعض الفنانين لاحقًا إنتاج عروض نقدية للبالغين.

يعد عرض - دمى ضد الفصل العنصري - Puns and Doedie - Puppets against Apartheid لغاري فريدمان علامة بارزة في تطوير الدمى الاجتماعية، إذ استخدم السخرية لمواجهة سياسات الفصل العنصري، مستفيدًا من الطبيعة المزدوجة للدمية؛ فهي كائنات جامدة في الواقع، لكنها تتخذ حياة متخيلة أثناء الأداء، ما يمنحها حرية التطرق لقضايا حساسة دون تعرض مباشر للرقابة، رغم تعرض الفنان أحيانًا لاعتداءات بسبب محتوى العرض.

ركزت فرقة هاندسبرينغ Handspring Puppet Company على المسرح الجاد للبالغين، مثل عرض Episodes of an Easter Rising الذي تناول قضايا سياسية واجتماعية من خلال شخصيات خشبية صغيرة، محققًا تأثيرًا شعوريًا قويًا على الجمهور. كما قدمت الفرقة عروضًا أخرى مثل - فاوست في افريقيا Faustus in Africa، وهو إعادة صياغة لأسطورة فاوست في سياق استعماري أفريقي، وUbu and the Truth Commission بالتعاون مع ويليام كنتريدج، حيث وظفت شخصية "أوبو" كرمز للنظام العنصري مقابل شهادات ضحايا العنف السياسي التي جسدتها الدمى المتحركة.

لم تقتصر الدمى على النقد السياسي، بل استخدمت أيضًا في التوعية الصحية، كما في مشروع Puppets against AIDS دمى ضد الإيدز (1987)، الذي استهدف الجماهير مباشرة في الأسواق والمستشفيات والمناجم والمناطق الحضرية لتثقيف المجتمع حول فيروس HIV/AIDS. مستفيدًا من الطبيعة غير المهددة للدمية لمعالجة القضايا الحساسة مثل الجنس والموت، مع مزج الدعابة والرقص والمناقشات الجماعية. بعد ذلك، واصل فريدمان استخدام الدمى في مشاريع مثل دمى من

اجل الديمقراطية Puppets for Democracy لتثقيف الناخبين حول حقوقهم في التصويت، مستفيدًا من التصميم والحركة لتوصيل الرسائل بطريقة مرئية ومبسطة.

توضح هذه الأمثلة قدرات الدمى : التمثيل دون الاعتماد على الكلمات، العمل كاستعارات ورموز شعرية، خلق درع لحماية المشاعر، ومواجهة القضايا الاجتماعية والسياسية المثيرة للجدل بطريقة غير مهددة.

تجربة فرقة هاندسبرينغ تعكس التحول الفني والاجتماعي في مسرح الدمى. فالفرقة كسرّت الحاجز التقليدي بين المحرك والدمية، وجعلت المحرك جزءًا من العرض، مما حول الفعل المسرحي إلى مساحة تعاطف مركبة. عبر أعمال مثل War Horse.

«War Horse» (2007)، الذي أظهر قدرة الدمى على التعبير عن العاطفة والألم بطريقة غير مسبوقة. تم في هذا العرض تقديم دمى على شكل خيول بحجمها، تحاكي حركات الخيول الحقيقية وتعكس مشاعرها من خلال الأداء المسرحي الدقيق للمحركين. لم تقتصر الدمى على محاكاة الشكل الخارجي، بل أضفت حياة وحركة وحساسية تجعل المشاهدين يتعاطفون مع الخيول وكأنها كائنات حية، وهو ما أكسب العرض نجاحًا عالميًا واسع النطاق.

اعتمد العمل على مزج تقنيات الدمى المتحركة مع الإضاءة، الصوت، والموسيقى لتعميق التجربة العاطفية، كما أتاح للممثلين المحركين القدرة على التعبير عن تفاصيل دقيقة مثل مشاعر الخوف، والألم، والارتباط بالإنسان.

نجاح العرض العالمي أظهر كيف يمكن للدمى أن تتجاوز الحواجز الثقافية واللغوية، لتصل إلى جمهور متنوع عالميًا. كما أثبت أن المسرح الذي يستخدم الدمى يمكن أن يكون معقدًا ومؤثرًا عاطفيًا بشكل يتفوق على أداء الكائن الحي، بسبب قدرة الدمى على تجسيد الرمزية والشعور، بطريقة مركزة وفريدة.

وفي أحدث مشاريعها الدولية، حملت فرقة هاندسبرينغ مشروع «المسير - أمل الصغيرة» (The walk -Little Amal) عام 2021، وهي دمية عملاقة تمثل طفلة لاجئة سورية يبلغ طولها حوالي 3.5 متر، في رحلة عبر أوروبا تسلط الضوء على أزمة اللاجئين الأطفال. صُممت الدمية لتكون مرئية للجماهير من مسافات بعيدة،

ولتجذب الانتباه إلى قصص الأطفال الذين يعانون من النزوح واللجوء، ولتحفيز التعاطف مع أوضاعهم الإنسانية. لم تكن الدمية مجرد رمز بصري، بل أداة تفاعلية، إذ رافقها فنانون محليون ومتطوعون في كل مدينة زارتها، وتم تنظيم فعاليات تعليمية وثقافية حول حقوق اللاجئين والاندماج الاجتماعي.

يمثل مشروع أمل الصغيرة Little Amal توسعًا واضحًا في قدرة الدمى على إيصال رسائل اجتماعية وسياسية على نطاق عالمي، حيث تجاوزت الدمية حدود المسرح التقليدي لتصبح رمزًا حيًا للتضامن الإنساني، وتفاعل الجمهور معها كان عنصرًا أساسيًا في تحويل الأداء إلى تجربة اجتماعية تعليمية وتجربة مجتمعية حية.

الأثر الفني والاجتماعي

لا تقف تجربة هاندسبرينغ عند حدود الإبهار التقني، بل تتعداها إلى إرساء تصور جديد لفن الدمى بوصفه فنًا قادرًا على مقاربة القضايا الكبرى :

- جماليًا، طورت الفرقة أسلوبًا مسرحيًا يمزج بين التقاليد الإفريقية واليابانية في فنون الدمى، وبين الأداء الحي والأنيميشن، مما خلق لغة مسرحية فريدة.
- سياسيًا، لعبت الدمى دورًا بديلاً عن الممثلين البشر في التعبير عن قضايا القمع والعنف، إذ مكّنت من قول ما لا يمكن قوله مباشرة في ظل الرقابة أو التابوهات.
- ابتكاريًا، رسّخت هاندسبرينغ مفهوم «التأليف المشترك»، حيث يتقاسم المحرك والدمية عملية إنتاج المعنى والحياة، مما دفع فن الدمى إلى آفاق فلسفية جديدة.

دمى (الماريونيت) مهدي كريرة : التمثيل، الصنع، والرمزية

مهدي كريرة فنان دمى فلسطيني من قطاع غزّة، يُعتبر من أبرز من عملوا في مجال مسرح الدمى والماريونيت هناك. بدأ اهتمامه بالدمى منذ سنوات الشباب، وتعلّم على يد فنانين فلسطينيين في القدس والضفة الغربية، وكذلك تأثر بخبرة فنانين مصريين لهم باع طويل في فن العرائس.

دمى الماريونيت التي صنعها مهدي كريرة تجاوزت كونها أدوات مسرحية لتصبح رموزًا حية للصمود والذاكرة والتجربة الفلسطينية تحت الحصار. كل دمية تمثل نموذجًا بشريًا أو قصة شخصية، غالبًا ما تعكس الأطفال، او الضحايا، او الناجين، أو الناس العاديين الذين تقطعت بهم السبل بفعل الحرب، فأصبحت تجسيدًا للصدمة الفردية والجماعية، لكنها أيضًا عكست الأمل والاستمرارية. فهي في كلمات كريرة، «امتداد للحياة نفسها، كائنات حية تتحرك وتثبت الوجود رغم الدمار».

ما يميز دمى كريرة هو المواد المستخدمة في صناعتها، والتي تعكس سياق الحرب مباشرة. ففي الشهور الأولى من الصراع، عندما كانت الموارد التقليدية غير متوفرة، اعتمد كريرة على إعادة تدوير مخلفات الحرب ومساعدات الإعانة، مثل علب الطعام (علب الفول، البازيلاء، المرتديلا والسمن) والتي استخدمها لتشكيل أطراف أو أجسام الدمى. وقطع الفوم من ثلاجات محطمة أو أثاث مدمر ليصبح حشوة أو لتشكيل ملامح الجسم. بالإضافة الى الخشب والكرتون والأقمشة القديمة والمستعملة. وكما استخدم في صناعة شعر بعض الدمى الشعر الحقيقي، حيث كانت نساء غزة يقمن بقص شعورهن بسبب عدم توفر الماء والصابون لغسله. وتعمد كريرة عدم طلاء العلب أو تزيينها، ليحمل كل عنصر رسالته الخاصة ويعكس الواقع الصعب ويشجع الأطفال على صناعة دمى مشابهة بأنفسهم، مما جعل العملية تعليمية وعلاجية، واصبحت الندرة أداة للإبداع والتعبير.

الدمى كرموز للإبادة والحرب

من خلال التصميم والعرض المسرحي، تتحوّل هذه الدمى إلى رموز حية للبقاء في ظل العنف الشديد :

- المواد المستخدمة نفسها - المستصلحة، المحطمة، والمعاد تدويرها - تعكس تدمير المنازل والحياة والبنية التحتية، لتصبح العرائس تجسيدًا للصمود.
- كل قصة لكل دمية، رغم كونها خيالية، توثق ذاكرة جماعية، وتمثل أفراد العائلة الضائعين والصدمة المستمرة.
- حتى المسرح نفسه - المرتجل غالبًا في الملاجئ أو الشوارع- يحمل رسالة الصمود، إذ تثبت الحياة نفسها وسط الأنقاض ونقص الإمكانيات.

التأثير العاطفي والاجتماعي لدمى مهدي كريرة

القوة العاطفية للدمية لا تأتي من القصص التي ترويها فحسب، بل من موادها الأصلية، فيرى فيها الأطفال أشياء مألوفة تتحول إلى أصدقاء وشخصيات، مما يساعد على استيعاب الصدمة ويخلق مساحة آمنة للتعلم والتفاعل. ويتعرف الجمهور على نضال الحياة المدمرة في كل دمية، مما يجعل كل عرض مرآة وتجربة تأملية في ظل الحرب.

دمى مهدي كريرة ليست مجرد أدوات مسرحية، بل هي نصب حيّ للذكرى والوجود الفلسطيني. مصنوعة من حطام الحرب، تمثل استمرارية الحياة، وصمود الأطفال، وقوة التعبير الفني كمقاومة. فكل حركة، وكل مادة، وكل قصة تحمل معنىً عن الحياة في ظل الإبادة، وتؤكد على قدرة الفن على مواجهة الدمار والاحتفاظ بالكرامة الإنسانية.

راندي وجه اللباد RANDY FELTFACE - هيث مكيفور

دمية راندي وجه اللباد هي دمية ذات فم متحرك ومصنوعة من الإسفنج والقماش (فليس) الارجواني، ويؤديها الأسترالي هيث مكيفور. ظهرت لأول مرة على خشبة المسرح قبل حوالي 17 عامًا، ومنذ ذلك الحين أصبحت شخصية ثابتة في مشهد الكوميديا العالمية، حيث شاركت في مهرجانات كبرى، وقدمت عروضًا فردية بالإضافة إلى عروضها المشتركة مع الفنان الكوميدي سامي جاي.

تتميز الدمية بشكل مختزل وبسيط : الرأس البيضاوي والعينان البسيطتان، والفم المتحرك فقط، والشخصية لا تمتلك أذنين ولا شعرًا، وآلية تحريك اليدين مصمم ليناسب منصات العروض المختلفة، خصوصًا عروض الستاند أب كوميدي بشكل يمنحها مرونة في التعبير.

الموضوعات التي يناقشها

يناقش راندي في عروضه السياسة، والحياة اليومية، والتجارب الشخصية، والفلسفة بطريقة كوميدية وساخرة، ويمزج أسلوبه بين الملاحظة اليومية والفكاهة السردية، ويستخدم الموسيقى والكوميديا الموسيقية أحيانًا لإضافة طبقة من التفاعل العاطفي والفكاهي مع الجمهور.

ظهر راندي لأول مرة في عروض عن التنمر في مكان العمل، ثم بدأ يظهر على مسارح الكوميديا منذ عام 2005. وشكل ثنائيًا موسيقيًا كوميديًا مع سامي جي باسم «Sammy J & Randy»، وقدما عروضًا تلفزيونية مثل Sammy J & Randy in Ricketts Lane، حيث شارك راندي ككاتب وممثل.

ظهر راندي أيضًا في عروض منفردة مثل Randy's Postcards from Purgatory، Randy Writes a Novel، وRandy is Sober، التي عرض فيها مراحل حياته الخيالية، مثل الطلاق، ومشاكل مالية، والإقلاع عن التدخين والشرب، والسعي لإيجاد معنى وجوده كفنان.

السيرة المتنوعة والمعقدة لراندي، مع التركيز على مراحل حياته المليئة بالتحديات والقرارات الغريبة أحيانًا، ساعدت في خلق شخصية جاذبة لملايين المتابعين، حيث يتميز راندي بحضور قوي على وسائل التواصل الاجتماعي : أكثر من مليون متابع على إنستغرام، و500 ألف على فيسبوك، وحوالي 7 آلاف على تويتر (X). أما قناة اليوتيوب الخاصة به فتضم أكثر من 1.3 مليون مشترك. هذا الانتشار الرقمي يعكس قدرة شخصية الدمية على التواصل مع جمهور واسع ومتعدد، عبر الجمع بين البساطة البصرية والتعقيد السردي في الشخصية.

الخاتمة والتوصيات

لقد أظهر مسرح الدمى، عبر تاريخه الطويل والمتشعب، أنه ليس مجرد شكل فني أو ترفيهي بسيط، بل أداة ثقافية واجتماعية وسياسية قادرة على التكيف والتجدد باستمرار، ويتجلى نجاح هذا الفن في قدرته على التمرد والمناورة أمام أنماط السلطة المختلفة، وفي مرونته المادية والتقنية، وتنوع أشكاله وأساليب تحريكه، وقدرته الفريدة على التقمص والتجريد، وبُعده النفسي والرمزي الذي يسمح بالتعبير عن الأفكار الحساسة دون مواجهة مباشرة. كما أن تعدده التعبيري والثقافي وانحيازه الدائم للشعوب وتطلعاتها قد ضمن له الاستمرارية كفن شعبي حي.

في السياق المعاصر، أصبح مسرح الدمى وسيلة حيوية للشباب والمجتمعات للتعبير عن آرائهم، ومساءلة السلطة، والمشاركة في الشأن العام بأساليب مبتكرة

وغير تقليدية. أثبتت دراسات الحالة من العالم العربي ومن مختلف دول العالم أن الدمى، سواء في العروض الحية أو الرقمية، تمثل أداة مرنة وقوية تجمع بين التعبير الرمزي، والإبداع الفني، والنقد الاجتماعي، مما يعزز قدرة الشباب على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة.

لتحقيق تأثير فعال في العلوم الاجتماعية والسياسية باستخدام الدمى، يُوصى بما يلي :

- تطوير محتوى جريء ومرتبط بالواقع، يعكس المشكلات الحقيقية ويستخدم اللغة العامية والكوميديا الساخرة لجذب انتباه الكبار والشباب. فحينما تعكس الدمى المشكلات الحقيقية التي يعيشها الناس يوميًا، وتستخدم في الوقت نفسه اللغة العامية القريبة من وجدان الجمهور، فإنها تستعيد وظيفتها كأداة للتعبير الشعبي. كما أن توظيف الكوميديا الساخرة يفتح الباب أمام مخاطبة فئات أوسع، خصوصًا الشباب والبالغين، حيث تصبح الدمية مرآة للواقع، ولكن بلغة فنية قادرة على انتزاع الضحك حتى في أكثر القضايا جدية.
- بناء شخصية قوية للدمية ذات هوية مستقلة وقيم محددة، لتصبح منصة للتواصل الاجتماعي والحوار يعتبر من الركائز الأساسية لنجاح عروض الدمى المعاصرة. فالدمية التي تمتلك هوية مستقلة وسمات واضحة، وتُجسّد قيماً محددة مثل العدالة أو الحرية أو الفكاهة الناقدة، تتحول من مجرد أداة عرض إلى فاعل رمزي يحاور المجتمع ويشارك في قضاياه، وهذا يمنحها القدرة على أن تصبح منصة للتواصل الاجتماعي، حيث يتفاعل الجمهور معها كما لو كانت شخصية حقيقية، ويتابع خطابها ويشارك في حوارها.
- اعتماد استراتيجية متعددة المنصات لضمان الوصول لمختلف الفئات العمرية عبر التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي والفعاليات المجتمعي، أصبح ضرورة لضمان وصول الدمى إلى شرائح أوسع من الجمهور، خاصة في زمن الإعلام الرقمي. فالجمهور لم يعد يقتصر على المتفرجين في قاعة المسرح، بل بات موزعًا بين التلفزيون كوسيلة جماهيرية تقليدية، ووسائل التواصل الاجتماعي

التي تستقطب فئة الشباب، إضافة إلى الفعاليات المجتمعية التي تعزز التفاعل المباشر مع الناس. هذه التعددية تتيح للدمية أن تتحول إلى علامة ثقافية حية ترافق الجمهور في حياته اليومية، وتبني جسورًا بين الفن والواقع، وبين الرسالة الفنية والتأثير الاجتماعي.

- تعزيز الجانب التقني والإنتاجي من خلال تصميم عالي الجودة للدمى، وحركة معبرة، وإنتاج فيديوهات وعروض متقنة، يعدّ من الركائز الأساسية للنجاح. فالجمهور اليوم أكثر حساسية تجاه جودة الصورة والصوت وحرفية الأداء، مما يفرض على الفنانين الاستثمار في تصميم دمى عالية الجودة من حيث الشكل والمواد والمعنى، وضمان حركة معبرة وواقعية تعكس الشخصية بعمق. كما يتطلب الأمر تطوير مهارات التحريك والإخراج والتصوير لإنتاج فيديوهات وعروض متقنة قادرة على المنافسة مع باقي أشكال الفنون البصرية. إن الارتقاء بالمستوى التقني لا يضيف فقط بعدًا جماليًا، بل يعزز أيضًا من قدرة الرسالة على الوصول والإقناع، ويمنح الدمى مكانة متقدمة كوسيط فني جاد وفعّال.

- التركيز على المشاركة المجتمعية باشراك الجمهور في ورش العمل والحوارات، واستخدام الدمى لتسهيل النقاش حول الموضوعات الحساسة. وهذا يمثل بُعدًا جوهريًا في تطوير عروض الدمى، إذ تتحول الدمية من مجرد أداة عرض إلى وسيط للحوار والتفاعل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورش عمل تدريبية تتيح للجمهور - خاصة الأطفال والشباب - فرصة تصميم وتحريك دمى بأنفسهم، بما يخلق علاقة وجدانية أعمق مع الفن.

كما يمكن توظيف الدمى في حوارات مجتمعية لمناقشة قضايا حساسة مثل الهوية، او المساواة، أو العنف، حيث تساهم طبيعة الدمى الرمزية في تخفيف التوتر وإزالة الحواجز بين المتحاورين. وبذلك يصبح مسرح الدمى مساحة تشاركية حقيقية، تعكس صوت المجتمع وتغذيه في الوقت ذاته.

- توظيف الثقافة والفنون في المناصرة بدمج المسرح والموسيقى والفنون البصرية والرموز الثقافية المحلية. وذلك عبر دمج عناصر متعددة مثل المسرح،

والموسيقى، والفنون البصرية، والرموز الثقافية المحلية داخل العمل الفني. هذا الدمج لا يضيف فقط بعدًا جماليًا، بل يمنح العرض جذورًا اجتماعية وهوية محلية تعكس وجدان الناس وقيمهم. فعندما تحمل الدمية إيقاع الأغنية الشعبية، أو تستند إلى مثل دارج، أو ترتدي زيًا تقليديًا، فإنها تتحول إلى أداة مقاومة رمزية ومخاطبة وجدانية تتجاوز حدود الترفيه لتصبح فعلًا من أفعال الوعي والمناصرة.

- القياس والتطوير المستمر لتقييم تأثير المحتوى والاستراتيجية وتعديلهما بناءً على التغذية الراجعة، لضمان استدامة وفعالية توظيف مسرح الدمى والدمية المتحركة في التعبير والمناصرة. فلا يكفي إنتاج محتوى جريء أو تصميم دمى مبتكرة ما لم يتم تقييم الأثر الحقيقي على الجمهور بشكل دوري، سواء من خلال تفاعل الجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي، أو ملاحظة التغيير في النقاشات المجتمعية. هذا التقييم يتيح للفرق الفنية والناشطين معرفة ما إذا كانت رسائلهم تصل بوضوح، وما إذا كان هناك حاجة لتطوير الأسلوب، أو تبسيط الفكرة، أو تنويع المنصات. كما أن اعتماد منهجية التجريب والتعديل المستمر يساهم في الحفاظ على حيوية العروض وقابليتها للتجدد، مما يعزز ثقة الجمهور ويجعل الدمية المتحركة جزءًا فاعلًا في الحوار الاجتماعي.

المراجع

- خيال الظل وأصل المسرح العربي، حسين سليم حجازي، تقديم سعدالله ونوس- خيال الظل -اشكاليات فن شعبي، ونوس، منشورات وزارة الثقافة - سوريا، 1994
- مسرح العرائس، يرجي كولوفا ، زدينك بزديك واخرون، ترجمة سليم الجزائري، 1976
- Puppets and performing objects, Tina Bacat, The Crowood Press, 2007
- Bell, John. Puppets, Masks, and Performing Objects. MIT Press, 2001.
- Bell, John. Strings, Hands, Shadows: A Modern Puppet History. Detroit: Detroit Institute of Arts, 2001.
- Blumenthal, Eileen. Puppetry and Puppets. Thames & Hudson, 2005
- Currell, David. The Complete Book of Puppetry. Dover Publications, 1992

- Segel, H. B. (1995). Pinocchio's progeny: Puppets, marionettes, automatons, and robots in modernist and avant-garde drama. Johns Hopkins University Press.
- UNIMA, 2020
- فهمي، فوزي. (1985). ألراجوز المصري. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- UNESCO. (2017). Puppetry as a tool for psychosocial support: A handbook for educators. Paris: UNESCO Publishing.
- Caroline Astell-Burt, I Am The Story, the art of puppetry in education and therapy, Souvenir Press, 2001
- Mathew Bernier, Puppetry In Education And Therapy, AuthorHouse,2005
- Marie Cruger,Social relevant Puppetry in South Africa: a tale of rebels, poets, teachers and creatures under Apartheid,
- https://www.academia.edu/8304632/HANDSPRING_PUPPET_COMPANY_AND_HANDSPRING_TRUST, Handspring Puppet Company

التخلّي والانزواء : استراتيجيات المقاطعة السياسيّة عند الشباب، دراسة حالة الشباب بحي «الكازمات بوحسينة» من ولاية سوسة»

رحمة بن سليمان

مقدّمة

تسعى هذه الورقة الى تناول موضوع علاقة الشباب بالسياسات العموميّة في أحد أبرز الأحياء الشعبية بمدينة سوسة والمعروف بحي «الكازمات» حيث يعرف هذا الحي المتمركز بمنطقة بوحسينة بهشاشة اجتماعيّة تتمظهر في ارتفاع نسب الشباب العاطل عن العمل من مستويات ثقافية مختلفة، تردي البنية التحتية للمنطقة. ينسحب التوصيف الأنثروبولوجي لمانينغ ناخ Manning Nash [1] حول المجتمعات المتعدّدة على الحيّ المذكور ؛ إذا انّ مثل هذه الأحياء يبدو أنّها ظاهريّا لا تربطها بالسلطة المركزيّة علاقة تواصل ولا ثقة متبادلة بينهما حيث يطغى الشعور بالنكران، وذلك مقارنة بمجتمعات المركز حيث تتوفّر مختلف المرافق فتربطها علاقة تواصل متينة بالمركز ودائما ما تكون مساندة لخياراته، لذلك نجد تبريرا وتفسيرا لظهور أشكال من المقاومة داخل هذه الاحياء. على ضوء ذلك سنحاول تفكيك وفهم مختلف التفاعلات بين الفاعلين داخل الحيّ المذكور واستراتيجياتهم المعتمدة من خلال معيشهم اليومي، وطبيعة العلاقات فيما بينهم.

كما يضعنا هذا الطرح أمام اشكاليّة نزعم أنّها مهمّة لفهم وتفكيك هذه التفاعلات الشبابيّة المنتجة للمؤانسة والتضامن والاعتراف وعلاقتها بمسألة الانتماء، أي الانتماء للفضاء وهو بدوره سيحيلنا للبحث في مدى تأثير الفضاء (الحي/ الحومة) في بناء الروابط الاجتماعية التضامنيّة، ومدى قدرته على التحكم في متانتها مقارنة بالحماية

[1] Manning Nash, The Cauldron of Ethnicity in the Modern World, 1993.

الاجتماعية والاعتراف، ذلك في ظلّ عدم رضاهم على السياسات العموميّة للدولة وخدماتها. كما سنركّز في هذه الدراسة على مدى تمثلهم لسيرورة هذه العمليّة من خلال المحافظة على استمراريتها عبر تمريرها من خلال قنوات التنشئة الاجتماعية. وهو ما يدعونا للتساؤل عن طبيعة العلاقات القائمة بين الشباب والسلطات المحليّة وبشكل أعمّ السياسيّة.

كما حاولنا الإجابة على اشكاليتنا البحثيّة من خلال فرضيتين تتمثّل الأولى في أنّ قوّة الروابط الاجتماعية بين هؤلاء الشباب داخل مجالات التنشئة تمثّل دافعا استراتيجيا للمقاومة الاجتماعية (السياسيّة والأمنيّة) وأمّا الفرضيّة الثانية تعتبر أنّ متانة الروابط الاجتماعيّة الشبابيّة تعكس هشاشة العلاقة بالدولة على المستوى السياسي والاجتماعي.

ولفهم كلّ ذلك وتحليله عمدنا إلى تقنية «المونوغرافيا» بإعتبارنا سنقوم بدراسة الأفراد في محيطهم الاجتماعي وأيضا البحث في علاقاتهم الاجتماعيّة، وهذا سيفضي إلى ضرورة اعتمادنا على تقنية المقابلة الحرّة وقد قمنا باستجواب 15 مستجوب مع اعتماد تقنية المجموعات البؤريّة وشملت هذه التقنية ثلاث مجموعات كل مجموعة تتكوّن من ثمان مستجوبين. ساعدتنا هذه التقنيات النوعيّة المعتمدة في ملامسة جملة الأبعاد الذاتيّة والتمثلات الفرديّة المتعلّقة بالمؤسسات الاجتماعيّة.

في هذا المبحث ارتأينا اعتماد شبكة مفاهيميّة ستساعدنا على فهم وتحليل مختلف النتائج الميدانيّة كالتركيز على مفهوم «التضامن الاجتماعي» على اعتبار أننا سنقوم بفهم وتحليل طبيعة الروابط الاجتماعية بين أفراد الفئة المدروسة، بمنطق المقاومة، وعلاقتهم بالدولة وبالفضاء الذي يقطنون فيه «الحي»، لذلك ارتأينا أن نوظّف أيضا مفهوم «التسارع» لنتمكّن من فهم مدى مساهمة هذه الروابط الاجتماعية وطبيعة العلاقات التي تجمعهم في سرعة الاستجابة لحاجياتهم كأفراد إذا ما تباطأت الدولة في توفير ذلك، في ظلّ هذا التسارع الزمني الذي ساهم في تغييرات جذرية للمجتمعات بجميع خصوصياتها. وأيضا مفهومي التخلّي والانزواء. دون أن نغفل على مفهوم الهشاشة وهو مفهوم يرتبط بصعوبة الولوج الى المرافق الأساسية والضرورية مثل العمل والصحة وتدنّي الوضعية الاجتماعية. يعبر سيرج

ميلانو Serge Milano أن مفهوم الهشاشة مرتبط بشبكة مفاهيمية معقدة ويُفهم من خلال نقيضه[2]. كما تعتبر سارت مولي أوشانسكي **Mollie Orshansky** أن الهشاشة يتحدد معناها ذاتيا[3]. وكذلك يعدّ مفهوم التضامن الاجتماعي مهما في هذا المبحث باعتباره سيساعدنا على فهم طبيعة العلاقات المبنيّة بين هؤلاء الشباب إذ لا يمكن أن نتحدّث عن مفهوم التضامن الاجتماعي دون العودة إلى أطروحة ايميل دوركايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي 1893، حيث استعمل دوركايم المفهومين للتضامن، التضامن الآلي والتضامن العضوي التي من خلالها، فسّر تطوّر المجتمعات الانسانيّة.

التضامن الآلي، وهو من خصوصيات المجتمعات التقليدية، وهو نوع من التضامن الذي يتأسّس على تشابه الأفراد، في حين أن التضامن العضوي من خصوصيات المجتمعات الحديثة، يرتكز على مبدأ الاختلاف الاجتماعي. أثبت دوركايم أنّ وحدة الجماعة ليست مترابطة في المجتمعات المعاصرة، باعتبار أنّ الأفراد يمارسون وضائف تكميليّة تعتبر أساسية في الوظيفة الاجتماعية. في هذا النوع من المجتمعات الوعي الجمعي، بماهو مجموعة المعتقدات والمشاعر المشتركة تتّجه نحو التقلّص. الترابط يتطلّب تعاونا منظما بين الأفراد لتجنّب مخاطر سوء التنظّم[4]. كما يأخذنا هذا المفهوم إلى ضرورة التطرّق إلى فكرة الاندماج الاجتماعي كمفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش معاً، وهذه الألية تمر بثلاث مراحل : التضامن الاجتماعي، التكيف الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي. كما يشير الاندماج الاجتماعي إلى مجموعة من التدابير التي يتبناها المجتمع والجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عملية القبول، وعليه ؛ فالاندماج يجب أن، يكون شاملاً متكاملاً، ولا يمكن أن ينجح في مستوى معين ويفشل في مستوى أخر. وضمن السياق نفسه، تناول إميل دوركايم

---

[2] سيرج ميلانو، **الفقر في البلدان الغنيّة**، ترجمة نخلة فريق، ط 1 (ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995)، ص 183.

[3] Raymonde Sechet, Espaces et pauvretés, la géographie interrogée, Paris : L'harmatton, 1996, P23.

[4] Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard-Pierre Lécuyer, Dictionnaire de sociologie, France Loisirs, 123, Boulevard de grenelle, Paris 1998 p. 222.

إشكالية الاندماج الاجتماعي التي احتلت حيزا مهماً ضمن تحليلاته السوسيولوجية وبالنسبة له «تكون أي جماعة اجتماعية مندمجة كلما كان أعضاؤها، يمتلكون وعياً مشتركاً، ويتقاسمون نفس المعتقدات والسلوكات، ويكونون في تفاعل مع بعضهم البعض. لديهم الاستعداد لتكريس أنفسهم لتحقيق أهداف مشتركة. يمكن القول بأنّ الاندماج الاجتماعي بالنسبة لدوركايم يقوم على استبطان القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع وتبنيها، والشعور بالانتماء للمجموعة[5]. كما يعدّ مفهوم الشباب مفهوم مركزي في هذه الدراسة لا يمكن تجاوزها خصوصا وانّه من الصعب حصر مفهوم الشباب لاعتبارات متعددة من بينها صعوبة تحديد السلوك وتطابقه مع السن الذي تم تحديده بشكل رسمي وإداري. إذ تعتبر مسألة الشباب مسألة فلسفية تطرح بشكل معمّق فكرة الوجود والتمظهر، ممّا يحتّم علينا صرف النظر عما هو بيولوجي، ونفسي. فطبيعة هذا البحث تأخذنا الى اعتماد مداخل محددة مثل متغيّر السن او متغيّر التجربة المشتركة للجيل أو إلى الرهانات وفق بيار بورديو، إذ تطوّر التفكير في مفهوم الشباب كفئة «سوسيولوجيّة» أي مجموعة اجتماعية تشترك في العديد من الخصائص ولها نفس التمثّلات والمواقف المرتبطة بسن معيّن، حيث أكّد **Pierre Bourdieu** في كتابه «**La jeunesse n'est q'un mot**» على أنّ السنّ ليس سوى نوع من التمييز الاجتماعي بين مجموعتي الشباب والشيوخ[6].

أوّلا : «الكازمات» لمحة عن تاريخية الحي وأصل التسمية

• نشأة الحي ورمزية التسمية

يقع حى الكازمات في منطقة بوحسينة (المنطقة الشمالية الغربية لمدينة سوسة)، وهي إحدى المناطق (العمادات) الستة التابعة لمعتمدية سوسة - جوهرة على غرار وادي بليبان (خزامة الغربية)، سهلول جوهرة، حشاد، الهادي شاكر، محمد القروي. لها العديد من الاحياء المعروفة منها: حي الكازمات والصوافة والحي الأولمبي وحي بوخزر. تجاوز عدد سكانها 5105 نسمة حسب التعداد السكاني

[5] Serge Paugam, 100 mots de la sociologie, Que s'ai-je, Presses Universitaires de France, 2010.

[6] Pierre, B. «La jeunesse n'est qu'un mot» in question sociologie, édition minuit, Paris, 1984, p. 143.

لسنة 2014. ووفقا لبعض الشهادات الشفوية تأسس حي الكازمات سنة 1956 عندما أمر الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة ببناء عديد المنازل في منطقة واحدة وأطلق على هذه النوعية من المنازل «دار قبو» تتكوّن من غرفة وبيت راحة فقط، بسعر رمزي جدا للمتساكنين وأغلبهم وجدوا هذه المنازل فارغة ففتحوها وسكنوا بها دون مقابل أو إذن بالسكن أي عن طريق الحوز وبقيت على ملكيتهم الى حدّ اليوم. حسب الشهادات التي قدمها المستجوبون في المجموعة البؤريّة أطلقت التسمية على الحي «الكزمات» على شخص كان يكنّى بـ «الكز» وكان يعرف بقوته وسطوته على الحي والتحكّم في علاقاته وإشكالاته وأزماته وعلى حدّ تعبيرهم كان «باندي»، وعند موته ارتفعت أصوات أبناء الحي للإعلان عن وفاته بقول «الكز» «مات» فألتصقت كنيته بحالة الموت لتصبح التسمية الدارجة للحي «الكزمات» إذ تجدر الإشارة إلى أنّ الحي كان يطلق عليه تسمية «بوعبانة». المفارقة أنّ تسمية الحي تتكوّن من لفظين : الأوّل «الكز» وهو كنية شخص والثاني «مات» هو الموت، بمعنى أننّا نقف على دراسة حيّ يتميّز بالهشاشة والفقر والتهميش واللاعدالة الاجتماعية، وكأنّ كلّ هذه الخصوصيات اختزلت في تسمية الحي في النصف الثاني من الكلمة وهو «الموت».

ثانيا : تأثير فضاء الجيرة على ملامح شباب الفئة المدروسة

تطرح فكرة «الجيرة» بين هؤلاء الشباب من خلال ربطها بمفهوم الفضاء باعتباره محدّد رئيسي في فهم الروابط فيما بينهم، سواء كان فضاء مادي أو فضاء معنوي، حيث لا يمكن أن نتحدث عن الجوار دون ان يكون محل سكنى الافراد متقارب ودون ان تربطهم علاقات اجتماعية قابلة للقياس سوى كانت علاقات متينة او ضعيفة. لذلك يمثّل الفضاء مسرح للتفاعلات الاجتماعيّة والركح الذي يمارس عليه أدوارهم وتبنى على أرضه التفاعلات والعلاقات سلبا أو إيجابا. يتحوّل الفضاء المادي (حي الكزمات) إلى فضاء اجتماعي يتحكّم في ملامح الشباب ومواقفهم وذلك وفق المعاينة الامبيريقيّة (المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية والملاحظة المباشرة) في اكتشاف مجموعة التفاعلات المذكورة.

• **توبوغرافيا الفضاء المادي ورمزيّة الفضاء الاجتماعي**

تدلّ الجيرة من حيث الفضاء المادي على تقارب في مقر السكنى «منازل»، وذلك وفق ما قمنا برصده من هندسة الحي الذي تناولناه بالدرس، إذ يخلق ذلك التقارب أنماطا من العلاقات بين المتساكنين. تُعبّرّ الهندسة المعماريّة للفضاء الاجتماعي على أنماط محددة ومتنوعة من العلاقات، بتقاطعاتها المكانية، حيث يتحوّل الفضاء السكني تلقائيًا رمزا للفضاء الاجتماعي، باعتباره يدلّ وفق هندسته على تصنيف اجتماعي معيّن ووضعيّة اجتماعيّة مشتركة ؛ حيث لا يخضع الفضاء المدروس الى تراتبية اجتماعية بحكم اشتراك الافراد المنتمين لهذا الفضاء، في هندسة اجتماعية واحدة. تعبّر على نوع من العلاقات داخل هذا الفضاء، وطبيعتها وأشكالها وأيضا تمثلاتها.

يخضع الفضاء الاجتماعي الى علاقات مادية (السلطة على الفضاء والسيطرة عليه) والتي تتحول الى رأس مال اجتماعي يقع تصريفه في عملية تحديد طبيعة العلاقات بين الافراد داخل الفضاء من جهة، وبين الافراد ومن هم خارج هذا الفضاء (سلطة، فضاء آخر مجاور قريب او بعيد). تتحكّم هذه العلاقات المادية في توزيع أدوار الفاعلين وتقسيم الفضاء وتوزيع الخدمات الخاصة والعامة. تظهر هذه السلطة وتتحول الى قوة مادية داخل الفضاء، حيث من الممكن ان تتخذ شكل العنف الرمزي اللامرئي بحكم هندسة المكان (حى شعبي مغلق)، وطبيعة علاقات الجوار والقرابة التي تتكتّم على العنف ولا تسمح بخروجه خارج نطاق الفضاء-الحى.

لا تعني علاقة الجوار وتقاطعات مكونات الفضاء، عدم انتاج العنف بين الأفراد وممارسته، بل أن طبيعة العلاقات ذاتها، تحتكم في أحيان متعددة الى نوع من العنف المادي الذي يظل داخل نطاق الفضاء بمعنى أنه لا يحتاج الى فاعل خارجي للحدّ منه أو التدخل بشكل ما.

• **الملامح الاجتماعيّة لفئة الشباب بين الثبات والتغيّر**

تُظهر هندسة الحي وطبيعة المعيش اليومي وعلاقات الأفراد، سلوكيات وطرائق تفكير ذات أصول غير حضرية بمعنى عدم انتاجها داخل المدن. فأن تكون الرابطة

الاجتماعية بين الأفراد داخل الحى متينة وقويّة بدرجة ما، وأن يشترك الفاعلون الأفراد في نفس التركيبة الاجتماعية الهشّة، وأن تُسيطر علاقات الجيرة والتضامن بأشكاله المختلفة، فهى أنماط سلوكية قبليّة بالمعنى الأنثروبولوجي، وقع نقلها وإعادة انتاجها واستعمالها داخل الحى (حى الكازمات). تطلق بعض الأدبيات السياسية والاجتماعية مفهوم تمدين العلاقات القبلية في دلالة على انتقال الريف بخصوصياته الثقافية الى داخل المدينة، وهي إشارة على انتقال السلوك في مستوى المكان مع محافظته على نفس خصائصه. فالمثال الذي يمكن أن نقدّمه في هذه الدراسة وفق الشهادات الشفويّة أنّ مختلف القاطنين بحي الكازمات ليسوا أصيلي المنطقة فتعود أصولهم إلى قبائل الهمامة والفراشيش وجلاص وأولاد عيار، ومن خصوصيات هذه القبائل أن كل قبيلة منغلقة عن نفسها في الزواج حيث ترفض فكرة الزواج من خارج القبيلة الأخرى حتى تحافظ على رأس المال المادي والثقافي، إلاّ أنه يختلف الأمر عند استيطانهم بحي الكازمات لتصبح عملية الزواج منفتحة على بعضهم البعض حتى أنّ العديد من المستجوبين أكّدوا على أن الجيران بالحي أغلبهم أنساب ومتصاهرون رغم إختلاف انتماءاتهم القبليّة. يبيّن ذلك قدرة الموروث الثقافي والانتروبولوجي على تحدّي الفضاء فبين الحي كفضاء وهذا الموروث كثقافة، تصمد علاقات القبيلة وروابط الدم في بعض ثوابتها وتتغيّر في بعدها الآخر ومن خلال دور الفضاء في إعادة إحياء هذه الرابطة وتغذيتها بأسباب التواصل في الزمن يعني تختفي العلاقات في موطنها الأصلي وتعيد انتاج نفسها داخل فضاء آخر مغاير.

ثالثا : تخلّي الشباب وانقطاعه طوعا عن المشاركة في الحياة السياسية

عبّرت الفئة المدروسة من شباب حي «الكازمات» من ولاية سوسة عن مدى رفضهم للتدخّل في الشّأن السياسي، والمشاركة السياسيّة فقد كان لهم موقف من الانتخابات وموقف من الإدارة وخدماتها بشكل عام وموقف من الانخراط الحزبي، حيث يصرّح أحد المستجوبين «السياسة لا تعني لنا الكثير وحتى إذا ما شاركنا في الانتخابات ماذا سيتغيّر حسب رأيك ؟ لا شيء لا شيء، أنا شخصيا جميع السياسيين بجميع

توجهاتهم لا يمثلون شيئا بالنسبة لي، فنحن في واد وهم في واد آخر... في عالمهم الخاص»[7].

هذا التصريح الذي قدّمه الشاب حول موقفه من الممارسة السياسيّة يؤكّد لنا القطيعة المقصودة مع الحياة السياسيّة عن وعي منهم، مع تبرير ذلك بتقديم مقارنة بينه وبين مختلف السياسيين تؤكّد أوّلا على عدم رغبة هؤلاء الشباب في الحديث عنهم وإبداء الرأي في أدائهم، إذ يمكن اعتبار أنّ الإحساس بالتهميش يخلق الهوّة بين النخبة السياسيّة والشباب ليعلن عن عدم في المشاركة السياسية بمختلف أبعادها وممارساتها وعن نفورهم منها والحديث عنها. يمكن أن يدعم العالم «غاي روشي» Guy Rocher ما ذهبنا إليه من خلال ما جاء عنه «يمكن لحالة التهميش الدائمة أن تخلق نوعا من رفض البنى الحتميّة»[8] فالإقصاء والاستبعاد يمكن أن يولّد نوعا من التخلّي والبحث عن بديل فالبديل هنا مهما كانت وضعيّته فحتما سيكون أفضل من الوضع الراهن للشباب. كما لاحظنا في مختلف خطابات الشباب وصم للنخب السياسية المتعاقبة حيث اعتبروهم في مختلف التصريحات بأنّ «السياسيين تجاوزهم الزمن» «تجاوزهم الواقع السياسي الحالي» هم ليسوا أبناء هذا العصر» «لا يمكن أن يعالجوا الواقع بإمكانيات كلاسيكية» فمثل هذه الشهادات تحيلنا إلى رفضهم لكل أشكال النضال الكلاسيكيّة وكذلك فقدان الثقة في مشاريع التغيير الراديكالي والتي افتقدت لمصداقيّتها لديهم والبحث عن بديل للتعبير عن الرفض والتخلّي عن سياسات الدولة وهذا ما سنتطرّق إليه لاحقا.

رابعا : الخدمات العمومية بين الرفض وعدم الرضا

حاولنا في هذا الجزء من العمل التطرّق إلى موقف هؤلاء الشباب المستهدف بالبحث من السياسات العموميّة، حيث لاحظنا من خلال الدراسة الامبيريقيّة للميدان أنّ الشباب يعتبر أنّ هذه السياسات لم تكن سياسات موجّهة بشكل يعطي

[7] م.ب.ك، احد شباب الفئة المستهدفة، بمنزلهم بنفس الحي المدروس.

[8] Rocher, G. (1971). «La marginalité sociale. Un réservoir de contestation», in Ryan, C., Le Québec qui se fait, Montréal, Les Éditions Hurtubise, 41-47.

قيمة وأهميّة لهذه الفئة، بل هذه السياسات يعتبرونها لا تخلو من الوصم الاجتماعي والتهميش واللامبالاة.

صرّحت إحدى المستجوبات التي تنتمي للحي ميدان الدراسة «الخدمات العموميّة لا تستجيب لانتظارات الشباب والمواطن بصفة عامّة فأغلبها تقوم على المعارف والصداقات ومعاملات أخرى وحتى التي تهمّ القطاع الصحّي رديئة وبطيئة جدا» يؤكّد لنا ذلك أنّ الثقة بين هؤلاء الشباب ومؤسسات الدولة زعزعة الثقة بينه وبين مؤسسات الدّولة، وما يزيد ذلك تعقيدا هو عجز القادة والمسؤولين عن حسن إدارة هذه الممارسات والحدّ منها خاصّة إذا ما لامست هذه الإخلالات جلّ المؤسسات التي تهمّ المجالات الحياتيّة والمعيشيّة للمواطن مثل (المستشفيات، مؤسسات الخدمات الاجتماعيّة، المحاكم، البلديّات...).

فإذا ما تعطّلت هذه الخدمات الضروريّة والحيويّة لتسهيل الحياة العامّة سيشعر الشاب بالتهميش و«الحقرة» وعدم الاهتمام والإهمال فيحدث فيه نوعا من الخيبة التي يمكن أن تحدث تصدّعا بينه وبين الدولة التي يفترض أن تكون المسؤول المباشر على حسن إدارة الشأن العام، ولكن تردّي هذه الخدمات التي تتبعها سوء المعاملة في عمليّة التواصل بين المواطن والمسؤولين يمكن ان تخلق نوعا من ردّة الفعل والتصعيد على مستويات أخرى مثل ظهور الاحتجاجات المتكرّرة، العزوف عن التدخّل في الشأن السياسي كالمشاركة في الانتخابات والحياة السياسيّة مثلا. هذه الفكرة يمكن أن تنتهي بنا لاستنتاج مفاده أنّ قياس ثقة الشباب تجاه مؤسسات الدولة تتطوّر بتطوّر الأداء في مهامها الموكولة إليها وهذه الثقة ترتبط ارتباطا وثيقا برأي الشاب في ديمقراطية الدولة وبمدى قدرتها على تسيير السياسات العمومية الموجهة للمواطنين بصفة عامّة وهذا يؤكّده الباحثين Bouchaert وVan De WALLE بأنّ «في أغلب الوضعيّات، الثقة تمثّل مؤشّر مهم على جودة الخدمات التي تقدّمها الحكومة»[9]

[9] Heintzman, Ralph. et al. «Le personnel, le service et la confiance : Existe-t-il une chaîne de valeur du service dans le secteur public ?». Revue Internationale des Sciences Administratives, 2005/4 Vol. 71, 2005. p.583-612. CAIRN.INFO, droit.cairn.info/revue-internationale-des-sciences-administratives-2005-4-page-583?lang=fr. vu le : 27/08/2025 sur https://doi.org/10.3917/risa.714.0583

ثالثا : التضامن الاجتماعي بين تعويض الهشاشة المفروضة والرغبة في تحقيق الاعتراف

يتحدّث اكسل هونيث على مجتمعات الاحتقار[10]، حيث يُعاني الأفراد من ثلاثة أشكال من غياب الاعتراف. من بينها غياب الاعتراف في القانون، حيث لا تُوفّر الدولة التشريعات الكافية لضمان العدالة والتكافئ الاجتماعي أو أن النصوص الموجودة لا تجد طريقها نحو التطبيق. يُسبّب هذا الغياب شعورا عميقا بالظلم والتمييز، ليقع تعويضه بالشكل التضامني الذي يُسمّيه «هونيث» بالتضامن الاجتماعي. من خلال طبيعة العلاقات بين الشباب داخل الفضاء المدروس (حى الكزمات)، تلعب العلاقات التضامنيّة بين شباب الحي دورا تعويضيّا لحالة الهشاشة والابعاد الاجتماعي وتُحقّق نوعا من الاعتراف في ظل ارتفاع كُلفة التميُّز بتعبير فانسون دو كولجاك[11]

- **الانزواء والتخلّي عن السياسات العمومية في مقابل سياسة التضامن الاجتماعي وإدارة المعيش اليومي**

إنّ الاشتراك في الهشاشة الاجتماعيّة وتوزيع اللاعدالة الاجتماعيّة بالتساوي على أبناء الحي، وشعورهم المشترك بالاغتراب الاجتماعي عن الدولة يدفعهم إلى منطق التدبير الذاتي وتعويض الحرمان المادي من خلال الاشتغال في مهن وحرف تدار في المركز، فبحسب روبير كاستل، «إنّ وضعيّات عدم الثبات إزاء العمل وضعف الشبكة العلائقيّة كثيرا ما تتسم بمخاطر الاتجاه نحو نوع من المعطوبيّة الاجتماعيّة وفكّ الارتباط الاجتماعي»[12]

يتشابه ويتقارب أغلب الشباب المتجاورون في تدهور المستوى المادي حيث يعاني أغلبهم من الظروف الاجتماعية القاسية التي زادت تعقيدا منذ ثورة 14 جانفي حسب

[10] FONTENEAU Françoise, «Axel Honneth : La société du mépris», La Cause freudienne, 2007/3 (N° 67), p. 204-209. DOI : 10.3917/lcdd.067.0204. URL : https://www.cairn.info/revue-la-cause-freudienne-2007-3-page-204.htm

[11] Nicole Aubert Vincent De Gaulejac, le cout de l'excellence, Paris, Editions Du Seuil, 1991

[12] Robert Castel, «La Dynamique des processus de marginalisation : De la vulnérabilité à la disaffiliation,» Cahiers de recherche sociologique, no. 22 (1994), p. 19

تصريح الأغلبية حيث شهد أغلبهم هجرة غير شرعية لأبنائها باتجاه إيطاليا وفرنسا وألمانيا واغلبهم الى اليوم لم يتمكنوا من العودة بسبب عدم تسوية وضعياتهم. كما يشتغل أغلبهم في المهن الحرّة والتجارة في مجال السياحة بالضرورة، حيث يعتبر فصل الصيف هو الموسم الذي تنشط فيه العجلة الاقتصادية، نظرا لإقبال السياح على المدينة وهي فرصة مهمة للعمل وتحسين الظروف، كما تجدر الإشارة إلى أنّ مثل هذه المهن يتمّ توارثها من الأباء إلى الأبناء، فنادرا ما تجد عائلة من العائلات التي تقطن بحي الكازمات ولا يوجد فيها من يشتغل بالسياحة او بالمهن الحرة التابعة لهذا القطاع. تقترب هذه الممارسة من نظرية المركز والأطراف التي تعني استحواذ المركز على موارد المال وفرص الكسب المادي في حين تكون الأطراف بؤرا للتهميش المادي والتي تتعامل بصفة قسرية مع المركز لتحصيل المنفعة المادية.

يؤكّد علماء الاجتماع بأنّ الحياة تضع الفرد صلب المجتمع منذ ولادته لينسج علاقات تبادليّة مع الآخرين في شكل شبكات مترابطة، إذ يخلق ذلك نوعا من التضامن يتشكّل وفق سيرورة مرحلة التنشئة الاجتماعيّة ليصبح ما يعرف بالشخص الاجتماعي، ليكون في ترابط دائما بالمجتمع، غير أنّ ذلك لا يضمن الحماية من مخاطر الحياة والمعيش فحسب وإنّما أيضا لتلبية حاجياته الحيوية والتي من بينها الاعتراف وأيضا ضمان مصدر وجوده وهويته كفرد. إذ لاحظنا من خلال الملاحظة الميدانيّة والمقابلات التي أجريناها مع المستجوبين المعنيين بالبحث بأنّه تتولّد الروابط الاجتماعية فيما بين هؤلاء الشباب من خلال تقاسم المعيش اليومي وتكثيف المشترك فيما بينهم وهذا يعود في الغالب إلى جملة من العوامل سنحاول تحديدها في الطرح الموالي :

أ - التضامن المرئي في ظل علاقات الجيرة المتوارثة «ولاد الحومة»

أمام سيطرة حالة الابعاد الاجتماعي والاقصاء، يلجأ الأفراد داخل الفضاء إلى تعويض الممارسات التي من المفترض أن تكون بيد الدولة أو الفاعل السياسي إلى علاقات تضامنيّة فيما بينهم. نفهم هذا النوع من التضامن من خلال توظيف براديغم التسارع عند هارتموت روزا[13]، حيث يطرح شكلا من أشكال التسارع وهو التسارع في العلاقات

[13] Aliénation et Accélération : vers une théorie critique de la modernité tardive, Paris la découverte 2010

الاجتماعيّة. ننوه في هذا الإطار أننا نوظف فكرة التسارع في العلاقات الاجتماعية معكوسة بمعنى أنّ طبيعة بيروقراطيّة الدولة لا تجعل من العلاقات الاجتماعيّة ذات وتيرة متسارعة (توفير الخدمات الضروريّة مثل الصحّة على وجه الخصوص) فيلجأ الأفراد داخل الفضاء المدروس إلى تعويض هذا اللاتسارع[14] في هذا السياق صرّح أحد المستجوبين «في حالة مرض أحد الشباب وتطلّب وضعيته الصحيّة إجراء عمليّة جراحيّة سريعة أوّل ما يتبادر الى ذهن الجيران هو جمع المال اللازم والتبرّع به حتى يتمكّن من إجراء العمليّة في مصحّة خاصّة وفي أقرب وقت ممكن نظرا لأنّ القطاع العمومي غالبا ما تكون المواعيد الطبية مطوّلة» يسمّى هذا النوع من العلاقات «بالتذاوت» intersubjectivité والتصادي la résonnance عند هارتموت روزا، الذي يقصد بها علاقة بين ذات وذات أخرى تكون فيها العطاء متكافئا ومتبادلا.

ونفس المنطق ينطبق على التضامن الاجتماعي فيما بين الشباب في حالة الوفاة أو الزواج أو حالات الدخول إلى السجن وما تطلبه من تعاون مادي ومعنوي. يندرج هذا النوع من التضامن الاجتماعي الموروث تحت طائلة العادات والتقاليد والأخلاق وما تفترضه طبيعة علاقات «الرجلة» كما يعبّرون عنها فيما بينهم. يكون ذلك عادة في إطار مقاربة التبادل أي أنّ المساعدة الاجتماعية التي يقدّمها أحد الشباب اليوم هي بمثابة الدّين الذي يجب على الشاب الآخر أن يسترده إذا ما احتاج هو الى المساعدة والتضامن ذلك مع التأكيد على شروط ضرورة تقديم المساعدة مع شرط القبول واسترداد المساعدة عند الحاجة تقول إحدى المستجوبات «كل شيء دين حتى نديب الخدّين»[15] هذه العمليّة النسقيّة تذكّرنا بمنطق الانتروبولوجي مارسال موس في فهم ظاهرة «الهبة». وهو الوازع القويّ الذي ساهم في تواصل هذه الممارسات خصوصا وأنهم يعتبرونها بديلا عن مساعدات الدولة وخدماتها فكما يقول أحد الشباب «إذا انتظرنا تدخّل الدولة لتقديم المساعدات والخدمات لن تحلّ مشاكلنا إلى يوم يبعثون».

---

[14] اخترنا تسمية اللاتسارع عوضا على مصطلح التباطئ لأنّ هارتموت روزا يؤكّد أنّ غياب التسارع لا يعني التباطئ. فلنحافظ على سلامة المفاهيم وتوظيفها الدقيق اخترنا تسمية اللاتسارع.

[15] م. إحدى المستجوبات القاطنات بحي الكازمات قمنا بمقابلتها يوم 21 جانفي 2023 بمنزلها

- **ادارة الصراع خارج الأطر الأمنيّة «أنا وأخي ضد إبن عمّي وأنا وإبن عمّي ضدّ الغريب»**

يتفاعل الشباب فيما بينهم ضمن دائرة علائقيّة يأخذ فيها الصراع بين الأفراد مكانة بارزة حيث أنّ تعويض الحرمان الاجتماعي والاقصاء والتهميش وأيضا حب البروز يجعل من العلاقة بين الأفراد علاقة تنافسيّة. يقع ترجمة التنافس إلى صراع وفق المنطق الطبيعي لأنماط العلاقات التنافسيّة، ولكن الملفت للانتباه أنهم يرفضون رفضا قطعيا التدخّلات الأمنيّة ويحبّذون فضّ النزاعات فيما بينهم دون وسائط خارجيّة.

نستدلّ على ذلك من خلال شهادة أحد المستجوبين «غالبا ما تقع الصراعات الناجمة عن سوء التفاهم أو حب البروز والسيطرة على المنطقة بين الجيران فيحدث تكتّلا وتضامنا بين العائلة الواحدة ضدّ العائلة المنافسة إمّا لإدارة الصراع وفض الاشكال أو بتعميق الأزمة» ذلك تحت شعار «أنا وأخي ضدّ ابن عمّي». في سياق آخر، ونظرا إلى انصهار الأفراد ضمن بعد واحد قد يمثّله فرد (حالة نزاع مع شخص من خارج الحي) يتكتّل كل أفراد الحي الممثلين لعلاقة الجوار لنصرة أفراد الحي ضدّ الغريب أو ضدّ أحياء مجاورة كطرف في الصراع إن كان ظالما أو مظلوما «يصرّح نفس المستجوب السابق» عند حدوث صدام بين أحد أبناء الحي وطرف آخر ينتمي إلى أحد الاحياء المجاورة يتبنّى كلّ أبناء الحي هذا الصدام فتصبح ‹قضيته الشخصيّة ليترجم شعار «أنا وابن عمّي ضدّ الغريب». قد يكون هذا الغريب في حالتنا المدروسة والتي سوف نشير إليها لاحقا الأمن في حالة أبناء «الفيراج». يدلّ منطق انصهار الجماعة في حالة الصراع ضدّ طرف من خارج الفضاء على عصبيّة بالمعنى الخلدوني للكلمة غير أنها في حالتنا المدروسة تتخذ معنى العصبية وقد اخترنا تسميتها بالعصبيّة الشبابيّة الجواريّة والتي تعني نصرة الأفراد للجار ضدّ معتد خارجي. أمّا في حالة النزاع بين الأفراد من داخل الفضاء فإن هذه العصبيّة الجواريّة تختفي وتحلّ محلّها نزعة الغلبة الشخصيّة.

- **الرياضة عامل آخر من عوامل المقاومة الاجتماعية علاقة تواصل «بالفيراج» لتأكيد القطيعة مع الأمن**

تمثل الرياضة مُتنفّسا لأبناء الحي **(الجيران)** كباقي احياء الولاية. حيث أن متابعة مقابلة رياضية يتجاوز مجرد الفرجة، ليتحول الى شكل من اثبات الوجود وتحطيم

المحرمات القانونية. حيث يكون «الفيراج» فضاء محدودا من حيث المساحة، ومحدد مكانيًا، غير أنه فضاء للتمرد وتصعيد المكبوتات في ظل شعور أفراد الحي - الذين يتحولون الى أبناء الفيراج بلغة رياضة كرة القدم - في إخراج مشهدي لنوع من المواجهة مع السلطة القائمة. تُعبّر الأغاني وطريقة التفاعل الجسدي على اعلان الاستعداد للمواجهة وعدم الاكتراث بوجود سلطة ما، على اعتبار أن الجمعية الرياضية تتحوّل الى ممثّل وناطق رسمي باسم الشباب متساكني الحيّ، وفرصة المقابلة الرياضية، إنما هي توقيت مناسب لإعلان المواقف السياسية والاجتماعية والفكرية لهؤلاء. يحافظ أبناء الحي على حضور المقابلات الرياضية كنوع من المقاومة الممزوجة بالتحدّي للسلطة المنتجة للاعدالة واللامساواة من وجهة نظرهم. تصبح الرياضة لحظة تأريخ للحدث الاجتماعي، وآليّة مقاومة كما يطرح «أر جيمز» في كتابه «ما وراء الحدود»، وأرشيفا لذاكرة جماعية تختزن أحداثا ذات علاقة باليومي والمعيش، كما يبيّن ريكارد بيش في «تراث أمريكا الرياضي من 1850 الى 1950». يتحوّل الحضور داخل «الفيراج» إلى نوع من تبادل الأدوار، فوفق شهادة أحد المستجوبين الذي صرّح بما معناه أنّ الأمن يستهدف أبناء الحي بصفة تكاد تكون يوميّة، فإنّ الحضور في الفيراج وإطلاق الأهازيج التي تعبّر على نوع من الاتهام والإدانة للسلطة، يعني تملّك الفضاء والسلطة في نفس الوقت.

تنتهي هذه العمليّة من تبادل الأدوار داخل الفيراج إلى مواجهات جسديّة خارج الملعب يقع حسمها بالعنف الشرعي للدولة والايقافات التي تعيد استحضار ممارسات التضامن بين أبناء حي الكزمات ليعدوا انتاج المقاومة في شكل متجدّد.

خاتمة

نتبيّن من خلال الدراسة الميدانيّة التي قمنا بها في حي «الكزمات» بوحسينة بمدينة سوسة وبتوظيف تقنية المجموعات البؤريّة والمقابلات الفرديّة، أنّ الروابط الاجتماعيّة بفضاء الجيرة بهذا الحي مكثّفة جدّا وتتميّز بتحوّلها وفق المسافة الماديّة للجيرة ولكن ما يمكن تأكيده أنّ هذه الروابط الاجتماعية بأشكالها المختلفة تفرض على الأفراد والجماعات المتجاورة نوعا من التضامن الاجتماعي إن كان مرئيا معلنا أو لامرئي

مخفي وإن كانت تحكمه المصلحة البراغماتيّة أو يحكمه الواجب الأخلاقي، يفضي كلّ ذلك إلى خلق سبل متنوعة للمقاومة الاجتماعيّة لواقع يعكس هشاشة وتهميشا وإقصاء، حيث تتأسس علاقة أخرى بين أبناء الحي المتجاورون والدولة كمؤسسة تحد من سقف إنتظارات هؤلاء الجماعة فتفرز الروابط الاجتماعيّة لديهم قوّة تضامنيّة تدفعهم لتعويض ما يعتبرونه «حرمانا» تسببت فيه الدولة وبالتالي نفهم ذلك بمقاربة التسارع التي تبرز في مسابقة هذه الجماعة للزمن من أجل تحقيق حاجياتهم ومتطلباتهم اليومية المعيشة وخصوصا الصحيّة دون التعويل على مؤسسات الدولة وانتظار خدماتها. كما يلجأ الافراد داخل هذا الفضاء إلى استنباط آليات المقاومة كنوع من ردّ الفعل وإنتاج السلطة المسلوبة، وتأكيدا للحضور نعتبرها حركة لفت نظر لسلطة المركز ونوع من المبارزة بين الأفراد في حدّ ذاتهم. أبانت الدراسة الميدانيّة على عمق التفاوت - من منظور اجتماعي علائقي - اشتغلنا عليه من منطلق علاقات الجيرة التي فتحت البحث على ممكنات أخرى لفهم التفاوت الاجتماعي والهشاشة والفقر ليس من منظور الأصول الاجتماعيّة للأفراد والتحصيل العلمي وظروف العمل أو البطالة، بل من منظور العلاقات بين الأفراد ضمن إطار الجيرة والتي كشفت على أجزاء ملفتة من تركيبة هشاشة الأطراف في مقابل لامبالاة المركز.

المراجع

باللغة العربية

1 - سيرج ميلانو، الفقر في البلدان الغنيّة، ترجمة نخلة فريق. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995.

باللغة الاجنبية

1 - Manning Nash, The Cauldron of Ethnicity in the Modern World, 1993.

2 - Hartmut Rosa, Aliénation et accélération, Vers une théorie de la modernité tardive, Paris : La découverte, 2013.

3 - Cairn

4 - Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, Bernard-Pierre Lécuyer,

5 - Dictionnaire de sociologie, France Loisirs, 123, Boulevard de grenelle, Paris 1998.

6 - 100 mots de la sociologie, cairn. info

7 - Le lien social, entretien avec Serge Paugam, publier le 06/07/2012, avec Anne Chateauneuf-Malclé

8 - Raymonde Sechet, Espaces et pauvretés, la géographie interrogée, Paris : L'harmatton, 199

9 - Pierre Bourdieu, La misère du monde, dir, P.Bourdieu, Paris : Seuil

10 - La société de mépris

11 - Le cout de l'excellence

12 - Pierre Nora, les lieux de mémoires, Paris, Gallimar

13 - Aliénation et Accélération : vers une théorie critique de la modernité tardive, Paris la découverte 2010.

étatiques dans le système économique. Un système qui peut être résumé dans le concept de l'Etat providence connu pour stimuler chez les citoyens en général et les tranches les plus défavorisées des réflexes revendicatifs plutôt que des attitudes participatives[12].

[12] Honeth (A) : La lutte pour la reconnaissance, 2002, les éditions du CERF

Les mesures prises dans ce sens peuvent êtres ramenées en gros à une seule et même solution, les quotas électoraux. C'est l'exemple ainsi, de l'article 133 de la loi électorale tunisienne qui établit l'age de la candidature pour les législatives à 23 ans, de l'article 25 de la même loi qui oblige les listes candidates à présenter parmi les quatre premiers noms un jeune de moins de 35 ans sous peine d'annulation de la liste, et du cas de l'article 146 de la loi qui impose la présence d'un jeune de moins de 35 ans dans les conseils locaux. D'autres mesures telle que l'enregistrement automatique dans le registres électoraux de tout tunisien ayant atteint l'age de 18 ans, ou encore, de la digitalisation de la participation électorale telle qu'il en été lors de la consultation nationale sur les réformes politiques de 2022. En somme, la perception des pouvoirs se concentre sur une seule et même idée : augmenter la représentation jeune.

Face à cette offre publique de participation, une demande jeune qui agit d'une toute autre logique, à savoir la simple demande, la revendication pure. Si nous voulons schématiser à l'extrême, les jeunes ne demande pas à participer à la gestion des affaires publiques, mais à en tirer suivant une action très revendicative le plus d'avantage possible. Une position, qui s'explique en effet, par trois grandes considérations.

Premièrement par le sentiment généralisé chez les jeunes de marginalisation ou d'une participation fictive dans les institutions. Une participation de plus en plus perçue comme une mesure à des fins de promotion ou de publicité politique et électoraliste plutôt que comme une recherche véritable d'une meilleure participation des jeunes dans la gestion publique.

Deuxièmement par le déséquilibre patent et de plus en plus structurel entre les institutions de la représentation et les acteurs exécutifs. Ces derniers étant perçus par les jeunes comme les véritables détenteurs de pouvoir publics. Une meilleure représentation des jeunes dans les corps élus serait ainsi de faible incidence comparée à ce que rapporterait la protestation revendicative dirigée aux autorités politiques[11].

Troisièmement, par la prévalence des réflexes tutélaires dans les pouvoirs publics qui trouvent raison dans le modèle économique rentier, dans le centralisme administratif et dans la large part qu'occupe les bureaucraties

[11] MUXEL (A) : l'expérience politique des jeunes, op. cit.

même familiales et générationnelles. En somme, l'engouement des jeunes pour les formes les plus protestataires de la participation politique et civile, constitue plus qu'une radicalisation politique, un véritable rejet du modèle social dans l'ensemble des ses composantes.

Troisièmement, la participation contestataire présente l'avantage d'être très peu formelle, faiblement engageante sur le plan politique et de courte durée[9]. Elle est en quelques sortes une expression désengagée et libre de toute contrainte politique et idéologique, d'un mécontentement généralisé. Contrairement à la participation dans un cadre partisan, associatif, syndiqué ou représentatif, la protestation ne suppose en somme, aucune discipline organique, aucun engagement constant, aucune compétition. Elle ne suscite aucun effort de production au sens politique du terme. C'est une participation qui capte parfaitement avec une mentalité générale s'identifiant beaucoup plus dans le refus des valeurs actuelles, que dans la production d'un nouvel ordre de valeurs; Une participation qui se définie beaucoup plus dans la revendication que dans l'octroi.

II - Une participation revendicative

Face à des politiques publiques qui visent à inciter les jeunes à s'engager d'avantage dans la vie publique, les pouvoirs politiques se heurtent le plus souvent à des positions de plus en plus revendicatives de la part de ces derniers. L'échec cuisant des dispositifs publics en la matière, s'explique entre autres par un malentendu de plus en plus profond entre l'offre publique et la demande des jeunes. La première focalise clairement sur l'incitation à la participation, la deuxième s'engoue dans la demande ou la revendication pure et simple.

Pour les pouvoirs publics Tunisiens, la solution pour une meilleure participation des jeunes à la gestion des affaires publiques, et donc à une décision publique plus sensible aux jeunes, étant d'améliorer la représentation en nombre des jeunes dans les corps élus et les institutions de la représentation politique. L'idée étant, aussi classique que nous le savons, que plus de jeunes dans les institutions représentatives c'est plus de rapprochement entre la les jeunes et la gestion publique[10].

[9] Becquet (V) : l'expérience politique des jeunes, Presses de sciences po, 2002

[10] لمياء زرقوني، عزوف الشباب عن المشاركة الإنتخابية' مرجع سابق الذكر

jeunes pour des formes de participation plus contestataire, telles que les manifestations, les grèves anarchiques, le Boycott, les réseaux sociaux etc.

Cette participation que nous qualifions de protestataire présente pour les jeunes un nombre d'avantage qui en font le choix privilégié.

Premièrement, ces formes sont annonciatrices de la démarcation des jeunes par rapport aux grands acteurs de la scène politique et civile. Elles s'effectuent souvent sans bannières partisanes ou syndicales claires et portent généralement des slogans strictement focalisées sur des revendications précises. En attestent les exemples très révélateurs de la campagne مانيش مسامح littéralement 'je ne pardonne pas', enclenchée en Mars 2015 contre le projet de la loi dite de réconciliation économique et financière proposée par le gouvernement de ESSID, de la campagne فاش نستنّاو 'On attend quoi' contre les mesures de la loi de finances de 2018, ou encore la campagne باستا يزيكم 'Basta cela suffit' se déclarant comme un ras le bol général des jeunes face à la crise économique et la détérioration du niveau de vie.

Les campagnes protestataires plus récentes comme celle engagée contre le décret-loi n° 54 obéissent clairement aux mêmes caractéristiques. Même si les intérêts de certains partis, syndicats ou autres grands acteurs de la scène politique se joignent logiquement aux revendications de ces campagnes protestataires, leurs dynamiques demeurent largement autonomes et démarquées des appareils partisans et syndicaux.

Deuxièmement, ces formes de participation que nous qualifions de protestataire répondent chez les jeunes d'une perception très négative de la politique, de ses valeurs, des ses acteurs et de ses pratiques. Elles offrent ainsi, l'avantage d'une expression radicale et traduisent, beaucoup plus que adhésion partisane ou le militantisme civil, le sentiment du refus systématique du monde politique[8].

Un refus qui agit chez la tranche jeune d'une intégration socio-économique de plus en plus bloquée. Protester, manifester, faire la grève, boycotter ou s'adonner à des pratiques plus violentes, n'est plus la simple expression d'une radicalisation politique des jeunes ou du simple refus de la sphère politique, mais beaucoup plus, l'expression d'un marasme social de plus en plus profond. Un marasme qui comprend aussi bien la politique, la relation avec les cercles d'élites, que les relations sociales primaires, professionnelles et

[8] عادل العيّاري، في عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية في تونس، الأسباب، السياقات والآثار، مجلّة العلوم الإجتماعية، العدد 21، ديسمبر 2021، ص 35 وما بعدها.

jeunes de la vie partisane[7], la participation des jeunes tunisiens à la vie publique tend de plus en plus à innover des formes de mobilisation et de protestation autonomes et proprement attachées à leurs revendications. Ces nouvelles formes de mobilisation coïncident en effet, avec une perception très revendicative et faiblement militante ou altruiste de la politique, chez la jeunesse Tunisienne. Les deux cas de l'Union des docteurs tunisiens au chômage et de la mouvance des docteurs chercheurs tunisiens en constituent deux nettes manifestations.

Le désaveu du modèle représentatif. La manifestation la plus évidente de la dépolitisation de la participation des jeunes à la vie publique consiste indiscutablement dans le désaveu généralisé de la représentation politique et plus généralement dans l'exercice des droits et libertés politiques. Beaucoup plus que le simple désaveu des partis politiques, c'est de très faible participation aux élections nationales et locales et donc, de désaveu des élections et du système représentatif comme un modèle de gestion des affaires publiques, qu'il s'agit ici. En Tunisie, et malgré un léger pic du vote jeune aux présidentielles de 2019, la règle est depuis 2011 à l'abstention .

Dans certaines étapes électorales jugées décisives par l'opinion politique tunisienne, la participation des jeunes ne dépassera pas les 17% comme ce fut la cas aux municipales de 2018, les 23% lors des présidentielles de 2014, et se stabilisera dans des taux dignes d'un boycott généralisé lors des présidentielles de 2024 (9,2% rapport général ISIE, 2025) ou encore du référendum constitutionnel de 2022. Le désaveu par les jeunes de l'idéal représentatif se traduira par contre par un engouement pour des formes plus contestataires.

II - Une participation de plus en plus protestataire

Le regard très critique que portent les jeunes tunisiens sur la politique et ses valeurs, explique, comme on pu l'élucider plutôt, par un large désaveu des acteurs, des institutions et des du système représentatif. L'abstention électorale, le faible nombre de jeunes candidats etc. en sont quelques manifestations. Ce rapport très problématique aux formes institutionnelles de la participation, se traduira par ailleurs par une engouement croissant des

[7] BREECHON(P) : Moins politisées mais plus protestataires, In GALLAN (D) dir. Les valeurs des jeunes. Tendances en france depuis 20 ans. L'Harmattan. PP 61-75

dans une position socioprofessionnelle similaire ou les jeunes hommes à faible niveau d'éducation. Ces derniers campent plutôt sur des positions largement abstentionnistes[6].

Essayer ainsi de tracer une morphologie générale de la relation entre jeunesse et politique, consiste à en dégager les traits les plus communs ou encore les caractéristiques majoritaires. Ce que nous appelons dépolitisation en est, à notre sens, le premier de ces traits.

Par dépolitisation, nous désignons trois caractéristiques principales de la participation jeune aux affaires publiques:

1 - Un attrait grandissant pour des questions à faible charge politique et idéologique ou à faible incidence politique. Corollairement à cela, un désintérêt de plus en plus affiché pour les questions de haute politique, idéologiquement chargées et plus généralement, celles qui interpellent activement le monde politique. C'est ainsi que des questions telles que la digitalisation des services publics, la flexibilité des modes de paiements, les start-up, l'environnement, l'action caritative et humanitaire, la lutte féministe, le genre etc. mobilisent beaucoup la participation jeune, que ne le font des affaires qui concernent la haute sphère politique, telles que les architectures constitutionnelles du pouvoir, les élections, les relations internationales de la Tunisie, le mode de gouvernance et la place de l'islam dans le régime politique etc. Il n'est pas à dire ici que l'on peut instaurer une stricte séparation entre ce qui est politique et ce qui ne l'est pas dans les affaires publiques, loin s'en faut. Le phénomène politique étant par nature incident à tout ce qui est publique. Il s'agit plutôt de distinguer une participation qui prend à contre pieds les acteurs politiques, et qui se démarquent de plus en plus des clivages sociaux, économiques et idéologiques qui concernent ces derniers.

2 - Le discrédit des partis politiques et des grands corps intermédiaires. L'échec des politiques publiques destinées aux jeunes, correspond à un affaiblissement notoire des capacités de mobilisation et d'encadrement des partis politiques, mais également à un rétrécissement de l'attractivité des autres grands corps intermédiaires tels que les syndicats et les associations.

Contrairement à une idée répandue qui voudrait que les associations constitueraient le palliatif spontané face à une démobilisation en masse des

[6] MUXEL (A) : l'expérience politique des jeunes, Presses de sciences po, 2002

classiques (les associations, les syndicats, les partis politiques etc.) ou dans la présence des jeunes dans les institutions de la représentation politique aussi bien nationale que locale.

Troisièmement, cette transformation, n'est pas à envisager d'une manière exclusivement quantitative mais bel et bien qualitative. Ce n'est pas le nombre de jeunes prenant part à la chose publique qui rendrai vraiment compte de la transformation, mais plutôt la manière, la forme que cette participation prend, les perceptions et les positions qu'elle traduit.

Ces déterminants de l'identification étant élucidés, Qu'est ce que l'on entend donc par transformation de la participation des jeunes aux affaires publiques ?

Pour répondre, nous en éluciderons les trois aspects qui expliquent parfaitement, à notre sens des choses, le marasme ou le blocage des autorités publiques face à la faible participation des jeunes dans la gestion des affaires publiques. Les inefficacités des mesures publiques en la matière, s'expliquant dans un aspect ou un autre de ces transformations.

En effet, si les politiques publiques s'avèrent largement inopérante face au désintérêt des jeunes de la chose publique, si ces politiques n'arrivent presque pas à renverser la donne, c'est parce qu'elles font face à une participation de moins en moins politique ou de plus en plus dépolitisée **(I)**, de plus en plus protestataire **(II)** et de plus en plus revendicative **(III)**.

I - Une participation de plus en plus dépolitisée

Comprendre la position qu'adopte la jeunesse tunisienne quant à la chose publique, ne peut logiquement se faire d'une manière globale ou linéaire. L'attrait des jeunes à la vie publique, et la forme qu'il prend, connaissent des variations considérables et ce suivant de multiples paramètres. Il est tout à fait normal que des variables telles que le niveau éducatif, le statut et le profil professionnel, le genre, le secteur de l'activité économique, la situation financière et le niveau de vie et bien d'autres, influences d'une façon très significative l'attitude qu'arborent les jeunes face aux affaires publiques.

C'est dans ce sens qu'Anne Muxel, remarquera dans son étude sur la participation des jeunes européens à la vie politique, que les jeunes mâles habitant des grandes villes ayant eu un niveau supérieur d'éducation, constituent la tranche qui se positionne le plus volontairement et le plus activement sur l'échiquier partisan. Remarquablement plus que les femmes

Mais qu'en serait l'explication si l'on venait au fait que deux ans plus tard, à l'occasion des élections de la constituante de 2011, environ la moitié des jeunes Tunisiens (48%) ayant le droit de vote n'iront même pas s'inscrire et que des 52% qui le feront seulement la moitié soit 47% iront aux urnes[3].

Les chiffres que laisseront paraître les autres échéances électorales ne sont pas de nature à renverser la vapeur, loin de là. C'est ainsi par exemple, que seulement 17,2% seulement des jeunes entre 15 et 35 ans irons aux urnes aux législatives de 2014[4], que 6,17% seulement voteront dans lors des élections de 2019 et ce malgré une relative amélioration lors des municipales de 2018 à savoir 28% des électeurs et environ 35% des élus[5].

Ce constat, qui de première augure ne vient que réitérer une idée déjà connue, se veut pourtant 'déterminant pour notre réflexion. La déduction qui peut en être faite est que la relation pour le moins problématique entre la jeunesse tunisienne et les affaires publiques, s'avère très imperméable aux développements politiques que connaît le pays. Développements entendus au sens large. Les transformations qu'a connu et continue de connaître cette relation, ne devraient donc pas êtres expliquées par des paramètres purement politiques, ni exclusivement recherchées dans une enceinte purement politique.

Dans l'identification de ce que l'on appelle transformation de la participation des jeunes, celle qui conditionne justement la réaction des pouvoirs publics, se dégagent trois déterminant s:

Premièrement, cette transformation n'est pas à entendre sous aucun jugement de valeur. Autrement dit, si transformation il y a , elle n'est pas un passage de quelque envergure que cela puisse être, du désintérêt, de la rupture ou du désaveu, à l'engouement ou à l'enchantement. Il serait très peu productif d'aborder les choses ainsi.

Deuxièmement, si transformation il y a elle n'est pas à chercher, exclusivement du moins, dans la position des jeunes quant aux questions de politique nationale, encore moins dans l'adhésion de la jeunesse aux corps intermédiaires

[3] لمياء زرقوني، عزوف الشباب عن المشاركة في الإنتخابات في تونس : بين الموجود و المنشود، منشورات مبادرة الإصلاح العربي، أوت 2022

[4] نفس المرجع سابق الذكر

[5] المزجع سابق الذكر

Ceci dit, le cas tunisien ne peut totalement être assimilé à ce qui se passe dans les démocraties occidentales, ou encore à des exemples tirés du contexte arabo-musulman. Durant les 15 dernières années qui ont séparé la rédaction de ce papier de la chute du régime du président Ben ALi un 14 janvier 2011, la Tunisie a connu et connaît encore une phase de bouleversements politiques majeurs sur fond d'une crise socio-économique généralisée et qui a toujours pris une allure ou une ténacité structurelle.

Une situation pareille ne saurait par principe être assimilée à une situation de stabilité ou d'habituation politique, démocratique soit elle ou autoritaire, et ce pour trois raisons évidentes.

La crise est politiquement plus mobilisante que la stabilité, le changement est plus attractif que la continuité, la refonte radicale est plus captivante que la simple réforme. Un constat qui vu du prisme des jeunes, gagne en évidence, étant entendu que cette tranche est logiquement plus portée vers les valeurs du renouveau.

Appréhendée de ce coté, le cas ou la situation tunisienne présente, contrairement aux situations des démocraties occidentales par exemple, des facteurs de renforcement ou de stimulation de la participation et de la mobilisation politique en général, et de la tranche jeune plus spécifiquement. Il n'en est rien. Le désintérêt, le désaveu de la chose publique par les jeunes Tunisiens s'avère une véritable donnée structurelle. Le constat est pour le moins que l'on puisse dire très imperméable aux changements politiques aussi radicaux et profonds soit-ils.

À titre d'illustration, une consultation nationale menée en 2008 par l'observatoire tunisien de la jeunesse révélera que 83% des jeunes éprouvait un désintérêt total de la politique et que 64% de cette jeunesse n'allait pas participer aux élections[2]. De tels chiffres, nous tendons à les expliquer presque automatiquement, presque par réflexe par la situation autoritaire que vivait le pays. Une situation autoritaire, donc de faible transparence politique, de stagnation, de centralisation voir de personnification du pouvoir et de rétrécissement de la base de la participation populaire. Il serait ainsi, tout à fait normal que les jeunes éprouvent un désaveu de la chose politique. Un désaveu entendu ici comme une sorte de résistance ou de protestation face au régime.

[2] Rapport général de l'ISIE sur l'organisation des élections législatives et présidentielles de 2014

Le pouvoir politique face aux transformations de la participation des jeunes aux affaires publiques

Ghaith CHAOUCH

Il est rarement une littérature scientifique s'intéressant à la relation des jeunes à la vie publique, quelque soit l'angle d'approche choisi, qui n'aborde cette question sous le constat, devenu quasi label, de la rupture et du désintérêt. le propre de ce papier, n'est pas tant de remettre en cause la solidité de ce constat, encore moins de réexaminer la panoplie des variables explicatives qui y mènent, mais de l'approcher à travers un prisme de vue que nous estimons assez spécifique, la réaction des pouvoirs politiques, et dans un contexte qui présente à son tour, des spécificités objective, la Tunisie actuelle.

Spécificité de l'angle de vue donc, les pouvoirs politiques entendus au sens le plus large, sont souvent, presque systématiquement, avancés comme l'une des causes majeures de la rupture entre les jeunes et la chose publique en général. Si les jeunes ne s'intéressent plus ou très peu aux affaires publiques, c'est surtout à cause d'un pouvoir qui ne sait identifier leurs besoins, qui n'arrive pas à les écouter et qui échoue le plus souvent à les mobiliser. En somme, si rupture il y'a entre les jeunes et les affaires publiques, ce sont les autorités publiques organiquement et fonctionnellement entendues, qui en sont coupables. Approcher le problème, justement, comme une action publique, 'déculpabiliser' ,même par simple hypothèse, l'autorité, voir ce qu'elle fait plutôt ce qu'elle omet de faire, promet des variables explicatives aussi spécifiques que nécessaires.

La relation problématique des jeunes aux affaires publiques est tout sauf une exclusivité tunisienne, et s'explique généralement par des variables qui échappent largement à un contexte national spécifique. Le phénomène est pour ainsi dire, universel ou globalisé. Le désenchantement des jeunes de la chose politique étant souvent avancé comme une constante qui traverse la majorité des sociétés[1].

[1] MENY (Y) : La participation et la notion de rôle politique, RDP, 1997, PP 37-65.

4. **Soutenir les initiatives des jeunes** : Fournir un soutien financier et logistique aux initiatives et projets menés par les jeunes pour amplifier leur impact et leur visibilité.

En adoptant ces diverses stratégies, les pouvoirs publics peuvent créer un environnement plus propice à la participation active des jeunes dans les affaires publiques, contribuant ainsi à une démocratie plus inclusive et dynamique.

- Le Collectif CNAJEP (France) propose un manuel pour relier les pratiques éducatives aux politiques de jeunesse, en insistant sur la co-construction avec les jeunes.

Conclusion

Les réactions des pouvoirs publics aux transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques varient largement d'un pays à l'autre. En investissant dans des plateformes de participation, des programmes de formation et des politiques inclusives, les gouvernements peuvent encourager une participation plus active et plus significative des jeunes. Cependant, il est crucial de relever les défis tels que la fracture numérique importante et la méfiance envers les institutions. Des stratégies doivent être mis en place pour garantir aux jeunes la possibilité de s'engager dans les affaires publiques de manière efficace.

La participation donc des jeunes à la vie politique ne doit pas être perçue comme une option, mais comme une nécessité pour construire des sociétés plus justes, inclusives et durables. Face aux défis contemporains de ce monde, leur engagement apporte une nouvelle dynamique, des idées innovantes et une volonté transformationnelle et non transitionnelle. Les politiques publiques doivent donc s'inscrire au-delà des discours et créer de véritables espaces d'expression, de décision et de co-construction.

«Investir dans la jeunesse, c'est investir dans l'avenir démocratique».

Quelques Recommandations

Pour renforcer la participation des jeunes dans les affaires publiques des pays du sud, les pouvoirs publics pourraient envisager les recommandations suivantes :

1. **Renforcer l'éducation civique** distanciée : Intégrer l'éducation civique et politique dans les programmes scolaires pour sensibiliser les jeunes à leur rôle dans la société et les encourager à participer activement.

2. **Créer des espaces de dialogue** : Établir des espaces de dialogue entre les jeunes et les décideurs politiques pour garantir que les voix des jeunes soient entendues et prises en compte.

3. **Promouvoir la transparence et la responsabilité** : Encourager la transparence dans les processus décisionnels et promouvoir la responsabilité des institutions publiques envers les citoyens.

opinions, participer à des discussions et s'engager dans des activités civiques.

- **Les initiatives communautaires :** Les initiatives communautaires et les projets locaux peuvent encourager les jeunes à s'impliquer dans leur communauté et à prendre part aux décisions qui les concernent.
- **Les divers partenariats avec les organisations de la société civile :** Les gouvernements peuvent collaborer avec les organisations de la société civile pour soutenir les initiatives des jeunes et amplifier leur voix.
- **L'utilisation des médias sociaux :** Les médias sociaux peuvent être utilisés pour sensibiliser les jeunes aux questions publiques, encourager et favoriser le débat et mobiliser l'action collective.
- **Les technologies numériques pour la participation :** Les technologies numériques, telles que les applications et les plateformes en ligne, peuvent faciliter la participation des jeunes en offrant des outils interactifs et accessibles.
- **Par rapport aux indicateurs de participation :** Il est important de définir ces indicateurs pour mesurer la participation des jeunes et évaluer l'efficacité des politiques et des stratégies mises en œuvre.
- **Un retour d'expérience et d'ajustements est nécessaire :** Les gouvernements et les organisations doivent se tenir prêts pour ajuster leurs approches en fonction des retours d'expérience et des résultats des évaluations.

En adoptant des politiques et des stratégies appropriées, les gouvernements et les organisations peuvent renforcer la participation des jeunes dans les affaires publiques. Cela nécessite en revanche une approche collaborative et innovante qui prendrait en compte les besoins et les aspirations des jeunes.

C - Quelques Initiatives et Politiques Publiques

- **La Résolution européenne (2015) :** Les ministres de la jeunesse de l'UE ont adopté une résolution pour encourager la participation des jeunes à la vie démocratique.
- **Le Guide du PNUD :** Le Programme des Nations Unies pour le développement a proposé des stratégies pour améliorer la participation des jeunes tout au long des cycles électoraux.
- **Au Plan International :** L'ONG milite pour l'inclusion des jeunes dans les processus décisionnels et la lutte contre les stéréotypes de genre.

PARTIE 2 : Quelles Politiques et Stratégies pour Renforcer la Participation des Jeunes ?

Après avoir compris le contexte et les dynamiques de participation des jeunes, il est essentiel de se pencher sur les politiques et les stratégies qui peuvent renforcer leur participation dans les affaires publiques. Cette partie explore les différentes approches que les gouvernements et les pouvoirs publics peuvent adopter pour encourager une participation active et significative des jeunes.

Cette deuxième partie fournit des pistes concrètes en vue d'encourager et de soutenir la participation des jeunes, en mettant l'accent sur l'importance des diverses politiques inclusives et des stratégies adaptées aux besoins des jeunes.

A - Politiques de Participation des Jeunes

La participation des jeunes à la vie politique est un enjeu majeur de renforcement de la démocratie, un facteur pour favoriser l'inclusion et préparer les générations futures à prendre part aux décisions publiques à travers des politiques et des initiatives clés qui soutiennent cette dynamique : les tendances et les enjeux ;

- **On note une baisse de la participation électorale :** Les jeunes votent moins, mais s'engagent davantage dans des formes alternatives comme les manifestations et les pétitions.
- **On observe un engagement citoyen croissant :** Beaucoup s'investissent dans des causes comme l'environnement, les droits humains et l'égalité sociale.
- **On remarque une sous-représentation politique :** en effet, moins de 2% des parlementaires dans le monde ont moins de 30 ans.

- **Cadre législatif et réglementaire :** Les gouvernements ont établi des lois et des réglementations pour certains, qui favorisent la participation des jeunes dans les processus décisionnels. Cela inclut des quotas de représentation des jeunes dans les instances politiques ou des mécanismes de consultation.
- **Programmes de formation et d'éducation :** Les programmes de formation et d'éducation civique peuvent aider les jeunes à acquérir les compétences et les connaissances nécessaires pour participer de manière efficace aux affaires publiques.

B - Les stratégies de Participation des jeunes

- **On peut noter entres autres les plateformes de participation en ligne :** elles offrent un espace pour que les jeunes puissent exprimer leurs

- **Projet «Citoyenneté dans mon quartier» :** Ce projet vise à promouvoir l'engagement citoyen auprès des jeunes dans la banlieue de Dakar. Il a été lancé dans la commune de Keur Massar et compte déjà 135 jeunes directement impliqués dans les Clubs des Jeunes Engagés dans 6 zones d'implantation. Le projet ambitionne de toucher 26 quartiers avec ses activités.
- **Plateforme Citizen Recolte :** Développée par des talents sénégalais, cette plateforme numérique vise à encourager la participation citoyenne et à garantir la transparence dans la gestion des collectivités territoriales. Elle s'inscrit dans le cadre du consortium «Redevabilité de la collectivité territoriale» (Récolte).
- **Programme de participation citoyenne des jeunes au niveau communal :** Selon une enquête menée en 2022 par un consortium d'organisations de la société civile sénégalaise, 80% des habitants de la commune de Yoff connaissent le principe de participation citoyenne, mais s'informent des activités de la commune principalement via les réseaux sociaux.
- **Formation et sensibilisation :** Des organisations comme Legs Africa et Jeader travaillent à former et à sensibiliser les jeunes à la participation citoyenne et à la gouvernance locale. Elles organisent des forums et des débats pour encourager les jeunes à prendre part aux décisions qui affectent leur communauté.
- **Le programme de participation citoyenne des jeunes au Sénégal :** Ce programme vise à encourager les jeunes à participer activement à la vie politique et sociale de leur communauté.

  Ces initiatives montrent que le Sénégal est engagé à promouvoir la participation citoyenne des jeunes et à renforcer leur rôle dans la gouvernance locale.
- **La plateforme de participation en ligne au Maroc :** Cette plateforme permet aux jeunes de donner leur avis sur des questions publiques et de participer à des discussions politiques.
- **Les programmes de formation de leaders jeunes en Afrique du Sud :** Ces programmes visent à fournir aux jeunes les compétences nécessaires pour s'engager efficacement dans les affaires publiques et pour devenir des leaders dans leur communauté.

En utilisant efficacement les technologies numériques, les pouvoirs publics peuvent créer des plateformes de dialogue et de participation qui répondent aux besoins des jeunes. Cela nécessite une compréhension approfondie des outils numériques et de leur potentiel pour renforcer la démocratie participative.

En abordant ces questions de manière proactive, les pouvoirs publics peuvent non seulement améliorer la participation des jeunes mais aussi renforcer la confiance dans les institutions publiques et promouvoir une gouvernance plus inclusive et dynamique. Malgré ces efforts, les pouvoirs publics font face à plusieurs défis pour répondre efficacement aux transformations de la participation des jeunes. On peut citer entre autres :

- **La fracture numérique :** Tous les jeunes n'ont pas un accès égal aux technologies numériques, ce qui peut créer des inégalités dans le processus de participation.
- **La méfiance envers les institutions :** Certains jeunes peuvent être méfiants envers les institutions publiques et les processus démocratiques traditionnels, ce qui peut limiter leur engagement.
- **Les attentes trop pe élevées :** Les jeunes ont souvent des attentes élevées concernant l'impact de leur participation et les pouvoirs publics doivent gérer ces attentes de manière réaliste.

Cependant, ces défis représentent également des opportunités pour les pouvoirs publics afin de repenser leurs approches et de créer des espaces plus inclusifs et plus dynamiques pour leur participation.

En comprenant le contexte démographique et socio-économique, ainsi que les dynamiques de participation des jeunes, nous pouvons mieux appréhender les défis et les opportunités liés à leur participation dans les affaires publiques. Cette compréhension est essentielle pour développer des stratégies et des politiques qui encouragent une participation active et significative des jeunes.

B - Études de Cas

Plusieurs pays du Sud ont mis en place des initiatives innovantes pour encourager la participation des jeunes dans les affaires publiques.

On peut citer entre autres :

Le Sénégal qui a mis en place plusieurs initiatives pour encourager la participation citoyenne des jeunes dans les affaires publiques. Voici quelques études de cas :

influencent également la participation : Plusieurs facteurs peuvent influencer la participation des jeunes, tels que l'éducation, la famille, les réseaux sociaux et les opportunités économiques. Comprendre ces facteurs est essentiel pour encourager une participation active et significative de ces jeunes.

2. Programmes de formation et d'éducation : Les pouvoirs publics investissent dans des programmes de formation et d'éducation pour encourager la participation civique des jeunes et leur fournir les compétences nécessaires afin de s'engager efficacement dans les affaires publiques.

3. Soutien aux organisations de la société civile : Les gouvernements collaborent très souvent avec des organisations de la société civile qui travaillant avec les jeunes, en leur offrant un soutien financier et logistique pour amplifier leur impact.

4. Politiques inclusives : Certains pays adoptent des politiques inclusives en vue de s'assurer que les voix des jeunes soient entendues dans les processus décisionnels, notamment à travers le respect des quotas de représentation des jeunes dans les instances politiques.

5. Utilisation des technologies numériques : Les pouvoirs publics utilisent les technologies numériques pour communiquer avec les jeunes et pour encourager leur participation aux processus démocratiques.

- Impact des technologies numériques : Les technologies numériques, notamment les réseaux sociaux et les plateformes en ligne, ont transformé la manière dont les jeunes participent aux affaires publiques. Elles leurs offrent de nouvelles opportunités pour l'engagement civique et la participation politique. Cependant, relevons les défis et les opportunités.

A - Défis et Opportunités

Bien que les technologies numériques offrent de nombreuses opportunités, elles posent également d'énormes défis, tels que la fracture numérique et la désinformation. Il est donc important de comprendre comment les jeunes utilisent ces technologies et comment elles peuvent être utilisées pour renforcer la participation.

Un défi majeur est de garantir que tous les jeunes aient un accès égal aux opportunités de participation, en particulier ceux issus de milieux défavorisés ou en zones rurales.

Les pouvoirs publics doivent donc mettre en place des stratégies inclusives pour éviter l'exclusion et promouvoir une participation équitable.

L'analyse quantitative a consisté à réaliser des enquêtes auprès d'un échantillon représentatif de jeunes pour recueillir des données sur leurs niveaux de participation, leurs attitudes politiques et leurs perceptions de l'engagement civique.

Une analyse statistique mettant en relief des données statistiques pour examiner les tendances et les corrélations entre la participation des jeunes et les divers indicateurs socio-économiques et politiques.

L'analyse comparative concerne les Études de cas comparatives : Comparer plusieurs pays ou régions pour identifier les meilleures pratiques et les défis spécifiques liés à la participation des jeunes dans les affaires publiques.

L'analyse des politiques : Comparer les politiques et les programmes mis en place par les différents gouvernements pour encourager la participation des jeunes et évaluer leur efficacité. Pour explorer la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud, voici une proposition de plan en deux parties : Compréhension du Contexte et des Dynamiques de Participation (Partie 1) et appréhender les Politiques et les Stratégies pour Renforcer la Participation des Jeunes (Partie 2).

PARTIE I : Compréhension du Contexte et des Dynamiques de Participation :

Réactions des Pouvoirs Publics

Cette première partie pose les fondements pour explorer les réactions des pouvoirs publics et les stratégies pour renforcer la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud.

Les pouvoirs publics réagissent de diverses manières aux transformations de la participation des jeunes. Voici quelques-unes des stratégies adoptées :

1. Création de plateformes de participation : De nombreux gouvernements ont mis en place des plateformes en ligne pour permettre aux jeunes de participer à des discussions politiques et de donner leur avis sur des questions publiques en vue de renforcer les dynamiques de Participation.

Par rapport aux dynamiques de Participation, retenons qu'il existe plusieurs formes de participation : En effet, les jeunes participent aux affaires publiques de diverses manières, notamment à travers le vote, les manifestations, les activités associatives et les initiatives communautaires. Chaque forme de participation répond à ses propres dynamiques et motivations. Un certain nombre de facteurs

manifestations, et l'engagement dans des organisations politiques. A cette théorie va s'ajouter le modèle de participation civique : Ce modèle met l'accent sur l'importance de l'engagement citoyen dans les processus démocratiques et la prise de décision publique.

- **La théorie du développement humain :** Cette approche se concentre sur l'élargissement des capacités et des choix des jeunes, pour améliorer leur participation dans la société.
- **La théorie de la jeunesse, de l'engagement et la théorie de la socialisation politique :** Ces théories explorent comment les jeunes acquièrent des attitudes, des valeurs et des comportements politiques à travers leur socialisation dans la famille, à l'école et dans la communauté.
- **La théorie de l'engagement des jeunes :** Cet approche met en lumière les facteurs qui influencent l'engagement des jeunes dans des activités politiques, sociales et communautaires.
- **La théorie de la gouvernance et de la démocratie :** Cette théorie se concentre sur l'implication des jeunes dans les processus de prise de décision publique pour améliorer la gouvernance et la démocratie.

Méthode d'analyse

Le choix de la méthode d'analyse a été fonction des objectifs spécifiques de la recherche, des ressources disponibles et du contexte dans lequel la recherche a été menée. Une approche mixte combinant des méthodes qualitatives et quantitatives, offrant une compréhension plus complète et nuancée de la participation des jeunes dans les affaires publiques a été privilégié.

Pour analyser la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud, plusieurs méthodes d'analyse selon les données disponibles ont été employées : Concernant l'analyse qualitative, des entretiens approfondis ont été réaliser avec des jeunes, des leaders politiques et des représentants d'organisations de la société civile pour comprendre leurs perceptions et leurs expériences de la participation.

On a tenu compte des groupes de discussion (focus groups) avec des jeunes pour explorer leurs opinions et attitudes envers la participation politique et sociale.

Par rapport à l'analyse des documents, des discours politiques, des publications sur les réseaux sociaux et d'autres sources écrites pour identifier les thèmes et les messages liés à la participation des jeunes.

La question de la participation des jeunes dans les affaires publiques pour le cas des pays du Sud est justifiée par l'importance démographique de ces derniers, leur potentiel pour le développement de leur pays et les défis spécifiques qu'ils rencontrent. En étudiant et en promouvant la participation de ces jeunes, les sociétés peuvent arriver à renforcer la démocratie, à promouvoir le développement durable et à bâtir un avenir meilleur pour tous.

Il est à noter que les pays du Sud connaissent une croissance démographique rapide, avec une proportion significative de jeunes dans la population. Cette jeunesse représente un potentiel énorme pour le développement économique, social et politique de ces pays. Il est donc crucial de comprendre comment les jeunes peuvent être impliqués de manière significative dans les processus décisionnels.

Problématique : Quelles sont les attentes des jeunes en matière de participation aux affaires publiques, et comment les pouvoirs publics peuvent-ils y répondre efficacement ?

La participation accrue des jeunes dans les affaires publiques présente à la fois des opportunités et des défis pour les pouvoirs publics. Parmi les défis, on peut noter la nécessité d'adapter les politiques et les pratiques pour répondre aux attentes des jeunes, qui sont de plus en plus connectés et actifs sur les réseaux sociaux. Les pouvoirs publics doivent également faire face à des attentes élevées de la part des jeunes concernant l'impact de leur participation, et gérer ces attentes de manière réaliste.

Cadre théorique

Le cadre théorique fournit la base conceptuelle et théorique pour comprendre et analyser le sujet proposé ; C'est un élément essentiel dans toute recherche et pour une étude sur la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud qui intègre une combinaison des différentes théories et concepts afin de fournir une compréhension approfondie des dynamiques de participation, des défis et des opportunités pour les jeunes dans ces contextes. Cela permettrait de développer des politiques et des programmes plus efficaces pour encourager et soutenir la participation des jeunes.

Pour cette communication sur la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud, 5 théories pourraient être pertinents.

- **La théorie de la participation politique :** Cette théorie examinera les différentes formes de participation politique, y compris le vote, les

Les Réactions des Pouvoirs Publics aux Transformations de la Participation des Jeunes dans les Affaires Publiques : cas des pays du Sud

DR ZAKARI GARBA Zaratou
Enseignant-chercheure à l'Université Abdou Moumouni de Niamey
(FSJP) Niamey-Niger
DIRECTRICE SCIENTIFIQUE DU CERAS-NIGER

Introduction

La participation des jeunes dans les affaires publiques est une question importante soulevée dans de nombreux pays, surtout dans les pays du Sud, singulièrement dans un contexte où ces derniers sont de plus en plus actifs sur la scène politique et sociale. Les pouvoirs publics sont confrontés à des défis pour répondre aux attentes et aux besoins de cette population dynamique. Cette communication explore les réactions des pouvoirs publics face aux transformations de la participation de ces jeunes tout en mettant l'accent sur leurs dynamiques de participation, en identifiant des stratégies et des recommandations pour renforcer cette participation.

En effet, les jeunes d'aujourd'hui sont plus connectés et plus informés que par le passé, grâce aux technologies numériques et aux réseaux sociaux. Cette connectivité prononcée leur permet de s'engager plus facilement dans des activités conventionnelles et non conventionnelles, politiques et sociales, que ce soit par le biais de campagnes en ligne, de manifestations ou de participation à des organisations de la société civile. Cependant, cette participation accrue pose des défis aux pouvoirs publics, qui doivent adapter leurs politiques, leurs stratégies et leurs pratiques pour répondre aux attentes d'une jeunesse émergente.

Contexte et justification

Les pays du Sud connaissent des changements démographiques significatifs, caractéristique d'une jeunesse en plein essor. Cette jeunesse est de plus en plus connectée grâce aux technologies numériques et aux réseaux sociaux, ce qui leur permet de s'engager plus facilement dans des activités politiques et ou sociales.

- Loncle, Paricia, 2013 «Jeunes et politiques publiques : des décalages croissances», *Agoradébats/ Jeunesses*, n° 64, Vol 2, p. 7-18
- Ouédraogo, N. Boureïma, 2014, *Droit, démocratie et développement en Afrique. Un parfum de jasmin souffle sur le Burkina Faso*, Paris, L'Harmattan
- Ouédraogo, N. Boureïma, 2020, Sociologie des violences contre l'Etat. Question nationale et identité, Paris, L'Harmattan,
- Saidou, Abdoul Karim, 2019, «La participation citoyenne dans les politiques publiques de sécurité en Afrique : analyse comparative des exemples du Burkina Faso et du Niger», International Development Policy | *Revue internationale de politique de développement* [On-line],2019,http://journals.openedition.org/poldev/3209;DOI:https://doi.org/10.4000/poldev.3209 consulté le 07 juillet 2024.
- Saidou, Abdoul Karim, 2023, «La participation des jeunes aux politiques de sécurité au Burkina Faso : entre inclusion précaire et alternative suicidaire», *Revue canadienne des études africaines*, Vol 57, n° 3, p. 543-564.
- Soré, Zakaria, «Quand les cadets défont le pouvoir. Anthropologie de la participation des mouvements de jeunes à l'insurrection populaire des 30 et 31 octobre 2014 au Burkina Faso», Actes du colloque Mouvements sociaux et gouvernance en Afrique, Université Ouaga 1 Professeur Joseph Ki-Zerbo.
- Soré, Zakaria, Cote Muriel et Zongo, Bouraima 2021 «Politiser «le vide sécuritaire» : à propos des groupes d'auto-défense Kogweogo au Burkina Faso», *Politique africaine*, Vol 3, n° 163, p. 127-144.
- Tonnelat, S, Terzi, C. 2013, «Espace public» (2) dans I. Casillo, R. Barbier, L. Blondiaux, F. Chateauraynaud, J.-M. Fourniau, R. Lefebvre, C. Neveu, & D. Salles (Éds.), *Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la Participation, DicoPart (1ère édition)*. GIS Démocratie et Participation. https://www.dicopart.fr/espace-public-2-2013.
- ONU, La résolution 2250 du Conseil de sécurité des Nations-Unies du 9 décembre 2015.

l'école n'est pas une institution neutre mais joue désormais son rôle appareil idéologique de l'Etat comme le relevait Louis Althusser (Althusser, 1995). Ces politiques de citoyennetés ne sont pas en contradiction avec les politiques sécuritaires, elles se complètent. La question qui peut se poser est celle de l'implication des jeunes dans le processus de formulation de ces politiques. Leur implication n'est pas évidente en ce sens qu'un dispositif de consultation d'organisations de jeunesse n'est pas mis en œuvre.

Conclusion

L'espace public au Burkina Faso depuis les indépendances est marqué par une volonté de participation politique des jeunes. Cette participation politique est très mitigée. Le désenchantement gagne les engagements souvent face aux espoirs dessus des acteurs politiques. Depuis, le début de la crise sécuritaire en 2016, les jeunes participent aux politiques sécuritaires même si la manière est souvent critiquées. L'Etat face à leur volonté de participation aux affaires publiques, formule et implémente des politiques de citoyenneté qui font d'eux les leviers.

Bibliographie

- Althusser, Louis, *Sur la reproduction*, PUF, 1995,
- Becquet, Valérie, 2018, «Comprendre l'instrumentation des questions de citoyenneté dans les politiques d'éducation et de jeunesse : une typologie des dispositifs d'action publique». *Lien social et Politiques*, n° 80, p. 15-33. https://doi.org/10.7202/1044107ar
- Chouli, Lila, 2012, *Burkina Faso 2011. Chronique d'un mouvement social*, Paris, tahin party,
- Chouli, Lila, 2018, *Sur l'insurrection populaire et ses suites au Burkina Faso*, Dakar, L'Harmatta-Sénégal,
- GERM, 2021, *Analyse du sahel central sur le niveau de risque pour les enfants recrutés par les groupes armés*, https://resourcecentre.savethechildren.net/fr/document/analyse-du-sahel-central-sur-le-niveau-de-risque-pour-les-enfants-recrutes-par-les-groupes-armes
- Loncle, Patricia. 2002 «Jeunesse et action publique : du secteur à la catégorie». *To Change or not to Change ?*, édité par Joseph Fontaine et Patrick Hassenteufel, Presses universitaires de Rennes, 2002, https://doi.org/10.4000/books.pur.24806

pouvant être rangées dans les politiques socio-éducatives et culturelles, on a la réintroduction de l'éducation civique dans les programmes scolaires, l'instauration du service national patriotique, l'immersion patriotique obligatoire.

Dans les faits, à la rentrée scolaire 2024-2025, le gouvernement burkinabé a réintroduit l'éducation civique dans l'enseignement général post-primaire et secondaire et de la formation technique et professionnelle. Selon le ministère en charge de l'enseignement secondaire, l'éducation civique dans les programmes est une façon d'endiguer l'incivisme des élèves qui est souvent préjudiciable au vivre-ensemble. Ensuite, l'Etat a initié un service national patriotique qui s'applique à tous les burkinabé scolarisés dont l'âge est l'inclus entre 18 à 35 et engagé dans l'accomplissement d'une mission d'un intérêt général. L'ancien premier ministre Apollinaire Joachimson Kyelem de Tambela laissait entendre le fondement de cette action en ces termes : «Nous avons tenu à changer le Service national pour le développement (SND) en Service national patriotique (SNP) parce que c'est la nouvelle philosophie qui est en marche. Il s'agit de construire la Patrie. Vous ne pouvez pas construire votre Patrie si vous ne connaissez pas son histoire, sa culture et sa philosophie. Ses jeunes formateurs devront inculquer aux jeunes appelés les notions de patriotisme car il faut qu'ils aient l'amour de leur Patrie et travailler pour elle».[13] Enfin, il y a l'instauration de l'immersion patriotique obligatoire pour les élèves admis aux examens scolaires[14]. Il s'agit d'une initiative de formation physique et d'éducation aux valeurs civique, disciplinaire et patriotique.

De prime abord, l'analyse de ces politiques de citoyenneté permet d'appréhender la perception que les autorités publiques ont de la citoyenneté. On y appréhende une conception qui fait du patriotisme, la discipline, l'aptitude physique aux actions militaires des valeurs nécessaires qui conditionnent l'accessibilité à la citoyenneté. Ensuite, l'initiation de ces politiques de citoyenneté peuvent s'appréhender comme des tentatives de construction de l'Etat-nation «par le haut» avec les jeunes comme le levier principal. Enfin, la réinstauration de l'éducation civique, laisse déduire que

[13] Extrait son discours prononcé lors du recrutement de la première promotion. https://www.sig.gov.bf/details?tx_news_pi1%5Baction%5D=detail&tx_news_pi1%5Bcontroller%5D=News&tx_news_pi1%5Bnews%5D=1865&cHash=8c0ea5e690bf0a1a3797adedb1176f76

[14] https://burkina24.com/wp-content/uploads/2025/08/DECRET-N%C2%B02025-0780-MESFPT-.pdf consulté le 15 septembre.

complémentaires à l'action publique sécuritaire. Ce faisant, ils en multiplient depuis 2022.

2. Les jeunes comme ressortissants[10] des politiques de citoyenneté

Le Burkina Faso possède une politique nationale de la jeunesse[11] et une politique nationale d'emploi. Ces documents qui servent de cadre de l'action institutionnelle du ministère en charge de la jeunesse ont pour objectif l'autonomisation et le travail décent en faveur des jeunes. Cependant, le contexte d'insécurité et la perception sur ses causes ont occasionné une formulation de politiques publiques prenant en compte la socialisation civique des jeunes afin de relever le défi politico-sécuritaire. Cela parce qu'il est démontré que les jeunes sont à la fois acteurs et victimes du terrorisme. Ils sont acteurs dans la mesure où les groupes armés enrôlent la frange jeune comme combattant en leur sein (GERM, 2021). De même, ils sont victimes car leur nombre est très élevé au sein des forces armées et de sécurité qui connaissent de lourdes pertes en vies humaines. Dès lors, ils sont au cœur de l'action publique sécuritaire comme cibles et bénéficiaires finaux (Saidou, 2023).

En outre, depuis, 2022, les pouvoirs publics de la transition multiplient les politiques publiques en faveur de la jeunesse. Elles peuvent être classées en deux rubriques. Il y a les politiques socio-éducatives et les politiques d'activation du marché du travail[12]. Les premières matérialisées par des instruments règlementaires et législatifs (loi, décrets, circulaires) participent à l'édification d'une politique de citoyenneté qui entretient un lien cohérent avec l'action publique sécuritaire globale. Les politiques socio-éducatives et culturelles renvoient aux politiques d'éducation ou de formation dont l'objectif est la socialisation aux valeurs socio-politiques promues par les autorités publiques. Dans le cas concert du Burkina Faso, il s'agit de la socialisation à la prévention des problèmes sociaux comme les problèmes communautaires, le terrorisme. Au nombre de ces actions gouvernementales

[10] Terme utilisé en analyse des politiques publiques pour désigner un individu ou un groupe d'individus dont la situation est modifiée directement ou indirectement par une politique publique.

[11] https://www.prb.org/wp-content/uploads/2018/05/Politique-Nationale-de-Jeunesse-2008.-Burkina-Faso.pdf

[12] Les politiques d'activation du marché sont les actions du gouvernement dont l'objectif est de travailler à l'accessibilité des jeunes sur le marché du travail, les actions de développement des compétences techniques et professionnelle en faveur des jeunes par le rapprochement de système éducatif aux demandes du monde du travail.

source et une ressource de l'action publique. Depuis le début de la transition dirigée par le président Traoré, on y assiste à une construction d'une identité de la jeunesse à travers les discours. Cette construction idéel-typique de l'identité de la jeunesse se table sur ce qu'elle doit être, ce qu'elle doit entreprendre comme actions et son rôle dans la construction de l'Etat-nation. En effet, le Président et certains responsables du gouvernement tiennent fréquemment des discours en direction de la jeunesse. De ces discours, il ressort que la jeunesse est une catégorie sociale qui doit se distinguer par le travail bien fait. Elle doit toujours aller à la quête du savoir afin de ne pas tomber dans l'incompétence. De même, comme moteur de l'histoire du pays, elle doit être le fer de lance de la lutte contre l'impérialisme surtout en évitant la traîtrise. Ainsi selon le Président, «il faut que nous arrivions à faire de la jeunesse un véritable atout et un moteur pour le développement»[9] par le biais de la discipline.

A bien analyser ces discours à l'endroit de la jeunesse, on peut y déceler une démarche stratégique à la fois d'évitement de la violence contre l'Etat qui met à mal l'idée de l'Etat-nation (Ouédraogo, 2020) et une dynamique de consolidation du pouvoir du régime. Ainsi, au-delà de l'appel au ralliement pour la quête de la sécurité, il s'agit aussi d'un appel à une forme d'engagement citoyen sans conflictualité : l'Etat ne doit plus être vu comme challenger mais comme un partenaire. Ce discours est performatif en ce sens que l'action publique contestataire comme mode de participation politique longtemps utilisé par les jeunes au Burkina Faso devient de plus en plus rare. De même, les autorités publiques conçoivent un discours en faveur de la cause sécuritaire fait de répertoire de justifications qui disqualifie l'action collective contestataire capable d'éroder leur pouvoir. Et les caractéristiques d'une «bonne jeunesse» énoncées par les pouvoirs publics est alors le référentiel dans la fabrication des politiques de citoyenneté. Entendons par politique de citoyenneté l'ensemble des actions prises par les pouvoirs publics pour transformer les jeunes en citoyens actifs pour le vivre ensemble convivial et la défense de l'Etat en tant qu'entité juridique voire de la nation comme entité subjective. Partant de ce dernier aspect, ces politiques de citoyenneté ont une dimension symbolique dont la fonction est d'affirmer les liens entre gouvernants et gouvernés (Becquet, 2018 : 16). Ainsi, face à la forte demande de participation aux affaires publiques des jeunes dans un contexte d'insécurité, les pouvoirs publics voient dans les politiques de citoyenneté de nouvelles perspectives

[9] Discours à la jeunesse le 09 Août 2024.

civile venues des régions et la rédaction de la politique nationale de la sécurité par un groupe pluridisciplinaire. Cette implication des civils s'explique par un déficit programmatique en matière de politique de sécurité du régime Kaboré (Saidou, 2019). Au fond, les civils surtout les jeunes n'ont pas attendu ce forum pour participer à la sécurisation du territoire. En effet, dès 2015, les jeunes se sont engagés dans les groupes d'auto-défense communément appelés Kogweogo pour lutter contre l'insécurité de tout genre. Ces groupes d'auto-défense sont nés comme une réponse au vide sécuritaire que connaissait le pays en termes de maillage (Soré, Cote et Ouédraogo, 128). De même, avec la multiplication des attaques terroristes, le 05 décembre 2019, la Coordination du Mouvement Populaire pour la Résistance du Bam lance un appel aux autorités pour une action d'auto-défense. Ce mouvement demandait aux villages de la province du Bam[8] de mobiliser des hommes pour une formation militaire, sous l'égide de l'Etat, afin de défendre leurs populations. A cet effet, le mouvement a émis le souhait d'avoir des armes dans une logique d'auto-défense. Suite à cet appel, le 21 janvier 2020, l'Etat a décidé alors d'adopter une loi pour le recrutement de volontaires pour la défense de la patrie (VDP). Cette réaction fait de la jeunesse un acteur majeur des politiques institutionnelles comme les politiques sécuritaires. Comme le note Abdoul Karim Saidou : «La situation sécuritaire a ouvert une fenêtre d'opportunité pour booster la participation des jeunes à l'action publique sécuritaire par le haut. L'inclusion des jeunes dans la production et la mise en œuvre des politiques de sécurité est à la fois latente et délibérée. Les jeunes sont d'abord acteurs publics de mise en œuvre des politiques de sécurité de par leur rôle dans les forces de sécurité. Ils sont ensuite acteurs privés dans le cadre des politiques les visant comme groupes cibles et bénéficiaires finaux.» (Saidou, 2023 : 546). On peut ajouter que la crise sécuritaire a été une fenêtre d'opportunité pour la formulation et l'implémentation des politiques de citoyenneté dont la jeunesse est le public cible.

II - Les jeunes au cœur de la fabrique de politiques de citoyenneté

1. Être jeune selon les pouvoirs publics : La construction d'une catégorie sociale

La jeunesse en tant que catégorie sociale a une place prépondérante dans le discours des pouvoirs publics de la transition car elle est perçue comme une

[8] Il s'agit d'une province située à une centaine de kilomètre de la capitale.

toujours la force de frappe de l'armée ne reprennent pas le dessus. Ils ont été comme un bouclier qui a permis au MPSR 2 de s'installer. Le capitaine Traoré quand il prenait le pouvoir avait trente-quatre ans (34). L'imaginaire Sankara[4] qui est toujours au fondement de l'action citoyen de certains jeunes au sein de la société civile a participé à la légitimation du pouvoir du président Traoré. Certains jeunes voient en lui le deuxième Sankara surtout qu'il parle aussi de révolution. Depuis lors, on assiste à des initiatives citoyennes de jeunes afin de soutenir le régime. Le soutien se manifeste aussi par des mobilisations fréquentes sous forme de «parlement des ronds-points»[5] où les jeunes font des délibérations qui sont de plus en plus prises en compte par les pouvoirs publics. Par exemple «ces parlements des ronds-points» ont d'abord exigé le maintien de Ibrahim Traoré comme président de la transition lors des assises nationales pour la signature de la charte de transition[6] et par la suite demandé une durée de cinq (5) ans de transition. De même, ils se sont mobilisés pour le départ des troupes françaises qui étaient stationnées à Ouagadougou etc. Partant de là, ces groupes de jeunes ont une influence indéniable dans les arènes de l'action publique sécuritaire.

1. La demande de participation à l'action publique sécuritaire

Depuis 2015, le Burkina Faso est en proie aux attaques terroristes. Le pays dans un registre d'éradication du phénomène sécuritaire a procédé à des reformes sécuritaires. Des réformes qui font place à une gouvernance sécuritaire avec la participation des civils (Saidou, 2019). Cela s'est matérialisé avec le Forum de 2017[7] sur la sécurité nationale qui a regroupé les forces de défense et de sécurité, les autorités coutumières, les organisations de la société

[4] Un imaginaire populaire forgé par depuis le passage de Thomas Sankara à la tête du pays qui conçoit les militaires comme vertueux, investis d'un «rôle messianique» et capables de discipliner le pays et le mettre sur le chemin du développement. Cet imaginaire populaire est nourri par le bilan de Thomas Sankara en trois ans de révolution.

[5] Nous utilisons ce terme pour qualifier les dispositifs discursifs que des populations majoritairement jeunes ont mis en place au niveau des ronds-points depuis la prise du pouvoir de Ibrahim Traoré. Ces mouvements sont présents, dans les grands centres urbains et dans les petites villes. Ils se perçoivent comme acteurs de la veille citoyenne. Donc ils discutent des problèmes publics, font des adresses aux autorités.

[6] https://burkina24.com/2022/10/14/assises-nationales-la-signature-de-la-charte-de-la-transition-prevue-ce-14-octobre-vers-18h/ consulté le 10 septembre.

[7] Le forum avait pour thème « Garantir la paix et la sécurité pour un développement durable : la nécessité d'une réforme du secteur de la sécurité ».

publiques dans une contexte de transition et de crise sécuritaire à partir des questions suivantes : Dans ce contexte d'insécurité, quelles sont les actions des pouvoirs publics en faveur de la participation des jeunes aux affaires publiques au Burkina Faso ? Y a-t-il une cohérence entre ces politiques publiques ? A cette question, nous partons du constant que depuis le début de la crise sécuritaire, la demande de participation des jeunes aux affaires publiques est accueillie d'une manière favorable avec des politiques publiques de citoyenneté qui entrent en résonnance avec l'action publique sécuritaire globale.

I - Une forte demande de participation aux affaires publiques de la part des jeunes burkinabé

1. L'action collective contestataire comme l'expression de la demande de participation politique

L'espace public burkinabé est traversé depuis les indépendances d'une volonté de participation des jeunes à la gestion des affaires publiques. L'inclusion dans les instances de décisions souhaitée par la jeunesse n'a été effective véritablement qu'à partir de la révolution qu'a connu le pays de 1984 à 1987 et à l'ouverture démocratique avec l'élection législative de 1992 où certains élus du parti au pouvoir à l'Assemblée nationale n'avaient pas trente-cinq ans. Depuis lors, ceux-ci participent aux affaires publiques mais rarement, ils n'ont atteint les instances électives ou exécutives[2]. Dès lors, l'engagement citoyen voire politique conventionnel est souvent gagné par un désenchantement : d'où le recours aux mouvements sociaux contestataires avec des répertoires d'action comme les grèves, sit-in (Chouli, 2012). En effet, lorsqu'ils s'engagent dans les partis politiques, le rôle de prédilection qui leur est confié est la mobilisation des militants. Cela peut expliquer le fort engagement citoyen des jeunes dans les organisations de la société civile qui sont souvent au-devant des révoltes.

Il faut noter que l'action collective contestataire a accompagné l'avènement des régimes militaires surtout celui du Président Ibrahim Traoré. A l'annonce de la prise du pouvoir par le MPSR2[3], le 30 septembre 2022, les jeunes sont sortis nombreux afin d'empêcher que les éléments du président Damiba qui avaient

[2] A une acception près, ce n'est qu'à l'élection législative de 2020 qu'un jeune âgé de 31 ans est élu député à avec l'Union pour le Progrès et le Changement (UPC), parti d'opposition.

[3] Le Mouvement patriotique pour la sauvegarde et la restauration a été l'auteur du coup d'Etat de janvier 2022. Le tenant du second coup d'Etat sont issus de ce mouvement. Il s'agit d'une dissension interne qui a provoqué le second. Ce qui explique le nom MPSR2.

Les politiques publiques en faveur des jeunes dans un contexte d'insécurité au Burkina Faso

WINDLAMITA MARINO COMPAORE

Introduction

Le Burkina Faso a une population très jeune. Les jeunes représentent environ 77,9% de celle-ci. Cette jeunesse est en proie à l'analphabétisme et au chômage. Cette donne est très ancienne et a été au fondement du mouvement insurrectionnel qui a secoué le pays en octobre 2014. Porteur d'un vent d'espoir, (Ouédraogo, 2014) ce mouvement insurrectionnel n'a pas véritablement changé la situation des jeunes. Pourtant l'autorité au lendemain de l'insurrection n'a pas manqué d'éloge à son endroit[1] et a indiqué l'urgence et le rôle central des jeunes dans l'action publique. Cependant, l'appel au passage du flambeau aux jeunes et le renouvellement de la classe politique n'ont pas véritablement eu lieu lors de cet épisode politique.

A la suite, malgré la volonté des jeunes à participer à la gestion des affaires publiques, le régime démocratiquement élu du président Rock Marc Christian Kaboré, une fois au pouvoir n'a pas augmenté la place et le rôle de ces derniers dans les instances de décisions. Ils ont gardé leurs rôles subalternes de mobilisateur au sein de organisations partisanes. En sus, avec les attaques terroristes devenues prégnantes sous ce régime à partir de 2016, les jeunes devinrent des acteurs clés de la politique sécuritaire (Saidou, 2023). Cette donne a continué avec les deux régimes de transition occasionnés par les coups d'Etat du 24 janvier du 30 septembre 2022 dirigés respectivement par le Lieutenant-colonel Henry Sandaogo Damiba et le Capitaine Ibrahim Traoré. Certains auteurs y voient une inclusion précaire et une alternative suicidaire (Saidou, 2023).

Le présent travail tente d'analyser la réaction des autorités publiques à savoir les autorités de la transition à la demande de participation des jeunes aux affaires

[1] Une fois les autorités de la transition de 2014 installées, elles ont dédié une place à la jeunesse au cœur de la capitale. Lors de cérémonie de baptême de ladite place en décembre 2025, le premier ministre Isac Zida, déclarait que la jeunesse occupe une place centrale dans ce qui concerne l'avenir du pays. https://lefaso.net/?page=impression&id_article=68563.

Cette nouvelle manière d'être acteur politique ouvre également la voie à des formes hybrides de participation, combinant mobilisation sociale, action communautaire et interventions sur la scène politique formelle.

Conclusion-Recommandations

Au Mali, l'implication des jeunes dans la vie publique résulte d'une dynamique complexe mêlant des dimensions sociales, économiques, politiques, culturelles et technologiques. Cette combinaison de facteurs a profondément modifié les formes d'engagement juvénile, marquant un glissement d'une participation traditionnelle, institutionnelle et réservée à une élite vers des modes d'action plus inclusifs, informels, pragmatiques et autonomes.

Dans un contexte marqué par d'importants enjeux sociaux et politiques, cette jeunesse en pleine transformation incarne un levier stratégique pour le renouveau démocratique et la construction d'un développement durable. Il est donc essentiel que les institutions, les autorités publiques et les acteurs de la société civile reconnaissent cette évolution et adaptent leurs approches pour accompagner cette dynamique prometteuse. Pour ce faire, les priorités suivantes doivent être prises en compte :

- Privilégier une gouvernance vertueuse, efficiente, efficace et tournée vers l'avenir
- Elargir l'espace civique par l'ouverture des espaces de pouvoir pour les jeunes
- Renforcer la participation des jeunes à travers l'espace civique numérique et l'utilisation des réseaux sociaux
- Encourager les jeunes à investir le terrain du droit et des institutions
- Créer les conditions favorables à l'insertion socioprofessionnel des jeunes
- Moderniser notre démocratie à travers l'usage des plateformes numériques de manière stratégique pour éviter la désinformation
- Réinventer des formes de légitimité démocratique par la création d'espaces discursifs
- Aller vers une appropriation des institutions par les jeunes
- Favoriser la participation des femmes au-delà des quotas en mettant l'accent sur la qualité de participation
- Lutter contre la corruption au sein des institutions étatiques et aller vers la transparence, la redevabilité et la participation
- Rompre avec les élections sans choix source de violences
- Favoriser un renouveau politique qui passe par le nationalisme

à des crises nationales ou locales. Le numérique devient un refuge pour les jeunes qui voient en ces nouveaux outils numériques une alternative pour s'organiser, dénoncer, proposer et participer. À travers les plateformes numériques, les jeunes qui sont traqués dans l'espace civique trouvent dans le numérique un accès élargi à l'information politique, à l'éducation civique, aux droits et aux politiques publiques. Ces plateformes leur facilitent aussi la mobilisation, la solidarité et la constitution de communautés engagées autour d'un idéal démocratique.

Avec les possibilités offertes par l'intelligence artificielle et les médias en ligne, les jeunes peuvent renforcer leurs compétences, développer des initiatives et jouer un rôle actif dans la transformation sociale. Cependant, cet espace exige une éthique car la liberté numérique ne saurait exister sans responsabilité.

Il demeure néanmoins des inégalités d'accès à ces outils, surtout entre zones urbaines et rurales, et entre sexes. La fracture numérique constitue un frein à une participation pleinement démocratique. Par ailleurs, la rapidité de circulation de l'information peut parfois engendrer des risques de désinformation ou de manipulation.

VI - Vers un renouveau de la dynamique de participation des jeunes aux affaires publiques

Ces différents facteurs se combinent pour produire une transformation profonde de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Mali. Leur engagement, autrefois cantonné à des formes institutionnelles formelles, subordonnées et parfois symboliques, se décline aujourd'hui en pratiques plus diverses, informelles, autonomes et pragmatiques.

Cette évolution se traduit par :

- La montée de l'engagement associatif et citoyen autonome,
- Le recours aux expressions culturelles et symboliques comme moyens de mobilisation,
- L'utilisation stratégique des outils numériques et des réseaux sociaux,
- Une quête pragmatique liée à la résolution de problématiques concrètes (emploi, accès aux services, sécurité),
- Un positionnement critique et parfois contestataire vis-à-vis des institutions politiques traditionnelles.

participation de plus en plus active dans cette transition et surtout aux consultations nationales.

Parmi les participations de la jeunesse aux questions d'ordre national, nous pouvons citer :

- les journées de réflexion du CNJ-MALI sur la contribution des jeunes à la réussite de la Transition ;
- la participation du CNJ-Mali aux Assises Nationales de Refondation du Mali ;
- la participation des jeunes au Conseil National de Transition ;
- les journées de réflexion des jeunes des partis politiques pour soutenir les Autorités de la Transition[8].

Cependant, la jeunesse exprime vivement sa volonté de changement de système de gouvernance voire même de refondation de l'Etat. La jeunesse ouest africaine et sahélienne aspire à une démocratie substantielle qui s'intéresse aux résultats concrets dans la vie quotidienne : justice sociale, réduction des inégalités, participation effective aux décisions publiques, accès équitable aux ressources et aux services essentiels. De ce fait, passer d'une démocratie électorale à une démocratie du vivant implique une gouvernance fondée sur la dignité humaine. Cela nécessite une volonté politique, le respect des règles, une éthique publique, et surtout une politique éducative qui réarme la pensée et redonne confiance aux citoyens dans l'avenir démocratique[9].

Un avenir dont les voies semblent être tracées à travers les NTIC.

V - Les facteurs technologiques, un nouvel espace d'engagement

La diffusion rapide des nouvelles technologies et l'usage intensif des réseaux sociaux ont profondément transformé la mobilisation et l'information politiques. Pour les jeunes, ces plateformes sont devenues des espaces privilégiés de débat, d'organisation et de communication. Elles permettent de contourner les médias traditionnels, souvent jugés peu accessibles ou biaisés, servant ainsi de tremplin pour une démocratie numérique.

Les réseaux sociaux facilitent ainsi des engagements plus spontanés, moins encadrés, et permettent des mobilisations sur des thèmes précis, souvent liés

[8] Idem.

[9] Gorée Institute, ibid.

Gao, Tombouctou, Bandiagara, Mopti, Bankass et Koro, par exemple, les jeunes ont joué pleinement ce rôle de résistants en se mobilisant, chaque fois qu'ils estiment leurs droits brimés. Ainsi, différentes manifestations ou contestations organisées par les jeunes à mains nues contre les occupants armés ont permis de rétablir certains droits des populations. Elles ont véritablement contribué à la libération de ces localités occupées. Ces actions menées par les jeunes leur ont permis de cerner la problématique de la crise et de participer activement à la recherche de réponses[7].

Malgré cette volonté d'engagement de la jeunesse, le défi de la confiance envers les institutions demeure. La confiance des jeunes envers les institutions étatiques et politiques est particulièrement affaiblie. Les enquêtes démontrent un rejet important des partis traditionnels qui ne représentent pas, selon eux, leurs aspirations. Ce manque de confiance se traduit par une faible participation électorale et le développement de formes de mobilisation extra-institutionnelles.

Ce phénomène appelle à un renouvellement des pratiques démocratiques, plus inclusives et transparentes, afin de recréer un lien entre la jeunesse et les institutions porteuses d'autorité.

Le rôle croissant de la société civile n'est pas du tout à négliger à cet effet.

Face à ce contexte difficile, la société civile joue un rôle capital. Les associations de jeunes, ONG, mouvements citoyens et collectifs émergents constituent des alternatives pour canaliser les mobilisations et encourager la participation. Ces structures offrent aux jeunes un espace où ils peuvent s'exprimer, agir directement, et s'organiser sans les contraintes des partis politiques.

Elles contribuent aussi à la formation politique et à la montée en compétences des jeunes militants, par des approches participatives et des projets innovants attachés aux réalités locales.

Dans le contexte actuel, deux faits majeurs plaident pourtant pour une forte participation des jeunes à la politique locale. Le premier repose sur le poids démographique. Avec 65% de la population, leur mise à l'écart rendrait illégitime tout pouvoir qui s'installerait à la mairie, puisqu'il ne sera pas représentatif des citoyens. Le second est que les jeunes ne sont pas simplement nombreux, ils sont une ressource incontournable du développement. D'où la

[7] NIANG et al, ibid.

Jeunesse (PNJ) du Mali, adoptée en 2023, s'inscrit pleinement dans l'esprit et les orientations de la Charte africaine de la jeunesse adoptée par l'Union africaine en 2006. Cette charte pose les bases de politiques intégrées visant à promouvoir les droits des jeunes, garantir leur accès à l'éducation, à la santé, à l'emploi et à la participation citoyenne, renforcer leur autonomisation, encourager leur leadership et leur créativité, favoriser l'inclusion et lutter contre toutes les formes de discrimination, encadrer les politiques nationales de jeunesse et enfin, stimuler leur participation active à la gouvernance, à la paix et à la construction de l'unité africaine.

En cohérence avec ces principes continentaux, la PNJ du Mali ambitionne de faire de la jeunesse un levier central du développement national, en misant notamment sur l'accès à un emploi décent et la promotion de la citoyenneté active. Parmi les dispositifs prévus, on trouve la formation professionnelle adaptée, le soutien à l'entrepreneuriat, ainsi que le volontariat civique, censés préparer les jeunes à jouer un rôle moteur dans la transformation économique et sociale du pays. Mais une telle ambition est-elle réalisable au regard du contexte politique ?

IV - Les facteurs politiques : la jeunesse entre désillusion et nouvelles exigences dans la gouvernance

La crise de la gouvernance au Mali, comme dans beaucoup de pays de la sous-région, a créé un véritable désappointement chez les Jeunes, les amenant ainsi à une remise en cause de la démocratie et à une forte adhésion aux régimes militaires.

Depuis plusieurs années, le Mali est confronté à une crise politique et sécuritaire majeure, caractérisée par l'instabilité gouvernementale, des transitions successives, et la difficile gestion des conflits internes. Cette crise a un impact profond sur la participation des jeunes, d'une part en les mobilisant autour des enjeux démocratiques, d'autre part en creusant un sentiment d'exclusion.

Les structures politiques traditionnelles sont perçues comme inefficaces et corrompues, ce qui accroît la défiance des jeunes à leur égard. Néanmoins, cette instabilité peut aussi créer des «fenêtres d'opportunité» permettant aux jeunes de se positionner comme acteurs du changement, en particulier dans les espaces décentralisés. Les jeunes des différentes localités à travers les Conseils Régionaux de Jeunesse et d'autres associations, se sont organisés en mouvements de résistance pour se protéger et protéger les populations. A

L'insuffisance d'une formation adaptée freine parfois l'émergence d'une jeunesse pleinement apte à participer aux débats publics ou à assumer des rôles dans les institutions.

Par ailleurs, des programmes spécifiques hors du cadre scolaire, tels que des formations en leadership, gestion de projet et communication citoyenne, aident à renforcer les capacités des jeunes engagés, bien que ces initiatives restent limitées en couverture.

Néanmoins, avec les jeunes d'aujourd'hui on assiste à une évolution des rapports intergénérationnels. Au Mali, comme dans beaucoup de pays africains, la culture valorise le respect des anciens et une transmission hiérarchique du pouvoir. Cette tradition peut constituer un obstacle à la pleine participation des jeunes, souvent considérés comme peu expérimentés.

Toutefois, la modernité, portée par la scolarisation et les influences extérieures, modifie ces relations. Les jeunes revendiquent de plus en plus leur autonomie et questionnent les cadres traditionnels. Cette tension entre tradition et modernité donne naissance à des dynamiques inédites où la jeunesse cherche à concilier respect des aînés et affirmation d'une identité politique propre. Toute chose qui conduit à l'émergence de nouvelles formes d'expression identitaire. Les jeunes Maliens revendiquent leur identité à travers des moyens nouveaux et symboliques, comme la musique, l'art urbain, la mode ou des mouvements culturels émergents. Ces formes d'expression créent des espaces alternatifs d'engagement, avec un langage et des codes qui leur sont propres.

Cet activisme culturel s'accompagne d'une prise de conscience collective, souvent relayée par des figures influentes, qui contribue à renouveler le débat public et à renforcer la mobilisation autour des questions politiques, sociales et économiques. La prise en charge de ces questions est donc inscrite dans l'agenda institutionnel international

III - Les facteurs extérieurs, une pression normative internationale et régionale

Des instruments comme la Charte africaine de la jeunesse, les résolutions de l'ONU sur la jeunesse, la paix et la sécurité (par exemple la Résolution 2250) encouragent l'inclusion des jeunes dans les processus de paix, de gouvernance.

Les bailleurs de fonds, les ONG, les PTF (partenaires techniques et financiers) financent des projets de gouvernance inclusive, de résilience, de participation civique pour les jeunes. L'ambition portée par la Politique Nationale de la

Tirant ainsi les leçons de l'histoire la jeunesse tente tant bien que mal de reprendre son destin en main et de redessiner son horizon dans un contexte socio-économique peu favorable.

II - Les facteurs socio-économiques, des déterminants structurels

Le chômage et la précarité économique constituent des facteurs essentiels dans les transformations de la participation des jeunes aux affaires publiques, étant à la fois source de désengagement et facteurs d'autres formes d'engagement.

Le chômage des jeunes au Mali demeure l'un des problèmes socio-économiques les plus criants. Les données récentes montrent que les jeunes - souvent diplômés - peinent à trouver des emplois stables, aggravant leur sentiment de marginalisation. Cette situation affecte leur rapport à la société et incite à une mobilisation politique et sociale comme moyen d'expression et de revendication. L'engagement des jeunes n'est plus uniquement idéologique mais gagne en pragmatisme, focalisé sur la recherche d'opportunités économiques et sociales.

Le manque de ressources pour accéder aux besoins fondamentaux et l'insécurité financière génèrent une précarité qui influence fortement leur participation aux affaires publiques, car elle conditionne leur capacité à s'investir durablement dans des actions militantes ou associatives. Ces formes d'engagement sont souvent des espaces alternatifs pour pallier l'exclusion économique.

Par ailleurs, l'accès à l'éducation et à la formation apparaît également un indicateur clé de la participation politique. L'éducation apparaît comme un levier crucial dans l'aptitude des jeunes à s'engager efficacement. Une meilleure scolarisation augmente le niveau de conscience politique et civique, développe les compétences pour la participation et renforce la confiance en soi.

Malgré des progrès, l'accès à l'éducation au Mali reste inégal, avec d'importantes disparités entre zones urbaines et rurales, filles et garçons. En matière d'éducation, il ressort que la majorité des jeunes sont analphabètes, avec plus de 60% d'entre eux étant incapables de lire ou d'écrire dans aucune langue quelconque. Les jeunes filles sont particulièrement touchées par l'analphabétisme comparativement aux jeunes garçons, avec un taux d'alphabétisation de 44 % pour les garçons contre 33% pour les filles[6].

[6] Soumaïla TRAORE, Rapport d'analyse des données du Cinquième Recensement Général de la Population et de l'Habitat (RGPH5), Thème : Situation des Jeunes,
https://www.instatmali.org/laravel-filemanager/files/shares/rgph/rapport-situation-jeunes rgph5_rgph.pdf

Jusqu'aux années 1980, ces structures jouaient un rôle clé en tant qu'écoles de civisme, d'engagement communautaire et de solidarité, accompagnant la jeunesse dans ses premiers pas vers la vie publique et la construction nationale[4].

Toutefois, les réformes structurelles mises en œuvre dans les années 1980 et 1990, ainsi que l'ajustement structurel imposé par les institutions financières internationales, ont profondément transformé le paysage institutionnel au Mali. Les structures traditionnelles d'encadrement de la jeunesse se sont affaiblies, ouvrant la voie à de nouvelles formes d'engagement, souvent plus dispersées et parfois détournées à des fins clientélistes ou politiques. Dans certains cas, les organisations de jeunesse ont été réduites à de simples tremplins vers des opportunités professionnelles ou politiques, au détriment de leur vocation initiale d'éducation civique et d'insertion sociale.

Dans les années 1990, l'instauration de la démocratie et l'introduction du multipartisme ont permis l'émergence de nouveaux espaces d'expression citoyenne. De nombreuses associations, mouvements et organisations de jeunesse ont vu le jour, s'impliquant activement dans la sphère publique, la mobilisation sociale et les dynamiques de transformation politique. Toutefois, avec le temps, la montée des enjeux politiques et la concurrence pour l'accès aux ressources ont conduit certaines de ces structures à se détourner de leurs idéaux initiaux, devenant parfois des relais d'intérêts partisans. Ce glissement a nourri un certain désenchantement et un recul de l'engagement chez une frange de la jeunesse.

Aujourd'hui, le champ de l'engagement des jeunes est marqué par une recomposition profonde : à la fois héritière des traditions d'éducation civique, mais aussi traversée par les mutations socio-économiques (précarité, chômage de masse, montée du secteur informel). La jeunesse malienne demeure une force démographique majeure (plus de 65% de la population), confrontée à la pauvreté, à l'exclusion et à des perspectives d'emploi limitées, notamment dans le secteur formel où le taux d'emplois salariés demeure inférieur à 12%[5].

[4] Doudou Ben Béchir NIANG, Salif KONE & Youssouf KARAMBE, « Organisation de jeunesse au Mali d'hier à aujourd'hui : les dynamiques d'action pour une participation à la vie publique », Revue Espaces Africains (En ligne), 2 | 2022 (Varia), Vol. 2, ISSN : 2957- 9279, (Consulté le 03 septembre 2025).

[5] Mohamed Ali NIANG et al, Rapport-NIMD, 2025, Etude de cas (du Mali) Emploi décent des jeunes au Sahel : la qualité de l›emploi influence-t-elle la participation à la vie publique ?

Quant à celle de la participation aux affaires publiques, elle s'entend non seulement comme engagement politique mais aussi comme participation politique sous toutes ses formes, au sens de la sociologie politique.

En effet, La jeunesse malienne, à l'instar d'autres pays africains, constitue une force démographique majeure, représentant plus de 60% de la population du pays. Cette dominante démographique s'accompagne d'une aspiration grandissante à prendre part aux affaires publiques, tant dans les sphères politiques formelles que dans les nouvelles formes d'engagement social et citoyen. L'évolution récente de cette participation, qui se traduit par une transformation profonde de ses modalités, soulève la question des facteurs qui en sont à l'origine.

Cette communication entend examiner avec rigueur et précision les facteurs sociaux, économiques, politiques, culturels et technologiques qui expliquent cette mutation. Pour ce faire, nous conduirons une analyse en plusieurs sections thématiques clairement distinctes, dans le but de réfléchir non seulement aux causes mais aussi à la nature de la transformation. Notre démarche méthodologique croise revue de la littérature, analyse de rapports institutionnels et d'études récentes[3], ainsi que le recueil de témoignages de jeunes engagés (discussions informelles).

I - Les facteurs historiques, des déterminants latents du changement

Après son accession à l'indépendance en 1960, le Mali a été dirigé pendant de nombreuses années par des régimes centralisés, avec peu de mécanismes institutionnels permettant une réelle participation des jeunes aux décisions publiques. Néanmoins, l'implication des jeunes s'est structurée autour d'organisations telles que le Mouvement National des Pionniers, l'Union Nationale des Jeunes du Mali (UNJM), ainsi que d'autres structures parapubliques mises en place après l'indépendance. Ces entités poursuivaient un double objectif : éduquer les jeunes à la citoyenneté et faciliter leur insertion socio-économique, tout en diffusant l'idéologie nationale et en mobilisant la population.

[3] Nous nous inspirons d'une étude très récente, dont nous sommes membre de la commission scientifique, conduite par l'institut Néerlandais pour la démocratie multipartite (NIMD) menée conjointement au Mali, au Niger et au Burkina Faso sur le thème : Emploi décent des jeunes au Sahel : la qualité de l'emploi influence-t-elle la participation à la vie publique ?

Les facteurs à l'origine de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Mali

Par Mohamed Lamine OUATTARA
Enseignant-chercheur à l'UKB

«Les politiques de la jeunesse (en Afrique/au Mali) se révèlent ainsi, dans bien des cas, non pas comme un service rendu à la jeunesse, mais avant tout comme un service que la jeunesse doit rendre aux politiques.»

Jean Houssaye (Préface), in Badara Alou Traoré, *Politiques et mouvements de jeunesse en Afrique noire francophone : le cas du Mali*, Paris, L'Harmattan, 2007, p. 9.

Introduction

Si la démocratie est considérée comme le pouvoir de la majorité, on peut alors affirmer sans risque de se tromper que la démocratie africaine est censée être le pouvoir de la jeunesse, car celle-ci représente plus de 70% de la population africaine selon plusieurs sources concordantes. Pourtant, cette même jeunesse se trouve souvent à la marge des processus politiques, confinée à un rôle de spectatrice ou mobilisée uniquement à des fins électorales[1].

L'histoire de la participation des jeunes aux affaires publiques en Afrique est loin d'être un long fleuve tranquille et cette réalité d'autant plus perceptible dans les pays du Sahel en général et au Mali en particulier. Dans cette note d'analyse, la notion de jeunesse fait référence aux personnes âgées de 15 à 35 ans, conformément à la définition de la charte africaine de la jeunesse. Ce choix se justifie par ailleurs par notre volonté de trouver un juste milieu entre les différentes définitions de la jeunesse au Mali, qui ont évolué avec le temps. Avant 1991, la tranche d'âge pour la jeunesse a souvent débuté entre 8 et 10 ans et s'est étendue jusqu'à 35 ou 40 ans. Depuis 1991, La tendance a été de fixer la limite supérieure à 35 ans, avec une entrée dans cette tranche d'âge autour de 10 ans dans certaines définitions[2]. Actuellement, la définition la plus fréquente au Mali situe la jeunesse entre 15 et 35 ans.

[1] Gorée Institute, Note de synthèse AFRICAN PEACE AGORA numéro 3 / Avril 2025 : Renforcement des institutions démocratiques en Afrique de l'Ouest et au Sahel : quelles réponses aux aspirations des jeunes ?

[2] Badara Alou Traoré, *Politiques et mouvements de jeunesse en Afrique noire francophone : le cas du Mali*, Paris, L'Harmattan, 2007, pp. 16-17.

mesures relatives au renforcement des pouvoirs publics en ligne, la mise en place de structures dédiées aux jeunes, les cadres de concertation avec les jeunes, le financement des projets de développement communautaire des jeunes et l'accompagnement des jeunes pour la participation à des évènements régionaux et internationaux.

D'autre part, il existe des mesures qui sont perçues comme étant dissuasives. Ces mesures inclues : les coupures et restrictions de l'accès à internet et aux réseaux sociaux, ainsi que le renforcement du dispositif légal et institutionnel de lutte contre la cybercriminalité. Il est également important de souligner que ces mesures ont été prises.

Bibliographie

- Agence nationale de la statistique et de la démographie. (2024). *5e Recencement général de la population et de l'habitat (RGPH-5) du Sénégal : rapport provisoire .*
- Alzouma, G. (2024). Activisme politique et gouvernance au Niger : nature et formes de la répression numérique. *Tic & société , 18*(1), 119-148.
- Dembélé, K., Ballo, I., Koné, B., & Sissoko, E. F. (2024). Réseaux sociaux au Mali : entre mobilisation politique et mécanismes de censure. *Revue Internationale des Sciences de Gestion, 7*(1), 267-292.
- Gouba, F. (2024, Décembre). Activisme numérique et engagement citoyen au Burkina Faso : entre nouvelles opportunités et reconfigurations du rapport au politique. *Revue SLC n°*(18), pp. 590-606.
- Institut National de la Statistique (INSAT). (2023). *Cinquième Recensement Général de la Population et de l'Habitation (RGPH5) du Mali : résultats globaux du RGPH5.*
- Institut National de la Statistique et de la Démographie. (2022). *Cinquième Recensement Général de la Population et de l'Habitation du Burkina Faso : synthèse des résultats définitifs.*
- Ouattara, W. (2021). Médias sociaux et participation politique des jeunes au Burkina Faso : vers une citoyenneté numérique ? *MédiAfrique, 7*(2), 67-85.
- Tine, A. (2021). Mobilisations numériques et engagement citoyen au Sénégal. *Revue des Sciences Sociales, 58*(3), 87-104.
- Topal, R. (2022). The rise of digital repression: How technology is reshaping power, politics, and resistance. *The Information Society, 38*(1), 77-78.

III. AUTRES REACTIONS DES POUVOIRS PUBLICS

Une autre forme de participation dans les affaires publiques concerne les lanceurs d'alerte. Cette forme de participation a connu une ascendance particulière avec l'avènement des réseaux sociaux. Selon la Plateforme pour la Protection des Lanceurs d'Alerte en Afrique Francophone (PPLAAF), le lanceur d'alerte est défini comme "une personne qui révèle des informations concernant des actes illégaux, illicites ou contraires à l'intérêt général dont elle a été témoin, notamment dans le cadre de son travail afin d'y mettre un terme et provoquer un changement".

Pour la première fois en Afrique de l'ouest francophone, les lanceurs d'alerte sont légalement protégés dans un pays, à savoir le Sénégal. En effet, le projet de loi sur la protection des lanceurs d'alerte au Sénégal dans le cadre de la lutte contre la corruption, a été adoptée le 26 août 2025 à l'AN sénégalaise. Cette loi innovante prévoit entre autres une protection intégrale contre les représailles (protection étendue même à la famille proche), une garanti de l'anonymat, une récompense financière à hauteur de 10% des montants récupérés suite à l'alerte, ainsi que l'immunité pénale et civile pour la collecte de preuve.

Si cette loi constitue une réponse aux nombreux appels de la société civile et des jeunes pour garantir une protection des lanceurs d'alerte, elle est également une aubaine pour inciter les jeunes à s'impliquer davantage dans les affaires publiques, particulièrement en matière de lutte contre la fraude et la corruption. Les défis restent l'application effective de la loi et l'introduction de telles dispositions dans les autres pays de la région.

CONCLUSION

Dans les pays d'Afrique de l'ouest francophone, notamment le Bénin, le Burkina Faso, le Mali, le Niger et le Sénégal, les deux dernières décennies ont été marquées par la transformation de la participation des jeunes aux affaires publics. En effet, de nouvelles formes de participation des jeunes ont vu le jour et se développent au fil des ans. Ces dernières se résument à l'activisme numérique via les NTIC et au développement de l'engagement direct des jeunes auprès des communautés à travers les associations de jeunes. Devant le développement de ces nouvelles formes de participation des jeunes aux affaires publiques, des mesures d'ordre légal, règlementaire et institutionnel.

D'une part, certaines de ces mesures prises par les pouvoir publics semblent encourager ces nouvelles formes de participation des jeunes. Il s'agit des

II.2. Cadres de concertation

En plus des CNJ qui font également office de cadre de concertation entre les jeunes et les décideurs, les pouvoirs publics ont également mis en place des instances de dialogue telles que les forums de jeunesse. A ce propos, des pays comme le Burkina Faso et le Sénégal tiennent annuellement un forum national de la jeunesse. Ces forums sont souvent l'occasion pour les jeunes des quatre coins du pays d'échanger directement avec les plus hautes autorités de diverses questions relatives à la vie de la nation et aussi des défis spécifiques qui sont les leurs.

Par ailleurs, dans le cas spécifique du Burkina Faso, des faitières ou coordinations d'associations de jeunes ont été mis en place au niveau communal. Ces coordinations d'associations de jeunes au niveau des collectivités sont ainsi des cadres de dialogues entre les associations relevant de la collectivité territoriale, les élus locaux et les partenaires au développement.

II.3. Accompagnements multiformes

A côté des structures et cadres de dialogue mis en place et dédiés aux jeunes, les pouvoirs publics accompagnent les organisations de jeunes de diverses autres manières. Les pouvoirs publics offrent parfois des appuis d'ordre financiers, infrastructurel et technique aux jeunes engagés et aux organisations de jeunes.

D'abord, les pouvoirs publics mettent souvent à la disposition des organisations de jeunes la logistique nécessaire pour leurs activités. Il s'agit notamment de salles pour des sessions de formation, des conférences ou des forums. Ils apportent aussi souvent un soutien technique aux événements des organisations de jeunes en mettant à leur disposition des agents publics.

Ensuite, Ils soutiennent les initiatives des organisations de jeunes par des financements. A ce propos, les pouvoirs publics procèdent à travers des appels à projet de développement destinés aux organisations de jeunes, reconnaissant leur rôle et leurs efforts des auprès des communautés et ce dans plusieurs domaines.

Enfin, il faut souligner l'accompagnement technique et financier offert aux jeunes pour leurs participation à des événements majeurs aux niveaux régional et international. C'est le cas notamment des différentes Conférences des Parties (COP) auxquels participent des jeunes engagés avec le soutien des pouvoirs publics.

différentes structures de jeunesse cours des deux dernières décennies. En effet, s'appuyant sur la charte africaine de la jeunesse adoptée par l'Union Africaine (UA) en 2006, des organes consultatifs des jeunes ont été mis en place pour renforcer la participation des jeunes aux affaires publiques. Dans des pays comme le Burkina Faso, le Mali, le Niger et le Sénégal, des conseils nationaux de jeunesse (CNJ) vont ainsi être créés. Ces CNJ sont des faitières des associations de jeunes et se veulent être des cadres d'expression. Dans certains pays où existent ces CNJ, des démembrements sont créés au niveau local. C'est le cas au Burkina Faso où il existe, en plus des CNJ, des conseils régionaux de jeunesse (CRJ), des conseils provinciaux de jeunesse (CPJ) et des conseils communaux de jeunesse (CCJ). Ces structures sont souvent consultées pour l'élaboration, la mise en œuvre et le suivi des politiques publiques.

Une autre structure mise en place dans de nombreux pays dont le Bénin, le Burkina Faso, le Mali, le Niger et le Sénégal est YouthConnekt. Cette dernière a été mise en place avec le soutien de l'UA et du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD). YouthConnekt vise à renforcer l'autonomisation, l'innovation et l'engagement politique des jeunes en renforçant leurs compétences et en créant des espaces de dialogue avec décideurs.

En outre, certains pays de l'Afrique de l'Ouest francophone ont travaillé à mettre en place des structures nationales de volontariat des jeunes. Le Groupement d'Intérêt Public- Programme National de Volontariat au Burkina Faso (GIP-PNVB) et le Centre National de Promotion du Volontariat (CNPV) au Mali en sont des exemples. Le GIP-PNVB, institué en 2007 par la loi n° 031-2007/AN du 29 novembre 2007**,** est la structure nationale en charge du Volontariat au Burkina Faso. Il intervient dans la promotion de la Jeunesse à travers le recrutement, le placement des volontaires nationaux sur les chantiers de développement et de la promotion de l'éducation permanente des jeunes à travers le renforcement de leur capacité en civisme, en citoyenneté et en esprit de volontariat. Il a pour objet la promotion et la gestion du volontariat national au profit des communautés et des structures de droit public ou privé œuvrant pour l'intérêt général. Le GIP-PNVB a pour mission de valoriser, promouvoir et développer l'engagement volontaire au Burkina Faso, de structurer et gérer le développement du volontariat national, en vue de contribuer efficacement au développement national. Au Mali, le CNPV, créé en 2011, est un établissement Public à caractère Administratif (EPA) doté de la personnalité morale et de l'autonomie de gestion placé sous la tutelle du Ministère en charge de la Jeunesse. Ce centre a pour mission la promotion et la gestion du volontariat national pour le développement.

D'abord, il vise à lutter contre la désinformation à travers la communication d'informations officielles. En effet, les plateformes numériques sont également des lieux où circulent de nombreuses informations erronées dont la large diffusion pourrait fortement fragiliser les pouvoirs publics. A travers donc la communication sur leurs pages officielles, les pouvoirs publics essaient de lutter et se protéger contre ces fausses informations.

Ensuite, il leur permet de vulgariser les actions entreprises quotidiennement et de faire ainsi la promotion de leur efficacité auprès des jeunes. Par ailleurs, il permet aux pouvoirs publics d'interagir directement avec les populations, en particulier les jeunes, de suivre les interpellations et dénonciations de ces derniers et de recueillir ainsi leurs préoccupations et propositions.

Enfin, le renforcement de la présence en ligne des pouvoirs publics à pour objectif de faire de la redevabilité et faire la promotion de la transparence dans la gestion des affaires publiques. Cet objectif est d'une grande importance dans la mesure où l'activisme des jeunes porte généralement sur le principe de transparence des pouvoirs publics.

II. LES REACTIONS DES POUVOIRS PUBLICS FACE AU DEVELOPPEMENT DES ORGANISATIONS DE JEUNES

De plus en plus, les jeunes s'organisent en associations de développement, en mouvements citoyens, en réseaux ou en collectifs pour renforcer leur participation à la gestion des affaires publiques de leur pays. A travers ces organisations, les jeunes dénoncent les actes répréhensibles, interpellent les pouvoirs publics, défendent leurs intérêts et ceux des couches vulnérables et conduisent des actions de développement au profit des communautés. Pour ce faire, ils utilisent divers moyens tels que les actions de plaidoyer, le suivi de l'action publique, les forums de réflexion, les sensibilisations et les projets de développement. La multiplication et le développement qualitatif de ces organisations de jeunes bénévoles, ainsi que la proximité de ces dernières avec les communautés et leurs réalités quotidiennes ont amené les pouvoirs publics à prendre des dispositions pour tirer le meilleur de ces organisations. Ces dispositions se résument à la création de structures dédiées aux jeunes, la mise en place de cadres de concertation régulière avec les jeunes et à des accompagnements multiformes destinés à ces organisations de jeunes.

II.1. Mise en place de structures dédiées

Dans les pays d'Afrique de l'ouest francophone, la collaboration entre les États et des institutions régionales et internationales ont permis la mise en place de

- Le décret N° 2019-0521, modifiant la loi de 2008 sur la réglementation des réseaux et services de communications électroniques au Burkina Faso ;
- La loi N° 2019-056 sur la cybersécurité et la protection des données personnelles en 2019 au Mali ;
- La loi N° 2024-027 du 13 décembre 2024 portant code pénal du Mali ;
- Le code pénal et code de procédure pénale du Niger, Ministère de la justice, 2018 ;
- La loi N° 2018-45 de 2018 sur les communications électroniques au Niger ;
- La loi N° 2019-33 sur la répression de la cybercriminalité en 2019 au Niger.

Ces lois sont dans certains cas accompagnées par la création d'institutions visant à assurer le respect de la règlementation. C'est ainsi qu'a été créée la Brigade Centrale de Lutte contre la cybercriminalité au Burkina Faso (BCLCC). La mission de cette brigade est d'assurer la sécurité numérique des citoyens burkinabè.

Cependant, selon certains auteurs, les utilisateurs du numérique, en particulier les jeunes activistes, peuvent voir dans ces dispositions de lutte contre la cybercriminalité un obstacle à la liberté d'expression. De telles perceptions pourraient compromettre la participation des jeunes dans les affaires publiques. A titre d'illustration, Dembélé et al. (2024), dans une étude menée au Mali, montrent qu'environ 81% des participants à l'enquête ont ressenti une restriction de leur liberté d'expression due à la loi sur la cybercriminalité de 2019. Ces répondants ont évoqué, selon les auteurs, des inquiétudes sur la surveillance et la censure en ligne.

I.3. Le renforcement de la présence des pouvoirs publics sur les réseaux sociaux

Le développement de l'activisme numérique a, d'une certaine manière, contraint ou inciter les pouvoirs publics à renforcer leur présence sur les plateformes digitales. C'est ainsi que des pages officielles des institutions étatiques vont être créées et animées sur ces plateformes. Dans les pays d'Afrique de l'ouest francophone, les présidences, les ministères, ainsi que bien d'autres institutions politiques disposent aujourd'hui de page fonctionnelle sur les réseaux sociaux, notamment Facebook et X (ex Twitter). Ce renforcement de la présence en ligne des pouvoirs publics vise plusieurs objectifs vis à vis des jeunes.

Au Burkina Faso, le 20 novembre 2021, le gouvernement procédait à une suspension de l'internet mobile. Cette suspension a duré une semaine avant que le gouvernement, dans un communiqué officiel du 28 novembre 2021, n'annonce la fin de la suspension. Le communiqué mentionne que "*la suspension est intervenue pour des raisons de défense et de sécurité des personnes, des biens et du territoire*". Le 10 janvier 2022, une coupure d'internet mobile est observée. Si l'internet mobile a été rétabli dès le lendemain, l'accès à Facebook à lui été bloqué pendant plusieurs autres jours. Quelques jours plus tard, le 23 janvier 2022, une autre coupure d'internet mobile est de nouveau enregistrée et ce pendant quelques jours.

Au Bénin, lors des élections parlementaires de 2019, le gouvernement procédait à un blocage de l'accès à internet et aux réseaux sociaux. En 2018 au Mali, avant la proclamation des résultats officiels de l'élection présidentielle, une coupure de l'accès au réseau Twitter et de celui de la messagerie WhatsApp est observée pendant plusieurs jours. Le pays a également connu en 2021 une coupure d'internet pendant plusieurs jours. Au Niger, suite aux contestations électorales en février 2016, le gouvernement avait procédé à une coupure d'internet pendant trois jours (Alzouma, 2024). De même, en 2021 lors du second tour de l'élection présidentielle, une coupure d'internet mobile est enregistrée pendant une dizaine de jours. Enfin au Sénégal, une restriction de l'accès aux réseaux sociaux et services de messagerie est enregistrée dès le 5 mars 2021, soit deux jours après l'arrestation de l'opposant de l'époque et actuel Premier Ministre Ousmane SONKO.

Même si ces coupures ou restrictions de l'accès à internet et/ou des réseaux sociaux sont souvent de durées relativement courtes à l'année, elles constituent une entrave majeure à la participation citoyenne. Elles interviennent en effet généralement à des moments clés, où des décisions importantes pour la vie d'une nation sont prises et déterminent l'avenir du pays.

I.2. Le renforcement de l'environnement législatif et règlementaire

Face au développement du numérique et ses lots de contenus néfastes, la régulation du numérique à été entamée et renforcée par les pouvoirs publics. En Afrique de l'ouest francophone, des lois et décrets portant sur la cybercriminalité vont ainsi être adoptées. Par exemple, pour le Burkina Faso, le Mali et le Niger, il s'agit de :

- La loi N° 044-2019/AN portant modification de la Loi N° 025-2018/AN du 31 mai 2018 portant Code pénal au Burkina Faso ;

réseaux sociaux (Facebook, X, WhatsApp, etc.) sont aujourd'hui utilisés par les jeunes pour dénoncer, revendiquer, coordonner des actions collectives, interpeller directement les décideurs politiques et questionner l'action publique (Tine, 2021 ; Gouba, 2024). A travers les organisations de jeunes, des actions concrètes sont menées en réponse à des défis communautaires. Ces organisations ont l'avantage de fédérer les énergies et de promouvoir la participation active des jeunes à la recherche de solutions aux problèmes communs.

Face au développement de ces nouvelles formes de participation des jeunes dans les affaires publiques des pays francophone d'Afrique de l'Ouest, les pouvoirs publics de ces pays réagissent à travers différentes mesures. Alors que certaines de ces mesures sont d'ordre incitative, d'autres s'inscrivent plutôt dans une logique de persuasion. Le présent document présente quelques dispositions mises en place par les pouvoirs publics de ces pays, en réaction à ces transformations de la participation des jeunes. La suite du document est organisée en quatre grandes sections. La première section traite des réactions des pouvoirs publics face à l'activisme numérique. La seconde porte sur les mesures relatives au développement des différentes formes d'organisations des jeunes. La troisième section présente d'autres réactions des pouvoirs publics et la dernière section fait la conclusion du document.

I. LES POUVOIRS PUBLICS FACE AU DÉVELOPPEMENT DE L'ACTIVISME NUMÉRIQUE

A travers leur présence majoritaire sur les réseaux sociaux, les jeunes manifestent leur participation dans les affaires publiques de leur pays de diverses manières. Ils utilisent en effet ces canaux pour initier des pétitions, dénoncer des insuffisances dans les actions publiques, interpeller et échanger directement avec les pouvoirs publics, mobiliser leurs pairs, etc. Ces actions des jeunes ont contraint les gouvernements à prendre des mesures opérationnelles, institutionnelles et/ou règlementaires.

I.1. Les coupures et restrictions de l'accès à internet et aux réseaux sociaux

Au cours de cette dernière décennies, des gouvernements de pays d'Afrique de l'ouest francophone ont procédé à des coupures ou restrictions d'accès à internet ou à certains réseaux sociaux. Ces dernières sont généralement intervenues à des périodes de tensions politiques ou sociales. Quelques cas emblématiques au Burkina Faso et dans d'autres pays de la région ouest-africaine sont ci-dessous présentés.

Les réactions des pouvoirs publics face aux transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays concernées

Lamoussa Seydou LANKOANDE
seydoulamoussa@yahoo.fr
Alliance des Jeunes Leaders pour la Paix
et la Stabilité au Sahel (AJLPSS)

INTRODUCTION

Selon la Charte Africaine de la Jeunesse, signée et ratifiée par des pays tels que le Bénin, le Burkina Faso, le Mali, le Niger et le Sénégal, le jeune est défini comme "toute personne âgée de 15 à 35 ans". Les pays africains et ceux d'Afrique de l'ouest francophone en particulier sont caractérisés par une population très jeune et ce depuis les indépendances. En effet, selon les derniers recensements généraux de la population au Burkina Faso, au Mali et au Sénégal, les personnes âgées de 0 à 35 ans représentent au moins environ 75% et les jeunes (15-35 ans) atteignent plus de 32% de la population totale de ces pays. La configuration démographique de l'ensemble des pays de la région est toute aussi similaire. Face à une telle composition de la population, la participation des jeunes dans les affaires publiques de ces pays s'avère être une nécessité. Cependant, les jeunes ont traditionnellement fait face à diverses contraintes empêchant leur véritable participation dans les affaires publiques. Ces contraintes sont d'ordre social, économique, culturel et politique. En effet, le chômage élevé dans cette partie de l'Afrique, les pesanteurs socio-culturelles et les barrières politiques sont entre autres facteurs qui ont pendant longtemps rendu quasi-impossible la pleine participation des jeunes.

Pour pallier ces obstacles et à la faveur du développement des nouvelles technologies de l'information et de la communication (NTIC), de nouvelles formes de participation des jeunes vont peu à peu prendre forme au cours des deux dernières décennies. Ces nouvelles formes peuvent se résumer à (i) l'usage accru du numérique ou le développement de l'activisme numérique et (ii) au développement de divers types d'organisations de jeunes. L'activisme numérique, à travers les réseaux sociaux, a contribué à démocratiser la prise de parole chez les jeunes (Ouattara, 2021) en réduisant les coûts de la participation et en accroissant les interactions humaines (Topal, 2022). Les

- OECD (https://www.oecd-ilibrary.org/sites/c6351e86-fr/index.html?itemId=%2Fcontent%2Fcomponent%2Fc6351e86-fr)
- Saving Momentum for Change in Mali's Transition | International Crisis Group](https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/mali/304-transition-au-mali-preserver-laspiration-au-changement)
- Transition : Le «Mali-Koura» en marche sans le M5-RFP | Bamada.net](https://bamada.net/transition-le-mali-koura-en-marche-sans-le-m5-rfp)
- Le réveil de la jeunesse M5 ou le chaos ? | Maliweb](http://mali-web.org/politique/le-reveil-de-la-jeunesse-m5-ou-le-chaos%E2%80%89)
- Mali : La jeunesse M5-RFP : « Soutient les assises réparatrices d'un Mali meurtri et la justice pour un Mali équitable »](https://maliactu.net/mali-la-jeunesse-m5-rfp-soutient-les-assises-reparatrices-dun-mali-meurtri-et-la-justice-pour-un-mali-equitable/)
- Mali: Le M5-RFP fustige la gestion de la transition et accuse les militaires de trahison](https://maliactu.net/mali-le-m5-rfp-fustige-la-gestion-de-la-transition-et-accuse-les-militaires-de-trahison/)
- Mali : le M5, contestataire un jour, contestataire toujours](https://www.jeuneafrique.com/1150692/politique/mali-le-m5-contestataire-un-jour-contestataire-toujours/)
- Charte de la transition, 1er octobre 2020, République du Mali, Digithèque MJP](https://mjp.univ-perp.fr/constit/ml2020.htm)
- Cinq ans après la transition : Que reste-t-il du M5-RFP ? | Bamada.net](https://bamada.net/cinq-ans-apres-la-transition-que-reste-t-il-du-m5-rfp)
- Mali : le M5-RFP rejette la charte de transition – Jeune Afrique](https://www.jeuneafrique.com/1044048/politique/mali-le-mouvement-du-5-juin-rejette-le-plan-de-transition-de-la-junte/)
- Au Mali, le rêve brisé du M5 : chronique d'un effacement politique (https://www.jeuneafrique.com/1618302/politique/au-mali-le-reve-brise-du-m5-chronique-dun-effacement-politique/)

- IRD Éditions - «Le Mali contemporain - Les jeunes et l'ailleurs du pouvoir au Mali» (2018) : https://books.openedition.org/irdeditions/21233
- Le chômage des jeunes atteignant 54,8% dans certaines régions comme Gao [RJS](https://www.radiojeunessesahel.com/fr/Mali%20/%20taux%20de%20chomage%20/%20jeunes%20/%20emploi%20/entreprise%20/Fonction%20Publique%20/formation%20/%C3%A9ducation%20/entrepreneuriat/entreprise%20/Etat)
- [Mali : La jeunesse face au chômage grandissant ! | RJS](https://www.radiojeunessesahel.com/fr/Mali%20/%20taux%20de%20chomage%20/%20jeunes%20/%20emploi%20/entreprise%20/Fonction%20Publique%20/formation%20/%C3%A9ducation%20/entrepreneuriat/entreprise%20/Etat)
- [Perspectives économiques au Mali | Banque africaine de développement](https://www.afdb.org/fr/countries/west-africa/mali/mali-economic-outlook)
- Mali - Taux de chômage - 1991-2023 Données - 2024-2026 Prévisions](https://fr.tradingeconomics.com/mali/unemployment-rate)
- Chômage, total (% de la population) (estimation modélisée OIT) - Mali | Data](https://donnees.banquemondiale.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=ML)
- Chômage et conditions d'emploi des jeunes au Mali](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_elm/documents/publication/wcms_114147.pdf)
- Les chiffres clés de la jeunesse 2024 – Emploi-chômage - INJEP](https://injep.fr/tableau_bord/les-chiffres-cles-de-la-jeunesse-2024-emploi-chomage/)
- Institut National de la Statistique du Mali | INSTAT](http://www.instat-mali.org/fr)
- Mali : Aperçu des Besoins Humanitaires 2023 (décembre 2022) - Mali | ReliefWeb](https://reliefweb.int/report/mali/mali-apercu-des-besoins-humanitaires-2023-decembre-2022)
- Au Mali, le chômage est un phénomène urbain, à visage ...](https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/2022/02/ad414-le_chomage_au_mali_phenomene_urbain_jeune_et_eduque-depeche_afrobarometer-21dec20_0.pdf)

Conclusion

L'évolution de la participation des jeunes au Mali traduit une transformation profonde : d'un rôle de premier plan encadré politiquement et idéologiquement sous la première république avant d'être marginalisés majoritairement par la deuxième république. À partir de la troisième République, ils sont devenus des acteurs pluriels et créatifs, investissant des espaces politiques, citoyens, culturels, numériques et économiques. Cette transformation de la participation des jeunes au Mali résulte de facteurs politiques (crises, transitions, perte de légitimité des institutions), socio-économiques (chômage, migration), technologiques (révolution numérique), culturels (influences régionales et globales) et sécuritaires (conflits récurrents).

La participation dynamique des jeunes au Mali reste freinée par la marginalisation institutionnelle, l'instrumentalisation, la précarité et la fragmentation du mouvement. Le défi consiste à transformer cette énergie créative en une participation constructive, institutionnalisée et durable, essentielle pour renforcer la démocratie, la paix et le développement au Mali.

Bibliographie

- Nations Unies - «Stratégie Jeunesse des Nations Unies au Mali (2020-2024)»
- OpenEdition Journals - Siméant, Johanna, «Contester au Mali. Formes de la mobilisation et de la critique à Bamako» (2020)
- Institut National de la Statistique du Mali (INSTAT) - Données sur la population et l'emploi : http://www.instat-mali.org/fr
- Radio Jeunesse Sahel - «Mali : La jeunesse face au chômage grandissant !» : https://www.radiojeunessesahel.com/
- Bamada.net - «Problématique de l'emploi des jeunes au Mali» : https://bamada.net/problematique-de-lemploi-des-jeunesau-mali-renforcer-les-secteurs-a-forte-creation-demploi
- Crisis Group-»Transition au Mali : préserver l'aspiration au changement» (2022) : https://www.crisisgroup.org/fr/africa/sahel/mali/304-transition-au-mali-preserver-laspiration-au-changement
- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères - Présentation du Mali : https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/mali/presentation-du-mali/
- Afrobarometer - «Au Mali, le chômage est un phénomène urbain, à visage...» : https://www.afrobarometer.org/

Ces programmes devraient couvrir des domaines variés : gestion publique, communication politique, négociation, montage de projets, mobilisation de ressources, etc.

5.3. Le numérique comme levier d'innovation démocratique

Le potentiel du numérique pour la participation citoyenne des jeunes au Mali reste largement sous-exploité. Les technologies numériques peuvent démocratiser l'accès aux débats publics et élargir l'implication des jeunes dans les décisions, via des consultations en ligne, budgets participatifs ou forums, à condition que ces outils soient accessibles, simples à utiliser et que les contributions soient réellement prises en compte.

Le numérique offre des opportunités pour la participation des jeunes, mais pose aussi des défis : désinformation, discours de haine et manipulation de l'opinion. Il est important de former les jeunes à un usage critique des réseaux sociaux et de mettre en place des mécanismes de régulation pour garantir un débat public constructif.

Le numérique constitue un double enjeu pour la jeunesse malienne : il est à la fois un levier de démocratisation et d'inclusion politique, et un espace nécessitant des pratiques critiques et responsables, soutenues par des réformes, des infrastructures adaptées et une formation adéquate.

5.4. Vers une nouvelle citoyenneté malienne

L'avenir de la participation des jeunes au Mali dépend de leur reconnaissance comme acteurs centraux de l'indépendance, de la souveraineté, de la paix et du développement de leur pays.

Les initiatives de réconciliation intercommunautaire portées par les jeunes dans les zones affectées par les conflits montrent leur capacité à dépasser les clivages et à innover, et pourraient être renforcées par l'institutionnalisation et la mise en réseau de ces actions à l'échelle nationale.

Ces initiatives illustrent l'émergence d'une citoyenneté malienne plus inclusive et adaptée aux défis contemporains, marquée par un engagement pragmatique et créatif, l'usage efficace du numérique, l'entrepreneuriat social, l'innovation technologique, l'action culturelle et les projets de réconciliation nationale.

L'enjeu principal est de créer des canaux institutionnels pour que l'énergie créatrice de la jeunesse s'inscrive durablement dans la gouvernance, exigeant des élites qu'elles reconnaissent les jeunes comme partenaires essentiels du processus de paix et de développement du Mali.

Les divergences de priorités entre jeunes urbains et ruraux, scolarisés et non scolarisés, hommes et femmes, renforcent la fragmentation de la jeunesse malienne. La dispersion des initiatives portées par les jeunes limite leur capacité à agir collectivement face aux enjeux nationaux et favorise la manipulation des divisions par les acteurs politiques traditionnels.

Chapitre V : Perspectives et voies d'avenir

L'avenir de la participation des jeunes aux affaires publiques au Mali dépend surtout de la capacité des jeunes, de l'État, de la société civile et de certains partenaires internationaux à mettre en œuvre des stratégies innovantes et inclusives, centrées sur le renforcement institutionnel, l'éducation civique, l'usage du numérique et la construction d'une nouvelle citoyenneté.

5.1. Renforcement de la participation institutionnelle

L'amélioration de la représentativité des jeunes dans les institutions maliennes nécessite des mécanismes inclusifs et effectifs, notamment des quotas générationnels accompagnés de contrôle, de sanctions, de financement, de formation et de mentorat, afin de garantir un véritable pouvoir d'action aux jeunes élus.

L'espace institutionnalisé de concertation entre la jeunesse et le gouvernement ; doit permettre dans les faits aux jeunes non seulement de conseiller mais aussi de co-décider des politiques publiques qui les concernent directement.

La transformation durable de la participation des jeunes nécessite à la fois des réformes structurelles du système politique et la volonté réelle de leur conférer un rôle actif et décisionnel dans la gouvernance nationale en particulier.

5.2. Éducation civique et formation

La transformation durable de la participation politique des jeunes nécessite une réforme du système éducatif intégrant une éducation civique complète, visant à développer des compétences pratiques comme le débat public, la négociation, la médiation et le leadership.

Le développement de programmes de formation spécialisés dans le leadership politique, la gouvernance et la participation démocratique constitue un investissement stratégique pour l'avenir de la démocratie malienne. Ces formations, dispensées par des institutions spécialisées ou des organisations internationales, pourraient cibler les jeunes leaders émergents et leur fournir les compétences nécessaires pour exercer des responsabilités politiques.

nécessité de réseaux influents, poids des ressources financières et logiques clientélistes. Malgré leur dynamisme dans la société civile, les élites établies continuent de limiter leur accès aux centres de décision, accentuant le décalage entre leur rôle social et leur quasi-invisibilité institutionnelle.

4.2. Instrumentalisation politique

La jeunesse malienne fait face au défi majeur de son instrumentalisation par les acteurs politiques, qui la mobilisent comme force électorale ou main-d'œuvre de campagne, sans tenir compte de ses aspirations et sans lui accorder un réel pouvoir décisionnel.

L'instrumentalisation des jeunes par les élites politiques se manifeste par des pratiques telles que la distribution de biens, les promesses d'emploi non tenues, la création d'organisations de jeunesse fictives ou l'usage des jeunes comme agents de campagne sans réel pouvoir. Ces pratiques réduisent leur engagement à une transaction économique, renforçant le déséquilibre avec les élites. Cette instrumentalisation et marginalisation génèrent frustration et désenchantement chez les jeunes, renforçant leur méfiance envers le système politique et perpétuant l'image d'une jeunesse incapable d'autonomie, justifiant ainsi leur exclusion.

4.3. Contraintes socio-économiques structurelles

La pauvreté, le chômage et l'accès limité à une éducation de qualité constituent des obstacles majeurs à l'engagement politique effectif des jeunes Maliens. La précarité économique les pousse à prioriser la survie quotidienne plutôt que l'engagement citoyen, les rendant vulnérables à l'instrumentalisation. L'absence d'éducation civique de qualité limite aussi leur compréhension des mécanismes démocratiques et leur capacité à proposer des alternatives politiques crédibles.

L'inégale répartition des ressources entre zones urbaines et rurales crée des disparités d'information et d'organisation, affaiblissant la cohésion des jeunes et limitant leur influence sur les politiques nationales.

4.4. Fragmentation et divisions internes

La jeunesse malienne, loin d'être un bloc homogène, est fragmentée par de multiples divisions, ce qui affaiblit sa capacité d'influence collective. La fragmentation de la jeunesse malienne se traduit par la prolifération d'organisations concurrentes et souvent rivales, incapables de coordonner efficacement leurs actions.

Le cyberespace est devenu un véritable lieu d'expression citoyenne et de contre-pouvoir au Mali. Les jeunes utilisent internet et les réseaux sociaux pour organiser des mobilisations, structurer le débat public et créer des communautés virtuelles, comme l'ont montré les campagnes du M5-RFP. Cette digitalisation de l'engagement démocratise l'accès à l'information et favorise l'émergence de nouveaux leaders capables d'influencer rapidement l'opinion publique.

3.4. Facteurs culturels et mondiaux

La jeunesse malienne s'inspire largement des expériences de mobilisation en Afrique de l'Ouest et dans le reste du monde, échangeant savoir-faire et méthodes d'action avec ses homologues. La mondialisation des idées démocratiques et des droits humains, renforcée par internet et les réseaux internationaux, favorise cette ouverture et l'adoption de nouvelles formes de participation.

3.5. Facteurs sécuritaires

La crise sécuritaire au Mali depuis 2012 a profondément transformé l'engagement des jeunes. Elle a à la fois mobilisé beaucoup d'entre eux pour la paix, la réconciliation et la cohésion sociale, et a par ailleurs poussé certains à rejoindre des groupes armés. Cette situation a favorisé l'émergence d'associations et d'initiatives locales de prévention de la radicalisation, de dialogue intercommunautaire et de médiation, renforçant la conscience civique et l'engagement pour l'unité nationale.

Chapitre IV : Défis et limites de l'engagement des jeunes

Malgré des évolutions significatives, les jeunes Maliens restent confrontés à des obstacles structurels politiques, sociaux et internes au mouvement jeune qui limitent leur influence et freinent l'émergence d'une citoyenneté pleinement effective.

4.1. Marginalisation institutionnelle

Malgré leur poids démographique important, les jeunes Maliens restent largement sous-représentés dans les institutions politiques, administratives et décisionnelles. Cette marginalisation résulte des mécanismes de sélection favorisant le capital social et politique des élites plus âgées et d'une forte gérontocratie au sein des partis, qui privilégie l'expérience au détriment du renouvellement générationnel. Les jeunes restent marginalisés dans les sphères de pouvoir en raison d'obstacles structurels : coût élevé des campagnes,

répondre aux aspirations des jeunes en matière d'emploi, d'éducation et de justice sociale.

La désaffection des jeunes envers les partis traditionnels s'accompagne d'une baisse de leur adhésion et d'une recherche d'alternatives horizontales et moins institutionnalisées pour exprimer leurs aspirations politiques.

Depuis 1991, les transitions politiques au Mali (1991, 2012, 2020) ont offert à la jeunesse des opportunités de réinvestir l'espace public et d'influencer les événements politiques.

La transition de 2020 a été particulièrement marquée par le rôle central des jeunes au sein du Mouvement du 5 Juin – Rassemblement des Forces Patriotiques (M5-RFP), dont les mobilisations massives ont conduit à la chute du président Ibrahim Boubacar Keïta. Cet épisode a illustré la capacité des jeunes à influencer directement le cours politique du Mali, tout en révélant leurs difficultés à convertir ces mobilisations en une participation institutionnelle durable.

3.2. Facteurs socio-économiques

Le chômage, particulièrement élevé chez les jeunes dans certaines régions du Mali, constitue un facteur central de leur engagement dans la sphère publique. Face à la précarité économique, de nombreux jeunes se tournent vers l'entrepreneuriat, l'action associative ou les mobilisations citoyennes, faisant de cette situation un catalyseur d'innovation sociale et politique.

La migration, interne ou internationale, transforme l'engagement des jeunes Maliens. Face à la pauvreté rurale et au manque d'opportunités, les jeunes migrent vers les villes ou l'étranger, créant de nouveaux espaces de socialisation politique et de réseaux transnationaux. Confrontés aux difficultés d'insertion, ils développent une conscience politique accrue et deviennent des acteurs de changement, influençant les modes traditionnels de participation dans leurs communautés d'origine.

3.3. Facteurs technologiques

La révolution numérique transforme profondément l'engagement des jeunes au Mali. L'accès croissant à internet et aux smartphones permet l'émergence d'une citoyenneté numérique, où les jeunes utilisent les réseaux et médias sociaux pour débattre, s'informer, critiquer les politiques publiques et organiser des mobilisations, contournant ainsi les médias traditionnels.

Ce cyberactivisme traduit une mutation importante : il permet aux jeunes d'intervenir rapidement dans le débat public, de contourner les canaux institutionnels et de construire de nouvelles formes de participation horizontale. Toutefois, cette dynamique s'accompagne de risques, comme la manipulation de l'opinion et la diffusion de discours de haine.

2.5. La participation économique et l'innovation sociale

La jeunesse malienne participe aussi aux affaires publiques par des initiatives économiques et sociales. Confrontés au chômage, beaucoup de jeunes se tournent vers l'entrepreneuriat, perçu comme un engagement citoyen. Des structures comme Donilab ou Impact Hub Bamako soutiennent ainsi des projets innovants dans l'agriculture, le numérique et l'économie verte.

Les jeunes ruraux s'engagent dans le reboisement, la gestion durable des ressources et la lutte contre la désertification. Ces actions locales, orientées vers des enjeux collectifs, illustrent une citoyenneté active et montrent que la participation des jeunes dépasse la sphère politique institutionnelle pour inclure des contributions créatives au développement national.

En somme, la participation des jeunes au Mali prend aujourd'hui des formes variées : engagement politique, mobilisations citoyennes, activisme culturel et numérique, ou encore innovation économique. Cette pluralité traduit une mutation profonde : les jeunes ne se contentent plus d'être spectateurs, ils deviennent des acteurs qui réinventent les modes de participation aux affaires publiques face à la crise de situation actuelle et aux défis socio-économiques.

Chapitre III : Facteurs de transformation

La transformation de la participation des jeunes aux affaires publiques au Mali ne peut être comprise sans une analyse des facteurs structurels et conjoncturels qui l'ont rendue possible. Cette évolution résulte de la convergence de plusieurs dynamiques : politiques, socio-économiques, technologiques, culturelles et sécuritaires. Ces facteurs, souvent interdépendants, ont créé un contexte favorable à l'émergence de nouvelles formes d'engagement citoyen de la jeunesse.

3.1. Facteurs politiques

La transformation de l'engagement des jeunes au Mali est fortement influencée par la crise de confiance envers les partis traditionnels, liée à la corruption, à l'éloignement des élites et à l'incapacité des gouvernements à

ONG et collectifs, qui constituent aujourd'hui des vecteurs majeurs de participation. Ces structures interviennent dans des domaines divers : éducation, santé, environnement, religion, paix et cohésion sociale.

Des initiatives illustrent cette dynamique. La plateforme Benbere, média citoyen numérique dirigé par de jeunes journalistes et blogueurs, offre un espace de débat public sur la gouvernance, les droits humains et la citoyenneté. Le Collectif pour la Défense de la République (CDR), animé par Ras Bath, a mobilisé des milliers de jeunes autour des valeurs de transparence et de justice sociale, il y'a quelques années auparavant. L'UJMMA, sous la direction de Cheick Mohamed Maki Ba, s'engage pour la promotion des valeurs religieuses, sociétales, de la paix et du vivre-ensemble. Par ailleurs, les associations rurales de jeunes, regroupées en coopératives agricoles, contribuent activement au développement local et à la lutte contre le chômage.

Ces différentes mobilisations témoignent de la volonté de la jeunesse d'agir en dehors des structures étatiques jugées peu crédibles pour certains, en pesant directement sur la société civile et en influençant les politiques publiques par l'action collective.

2.3. L'engagement culturel et artistique

La participation des jeunes s'exprime aussi par la culture, devenue un espace d'engagement citoyen et politique. Le rap malien, avec des artistes comme Milmo ou Master Soumy, dénonce la corruption, l'injustice sociale et le manque de perspectives, influençant fortement la conscience des jeunes urbains.

Le slam, le théâtre-forum et les festivals, comme celui sur le Niger et d'autres, offrent aux jeunes des espaces de sensibilisation sur la paix, la démocratie ou les droits des femmes. La culture devient ainsi un lieu privilégié où la jeunesse exprime ses aspirations et invente de nouvelles formes d'engagement citoyen.

2.4. L'activisme numérique et les réseaux sociaux

Avec la généralisation d'internet et des smartphones, le numérique s'impose comme un outil central de participation des jeunes au Mali. Les réseaux sociaux tels que Facebook, Twitter, WhatsApp, Telegram ou TikTok sont devenus de véritables espaces de débats, d'expression et de mobilisation.

Les campagnes en ligne se sont intensifiées, comme l'a montré en 2020 la mobilisation numérique du Mouvement du 5 Juin – Rassemblement des Forces Patriotiques (M5-RFP), qui a contribué de façon décisive à la chute du président Ibrahim Boubacar Keïta.

1.3. La participation dans les années 1990–2000

Après 1991, le pluralisme démocratique a ouvert de nouveaux espaces d'expression à la jeunesse malienne. De nombreuses associations, ONG et mouvements de jeunes ont émergé, élargissant leur champ d'action (civisme, santé, éducation, décentralisation…). Toutefois, cette effervescence associative n'a pas entraîné une forte représentativité politique : les élites plus âgées ont continué à monopoliser les postes de décision.

La décennie 1990-2000 marque ainsi une phase de transition : les jeunes s'émancipent du contrôle étatique et gagnent en visibilité sociale et médiatique, mais peinent encore à convertir leur mobilisation en influence réelle sur les institutions.

Chapitre II : Manifestations actuelles de la participation des jeunes

La jeunesse malienne, âgée de 15 à 35 ans et majoritaire dans la population, ne se cantonne plus à un rôle passif ou marginal dans la vie publique. Son engagement se diversifie fortement, allant de la participation politique traditionnelle aux initiatives culturelles, en passant par les mobilisations citoyennes, l'activisme numérique et l'entrepreneuriat innovant. Ces dynamiques traduisent une transformation profonde de la façon dont les jeunes envisagent leur place dans la société et dans la gouvernance.

2.1. L'engagement politique formel

Avant la dissolution des organisations et mouvements politiques, cette année, la jeunesse malienne affirmait progressivement sa présence dans le champ politique formel, malgré une faible représentativité au niveau national. Elle s'est notamment engagée dans les conseils communaux et municipaux, via des structures comme le CNJ-Mali et les Conseils Communaux de Jeunes, qui relient leurs préoccupations aux politiques publiques locales.

Parallèlement, de jeunes leaders ont émergé au sein des partis traditionnels ou créé de nouveaux mouvements, incarnant une génération de tribuns capables de mobiliser au-delà des cadres classiques. Si l'engagement électoral reste limité par des obstacles structurels, la jeunesse manifeste clairement sa volonté d'investir les arènes politiques formelles.

2.2. Les mobilisations citoyennes et associatives

Parallèlement à leur engagement dans les partis politiques, les jeunes Maliens s'organisent massivement à travers des associations, mouvements sociaux,

responsabilisés et intégrés aux instances de décision, en particulier sous le régime du président Modibo Keïta. Toutefois, cette participation, bien que valorisée, demeurait essentiellement encadrée et orientée par l'État.

Sous la présidence de Moussa Traoré, elle prit une dimension plus restrictive, les jeunes étant mobilisés principalement à travers des organisations officielles telles que l'Union Nationale des Jeunes du Mali (UNJM). Ces structures servaient davantage d'instruments de contrôle politique du parti unique UDPM (Union Démocratique du Peuple Malien) que de véritables espaces d'initiative citoyenne. Dans ce contexte, on peut parler de «participation contrôlée» de la jeunesse à la vie politique.

L'expression associative ou individuelle demeurait étroitement encadrée, et toute forme d'organisation échappant à la ligne politique officielle faisait l'objet d'une répression rapide, comme en témoigne le cas emblématique de l'Union nationale des élèves et étudiants du Mali (UNEEM) ainsi que d'autres structures analogues.

L'expression citoyenne des jeunes se réduisait ainsi à des activités encadrées : journées de mobilisation, travaux communautaires, campagnes initiées par le parti sans réel poids dans l'orientation des politiques nationales, contrairement à la première République où leur implication avait été plus significative.

1.2. La révolution démocratique de mars 1991

La chute du régime de Moussa Traoré constitue un tournant majeur dans l'histoire de l'engagement des jeunes au Mali. Dès la fin des années 1970, élèves et étudiants initialement regroupés au sein de l'UNEEM, dissoute au début des années 1980, puis à travers diverses organisations, qu'elles soient clandestines ou pas, parmi lesquelles l'Union soudanaise – RDA, parti moteur du processus d'indépendance, dissous sous la Deuxième République, le groupe Tièmoko Garan Kouyaté, le CNID et l'ADEMA association, l'ADID et, à partir de 1990, l'AEEM, s'étaient mobilisés contre la crise et l'autoritarisme. Ce mouvement trouva son point culminant en mars 1991, lorsque les manifestations massives conduisirent à la chute du régime militaire, au prix du sacrifice de nombreux jeunes, aujourd'hui honorés comme les « martyrs du 26 mars ». Cet épisode transforma durablement l'image de la jeunesse : simple auxiliaire de l'État sous Moussa Traoré, elle devint une véritable force politique autonome, capable d'influer sur l'ordre établi. La démocratie pluraliste instaurée en 1992 porte ainsi l'empreinte directe de cette mobilisation.

Les manifestations de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au mali

Ibrahima KEBE

Expert multidisciplinaire en consultation, étude, recherche, formation, facilitation, évaluation de projet, suivi, capitalisation, accompagnement et appui technique.

Introduction

La population malienne est d'une extrême jeunesse, environ 65% ont moins de 25 ans, ce qui fait des jeunes une force démographique. Ce poids leur confère un rôle incontournable dans la vie publique et dans la définition des dynamiques politiques, sociales, économiques et culturelles du Mali. Pourtant, cette position stratégique ne s'est pas toujours traduite par une participation effective aux instances décisionnelles. Longtemps marginalisés et exclus des sphères formelles de pouvoir, les jeunes ont dû inventer de nouveaux espaces et modes d'expression afin de faire entendre leur voix et d'affirmer leur place dans la société. Dès lors, une question fondamentale se pose : comment la participation des jeunes aux affaires publiques au Mali s'est-elle transformée au fil du temps, et quelles formes prend-elle aujourd'hui ? Pour répondre à cette interrogation, l'analyse s'articulera autour de plusieurs axes : une mise en perspective historique de la participation des jeunes, l'examen des manifestations actuelles de leur engagement, l'étude des facteurs ayant favorisé ces transformations, ainsi qu'une réflexion sur les défis et perspectives qui se dessinent.

Chapitre I : Aperçu historique de la participation des jeunes au Mali

1.1. La jeunesse et l'État post-indépendance (1960–1991)

Après l'accession du Mali à l'indépendance en 1960, la jeunesse a été investie d'un rôle stratégique dans le processus de construction nationale. Considérée comme le «fer de lance» du développement, elle fut associée à la promotion de l'éducation civique, du patriotisme et de la mobilisation autour des grandes orientations politiques. Dans cette perspective, les jeunes ont été

dynamique est influencée par une multitude de facteurs, que l'on peut classer en deux principales catégories : les facteurs objectifs et les facteurs subjectifs. Les facteurs objectifs, tels que l'accès à l'éducation, l'accès aux technologies et aux médias, les conditions socio-économiques, et le cadre légal etc., fournissent un environnement propice ou restrictif à l'engagement des jeunes. En parallèle, les facteurs subjectifs, qui englobent les motivations personnelles, les perceptions d'efficacité, et les influences sociales, façonnent les attitudes et les comportements des jeunes face à la participation civique. Comprendre cette dualité est essentiel pour développer des stratégies efficaces visant à renforcer l'implication des jeunes dans les processus décisionnels et à promouvoir une citoyenneté active. Comme l'illustre cette de Nonna Meyer qui soutient que : «la participation la plus large possible est une fin en soi car elle instaure un cercle vertueux, elle a une vertu éducative, elle développe les aptitudes à gouverner et le civisme, elle élargit l'horizon intellectuel, elle donne confiance et elle libère»

publiques au Sahel a conduit à un renforcement significatif de l'engagement civique. Face à des défis tels que l'insécurité, la corruption et la mauvaise gouvernance, les jeunes se mobilisent pour revendiquer leurs droits et défendre leurs intérêts. Cette dynamique a favorisé l'émergence de mouvements sociaux et d'initiatives communautaires, où les jeunes jouent un rôle central dans l'organisation de manifestations, de campagnes de sensibilisation et de dialogues communautaires. En s'impliquant activement dans des processus décisionnels, ils contribuent à une meilleure représentation de leurs préoccupations et à une prise de conscience accrue des enjeux sociopolitiques.

- **Émergence de nouvelles formes de leadership :** La transformation de la participation des jeunes a également entraîné l'émergence de nouvelles formes de leadership au sein des communautés. De nombreux jeunes leaders, souvent issus de milieux divers, prennent la parole sur des plateformes publiques, utilisant les réseaux sociaux pour amplifier leur message et mobiliser des soutiens. Ces leaders émergents apportent des perspectives novatrices et des approches adaptées aux réalités locales, favorisant ainsi un renouvellement des pratiques politiques. Leur engagement contribue à diversifier les voix entendues dans le débat public, enrichissant le paysage politique et encourageant une approche plus inclusive et participative des jeunes.
- **Influence sur les politiques publiques :** Enfin, la transformation de la participation des jeunes a un impact direct sur les politiques publiques au Sahel. En mobilisant leurs forces et en faisant entendre leurs voix, les jeunes parviennent à influencer les décisions politiques, notamment en matière de sécurité, d'éducation et de développement économique. Les gouvernements, conscients de l'importance croissante de cette tranche de la population, commencent à intégrer les préoccupations des jeunes dans leurs agendas politiques. Cette évolution souligne l'importance de considérer les jeunes non seulement comme des bénéficiaires des politiques publiques, mais aussi comme des acteurs clés dans leur formulation et leur mise en œuvre. Ainsi, leur participation active contribue à une gouvernance plus réactive et adaptée aux besoins de la société.

Conclusion

La participation des jeunes aux affaires publiques est un enjeu crucial pour le développement démocratique et social des sociétés contemporaines. Cette

☞ **L'intérêt pour les politiques sociales ou la quête du développement :** Un second élément significatif de la participation des jeunes aux affaires publiques est la nature des problèmes débattus par les instances délibératives. Ce qui est intéressant comme constat, c'est que les jeunes ne marchandent pas leur participation aux affaires publiques tant que celles-ci ont un impact sur leur existence. On perçoit dès lors un lien fort entre politiques sociales et participation. Mais ici se présente un paradoxe. Si les populations aspirent au développement, comment expliquer leur faible enthousiasme pour le vote ? Il va sans dire que tous les citoyens ne font pas le lien entre élections et politiques publiques. Toute chose qui révèle la faiblesse de la culture citoyenne.

☞ **La perspective utilitariste : la promotion de l'intérêt individuel.** Enfin, un troisième facteur explicatif de la participation des jeunes est la maximisation de l'intérêt personnel. Il ressort que la présence des citoyens aux activités ou aux réunions organisées par leur collectivité locale est déterminée par le critère de l'« intérêt personnel ». Autrement dit, la mobilisation aux activités communales est fonction des attentes individuelles en termes de satisfactions des besoins. La participation prend ainsi une dimension utilitariste et individualisée. Ce constat rappelle la théorie d'OLSON sur la participation politique, qui met en exergue le rôle des incitations sélectives comme déterminant de l'action collective3. En effet, en être rationnel, un citoyen jeune ne participera pas spontanément à une action collective si tant est qu'en s'y soustrayant, il a toujours la possibilité de bénéficier, en passager clandestin, des gains qu'elle va générer. En termes plus concrets, cela veut dire que pour cette catégorie de citoyens, la participation répond à une motivation matérielle ou symbolique purement personnelle. En soi, cette attitude n'est ni condamnable ni nuisible pour la démocratie. Mieux, elle peut même contribuer à impulser une véritable dynamique de développement démocratique dans la mesure où la quête du bonheur personnel serait un puissant facteur de mobilisation et d'engagement citoyen.

B. Les effets induits par ce changement

Les facteurs à l'origine de la mutation de la participation des jeunes dans les affaires publiques ont induit plusieurs changements au Burkina Faso. Parmi ces changements, on peut citer entre autres :

☞ **Renforcement de l'engagement civique et du patriotisme chez les jeunes :** La transformation de la participation des jeunes aux affaires

Ainsi, la crise sécuritaire a non seulement intensifié l'engagement des jeunes, mais a également redéfini les enjeux et les modalités de leur participation, les rendant acteurs clés dans la dynamique en cours au Burkina Faso.

- ☞ **La restriction de l'espace civique :** La restriction de l'espace civique au Burkina Faso a un impact significatif sur la participation des jeunes aux affaires publiques, en limitant leur capacité à s'engager librement et à exprimer leurs opinions. Face à des mesures telles que la répression, la censure des médias, de nombreux jeunes sont victimes de découragement ce qui entraîne une réduction de leur participation formelle dans les processus politiques. Cependant, cette situation a également conduit à l'émergence de nouvelles formes de résistance et d'engagement, où les jeunes utilisent des stratégies alternatives, telles que les réseaux sociaux et les plateformes numériques, pour contourner les restrictions. Ainsi, bien que la restriction de l'espace civique puisse entraver leur participation, elle stimule également la créativité et l'innovation dans les modes d'engagement, transformant les jeunes en acteurs résilients qui cherchent à revendiquer leurs droits et à défendre leurs intérêts malgré les obstacles.
- ☞ **Les infrastructures communautaires, la situation socio-économique** font partie des facteurs qui ont transformé la participation des jeunes dans les affaires publiques au Burkina Faso

2. La subjectivité de la transformation de la participation des jeunes

Les facteurs subjectifs de la mutation de la participation des jeunes sont relatifs aux perceptions, aux attitudes et aux motivations des jeunes.

- ☞ **Le sens du devoir civique** : **la dimension axiologique de la participation**. Un premier déterminant de la participation des jeunes dans les affaires publiques est le sens du devoir civique. Au plan national et dans la plupart des collectivités locales, les jeunes mettent en avant la question de la citoyenneté pour justifier leur implication dans la gestion des affaires publiques. Il convient de mettre en exergue ici l'importance de cette conception de la citoyenneté qui se fonde sur des valeurs morales. En effet, la citoyenneté n'a pas seulement une dimension juridique, elle a également une dimension axiologique qu'il est fondamental de promouvoir dans la société. Si la participation des jeunes dans les affaires publiques ne constitue pas une obligation au sens juridique pour les citoyens, elle l'est au sens moral dans la mesure où elle s'inscrit dans la promotion de l'intérêt général (exemple de l'enrôlement massif des jeunes dans les rangs des VDP).

perçus comme rigides ou inaccessibles. Cette connectivité favorise une prise de conscience accrue des enjeux sociaux et politiques, permettant aux jeunes de s'informer rapidement sur les actualités et de participer à des discussions globales. De plus, les plateformes numériques facilitent l'organisation d'événements, de manifestations et de campagnes de sensibilisation, renforçant ainsi leur capacité à influencer les décisions politiques. En conséquence, l'accès à la technologie et aux médias transforme non seulement la manière dont les jeunes s'engagent, mais élargit également leur portée et leur impact dans les affaires publiques, rendant leur voix plus audible et leur participation plus significative. Toutefois, faut-il le souligner, l'usage des technologies de la communication au Burkina Faso comporte des effets pervers. En effet, les plateformes de communication inondent les jeunes du désordre de l'information (désinformation, mésinformation, mal information et surinformation) ce qui constitue un danger pour la paix sociale.

- **Le cadre légal et politique :** Le cadre légal et les politiques de promotion de la participation des jeunes exercent une influence sur la participation des jeunes dans les affaires publiques en établissant des conditions favorables et des opportunités concrètes pour leur implication. Des lois et des politiques qui reconnaissent explicitement les droits des jeunes à participer aux processus décisionnels, ainsi que des initiatives publiques visant à encourager leur engagement civique, créent un environnement propice à leur action. Par exemple, la création de conseils national des jeunes ou de forums (forum national des jeunes) sont des espaces de discussion permettant aux jeunes de faire entendre leur voix et d'influencer les décisions qui les concernent directement.

- **La crise sécuritaire :** La crise sécuritaire au Sahel a profondément transformé la participation des jeunes aux affaires publiques en les incitant à s'engager activement dans la défense de leur communauté et de leurs droits face à l'insécurité croissante. Confrontés à des menaces telles que le terrorisme, la violence intercommunautaire et l'instabilité politique, de nombreux jeunes se mobilisent pour revendiquer des solutions et des actions concrètes de la part des autorités. Cette situation a favorisé l'émergence de mouvements spécifiques et d'initiatives communautaires, où les jeunes prennent la tête de campagnes de sensibilisation, de dialogues intercommunautaires et d'actions humanitaires. Par ailleurs, le sentiment d'impuissance face à la crise a également remis au gout du jour, la polarisation sociale, la stigmatisation et les discours souverainistes.

jeunes dans les débats publics, afin de revitaliser la démocratie et de restaurer la confiance dans les institutions.

- **La vacuité démocratique**, caractérisée par un manque de substance et d'engagement réel des institutions politiques envers les jeunes, a transformé le mode de participation des jeunes aux affaires publiques. En effet, lorsque ces derniers perçoivent que les processus démocratiques ne se traduisent pas par des changements significatifs ou des réponses à leurs préoccupations, ils développent un sentiment d'apathie et de désillusion. Cette situation les pousse souvent à se détourner des mécanismes traditionnels de participation, tels que les élections et les partis politiques, au profit de formes d'engagement plus informelles et directes, comme les mouvements de protestation, les campagnes sur les réseaux sociaux et les initiatives citoyennes. En conséquence, la vacuité démocratique incite les jeunes à revendiquer une voix plus active et authentique dans les affaires publiques, cherchant à redéfinir les normes de participation pour qu'elles reflètent mieux leurs aspirations et leurs besoins. Ce changement souligne la nécessité d'une revitalisation de la démocratie, afin de reconnecter les jeunes avec les processus décisionnels et de renforcer leur engagement civique.

- **L'accès à l'éducation :** L'accès à l'éducation joue un rôle déterminant dans la transformation de la participation des jeunes aux affaires publiques, en leur fournissant les connaissances, les compétences et la confiance nécessaires pour s'engager activement dans la vie civique. Une éducation de qualité, qui inclut des programmes sur la citoyenneté, les droits humains et les enjeux sociaux, sensibilise les jeunes aux questions politiques et les incite à prendre part aux débats publics. En outre, l'éducation favorise le développement de compétences critiques et analytiques, permettant aux jeunes de comprendre les mécanismes de fonctionnement des institutions et d'évaluer l'impact des politiques sur leur vie quotidienne.

- **L'accès à la technologie et aux médias :** L'accès à la technologie et aux médias a transformé significativement la participation des jeunes aux affaires publiques en leur offrant des outils et des plateformes pour s'engager et s'exprimer de manière plus dynamique et accessible. Grâce à Internet et aux réseaux sociaux, les jeunes peuvent facilement se connecter, partager des informations et mobiliser des soutiens autour de causes qui leur tiennent à cœur, contournant ainsi les canaux traditionnels souvent

publiques prend parfois une forme protestataire (manifestations publiques violentes contre la révision de l'article 37 de la Constitution entre 2012 et 2014), ou les marches de soutiens aux régimes issus de putschs militaires.

II. Les déterminants de la mutation et ses effets induits sur la participation des jeunes

L'adhésion des jeunes à la gestion des affaires publiques constitue un aspect politique majeur de la viabilité des processus de développement. Il faut cependant souligner qu'au cours de cette dernière décennie, la participation des jeunes connait des transformations du fait de certains facteurs (A) et ces facteurs à l'origine du changement ont généré des effets sur la participation des jeunes (B).

A. Les déterminant de la transformation de la participation des jeunes

La participation des jeunes aux affaires publiques est un enjeu pour la bonne gouvernance et le développement du Burkina Faso. Au cours des deux dernières décennies, plusieurs facteurs ont contribué à transformer les modes de participation des jeunes aux affaires publiques. Cette transformation est induite par des facteurs objectifs (1) et naturellement complétés par des facteurs subjectifs (2)

1. L'objectivité des facteurs de la transformation de la participation des jeunes

Les facteurs à l'origine de la transformation de l participation des jeunes dans les affaires publiques sont nombreuse. Nous pouvons citer entre autres facteurs :

- ☞ **La crise de la représentation née du détournement du pouvoir des représentés :** Face à une perception croissante que les institutions politiques ne répondent plus aux besoins et aux attentes des citoyens, notamment des jeunes, ces derniers se sentent souvent déconnectés et désillusionnés par le processus démocratique traditionnel. Cette méfiance envers les représentants politiques et les systèmes établis incite de nombreux jeunes à chercher des formes alternatives d›engagement, telles que les mouvements sociaux, les initiatives communautaires ou l›activisme en ligne. En conséquence, la participation des jeunes se transforme, passant d›une dépendance envers des structures formelles à une quête d›autonomie et de créativité dans l›expression de leurs revendications. Ce phénomène souligne l›importance d›écouter et d›intégrer les voix des

qui, au regard de leurs objectifs, ont intérêt à s'informer sur le fonctionnement des collectivités.

☞ ***Le droit de recours comme mode de participation citoyenne :*** Le code général des collectivités territoriales permet une participation dynamique des citoyens en aval en leur reconnaissant un véritable droit de recours contre les délibérations du Conseil municipal. En effet, l'article 242 de ce texte dispose ce qui suit : «Les délibérations auxquelles auraient pris part les membres du conseil intéressés, soit en leur nom personnel, soit comme mandataires à l'affaire qui en fait l'objet sont susceptibles d'annulation. Toute personne intéressée dispose d'un délai de deux mois à compter de la date de publication des délibérations, pour déposer une requête adressée au Maire. Il en est donné récépissé».

2. Les mécanismes informels de participation

Dans le contexte burkinabè, la participation aux affaires publiques au sens large passe aussi souvent par le truchement de mécanismes traditionnels qui sont souvent ignorés par la loi. Par mécanismes informels, il faut entendre les différents mécanismes mis en œuvre par les autorités locales ou nationales en vue de favoriser une forte participation des citoyens à la prise de décision. Ces mécanismes ne sont pas institués par la loi et n'en constituent pas une violation. Autrement dit, la notion de mécanismes de participation informels renvoie aux initiatives prises par les autorités locales ou nationales pour instaurer le dialogue avec les populations (implication des autorités traditionnelles et religieuses, mise en place de comité ad hoc, etc.). Outre les initiatives des pouvoirs publics, les jeunes empruntent également des voies informelles pour tenter d'infléchir les décisions des autorités locales ou nationales (rejet d'une mesure) ou pour bénéficier de certains services (eau potable, assainissement, santé, éducation, électricité etc.).

D'autres types de mécanismes informels sont exploités par les jeunes et les autorités pour obtenir la satisfaction de certains besoins ou susciter l'adhésion à des politiques publiques locales. Ainsi, dans certaines communes d'intervention du CGD, des cadres de dialogue multi acteurs ont été créés et animés par des jeunes et des femmes pour stimuler la participation des jeunes dans la gouvernance locale. Aussi, il n'est pas rare de voir dans certaines circonstances, des jeunes recourir à l'intervention des autorités traditionnelles ou de tierces personnes pour obtenir certaines prestations au niveau de la mairie.

Si elles peuvent constituer des catalyseurs de développement au niveau central et au niveau local, dans certains cas, leur participation des jeunes dans affaires

B. Les mécanismes de participation des jeunes au Burkina Faso

Philippe BRAUD définit la participation politique comme «*…l'ensemble des activités individuelles ou collectives, susceptibles de donner aux gouvernés une influence sur le fonctionnement du système politique*» (*Sociologie politique*, Paris, LGDJ, 2006, p. 379). De manière générale, la participation politique relève des comportements politiques. Au Burkina Faso, la participation des jeunes dans les affaires publiques au Burkina Faso s'opère à travers des mécanismes formels (1) et des mécanismes informels (2).

1. Les mécanismes formels de participation

Au Burkina Faso, l'élection demeure le principal mode de participation citoyenne. A côté de cette procédure subsistent d'autres mécanismes de participation citoyenne. Les mécanismes formels de participation citoyenne sont ceux prévus par la législation nationale, en particulier la Constitution et le Code général des collectivités locales, et qui consacrent le droit des populations de participer à la gestion des affaires publiques.

- **Le vote aux élections municipales, législatives, présidentielles et référendaires** est le mode de participation classique le plus connu de la jeunesse. Mais niveau de la gouvernance locale, il est prévu plusieurs mécanismes de participation des citoyens y compris les jeunes dans la gestion des affaires publiques. Il s'agit entre mécanismes :

- ***L'exercice du droit à l'information :*** le Code général des collectivités territoriales institue un droit subjectif à l'information qui s'exerce de plusieurs manières. Selon **l'article 11** de ce code, ce droit s'exerce par « une animation de débats publics sur les projets et programmes locaux de développement et sur les grandes orientations du budget local ». Aussi, l'accès du public aux séances des conseils des collectivités territoriales, à l'exception de celles tenues à huis clos.

- ***L'accès du public aux séances des conseils des collectivités territoriales, à l'exception de celles tenues à huis clos :*** En principe l'exercice de cette prérogative peut permettre au citoyen d'être informé du fonctionnement de sa collectivité territoriale et d'exercer en cas de besoin un réel contrôle sur la gestion communale. Toutefois, il faut souligner que très peu de jeunes assistent aux sessions du conseil municipal. Autrement dit, leur présence reste largement insuffisante eu égard à leur rôle et place dans la gouvernance locale. Les participations fréquentes lors des sessions des différents conseils municipaux concernent surtout certaines OSC locales

parmi lesquels le **Pacte de 1966** sur les droits civils et politiques notamment en ses articles **19, 21, 22, 25**.

2. Le fondement politique : la participation comme essence de la démocratie

Les fondements politiques de la participation citoyenne procèdent de la théorie de la démocratie participative. En effet, la participation des jeunes aux affaires locales ou nationales trouve son fondement dans le principe général de la démocratie mais plus particulièrement de la démocratie participative. A ce sujet, parmi les critères de la démocratie dégagés par Robert DAHL, on peut relever celui de la participation effective qui voudrait que les citoyens puissent avoir des possibilités d'exposer leurs points de vue lors de l'élaboration et de l'adoption de décisions les concernant. Comme le montre Mahamadé SAVADOGO dans son article intitulé : «Le renouvellement de la pensée politique», in Le cahier philosophique d'Afrique, n° 007, 2009, la question du consensus politique et des conditions de la délibération publique constituent des axes de réflexions majeures de la philosophie politique contemporaine à travers les travaux de Jürgen HABERMAS et John RAWLS.

La démocratie participative s'entend comme l'élément de diversification des procédés de participation mis en place pour améliorer l'information et l'influence du public. Son objectif vise principalement à accroître l'implication des citoyens dans le débat public et dans la prise de décision, afin que les décisions publiques reflètent la volonté du plus grand nombre. Cette forme de démocratie met donc en avant la responsabilité des citoyens dans leur participation à la prise de décision. Elle pourrait donc justifier l'intérêt qu'ont les gouvernants à créer les conditions propices à la participation citoyenne afin de relever le niveau de légitimité des actions publiques. La démocratie participative se présente alors comme «un outil à la fois pour conforter les décisions politiques et pour permettre une implication citoyenne». Elle prend forme autour de trois valeurs.

La force de l'argumentation, tout d'abord, puisque les débats qu'elle produit doivent permettre de dégager les meilleurs arguments. Ensuite la discussion doit être ouverte au plus grand nombre. Cette recherche d'inclusion de ceux qui sont susceptibles d'être affectés par la décision vise une discussion égalitaire, libre et ouverte. Enfin, la publicité de ces débats favorise le principe de transparence de la décision.

1. Le fondement juridique : la participation comme un droit universel

Il ressort de l'analyse des fondements juridiques de la participation citoyenne que ce droit politique revêt de nos jours une dimension universelle. Les mécanismes de la participation citoyenne, avant d'être opérationnels, sont avant tout encadrés par un arsenal juridique prévoyant un ensemble de droits inhérents à l'implication des citoyens dans la vie de leur collectivité. Les fondements juridiques de la participation citoyenne peuvent être situés aux plans interne et international. Sur le plan interne, la participation du citoyen trouve d'abord son fondement dans les textes nationaux dont notamment la Constitution du 02 juin 1991 qui consacre d'abord en son article 12 que « tous les Burkinabè sans distinction aucune ont le droit de participer à la gestion des affaires de l'Etat et de la société ». En son article 145, la Constitution proclame le principe de la participation démocratique des citoyens à la libre administration des collectivités locales. Cette disposition est complétée par celles du code général des collectivités territoriales qui fixent les deux objectifs de la décentralisation que sont le développement local et la démocratie à la base. Toutefois, il faut faire remarquer que le législateur a fait un aménagement très restrictif de cette participation si on se réfère au code général des collectivités territoriales.

Ensuite, sur le plan international et régional, le principe de la participation des citoyens à la gestion des affaires publiques de l'Etat et de la société peut trouver son fondement respectivement dans les **articles 21** de la Déclaration universelle des droits de l'homme et **l'article 13** de la charte africaine des droits de l'homme. Ces deux textes quoique ne consacrant pas de façon directe le principe de participation des citoyens dans les affaires locales, le font tout de même de façon implicite.

Ils le font de façon implicite parce qu'ils consacrent le principe général de la participation des citoyens dans les affaires publiques ; or les affaires locales ont un caractère public. Ainsi, l'article 21 de la Déclaration universelle des droits de l'homme et l'article 13 de la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples accordent aux citoyens y compris aux jeunes, les droits de participation. De façon, spécifique, l'article 11 de la Charte africaine de la jeunesse prévoit le droit de participation des jeunes : «Tout jeune a le droit de participer librement aux activités de sa société». Ces quelques illustrations juridiques n'épuisent pas la consécration positive de l'implication citoyenne dans la gouvernance politique en général, car il existe d'autres textes relatifs à ce droit,

Cette conception renvoie à une certaine vision de la participation : celle dite classique. Elle diffère quelque peu de l'engagement contemporain. L'analyse de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Burkina Faso a connu une transformation significative au cours des deux dernières décennies. Autrefois perçue comme marginale, cette implication s'est intensifiée, reflétant un changement dans les attentes et les aspirations des nouvelles générations. Ce phénomène est induit par divers facteurs, notamment les évolutions technologiques, la crise de représentation, le déficit démocratique, les mouvements sociaux, l'éducation civique, la crise sécuritaire, la résurgence des discours souverainistes et les impacts du désordre de l'information qui redéfinissent les modes d'engagement des jeunes dans la société. Pour mieux cerner les facteurs à l'origine de la transformation de la participation des jeunes, nous allons articuler nos propos autour de deux mouvements de pensées. Dans un premier mouvement, nous aborderons les fondements de la participation de jeunes et les mécanismes de participation de ces derniers (I) et dans un second mouvement de pensée, nous éluciderons les facteurs déterminants de la mutation de leur participation et les effets induits par mutation sur le système de gouvernance (II).

I. Fondements de la participation et les mécanismes de participation au Burkina

La participation peut être définie comme l'implication active, consciente et désintéressée des citoyens dans la gestion des affaires publiques. La participation citoyenne quant elle, c'est la possibilité donnée aux citoyens, individuellement ou en groupes, de prendre part et d'influer sur le choix des priorités, l'élaboration des politiques, l'affectation des ressources et l'accès aux biens et services publics. Elle repose sur des fondements (A) et sur des mécanismes (B). Cette participation repose sur deux fondements essentiels. Un fondement juridique (1) et un fondement politique (2).

A. Les fondements de la participation des jeunes

La santé d'une démocratie représentative se mesure par la cadence de la participation des citoyens à la vie des institutions républicaines. Cette participation citoyenne, qui recouvre plusieurs formes, constitue un baromètre de la légitimité des élus et des institutions dont ils ont la charge. Cette participation repose sur deux fondements essentiels. Un fondement juridique (1) et un fondement politique (2).

Les facteurs à l'origine de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Burkina Faso

ASSEGHNA SOMDA

Introduction

La dynamique du développement économique et social entreprise par les Etats africains au lendemain des indépendances connait depuis le tournant des années 1990 une nouvelle évolution avec l'émergence du concept de participation mettant au premier plan les populations et les autorités pour prendre en charge leur propre développement. L'appropriation de la gouvernance par les citoyens est devenue un principal enjeu pour toutes démocraties du monde. L'un des objectifs poursuivis par les politiques publiques de décentralisation est de rapprocher les l'administration des administrés. La participation citoyenne se trouve désormais au cœur de tout processus décisionnel notamment en matière de politiques publiques. Pour certains auteurs, elle apparait même comme une alternative à la crise que connait la démocratie représentative.

Si l'on en croit Pascal Perrineau (1994, p.13), la conception de l'engagement politique ou participation politique, entendu comme celle des citoyens qui exercent, par la somme de leurs actions et de leurs attitudes politiques singulières, une influence sur ceux qui gouvernent, remonte à l'œuvre de Jürgen Habermas sur l'espace public (1993). Jürgen Habermas montre en effet que, l'avènement de la démocratie a eu pour conséquence politique, de poser une revendication essentielle : celle de la bourgeoisie montante qui entendait désormais, exercer un droit de contrôle sur la gestion de l'Etat. Ainsi, se généralise selon Jürgen Habermas, «un principe de publicité» par lequel, les citoyens ont, en tant que tels, un droit de regard sur la conduite des affaires publiques. Ce principe qui fonde la légitimité de toute autorité politique, s'exerce dans «un espace public» : lieu de l'engagement politique des citoyens. Il s'ensuit que «le principe de publicité» ainsi que la constitution de «l'espace public», font rétrospectivement, obligation aux citoyens, de participer au système politique. Car la démocratie tire tout son sens dans le fait que les citoyens s'y reconnaissent et y participent.

revision-du-code-du-numerique-du-benin-pour-sauvegarder-la-liberte-dexpression-en-ligne/, consulté le 16 septembre 2025.

26. Obintin Hermann, «Assemblée nationale : La loi sur la relecture du code électoral votée», https://assemblee-nationale.bj/index.php/2024/03/06/assemblee-nationale-la-loi-sur-la-relecture-du-code-electoral-votee/, consulté le 20 septembre 2025.
26. Politique nationale de la jeunesse 2016-2025, https://faolex.fao.org/docs/pdf/ben223295.pdf, consulté le 20 septembre 2025.
27. Reporters sans frontières, «Bénin : RSF appelle les autorités à réformer le Code du numérique, menace pour le journalisme dans le pays», https://rsf.orgfr/b%C3%A9nin-rsf-appelle-les-autorit%C3%A9s-%C3%A0-r%C3%A9former-le-code-du-num%C3%A9rique-menace-pour-le-journalisme-dans-le, consulté le 16 septembre 2025.
28. Règlement intérieur de l'Assemblée nationale du Bénin
29 -SRTB, «Le Bénin annonce son adhésion à l'Open Government Partnership», URL : https://srtb.bj/le-benin-annonce-son-adhesion-a-lopen-government-partnership/, consulté le 15 septembre 2025.
30. SRTB, «Leadership féminin au Bénin : les acteurs s'unissent pour plus d'impact», https://srtb.bj/leadership-feminin-au-benin-les-acteurs-sunissent-pour-plus-dimpact/, consulté le 15 septembre 2025;
31. Toupin Sophie et Couture Stéphane, «Introduction : qu'est-ce que la résistance numérique ?», Possibles [En ligne], V. 45, N° 01, 2021, pp. 10-19, URL : https://revuepossibles.ojs.umontreal.ca/index.php/revuepossibles/issue/view/19/16, consulté le 14 septembre 2025.

16. Gamaï Léonce et Banon Romaric, Hôtel PLM Alédjo : Gloire et déclin du berceau du renouveau démocratique béninois, 2015, 108p.
17. Guezodjè Rodrigue, «Annulation taxe internet Bénin: une stratégie», Deustche Welle, https://www.dw.com/fr/annulation-de-la-taxe-internet-au-b%C3%A9nin-une-strat%C3%A9gie-pensent-les-consommateurs/a-45626793, consulté le 16 septembre 2025.
18. Hessoun Charly, «Hôtel Plm Alédjo: Gloire et déclin…» : il faut «sauver les vestiges qui peuvent encore l'être », La Nouvelle Tribune, https://lanouvelletribune.info/2015/03/hotel-plm-aledjo-gloire-et-declin-il-faut-sauver-les-vestiges-qui-peuvent-encore-l-etre/, consulté le 18 septembre 2025.
19. Idossou Sandra, «Non à l'emballage des aliments du Bénin dans les sachets plastiques toxiques», Change https://www.change.org/p/gouvernement-du-b%C3%A9nin-non-%C3%A0-l-akassa-et-aux-aliments-du-b%C3%A9nin-cuits-servis-dans-les-sachets-plastiques-toxiques, consulté le 17 septembre 2025.
20. Internet Sans Frontières, «Bénin : le gouvernement retire la taxe sur les réseaux sociaux», URL : https://internetwithoutborders.org/benin-le-gouvernement-annule-la-taxe-sur-les-reseaux-sociaux/, consulté le 16 septembre 2025 ;
21. La Nation, "Livre «Hôtel PLM Alédjo : Gloire et déclin du berceau du renouveau démocratique béninois» : Un appel à la sauvegarde du patrimoine culturel", https://lanation.bj/culture/livre-hotel-plm-aledjo-gloire-et-declin-du-berceau-du-renouveau-democratique-beninoisun-appel-a-la-sauvegarde-du-patrimoine-culturel, consulté le 18 septembre 2025 ;
22. Le Matinal, «Berceau de la démocratie béninoise:Le Plm Alédjo au cœur d'un grand projet de rénovation», https://lematinal.bj/berceau-de-la-democratie-beninoisele-plm-aledjo-au-coeur-dun-grand-projet-de-renovation/, consulté le 19 septembre 2025.
23. Loi n° 2025-19 du 22 juillet 2025 relative aux associations et fondations en République du Bénin
24. Loi n° 91-007 du 25 février 1991 portant Charte de la jeunesse en République du Bénin
25. Media Foundation for West Africa, «La MFWA appelle à une révision du code du numérique du Bénin pour sauvegarder la liberté d'expression en ligne», https://mfwa.org/fr/country-highlights/la-mfwa-appelle-a-une-

URL: https://sciencespo.hal.science/hal-03582319v1, consulté le 17 septembre 2025.

6. Benin Web TV, «Bénin: taxe sur les «Datas réseaux sociaux», intégralité des propos de Romuald Wadagni (vidéo)», https://www.youtube.com/watch?v=xekrTNJXq4Y, consulté le 16 septembre 2025
7. Bénin Web TV, «Plaidoyer du collectif PLM Alédjo pour la rénovation de ce Lieu qui est un symbole de la démocratie béninoise», https://web.facebook.com/watch/?v=221884005664224, consulté le 18 septembre 2025.
8. CFI Médias, Les civic tech en Afrique : *citoyens et technologies pour dynamiser la démocratie. Premier bilan au Bénin, au Kenya, au Sénégal et en Tunisie*, Rapport final - Décembre 2018, URL : https://cfi.fr/sites/default/files/Etude_Civic_Tech_Rapport_final_cfi.pdf, consulté le 17 septembre 2025
9. OBINTI Hermann, «Assemblée nationale : La loi sur la relecture du code électoral votée», https://assemblee-nationale.bj/index.php/2024/03/06/assemblee-nationale-la-loi-sur-la-relecture-du-code-electoral-votee/, consulté le 20 septembre 2025.
10. Charte africaine de la Jeunesse
11. Dahl Robert A., De la démocratie, Paris, Nouveaux Horizons, 2001, 200 p.
12. Dahlgren Peter, «Web et participation politique : quelles promesses et quels pièges ?», Questions de communication [En ligne], n° 21, 2012, URL : http://questionsdecommunication.revues.org/6545, consulté le 19 septembre 2025
13. Décret n° 95-418 du 20 décembre 1995 portant attributions, organisation et fonctionnement du Conseil National de la Jeunesse
14. Extrait de des discussion sur Tiktok avec le Porte-parole du Gouvernement du Bénin, : https://www.tiktok.com/@benin_us/video/7533033826793180422?q=geoffroy%20kiantaga%20live%20avec%20wilfried%20leandre%20houngbedji&t=1758493375792, consulté le 15 septembre 2025.
15. Faris David M., «La révolte en réseau : le « printemps arabe » et les médias sociaux», Politique étrangère 1, 2012, [En ligne], URL : https://bpb-us-e1.wpmucdn.com/blogs.roosevelt.edu/dist/a/14/files/2010/09/etrangere1.pdf, consulté le 20 septembre 2025.

l'on peut ainsi qualifier la jeunesse d'aujourd'hui, serait sans doute plus encline à recourir à une pétition électronique directement adressée au parlement qu'à une transmission physique, encore exigée par le règlement intérieur[23].

Un second chantier consisterait à organiser aux associations de jeunesse, notamment celles de participation citoyenne, un statut spécifique précisant leurs modes de participation[24]. Les nouvelles approches préconisées participeraient d'un renouvellement démocratique pouvant prévenir la défiance des jeunes à l'égard de cadres politiques peu adaptés à leurs besoins.

REFERENCES BIBLIOGRAPHIQUES

1. Affagnon Qemal, «Tiktok : La Politique De Désinformation Sous Couvert Du Divertissement En Afrique», *International Journal of Progressive Sciences and Technologies*, [S.l.], v. 34, n. 2, p. 309-313, oct. 2022, URL: https://ijpsat.org/index.php/ijpsat/article/view/4675, consulté le 14 septembre 2025.
2. Ahougnon Servan, «Bénin : les autorités augmentent à nouveau le coût d'Internet», Agence Ecofin, https://www.agenceecofin.com/internet/3011-62300-benin-les-autorites-augmentent-a-nouveau-le-cout-d-internet, consulté le 16 septembre 2025.
3. Arrêté N° 1294/MEF/DC/SGM/PBO/SP/081SGG2025 portant Mise en place du Comité national du Partenariat pour un Gouvernement Ouvert au Bénin.
4. Arrêté n° 2009-001 du 05 juin 2009 portant conditions d'appuis techniques et d'attribution de subventions aux associations, mouvements et institutions de Jeunesse et de Loisirs.
5. Banegas Richard, «Action collective et transition politique en Afrique. La conférence nationale du Bénin», Cultures & conflits, 1995, 17, pp. 2-22,

[23] «Les citoyens peuvent adresser des pétitions à l'Assemblée nationale. Elles sont reçues par son président. Toute pétition doit préciser son objet et indiquer les noms, prénoms, adresses et domiciles des pétitionnaires et être revêtue de leurs signatures» (Articles 121.1 et 121.2 du Règlement intérieur de l'Assemblée nationale du Bénin).

[24] Une telle réforme serait une adaptation au regard de nouveaux contextes, apportée à la loi n° 91-007 du 25 février 1991 portant Charte de la jeunesse et ses textes dérivés. A titre indicatif, Décret n°95-418 du 20 décembre 1995 portant attributions, organisation et fonctionnement du Conseil National de la Jeunesse et l'arrêté n°2009-001 du 05 juin 2009 portant conditions d'appuis techniques et d'attribution de subventions aux associations, mouvements et institutions de Jeunesse et de Loisirs.

Dans le même sillage de la résistance par le contrôle, il faut souligner un caractère restrictif de la nouvelle loi régissant les associations et fondations au Bénin entrée en vigueur depuis le 22 juillet 2025. Cette loi qui remplace une ancienne loi française, la loi du 1er juillet 1901 sur le contrat d'association, impose des restrictions dans les activités des associations, notamment la prise de «*positions politiques*»[22]. Il s'agit-là d'une ambiguïté d'autant que la notion de positions politiques n'est pas précise. Que recouvre-t-elle ? Une revendication citoyenne pour une réforme électorale, une dénonciation de mauvaise gouvernance, un soutien à une cause portée par des acteurs politiques,... peuvent-ils être qualifiés de prises de positions politiques ? L'imprécision de la loi laisse la voie ouverte à des interprétations extensives selon les cas. En cela, les mouvements de veille citoyenne ne sont pas à l'abri d'une accusation de politisation pour des critiques ou plaidoyers pendant qu'eux-mêmes pourraient s'autocensurer en raison des restrictions en place.

Conclusion

Cette réflexion ne prétend pas à l'examen exhaustif des réactions des pouvoirs publics face aux mobilisations juvéniles pour participer aux affaires publiques au Bénin. Elle a révélé que, si les formes de mobilisation ne sont pas toutes inédites, leurs contenus apparaissent souvent nouveaux, ce qui oblige les autorités à s'adapter en fonction de leurs perceptions ou de leurs priorités.

Au regard des réactions évoquées, en guise de perspectives, certains actions d'adaptation pourraient être menées afin de réajuster les cadres habituels.

Un premier exemple concerne le droit de pétition auprès de l'Assemblée nationale du Bénin. Maintenu dans le règlement intérieur révisé en 2020, ce droit, dans son mécanisme, est resté muet sur la question de la digitalisation, alors même que le contexte actuel est favorable à une modernisation des outils d'interaction entre citoyens et représentants. La «génération numérique», si

[22] Article 50 de la Loi n° 2025-19 du 22 juillet 2025 relative aux associations et fondations en République du Bénin : «toute association a le devoir de contribuer à la préservation, à la restauration, et au maintien de la paix ainsi qu'à la promotion du vivre-ensemble entre les citoyens. Elle contribue à la culture de la bonne gouvernance et du respect de la chose publique. En conséquence, il est interdit à toute association, dans ses activités, de prendre des positions politiques de susciter ou d'encourager tout acte contraire aux lois et règlements, notamment toute forme de violence, de discrimination, d'injure et de sédition. Tout manquement par l'un quelconque des membres d'une association à l'obligation prévue à l'alinéa précédent est puni d'un emprisonnement de six mois à un an et d'une amende d'un million (1 000 000) de francs CFA ou de l'une de ces deux peines seulement».

de démobilisation, de récupération. Des citoyens engagés dans la dénonciation sur les réseaux sociaux ont été invités à rencontrer le ministre de l'Économie et des Finances. A la suite de ces rendez-vous, certains confiaient sur leurs comptes sur les réseaux sociaux avoir compris les réformes des autorités.

Ensuite, la résistance par la répression et le contrôle. C'est le moyen le plus normatif de résistance des pouvoirs publics. Il se trouve notamment dans la loi portant sur le numérique. L'adoption du Code du numérique en 2017[19], pour promouvoir l'économie numérique a aussi donné lieu à des restrictions à la liberté d'expression en ligne.

L'article 550 du Code pour ne citer que celui-là, définit et sanctionne l'infraction de «harcèlement par le biais d'une communication électronique»[20]. Cette disposition a souvent servi de base à des poursuites judiciaires contre des citoyens, journalistes ou activistes exprimant des opinions critiques sur les forums WhatsApp, Facebook ou les médias en ligne. Si elle constitue un moyen d'éducation à l'usage responsable d'Internet, la politique répressive peut aussi être à certains égards un frein à l'engagement. La méfiance entretenue en raison de cette disposition est aussi redoutable que l'éventuelle sanction en cas de dérapage. Des organisations de défense des droits de l'homme et des médias, tant nationales qu'internationales[21], dénoncent régulièrement les méfaits de cette loi et appellent à sa révision.

---

[19] Loi n° 2017-20 du 20 avril 2018 portant code du numérique en République du Bénin

[20] Article 550 de la loi : «Quiconque initie une communication électronique qui contraint, intimide, harcèle ou provoque une détresse émotionnelle chez une personne, en utilisant un système informatique dans le but d'encourager un comportement grave, répété et hostile est puni d'une peine d'emprisonnement d'un (01) mois à deux (02) ans et d'une amende de cinq cent mille (500000) francs CFA à dix millions (10 000 000) de francs CFA, ou de l'une de ces deux peines seulement. Quiconque aura harcelé, par le biais d'une communication électronique, une personne alors qu'il savait ou aurait dû savoir qu'il affecterait gravement par ce comportement la tranquillité de la personne visée, est puni d'une peine d'emprisonnement d'un (01) mois à deux (02) ans et d'une amende de cinq cent mille (500 000) francs CFA à dix millions (10 000 000) de FCFA, ou de l'une de ces deux peines seulement. (…)»

[21] Voir Media Foundation for West Africa, «La MFWA appelle à une révision du code du numérique du Bénin pour sauvegarder la liberté d'expression en ligne», https://mfwa.org/fr/country-highlights/la-mfwa-appelle-a-une-revision-du-code-du-numerique-du-benin-pour-sauvegarder-la-liberte-dexpression-en-ligne/, consulté le 16 septembre 2025 ; Reporters sans frontières, «Bénin : RSF appelle les autorités à réformer le Code du numérique, menace pour le journalisme dans le pays», https://rsf.org/fr/b%C3%A9nin-rsf-appelle-les-autorit%C3%A9s-%C3%A0-r%C3%A9former-le-code-du-num%C3%A9rique-menace-pour-le-journalisme-dans-le, consulté le 16 septembre 2025.

d'associations, visuels militants sur les réseaux sociaux, textes critiques... Dans le lot, deux actions de protestation ont été marquants. D'un côté, chaque citoyen pouvait se photographier en brandissant une pancarte avec le slogan du mouvement, puis publier l'image sur ses réseaux sociaux. En parallèle, les initiateurs de la campagne avaient lancé un appel aux internautes de se désabonner des comptes officiels des institutions et personnalités liées au Gouvernement sur les réseaux sociaux.

Face à cette mobilisation sans précédent, le gouvernement a annoncé, quatre jours plus tard, la suspension du décret instituant la taxe décriée[16]. Cependant, aucune communication officielle n'a établi de lien direct entre le rétropédalage et la mobilisation citoyenne. De surcroît, quelque temps après, les opérateurs de téléphonie ont procédé à un réaménagement tarifaire qui a induit une hausse quasi uniforme du coût de la connexion mobile[17]. De facto, la volonté de l'État de contrôler l'accès aux réseaux sociaux s'est matérialisée par une stratégie détournée. Sa «taxe de critique»[18] s'est imposée d'une manière ou d'une autre.

Cette situation révèle la résistance par le contournement adopté par les pouvoirs publics. Après avoir semblée reculer tactiquement sous la pression citoyenne sans se prononcer sur le mouvement social ni ouvrir un dialogue avec les meneurs à travers des représentants, ils sont revenus à la charge pendant l'accalmie. Au cours de cet épisode fut aussi marqué par une stratégie

---

[16] Voir Internet Sans Frontières, «Bénin : le gouvernement retire la taxe sur les réseaux sociaux», URL : https://internetwithoutborders.org/benin-le-gouvernement-annule-la-taxe-sur-les-reseaux-sociaux/, consulté le 16 septembre 2025 ; Rodrigue Guezodjè, «Annulation taxe internet Bénin : une stratégie», Deustche Welle, https://www.dw.com/fr/annulation-de-la-taxe-internet-au-b%C3%A9nin-une-strat%C3%A9gie-pensent-les-consommateurs/a-45626793, consulté le 16 septembre 2025.

[17] Servan Ahougnon, «Bénin : les autorités augmentent à nouveau le coût d'Internet», Agence Ecofin, https://www.agenceecofin.com/internet/3011-62300-benin-les-autorites-augmentent-a-nouveau-le-cout-d-internet, consulté le 16 septembre 2025.

[18] Dans une intervention en public, le ministre des Finances avait justifié les nouveaux tarifs en ces termes «Il n'a pas été question d'augmenter le cout de la connectivité. Si vous êtes ingénieur que vous avez besoin de faire tourner des modèles, de faire de la recherche, le coût changé. Le coût pour les réseaux sociaux et des usages ludiques. Vous téléchargez de la musique, un film ; vous faites des transfert d'images WhatsApp qui critiquent le gouvernement et qui critiquent vos amis, libre à vous de le faire ! Mais vous payez le prix qui est un légèrement plus fort (...)». Voir Benin Web TV, «Bénin: taxe sur les «Datas réseaux sociaux», intégralité des propos de Romuald Wadagni (vidéo)», https://www.youtube.com/watch?v=xekrTNJXq4Y, consulté le 16 septembre 2025

révélateur : tandis que des jeunes se préoccupent du sort d'un repère historique et politique de leur pays, démontrant ainsi d'une conscience politique réelle, l'élite dirigeante privilégie une logique commerciale pour considérer l'objet de la mobilisation. Dans ces conditions, est-il réaliste d'espérer que les jeunes se politisent et s'intéressent aux affaires de l'Etat, quand tout ou presque dans leur environnement les incite davantage à la réussite individuelle ?

2.2. La résistance par le contournement et la répression

La résistance se manifeste aussi par le contournement ou la ruse et par la répression ou le contrôle.

D'abord, la résistance par le contournement ou la ruse. Le mouvement «Taxe pas mes Mo» organisé en septembre 2018 au Bénin résume la résistance par le contournement. Ce mouvement s'est déroulé à la fois en ligne et sur le terrain. Il reste à date, un exemple emblématique de mobilisation des jeunes béninois par le biais du numérique. A l'origine, une décision du gouvernement d'instaurer une taxe sur l'usage des forfaits Internet destinés à la connexion aux réseaux sociaux. Une fois entrée en application par les opérateurs de téléphonie avec incidemment une hausse des tarifs de connexion mobile[15], une vague d'indignation a immédiatement émergé sur les réseaux sociaux. Le mouvement de contestation en ligne, avec pour cri de ralliement le hashtag #TaxePasMesMo, a pris diverses formes : Communiqué de dénonciation

---

un lac marin. C'est un patrimoine économique, touristique important. L'idéal serait que cette zone, avec l'esprit de la Conférence nationale, devienne pour nous un facteur de création de richesses, d'emplois, de développement. Si ce lieu Plm Alédjo peut être le symbole de notre développement touristique, avec un complexe hôtelier extraordinaire qui va drainer des centaines, des milliers de personnes tous les ans, créer de l'emploi, créer de la richesse, nous rendrons davantage service à notre nation que de garder quelque chose en ruines. Ma volonté, mon souhait, c'est que le Plm Alédjo, et le lac marin qui le jouxte, constituent un complexe balnéaire de développement touristique. Mais je ne pense pas qu'il serait pertinent de vouloir garder les lieux tels quels, un symbole de ce que la Conférence nationale a été. L'idéal serait que ce lieu soit également porteur de ce qu'a été la Conférence parce que c'était pour notre développement que nous avons fait cette Conférence. C'était l'espoir de développement. Alors, ce lieu sera effectivement, pour demain, la preuve que le développement qui a été évoqué, à l'occasion de la Conférence, est une réalité au Bénin. Si c'est mon expérience personnelle, mon émotion personnelle, je voudrais bien que tout ce qui se fera sur ces lieux immortalise le nom Plm Alédjo. Je voudrais bien !». Voir Le Matinal, «Berceau de la démocratie béninoise:Le Plm Alédjo au cœur d'un grand projet de rénovation», https://lematinal.bj/berceau-de-la-democratie-beninoisele-plm-aledjo-au-coeur-dun-grand-projet-de-renovation/, consulté le 19 septembre 2025.

[15] Le coût du mégaoctet (Mo) pour la connexion aux réseaux sociaux a été multiplié par cinq, passant de 2 à 10 FCFA.

de la mémoire collective. C'est cet effacement silencieux de l'Histoire dans la poussière, que des jeunes gens regroupés en collectif ont voulu éviter en initiant un projet de plaidoyer auprès des autorités béninoises. Le collectif multiplie les actions : conférence de presse, intervention sur les médias, audiences auprès d'institutions, et même intervention à un évènement de commémoration de l'anniversaire de la Conférence en 2020, en présence des dirigeants de l'État dont ministre de la Justice, le président de la Cour constitutionnelle. A cette dernière occasion, les mots de la coordonnatrice du collectif étaient forts : «*Faire du PLM Alédjo autre chose qu'un lieu de mémoire, c'est à la limite, renier une partie de notre histoire politique, c'est priver les générations futures, de l'histoire politique du Bénin, c'est renoncer à une partie de l'héritage national, c'est aussi porter atteinte à notre dignité de terre démocratique en Afrique et à l'image du pays dans le concert des nations*»[13]. Mais ils n'auront pas convaincu les gouvernants à percevoir la pertinence de l'idée de restaurer et préserver le cadre physique témoin du basculement pacifique du Bénin dans la démocratie. En lieu et place, le projet du gouvernement était de construire une station balnéaire[14]. On peut observer ici un paradoxe assez

déclin du berceau du renouveau démocratique béninois» : Un appel à la sauvegarde du patrimoine culturel", https://lanation.bj/culture/livre-hotel-plm-aledjo-gloire-et-declin-du-berceau-du-renouveau-democratique-beninoisun-appel-a-la-sauvegarde-du-patrimoine-culturel, consulté le 18 septembre 2025 ; Charly Hessoun, «Hôtel Plm Alédjo: Gloire et déclin…» : il faut «sauver les vestiges qui peuvent encore l'être», La Nouvelle Tribune, https://lanouvelletribune.info/2015/03/hotel-plm-aledjo-gloire-et-declin-il-faut-sauver-les-vestiges-qui-peuvent-encore-l-etre/, consulté le 18 septembre 2025.

[13] Bénin Web TV, «Plaidoyer du collectif PLM Alédjo pour la rénovation de ce Lieu qui est un symbole de la démocratie béninoise», https://web.facebook.com/watch/?v=221884005664224, consulté le 18 septembre 2025.

[14] Le président de la République s'est prononcé sur le sujet, le 21 février au cours d'un entretien télévisé. Extrait des propos du chef de l'Etat, Patrice Talon :

«La salle de conférence de l'hôtel Plm Alédjo a été le cadre où s'est tenue cette Conférence ; et cela, pour ceux qui l'ont vécu, constitue un endroit mythique. Mais le mythe réel, et le patrimoine qu'il faut préserver, c'est le contenu de ce qui s'est passé lors de cette Conférence nationale. D'ailleurs, quand nous évoquons la Conférence, nous ne voyons pas la place où les débats ont eu lieu véritablement. Je dois vous dire que le symbole, que constituerait la salle de conférence de l'hôtel Plm Alédjo, ne me paraît pas être vu par tous les Béninois comme véritablement le symbole de cette mutation. Notre Constitution, les textes qui sont issus de la Conférence nationale, constituent pour moi le symbole le plus fort, le souvenir le plus fort de ce que nous avons fait en 1990. Le Plm Alédjo, malheureusement, est tombé en ruine. Nous n'avons pas su faire les investissements qu'il faut pour l'entretenir. Mais nous venons de faire un investissement important à Akpakpa dans la zone en faisant les aménagements de protection de notre côte de sorte à faire également de ce lieu un espace balnéaire. Nous avons près de 30 hectares d'eau maîtrisée qui constituent pratiquement

de citoyens. De l'autre, cette participation qui ne s'accompagne pas d'une politique rigoureuse de mise en œuvre de la loi répondrait à un objectif de communication politique. Les autorités optent pour un terrain plus facile au lieu de mesures drastiques, potentiellement impopulaires et à grands risques politiques voire économiques.

2. Des formes variées de résistance et de contrôle

Les actions citoyennes initiées par les jeunes pour influencer les affaires publiques au Bénin ne rencontrent pas toujours des réponses d'ouverture de la part des pouvoirs publics. A côté des efforts de dialogue, il s'est aussi observé une tendance des autorités à adopter des stratégies de résistance, de contrôle et de restriction de l'engagement citoyen en général y compris ceux des jeunes. Elles vont de l'indifférence à la répression mais aussi des formes subtiles de contrôle.

2.1. L'indifférence et la stratégie de l'évitement

L'indifférence se traduit par une posture de sourde oreille face aux interpellations, propositions ou revendications issues des mobilisations juvéniles. Cette attitude remarquée de la part des autorités dans différents contextes exprime une certaine volonté de maîtriser l'agenda et les modalités de l'action publique en minimisant, voire en ignorant, les contributions citoyennes. Ici, c'est un refus de saisir la main tendue par les gouvernés, en l'occurrence des jeunes engagés. L'indifférence a ainsi été opposée à une initiative d'un collectif de jeunes engagés du Bénin, pour demander la réhabilitation d'un lieu de mémoire emblématique au cœur de l'histoire démocratique du Bénin : l'Hôtel PLM Alédjo. Cet hôtel a abrité les travaux de la Conférence des Forces Vives de la Nation, du 19 au 28 février 199011, fondement historique du renouveau démocratique du Bénin qui avait réussi par ces assises sa transition d'un système de parti unique vers une démocratie pluraliste basée sur les principes de l'État de droit. Mais au fil des ans, l'édifice considéré, à tout le moins sa salle de conférence, comme le berceau de la démocratie béninoise[12] est tombé en ruines, et avec lui des pans symboliques

[11] Richard Banegas, «Action collective et transition politique en Afrique. La conférence nationale du Bénin», Cultures & conflits, 1995, 17, pp.2-22, URL: https://sciencespo.hal.science/hal-03582319v1, consulté le 17 septembre 2025.

[12] Lire à ce sujet, Léonce Gamaï et Romaric Banon, Hôtel PLM Alédjo : Gloire et déclin du berceau du renouveau démocratique béninois, 2015, 108p ; La Nation, "Livre «Hôtel PLM Alédjo : Gloire et

République, Madame Mariam Chabi Talata, y favorise la contribution de la jeunesse à la réflexion commune pour l'amélioration de l'engagement politique des femmes. Par ailleurs, la même autorité a encouragé et soutenu le processus de rapprochement entre programmes et organisations de promotion du leadership politique des jeunes femmes en vue d'une synergie des interventions[9]. Ces deux formes d'accompagnement par une personnalité de haut rang dans l'État est de nature à renforcer la légitimité et la visibilité de ces initiatives et surtout témoigner de l'engagement des pouvoirs publics en faveur d'un renouvellement générationnel dans le champ politique.

Parallèlement, à côté de ces formes d'accompagnement surtout symbolique, on peut observer une autre pratique consistant en une participation sélective des autorités aux actions citoyennes portées par des jeunes. Cette ouverture se manifeste notamment lorsque les actions citoyennes populaires présentent un caractère social, consensuel, peu conflictuel, relevant davantage du registre de la mobilisation communautaire que de la mobilisation politique. L'initiative «Éco-running», lancée à Cotonou par une militante écologique courant 2018 est illustrative de cette tendance. Elle combine sport et écocitoyenneté dans les rues ; les participants ramassent sur leur parcours les sachets plastiques devenus un péril écologique. Une pétition lancée en ligne[10] contre les emballages plastiques de repas chauds était à l'originaire de ce qui s'est finalement décliné en action sur le terrain. Dans la foulée de cette mobilisation, en novembre 2017, l'Assemblée nationale du Bénin votait une loi interdisant production, de l'importation, de l'exportation, de la commercialisation, de la détention, de la distribution et de l'utilisation des sachets en plastique non-biodégradables. Toutefois, huit ans après, la mise en œuvre de cette loi reste mitigée sinon sans résultat ; les sachets plastiques sont toujours présents dans le quotidien des populations. La loi présentée comme révolutionnaire lors de son adoption, s'apparent donc comme «coup d'épée dans l'eau». Dans ce contexte, la participation constante des autorités, parmi lesquels, le ministre du Cadre de vie, chargé du développement durable, ou encore le maire de Cotonou, à l'initiative «Éco-running» peut être analysée selon deux angles de vue. D'un côté, elle traduit un soutien, symbolique à l'engagement écologique

[9] SRTB, «Leadership féminin au Bénin : les acteurs s'unissent pour plus d'impact», https://srtb.bj/leadership-feminin-au-benin-les-acteurs-sunissent-pour-plus-dimpact/, consulté le 15 septembre 2025;

[10] Sandra Idossou, «Non à l'emballage des aliments du Bénin dans les sachets plastiques toxiques », Change https://www.change.org/p/gouvernement-du-b%C3%A9nin-non-%C3%A0-l-akassa-et-aux-aliments-du-b%C3%A9nin-cuits-servis-dans-les-sachets-plastiques-toxiques, consulté le 17 septembre 2025.

société civile, en s'appuyant principalement sur le numérique et les nouvelles technologies»[6]. Dans ce cadre, l'Association des blogueurs du Bénin a hérité du statut de membre du groupe thématique «Accès à l'information et gouvernance numérique» aux côtés de deux autres organisations[7]. Elle peut y faire valoir des propositions de réformes et d'actions relevant de son domaine, dans l'esprit de la gouvernance inclusive[8].

Cette innovation illustre la reconnaissance, par les pouvoirs publics, du rôle des jeunes acteurs numériques dans la promotion de l'ouverture de la gouvernance. En confiant à une organisation de jeunesse un rôle dans un mécanisme officiel de l'État, et ce dans le cadre d'une initiative bénéficiant d'une visibilité internationale, le Gouvernement béninois démontre que lorsque les autorités perçoivent un intérêt à faire appel à l'expertise et à l'énergie de la jeunesse, elles n'hésiteront pas à franchir le pas pour autant que les organisations qui la représentent démontrent des compétences et aient des objectifs convergeant avec les priorités de l'État.

Dans le même temps, dans l'un ou l'autre des cas, il est important de regarder de près les résultats substantiels de la collaboration entre les gouvernants et les jeunes à travers des organisations de ceux-ci. Au stade actuel de l'ouverture de la gouvernance, les éléments de fond sont probablement encore à rechercher, avec patience dans la durée, pour apprécier les différentes formes de collaboration au-delà des apparences.

Une autre modalité d'ouverture existante sans toutefois être nouvelle consiste à associer des jeunes à des événements, notamment ceux qui concernent l'engagement politique des jeunes. Elle peut prendre la forme de consultations ou réflexions participatives comme c'est le cas des Rencontres intergénérationnelles du leadership féminin organisées par la Vice-présidente de la République du Bénin. Depuis 2023, cette initiative rassemble plusieurs catégories d'acteurs dont des associations de jeunes, et en particulier des jeunes femmes leaders, à l'occasion de la fête traditionnelle de la Gaani, organisée dans le royaume de Nikki au Nord-Bénin. La Vice-présidente de la

---

[6] SRTB, «Le Bénin annonce son adhésion à l'Open Government Partnership», URL : https://srtb.bj/le-benin-annonce-son-adhesion-a-lopen-government-partnership/, consulté le 15 septembre 2025.

[7] L'Union des Professionnels des Médias du Bénin (UPMB) et le West Africa Network for Peacebuilding (WANEP-Bénin).

[8] Article 16 de l'Arrêté portant Mise en place du Comité national du Partenariat pour un Gouvernement Ouvert

cadre institutionnel[5] n'est en place pour leur organisation. Ensuite et surtout, la question demeure entière de savoir ce que les autorités font des interpellations des citoyens.

1.2. Reconnaissance et admission institutionnelle des initiatives de jeunes

L'ouverture des pouvoirs publics se manifeste également par la reconnaissance juridique et des associations de jeunesse. La liberté d'association est garantie par la Constitution béninoise du 11 décembre 1990. Cela favorise un foisonnement d'organisations, dont plusieurs portées par des jeunes sont de plus en plus centrées sur la démocratie, les droits humains la gouvernance participative, etc. Au même titre que les associations et fondations d'une manière générale, les organisations indépendantes de jeunes peuvent donc se créer et être reconnues par l'administration publique par le biais d'une déclaration au ministère de l'Intérieur.

Parfois, la reconnaissance va au-delà de l'enregistrement légal. L'État peut s'associer aux activités d'une organisation de jeunes, l'associer à un mécanisme de gouvernance participative. Dans le premier cas, il sied de citer l'exemple de la mise en place de la Coalition nationale Jeunesse, Paix et Sécurité dans le cadre de l'élaboration d'un Plan d'action national dédié à ces questions soutenu par le Fonds des Nations Unies pour la Population. Cette plateforme regroupe plusieurs organisations de jeunes autour des questions de paix et de sécurité, avec pour objectif d'assurer une représentation effective de la jeunesse dans les processus décisionnels liés à ces enjeux, bénéficie du soutien du ministère des Sports, chargé de la jeunesse et plusieurs autres structures gouvernementales sont impliquées dans le processus d'élaboration du PAN-JPS.

Dans le second cas, l'implication est davantage formelle à travers une intégration d'association de jeunesse dans un dispositif institutionnel. L'exemple le plus édifiant est celui de l'Association des Blogueurs du Bénin (AB-Bénin), qui a été intégrée au mécanisme national de gouvernance du Partenariat pour un Gouvernement Ouvert (*Open Government Partnership* – OGP). Ce partenariat international, auquel le Bénin a adhéré en novembre 2024, à la suite notamment de l'activisme des organisations de la société civile prônant la transparence, dont l'AB-Bénin, promeut «*la transparence de l'action publique et l'accès à de nouvelles formes de dialogue et de collaboration avec la*

[5] Sur le site officiel dédié (https://ask.gouv.bj/), à la date du 21 septembre 2025, la dernière session remonte au 14 mars 2024, l'avant-dernière au 22 février 2024 précédée de la session du 31 août 2023.

Cet usage d'un réseau social au centre de controverses en Afrique[3], rompt avec les modes traditionnels de communication politique comme une conférence de presse officielle ou une interview sur un média classique. Le direct TikTok lui, offre un cadre purement interactif sans filtre pour peu que l'internaute spectateur soit autorisé à prendre la parole. Ainsi, les internautes posent directement leurs questions, parfois sur des sujets qui divisent l'opinion. On a ainsi pu voir un citoyen contester en direct la position d'une autorité gouvernementale qui refusait à «n'importe qui» le droit de participer à la vie politique. Dans une autre séquence, un internaute interpelait le Porte-parole du gouvernement sur la disposition contestée du Code électoral imposant un seuil de représentativité de 20 % des suffrages dans chacune des 24 circonscriptions pour siéger à l'Assemblée nationale[4]. Cette question au centre des prochaines élections législatives de janvier 2026 au Bénin a été débattue dans un cadre non officiel. On en retient que l'État peut admettre à tout le moins symboliquement, de se confronter à la critique citoyenne dans des espaces informels.

Deuxièmement, avant TikTok, le gouvernement béninois avait expérimenté sur les réseaux sociaux "Ask Gouv" (Demander au Gouvernement). Cette initiative était lancée pour favoriser un contact direct entre citoyens et responsables publics notamment des ministres autour de discussions thématiques. Les internautes pouvaient y adresser à l'avance leurs préoccupations sur un sujet précis, auxquelles un représentant officiel répondait publiquement. Inédit en soi dans l'espace numérique béninois, ce type de cadre d'échange est symbolique de la fin de l'époque du dirigeant haut perché inaccessible du plus petit de ses administrés. Cette possibilité offerte aux populations d'entrer en discussion avec les autorités sur Internet, même si elle ne résout pas encore les problèmes des citoyens, est déjà un signe que leur voix peut être entendue.

Toutefois, il faut souligner les limites de ces formes d'ouverture aux citoyens. D'abord, elles ne sont pas instituées formellement car aucune périodicité ni

[3] Voir Qemal Affagnon, «Tiktok: La Politique De Désinformation Sous Couvert Du Divertissement En Afrique», International Journal of Progressive Sciences and Technologies, [S.l.], v. 34, n. 2, p. 309-313, oct. 2022, URL: https://ijpsat.org/index.php/ijpsat/article/view/4675, consulté le 14 septembre 2025.

[4] Hermann Obintin, «Assemblée nationale : La loi sur la relecture du code électoral votée», https://assemblee-nationale.bj/index.php/2024/03/06/assemblee-nationale-la-loi-sur-la-relecture-du-code-electoral-votee/, consulté le 20 septembre 2025.

comme les représentants de l'État à différents niveaux. Comment ces derniers réagissent-ils face aux mouvements citoyens, mobilisations spontanées ou organisées des jeunes, campagnes numériques qui témoignent de la transformation de la relation des nouvelles générations avec la gestion des affaires publiques ?

Répondre à cette question revient à observer de près les réponses, stratégies, mécanismes mis en place par les autorités béninoises pour accepter, encadrer, voir limiter les nouvelles approches de participation des jeunes. A travers une analyse qualitative des discours et postures officiels, des prises de position et de décisions formelles face à des mouvements citoyens de jeunes, un mouvement à double volet se dégage : d'une part, une ouverture poussive au dialogue entre les pouvoirs publics et les actions de participation citoyenne des jeunes et d'autre part une tendance forte à la résistance de part des représentants de l'État.

1. Une ouverture poussive au dialogue

Dans une sorte d'apprentissage-application, parce qu'il n'existe pas (encore) de mécanisme formalisé d'implication des jeunes dans les affaires publiques, les pouvoirs publics, à travers leurs représentants montrent des signes d'ouverture envers les jeunes organisés ou non. En effet, sous des formes variées, l'autorité s'évertue à tendre la main aux jeunes ou parfois à saisir la tendue vers elle. Cette première partie s'attache donc à étudier ces formes d'ouverture, de dialogue avec les jeunes autour à l'aune de cas concrets.

1.1. Les espaces numériques comme passerelle de dialogue sans filtre

L'un des signes les plus manifestes de l'ouverture des pouvoirs publics au Bénin réside dans la pratique de certains responsables publics d'investir les espaces numériques, lieux d'interaction favoris des jeunes de nos jours. Deux exemples méritent l'attention. Le plus récent et plus frappant concerne la participation du Porte-parole du Gouvernement du Bénin à des discussions diffusées en direct sur le réseau social TikTok et sur invitation de citoyens béninois. Par deux fois, M. Wilfried Léandre Houngbédji a répondu en direct aux questions et commentaires de jeunes citoyens béninois fréquentant TikTok, sur des comptes personnels des animateurs de ces échanges inédits. Et toutes sortes de questions, notamment politiques, électorales y ont été abordées[2].

[2] Un extrait des discussions est disponible à l'adresse : https://www.tiktok.com/@benin_us/video/7533033826793180422?q=geoffroy%20kiantaga%20live%20avec%20wilfried%20leandre%20houngbedji&t=1758493375792, consulté le 15 septembre 2025.

Ouverture et résistance : les pouvoirs publics face aux transformations des mobilisations des jeunes au Bénin

Afouda Vincent AGUÉ,
Assistant de recherche au think tank CiAAF
(Civic Academy for Africa's Future)- Bénin.

Introduction

Au Bénin, la relation entre gouvernants et gouvernés se renouvelle à l'aune des transformations de la relations des jeunes à l'État. Sous l'influence de divers facteurs, les jeunes font preuve d'un engagement dans la sphère publique. A travers des campagnes en ligne, des mobilisations de nature politique ou non, et d'autres actions de protestation non conventionnelles, les mouvements de jeunesse tentent de faire entendre leurs voix auprès des pouvoirs publics et à peser dans les politiques publiques. Il y a en effet chez les jeunes, une soif aussi bien de transparence dans la gestion publique que de mesures inclusives en leur faveur allant dans le sens d'une participation significative dans les processus politiques. Et cela s'inscrit dans un cadre dépassant le niveau national.

La participation des jeunes à la gestion des affaires publiques est problématique partagée en Afrique. Dès 2006, l'Union africaine a adopté la Charte africaine de la jeunesse qui, à travers son article 11, consacre notamment le droit de chaque jeune à participer librement aux activités de sa société[1]. Cet instrument juridique ainsi que d'autres, puis l'évolution récente des pratiques de participation politique notamment au moyen du numérique, ont permis ailleurs comme au Bénin, la multiplication des initiatives citoyennes de jeunes en vue de contribuer aux affaires publiques en dehors des cadres traditionnels tels que les partis politiques ou la participation aux élections.

Ces formes de participation des jeunes, nouvelles parfois par leurs formes et leurs contenus, font réagir pour bonne part, les pouvoirs publics entendus

[1] Le même article engage les Etats à favoriser la présence des jeunes dans les parlements et autres instances décisionnelles, à faciliter la mise en place de plateformes favorisant leur participation à la gouvernance à différents niveaux. L'appui technique et financier au renforcement des capacités des organisations de jeunesse fait également partie des engagements des Etats parties à ladite Charte.

Références

- Banque mondiale. (2020). *Rapport sur la démographie et le développement en Afrique*.
- International Labour Organization (ILO). (2021). *Youth Employment in Africa*.
- UNICEF. (2022). *Jeunesse africaine et développement*.
- Coulibaly, A., & Traoré, S. (2019). *La participation politique des jeunes au Sahel*. Editions Karthala.
- Diallo, M. (2020). *Technologies numériques et mobilisation des jeunes en Afrique de l'Ouest*. Revue Africaine des Sciences Sociales.
- Sahel Group. (2023). *Sécurité et jeunesse au Sahel : enjeux et perspectives*.
- Smith, J., & Touré, B. (2021). *Migration et diaspora dans la participation politique en Afrique*. Journal of African Studies.
- Honwana, Alcinda. (2012). *The Time of Youth: Work, Social Change, and Politics in Africa*. Kumarian Press.
- Bayart, Jean-François. (2006). *L'État en Afrique. La politique du ventre*. Fayard.
- Abdoulmaliq Simone & Edgar Pieterse. (2017). *New Urban Worlds: Inhabiting Dissonant Times*. Polity Press.
- Bierschenk, Thomas & Olivier de Sardan, J.P. (2014). *States at Work: Dynamics of African Bureaucracies*. Brill.
- Diouf, Mamadou. (2003). *Engaging Postcolonial Cultures: African Youth and Public Space*. African Studies Review, 46(2), 1–12.
- Mbembe, Achille. (2000). *De la postcolonie: Essai sur l'imagination politique dans l'Afrique contemporaine*. Karthala.

- en favorisant des échanges transfrontaliers de bonnes pratiques ;
- en instaurant un observatoire régional de la participation des jeunes.

Ces mécanismes permettront de construire une culture régionale de la participation et d'amplifier les initiatives locales. La transformation de la participation des jeunes en Afrique de l'Ouest ne pourra être consolidée que si elle repose sur un changement de paradigme : passer d'une jeunesse perçue comme problème à une jeunesse considérée comme solution. Cela nécessite une volonté politique forte, un accompagnement institutionnel durable, et une mobilisation de tous les acteurs jeunes eux-mêmes, États, société civile, bailleurs et institutions régionales.

Conclusion générale : Vers une citoyenneté active et transformatrice des jeunes en Afrique de l'Ouest

La jeunesse ouest-africaine est aujourd'hui à la croisée des chemins. Si elle continue d'être confrontée à des défis structurels - chômage, exclusion politique, inégalités, répression - elle démontre en même temps une capacité remarquable à s'organiser, à innover et à influencer les dynamiques politiques et sociales.

Les formes traditionnelles de participation (vote, militantisme partisan) coexistent désormais avec des pratiques plus horizontales, numériques, communautaires ou entrepreneuriales, témoignant d'une maturation démocratique et d'une volonté de transformation par l'action. La jeunesse ne se contente plus de demander une place ; elle la crée, l'impose et l'assume, souvent dans des espaces non-institutionnels.

Toutefois, cette transformation reste fragile si elle n'est pas soutenue par des politiques publiques audacieuses, inclusives et respectueuses des libertés. Le rôle des États, des collectivités, des organisations régionales et de la société civile est déterminant pour institutionnaliser cette participation, garantir son équité et protéger son autonomie.

Il s'agit désormais de dépasser le paradigme du "jeunisme" de façade, pour construire une véritable gouvernance intergénérationnelle, fondée sur la confiance, la transparence, et la coresponsabilité. C'est à ce prix que l'Afrique de l'Ouest pourra pleinement bénéficier du dividende démographique et bâtir des sociétés résilientes, inclusives et démocratiques.

Plus qu'une population à encadrer, les jeunes sont des citoyens à écouter, des partenaires à valoriser, et des acteurs à soutenir. Miser sur eux, c'est investir dans le présent et sécuriser l'avenir de la région.

- garantir un accès équitable au financement des initiatives jeunes, en toute transparence ;
- protéger l'indépendance des mouvements citoyens face aux tentatives de récupération ou de division ;
- créer des espaces de dialogue structurés entre jeunes et institutions.

Les jeunes doivent être vus comme des partenaires stratégiques, pas comme des exécutants.

6.4. Protection des libertés numériques et soutien à l'activisme digital

À l'ère du numérique, le droit à la liberté d'expression en ligne doit être protégé. Cela suppose :

- la révision des lois liberticides sur la "cybersécurité" ou les "fausses nouvelles" qui servent souvent à réprimer les voix critiques ;
- la promotion d'une culture de la citoyenneté numérique, axée sur la vérification des faits, le respect des autres et l'éthique de l'engagement ;
- le soutien aux médias jeunes indépendants, plateformes d'expression et de contre-pouvoir.

Le numérique est aujourd'hui un levier d'émancipation. Il doit le rester.

6.5. Favoriser une participation équitable des jeunes femmes

Les politiques jeunesse doivent impérativement intégrer une approche sensible au genre. Cela implique :

- des programmes spécifiques de formation et d'accompagnement pour les jeunes filles leaders ;
- la lutte contre les discriminations sexistes dans les partis politiques, les mouvements citoyens et les institutions ;
- la création d'espaces sûrs où les jeunes femmes peuvent s'exprimer, se former et se soutenir.

L'avenir démocratique de l'Afrique de l'Ouest dépendra aussi de la capacité à inclure toutes les jeunesses, sans distinction.

6.6. Renforcer les mécanismes régionaux et panafricains de participation

Les institutions régionales comme la CEDEAO, l'Union Africaine ou les organisations sous-régionales doivent jouer un rôle d'impulsion :

- en soutenant des programmes jeunesse régionaux sur la démocratie et la participation ;

6.1. Réformes institutionnelles pour intégrer les jeunes dans la gouvernance

Les États ouest-africains doivent passer d'une logique d'inclusion symbolique à une intégration effective des jeunes dans les processus décisionnels. Cela implique :

- l'instauration de quotas réservés aux jeunes dans les assemblées locales et nationales ;
- la révision des lois électorales pour abaisser l'âge de candidature à certains postes ;
- la création de conseils consultatifs de jeunes dotés de moyens réels et d'un pouvoir de proposition ;
- l'intégration des jeunes dans les commissions électorales, les institutions de régulation, et les processus de révision constitutionnelle.

Ces réformes doivent être co-construites avec les organisations de jeunesse pour garantir leur pertinence et leur légitimité.

6.2. Renforcement de l'éducation civique et politique

Il est essentiel de former une jeunesse informée, critique et engagée. Cela passe par :

- l'introduction de modules obligatoires d'éducation civique dans les curriculums scolaires ;
- le développement de programmes de leadership citoyen dans les milieux urbains et ruraux ;
- le soutien aux clubs de débat, parlements jeunes, simulations électorales et autres espaces de pratique démocratique ;
- la valorisation des initiatives communautaires portées par des jeunes, notamment dans les langues locales.

Ces actions permettront de construire une culture démocratique durable dès le plus jeune âge.

6.3. Appui à l'organisation des jeunes et à leur autonomisation

Beaucoup de jeunes engagés agissent de manière isolée ou sans moyens. Il est crucial de :

- soutenir la création de réseaux de jeunes leaders à l'échelle locale, nationale et régionale ;

- au Niger et au Bénin, des blogueurs et journalistes jeunes ont été poursuivis pour "incitation à la révolte",
- au Sénégal, des leaders du mouvement citoyen ont été inquiétés après avoir dénoncé la gestion des ressources publiques.

Cette criminalisation de l'engagement a un effet dissuasif, surtout pour les jeunes issus de milieux modestes, qui n'ont ni réseau, ni soutien juridique.

5.4. L'exclusion des jeunes femmes

Les jeunes femmes font face à une double marginalisation : en tant que jeunes, mais aussi en tant que femmes. Leur participation politique est souvent entravée par :

- des normes sociales patriarcales,
- des responsabilités familiales précoces,
- des violences sexistes dans l'espace public ou en ligne,
- un manque de soutien institutionnel ou communautaire.

Même dans les mouvements citoyens, l'égalité de participation n'est pas toujours garantie. Pourtant, des figures féminines émergent, souvent à travers des initiatives locales ou numériques, montrant que les jeunes femmes ne manquent ni de compétence ni de volonté, mais d'espace.

Malgré les transformations positives observées, la participation des jeunes reste fragile, inégalitaire et souvent instrumentalisée. Les obstacles à leur engagement réel traduisent une résistance au changement générationnel et à la démocratisation effective des systèmes politiques. Il devient urgent non seulement de protéger les espaces d'expression jeunes, mais aussi de réformer les institutions pour intégrer cette jeunesse de manière substantielle et non symbolique.

6. Perspectives et recommandations pour une participation plus inclusive des jeunes en Afrique de l'Ouest

Les dynamiques d'engagement des jeunes en Afrique de l'Ouest révèlent un immense potentiel de transformation démocratique, sociale et économique. Pour que cette énergie soit pleinement valorisée et structurée, il est impératif d'aller au-delà des discours de circonstance et de mettre en place des politiques, des cadres juridiques et des pratiques concrètes qui favorisent une participation significative et équitable. Voici quelques pistes concrètes à envisager.

5.1. L'inaccessibilité des sphères de décision

Les systèmes politiques ouest-africains restent majoritairement dominés par des élites âgées, souvent enracinées dans une culture politique patriarcale et conservatrice. Les jeunes, même lorsqu'ils sont compétents, sont confrontés à plusieurs barrières :

- l'absence de quotas ou de mécanismes garantissant leur représentation,
- les coûts élevés de participation politique (candidatures, campagnes),
- la cooptation fondée sur le clientélisme plutôt que sur le mérite.

En conséquence, les rares jeunes présents dans les assemblées ou gouvernements sont souvent nommés à des postes décoratifs ou subalternes, sans réel pouvoir décisionnel.

5.2. La récupération politique et le "jeunisme de façade"

Face à l'influence croissante des jeunes dans la société civile et sur les réseaux sociaux, de nombreux partis et dirigeants cherchent à capitaliser sur leur popularité. Ils créent des "sections jeunes", nomment des "ambassadeurs jeunesse", ou associent des leaders jeunes à des initiatives politiques.

Mais souvent, ces démarches sont superficielles :

- les jeunes sont utilisés pour mobiliser les foules lors des campagnes,
- ils sont parfois intégrés comme "figurants politiques" pour soigner l'image d'un parti vieillissant,
- les mouvements citoyens sont infiltrés ou divisés par des offres de financement ou des promesses de postes.

Cette instrumentalisation contribue à affaiblir l'autonomie des mouvements jeunes et à brouiller la frontière entre engagement citoyen et stratégie politique.

5.3. La répression et la criminalisation de l'activisme

Dans plusieurs pays de la région, les jeunes qui s'expriment publiquement sur des sujets sensibles (gouvernance, corruption, répression) sont victimes de pressions, d'arrestations, voire de violences. Le recours aux lois sur la "cybersécurité", la "diffamation en ligne" ou "l'atteinte à la sûreté de l'État" permet aux gouvernements de museler les voix critiques.

Exemples :

- au Togo, plusieurs jeunes activistes ont été emprisonnés pour des publications sur Facebook,

Face à ces tentatives de confiscation du pouvoir, une partie de la jeunesse s'est érigée en gardienne de la démocratie, via des manifestations, des campagnes de sensibilisation ou des actions en ligne.

4.6. L'influence des modèles panafricains et internationaux

Les jeunes ouest-africains ne vivent pas isolés. Ils s'inspirent des mobilisations d'autres régions :

- les mouvements de justice raciale aux États-Unis (ex. Black Lives Matter),
- les révolutions arabes,
- les mouvements étudiants en Afrique australe,
- les mobilisations climatiques mondiales.

Ces modèles sont intégrés, adaptés, et parfois hybridés avec des formes locales d'action. L'inspiration panafricaine, marquée par des figures comme Sankara, Lumumba ou Nkrumah, reste également très présente dans les discours de jeunes activistes.

4.7. La défaillance des institutions publiques

La faible représentativité des jeunes dans les parlements, les partis politiques ou les instances de décisionnelles poussent ces derniers à chercher des alternatives parallèles. Cette crise de légitmité des institutions alimente la créativité politique de la jeunesse, mais pose aussi la question de la pérennité des changements initiés en dehors des cadres formels.

Les transformations de la participation des jeunes ne peuvent être comprises sans tenir compte de ce faisceau de facteurs : démographie, numérique, crise de confiance, éducation, et tensions politiques. Ces éléments ont agi comme des accélérateurs d'un changement de posture : de la plainte à la proposition, du silence à l'action, de la marginalisation à l'affirmation.

5. Freins persistants et dynamiques de récupération politique

Malgré le dynamisme et l'innovation dont font preuve les jeunes dans leur engagement, leur participation effective à la vie publique en Afrique de l'Ouest reste confrontée à des obstacles structurels, institutionnels et culturels. Pire encore, dans certains cas, les formes émergentes d'engagement sont récupérées, instrumentalisées ou réprimées, réduisant l'impact de leurs actions et renforçant leur marginalisation.

4.3. La révolution numérique comme levier d'autonomie

L'accès croissant à Internet et aux smartphones a profondément bouleversé les rapports entre jeunes et affaires publiques. Il permet :

- l'accès à l'information (lois, budgets, droits civiques),
- la connexion entre militants à l'échelle nationale ou transnationale,
- la création de contenus alternatifs (vidéos, podcasts, blogs),
- la dénonciation rapide des abus de pouvoir.

La jeunesse numérique ouest-africaine est donc plus outillée, plus visible, et moins dépendante des structures classiques. Elle crée ses propres narratifs, organise ses propres mobilisations, interpelle directement les gouvernants sur les réseaux sociaux.

4.4. Le développement de l'éducation et de la conscience civique

La montée du niveau d'éducation dans certains pays (notamment en zone urbaine) a contribué à faire émerger une jeunesse plus critique, plus exigeante, et plus engagée. Même si les inégalités d'accès à l'éducation demeurent fortes (notamment pour les filles ou les jeunes ruraux), la scolarisation croissante a favorisé :

- la compréhension des mécanismes institutionnels,
- la revendication des droits,
- la participation à des débats publics.

Des programmes d'éducation civique, de leadership ou de formation à la citoyenneté active ont également joué un rôle, souvent portés par la société civile, les ONG ou les coopérations internationales.

4.5. Les tensions politiques comme déclencheurs d'engagement

Les crises électorales, les révisions constitutionnelles controversées, ou les violences d'État ont souvent joué un rôle catalyseur dans l'éveil politique des jeunes. Ce fut le cas :

- au Burkina Faso avec la tentative de modification de la constitution par Blaise Compaoré en 2014,
- au Sénégal lors des arrestations d'opposants ou des débats sur un 3^{e} mandat,
- au Mali et en Guinée avec les contestations massives de 2020-2021.

En Afrique de l'Ouest, les jeunes redéfinissent aujourd'hui la participation politique. Ils inventent de nouvelles voies, empruntent des chemins inédits, et contestent l'ordre établi. Cette transformation n'est pas homogène ni exempte de défis, mais elle marque une rupture importante dans la manière dont les sociétés ouest-africaines envisagent le rapport entre jeunesse, citoyenneté et pouvoir.

4. Facteurs expliquant les transformations de la participation des jeunes en Afrique de l'Ouest

Les transformations observées dans les modes de participation des jeunes en Afrique de l'Ouest ne sont ni spontanées, ni isolées. Elles sont le fruit de dynamiques croisées qui touchent aussi bien les sphères économiques, technologiques, sociales, que politiques. Ces facteurs ne sont pas tous nouveaux, mais leur combinaison et leur intensité croissante expliquent en grande partie l'évolution actuelle.

4.1. Le poids des crises et des frustrations socioéconomiques

Le chômage des jeunes est l'un des défis majeurs de la région. Selon la Banque africaine de développement, entre 60 et 70% des jeunes actifs ouest-africains occupent un emploi informel, souvent précaire. L'absence de perspectives professionnelles alimente un sentiment d'exclusion, de mépris social, voire de colère générationnelle.

Ces frustrations nourrissent un besoin d'expression et une volonté d'intervention directe dans les choix qui engagent leur avenir. Les jeunes ne veulent plus être spectateurs d'un système économique qui les marginalise ; ils veulent en être les architectes. C'est dans ce contexte que de nombreux mouvements, collectifs et initiatives voient le jour.

4.2. La démographie comme pression et opportunité

Avec une population majoritairement jeune (près de 70% en dessous de 30 ans dans certains pays comme le Niger), la question de la jeunesse est démographiquement incontournable. L'explosion des effectifs scolaires et universitaires a entraîné une montée en puissance d'une jeunesse éduquée, informée, mais souvent sous-employée.

Cette masse critique devient une force politique latente. Dans un contexte démocratique, ignorer cette jeunesse revient à négliger la majorité. Plusieurs gouvernements s'efforcent d'y répondre, souvent de manière cosmétique, par des postes de "ministres conseillers jeunesse" ou de "parlements juniors" sans réel pouvoir. Mais pour les jeunes, cela ne suffit plus.

3.4. L'entrepreneuriat social et politique comme mode d'engagement

Face au chômage massif et à la désillusion politique, de nombreux jeunes choisissent l'entrepreneuriat social ou l'innovation citoyenne comme alternative d'action publique. Ils créent des start-up dans les domaines de l'éducation, de l'environnement, de la santé ou de la gouvernance participative.

Exemples :

- des applications de signalement de corruption (comme "Fix My School" au Ghana),
- des plateformes de suivi budgétaire participatif au Bénin,
- des incubateurs citoyens pour jeunes leaders locaux (ex. Jokkolabs au Sénégal, EtriLabs au Bénin).

Ces initiatives montrent que pour beaucoup de jeunes, changer la société ne passe plus uniquement par l'État ou les élections, mais aussi par des solutions concrètes aux problèmes du quotidien.

3.5. La participation électorale repensée

Bien que les taux de participation électorale des jeunes soient souvent faibles, cela ne signifie pas un désengagement total. De nombreux collectifs et plateformes de jeunes travaillent désormais à sensibiliser les électeurs, former les observateurs électoraux, et dénoncer les irrégularités.

L'émergence de "vote watchers", de plateformes citoyennes d'observation et de débats publics digitaux (ex. Civic Tech) permet de redonner une forme de légitimité au processus démocratique, à condition que les jeunes y voient un impact réel.

3.6. Une transformation, mais pas sans limites

Malgré cette dynamique riche, plusieurs limites demeurent :

- Les mouvements jeunes sont parfois fragmentés, manquant de stratégie à long terme.
- La récupération politique est fréquente, notamment en période électorale.
- Certains États instrumentalisent la lutte contre le "cybercrime" pour réprimer les voix critiques.
- Une partie de la jeunesse reste exclue de ces nouvelles formes d'engagement : jeunes ruraux, femmes jeunes, jeunes sans accès au numérique.

- #JeSuisBaga ou #BringBackOurGirls au Nigeria,
- #TouchePasÀMaConstitution au Burkina Faso et au Togo,
- #FreeSenegal lors des manifestations de 2021,

montrent à quel point le cyberactivisme permet non seulement de faire pression sur les autorités, mais aussi de connecter les jeunes à travers les frontières nationales. Le numérique renforce la capacité d'organisation rapide, décentralisée, horizontale, et rend possible l'émergence de nouvelles voix jeunes non affiliées aux structures politiques traditionnelles.

3.2. Les mouvements citoyens non partisans

Des mouvements comme Y'en a marre (Sénégal), Balai Citoyen (Burkina Faso) ou Togo Debout (Togo) incarnent une nouvelle forme de leadership jeune, ancré dans la société civile, indépendant des partis politiques et orienté vers le changement systémique.

Ces mouvements :

- dénoncent les abus de pouvoir,
- mobilisent les jeunes autour des enjeux de gouvernance, d'emploi, de services sociaux,
- forment des leaders citoyens dans les quartiers,
- utilisent l'art (rap, slam, théâtre de rue) comme outil de mobilisation.

Ces expériences ont souvent permis d'éveiller une conscience citoyenne collective et de redonner un sens à la politique en dehors des urnes.

3.3. L'engagement communautaire et local

À côté des mobilisations d'envergure nationale, une grande partie de la jeunesse s'investit dans les dynamiques locales, souvent de manière informelle :

- création de coopératives ou de GIE pour l'insertion économique,
- initiatives écologiques (nettoyage de quartiers, reboisement),
- comités de quartier pour la sécurité, la médiation ou la santé communautaire,
- clubs de débat ou groupes d'action dans les lycées et universités.

Ces formes d'engagement sont moins visibles médiatiquement, mais elles traduisent une volonté forte de reprendre le pouvoir d'agir dans des espaces concrets, quotidiens, proches des réalités.

ou le Ghana ont vu émerger une société civile jeune, dynamique, et plus structurée.

Cependant, cette période a aussi été marquée par de nombreuses désillusions. L'ouverture politique promise n'a pas toujours été synonyme d'inclusion réelle des jeunes. Les partis politiques ont continué à fonctionner selon des logiques de hiérarchie générationnelle, où l'âge, le rang et la loyauté priment sur l'innovation ou la compétence. La jeunesse a souvent été mobilisée pour battre campagne, organiser des meetings ou servir de relais communautaire, mais sans véritable pouvoir de décision.

Du désenchantement à l'auto-organisation

Face à cette exclusion répétée, de nombreux jeunes ont tourné le dos aux partis traditionnels et aux institutions. Le désengagement électoral chez les jeunes, observé dans plusieurs pays (notamment au Nigeria, au Togo, au Burkina Faso), traduit ce manque de confiance.

Cependant, cette désaffection du système politique formel ne signifie pas une absence d'engagement. Au contraire, depuis la fin des années 2000, on assiste à un renouveau de la participation, plus horizontal, plus autonome, souvent en dehors des cadres étatiques. Ce sont les prémices des transformations que nous explorons dans la section suivante.

3. Les nouvelles formes d'engagement des jeunes aujourd'hui

La participation des jeunes en Afrique de l'Ouest connaît depuis une quinzaine d'années une mutation profonde, portée par des facteurs multiples : numérisation de la communication, désenchantement politique, montée des crises économiques, et volonté affirmée d'être acteurs du changement. Cette transformation se manifeste par l'émergence de nouvelles formes d'engagement, souvent en rupture avec les modèles institutionnels classiques.

3.1. L'activisme numérique : catalyseur de mobilisation

Les réseaux sociaux sont devenus l'un des principaux leviers de mobilisation de la jeunesse. Dans des contextes où les médias traditionnels sont parfois censurés ou contrôlés, des plateformes comme Facebook, Twitter (X), Instagram, WhatsApp et TikTok offrent des espaces de liberté pour informer, dénoncer, organiser.

Des campagnes virales comme :

- #SunuyVote au Sénégal (plateforme de veille électorale citoyenne),

2. Évolution historique de la participation des jeunes en Afrique de l'Ouest

L'histoire politique de l'Afrique de l'Ouest ne peut être dissociée de celle de sa jeunesse. Des luttes pour l'indépendance aux mobilisations contemporaines, les jeunes ont souvent été à l'avant-garde du changement social et politique, même si leur reconnaissance institutionnelle est restée marginale.

Des mobilisations historiques à l'ombre du pouvoir

Dès les années 1940 et 1950, les mouvements étudiants et syndicaux ont joué un rôle essentiel dans les combats pour l'indépendance des colonies ouest-africaines. Des figures emblématiques comme Cheikh Anta Diop au Sénégal ou Thomas Sankara au Burkina Faso ont émergé dans un contexte où la jeunesse représentait une force militante, mais rarement décisionnaire.

Dans les premières années post-indépendance, plusieurs pays ont tenté d'intégrer la jeunesse dans les structures de l'État, souvent via des mouvements de jeunesse affiliés aux partis au pouvoir (comme les pionniers en Guinée ou les jeunesses révolutionnaires au Bénin ou au Burkina Faso). Toutefois, cette intégration était davantage idéologique que participative : il s'agissait de mobiliser la jeunesse pour légitimer les régimes en place, plutôt que de lui accorder un réel pouvoir décisionnel.

La marginalisation sous les régimes autoritaires

Entre les années 1970 et 1990, marquées par des régimes militaires et autoritaires dans de nombreux pays de la région (Nigeria, Togo, Mauritanie, Mali, etc.), les espaces d'expression démocratique se sont rétrécis. La jeunesse, perçue comme potentiellement subversive, a été marginalisée, voire réprimée. La contestation étudiante a souvent été brutalement écrasée (comme à l'Université de Lomé ou à l'Université Cheikh Anta Diop de Dakar).

Paradoxalement, ces périodes de répression ont renforcé la politisation d'une partie de la jeunesse, notamment dans les milieux universitaires. C'est dans ces contextes que se sont formés des leaders politiques et sociaux qui, plusieurs décennies plus tard, jouent un rôle important dans la société civile ou les institutions politiques.

Le renouveau démocratique et l'espoir des années 1990-2000

Avec les transitions démocratiques des années 1990 (conférences nationales, élections multipartites), un espoir nouveau est né : celui de voir la jeunesse accéder aux espaces de décision. Les pays comme le Bénin, le Mali, le Sénégal

Parfait, nous allons adapter l'article à un contexte ouest-africain, avec un objectif de 4000 mots pour une conférence régionale. Je vais développer chaque section progressivement, avec des exemples spécifiques (Burkina Faso, Sénégal, Nigeria, Mali, etc.), et des références pertinentes.

1. Introduction

L'Afrique de l'Ouest est une région jeune. Plus de 60% de sa population a moins de 25 ans. Ce fait démographique transforme non seulement la structure sociale, mais aussi les dynamiques politiques. Longtemps considérés comme des «héritiers» en attente, les jeunes ouest-africains revendiquent aujourd'hui un rôle actif dans la définition des politiques publiques, dans la gouvernance et dans la construction de l'avenir de leurs pays.

Traditionnellement exclus des sphères de décision, instrumentalisés à des fins politiques ou confinés à des rôles symboliques dans les appareils d'État, les jeunes apparaissent aujourd'hui comme des acteurs politiques à part entière. Cette transformation de leur rôle s'est accélérée au cours de la dernière décennie, portée par l'essor du numérique, l'émergence de mouvements sociaux menés par des jeunes, et la montée des frustrations sociales.

Des campagnes citoyennes comme Y'en a marre au Sénégal, Balai Citoyen au Burkina Faso, ou encore #EndSARS au Nigeria, ont révélé l'émergence d'une conscience politique nouvelle. Cette jeunesse n'attend plus qu'on lui fasse de la place : elle l'exige, l'invente, ou la prend par des moyens inédits. Ces nouvelles formes de participation ne se limitent plus aux canaux classiques comme le vote ou l'adhésion à un parti politique. Elles prennent la forme d'activisme numérique, de plaidoyer communautaire, de participation aux budgets locaux, ou encore de création d'entreprises sociales et politiques alternatives.

Mais cette dynamique, aussi prometteuse soit-elle, ne va pas sans défis. Les jeunes doivent faire face à des obstacles structurels : fermeture des espaces institutionnels, clientélisme politique, pauvreté, accès limité à l'éducation de qualité, et dans certains cas, répression ou criminalisation de la contestation.

Cet article vise à explorer les métamorphoses de la participation des jeunes dans les affaires publiques en Afrique de l'Ouest. Il s'agira d'identifier les formes nouvelles d'engagement, d'en comprendre les moteurs, d'analyser les freins persistants, et de proposer des recommandations concrètes pour renforcer leur participation effective à la vie publique.

Les facteurs à transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques en Afrique de l'Ouest : entre innovation citoyenne et obstacles structurels

DOUDOU DIA
Directeur de l'Institut Gorée - Dakar Sénégal

Résumé Exécutif

La jeunesse ouest-africaine connaît depuis une décennie une évolution profonde dans ses modes d'engagement politique et social. Cette transformation se manifeste par une diversification des formes de participation, allant au-delà des voies classiques telles que le vote ou le militantisme partisan, pour inclure des actions associatives, numériques, entrepreneuriales et communautaires.

Les facteurs qui expliquent ces changements sont multiples : le développement des technologies numériques, la mondialisation des débats, une conscience accrue des enjeux démocratiques et sociaux, ainsi que la pression exercée par des crises socio-économiques et politiques persistantes.

Cependant, malgré cet élan, les jeunes font face à des obstacles majeurs : exclusion des sphères décisionnelles, récupération politique, répression de l'activisme, et inégalités notamment liées au genre. La participation des jeunes femmes, en particulier, reste entravée par des normes sociales conservatrices et un manque de soutien institutionnel.

Pour que cette dynamique soit durable et effective, il est nécessaire d'adopter des politiques publiques ambitieuses incluant : des réformes institutionnelles favorisant la représentation jeune, un renforcement de l'éducation civique, un appui à l'organisation autonome des jeunes, la protection des libertés numériques, et une approche inclusive prenant en compte la dimension de genre.

Enfin, la responsabilité est partagée entre États, société civile, institutions régionales et bailleurs, pour construire une gouvernance intergénérationnelle véritable. Reconnaître les jeunes comme des partenaires essentiels est non seulement une nécessité démocratique mais aussi une opportunité pour assurer la stabilité et la prospérité de la région.

participation numérique et participation de terrain, et sur le fossé entre les aspirations des jeunes et la réalité politique et sociale.

Étudier la participation des jeunes à la vie publique ne revient pas simplement à observer un phénomène social, mais constitue une fenêtre pour comprendre l'avenir de ces sociétés, leurs orientations et leurs potentialités de transformation. Les jeunes ne sont pas seulement des acteurs du présent, ils sont aussi les bâtisseurs de demain. Lorsqu'on leur donne l'espace pour s'exprimer et participer, ils sont capables de remodeler le monde qui les entoure.

jeunes, les obstacles structurels à leur engagement actif, ainsi que l'analyse des nouveaux cadres qu'ils inventent pour s'exprimer en dehors des canaux traditionnels. Ces travaux ont mis l'accent sur la relation entre les jeunes et l'espace public, et sur la manière dont cet espace est reconfiguré à travers des outils numériques, des initiatives locales et des mouvements de protestation pacifiques.

Parmi les publications phares du Centre dans ce domaine, on peut citer l'ouvrage collectif sur «La participation politique des jeunes dans les pays du Maghreb : contextes et obstacles», qui retrace l'évolution de leur engagement dans les sphères politique et civile après les révolutions arabes, ainsi que sa dernière publication intitulée «Les jeunes et État en Tunisie».

Le Centre a également organisé des rencontres internationales réunissant chercheurs et activistes de divers pays du Sud, dans le but d'échanger des expériences et de développer de nouvelles approches pour comprendre ce phénomène.

Les contributions du Centre d'Études Méditerranéennes et Internationales ne visent pas uniquement à enrichir le débat académique, mais cherchent aussi à souligner l'importance de la recherche scientifique dans l'appui aux politiques publiques, en les orientant vers une plus grande ouverture à la jeunesse et en reconnaissant leur rôle comme moteur essentiel du changement social et politique.

Ce présent ouvrage constitue une compilation des contributions des chercheurs ayant participé au colloque régional organisé par le Centre sur «Les transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud». Il vise à comprendre ces transformations à partir de l'analyse des nouvelles formes et expressions de la participation des jeunes à la vie publique, en mettant l'accent sur les contextes locaux des pays du Sud. Il cherche également à mettre en lumière les contradictions qui régissent la relation entre les jeunes et les institutions, et à explorer les possibilités qu'offrent ces formes de participation pour construire des sociétés plus justes et inclusives.

Les différents chapitres de ce travail tentent de montrer comment les jeunes redéfinissent le concept de «citoyenneté», et comment ils inventent leurs propres outils d'expression et de revendication, en dehors des canaux officiels. Ils posent aussi des questions fondamentales sur la capacité réelle de ces nouvelles formes à engendrer un changement effectif, sur le lien entre

Préface

Ahmed DRISS
Centre des Études Méditerranéennes et Internationales

Au cours des dernières décennies, les pays du Sud ont connu de profondes transformations sociales, politiques et économiques, qui ont directement influencé les modes de participation des jeunes à la vie publique. Cette participation ne se limite plus aux formes traditionnelles telles que l'adhésion aux partis politiques ou aux organisations de la société civile, mais emprunte désormais de nouvelles voies et s'exprime à travers des formes innovantes, reflétant les aspirations d'une génération qui rejette les anciennes contraintes et cherche des espaces alternatifs d'influence et de changement.

La mondialisation, le développement technologique et la prolifération des réseaux sociaux ont imposé une nouvelle réalité, permettant aux jeunes de dépasser les barrières géographiques et institutionnelles, et d'exprimer leurs opinions et revendications de manière inédite. Dans ce contexte, de multiples formes de participation ont émergé : campagnes numériques, initiatives communautaires, arts contestataires, résistance culturelle, et même entrepreneuriat social, devenus des outils efficaces pour influencer les politiques publiques et façonner le discours sociétal.

Cependant, ces dynamiques ne sont pas exemptes de défis. Les jeunes dans les pays du Sud sont souvent confrontés à une exclusion systématique des centres de décision, à une faible représentation politique, ainsi qu'à une marginalisation économique et sociale. Les institutions traditionnelles perçoivent fréquemment ces nouvelles formes de participation avec méfiance, les considérant comme une menace pour l'ordre établi plutôt que comme une opportunité de le renouveler.

C'est pourquoi le Centre d'Études Méditerranéennes et Internationales de Tunis accorde une attention particulière à la question de la participation des jeunes à la vie publique, notamment dans le contexte des pays du Sud en pleine mutation démographique et politique. Cette attention découle de la conviction que les jeunes ne sont pas seulement des acteurs sociaux, mais aussi des indicateurs vitaux de la dynamique des sociétés et de leur capacité à se renouveler et à interagir avec les défis contemporains.

Dans ce cadre, le Centre a consacré à ce sujet une série d'études et de colloques scientifiques, abordant sous divers angles la réalité de la participation des

Table des matières

Préface 5
Ahmed DRISS

Les facteurs à transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques en Afrique de l'Ouest : entre innovation citoyenne et obstacles structurels 9
DOUDOU DIA

Ouverture et résistance : les pouvoirs publics face aux transformations des mobilisations des jeunes au Bénin 25
Afouda Vincent AGUÉ

Les facteurs à l'origine de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Burkina Faso 41
ASSEGHNA SOMDA

les manifestations de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au mali 55
Ibrahima KEBE

les réactions des pouvoirs publics face aux transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays concernées 69
Lamoussa Seydou LANKOANDE

Les facteurs à l'origine de la transformation de la participation des jeunes dans les affaires publiques au Mali 79
Mohamed Lamine OUATTARA

Les politiques publiques en faveur des jeunes dans un contexte d'insécurité au Burkina Faso 89
WINDLAMITA MARINO COMPAORE

Les Réactions des Pouvoirs Publics aux Transformations de la Participation des Jeunes dans les Affaires Publiques : cas des pays du Sud 99
ZAKARI GARBA Zaratou

Le pouvoir politique face aux transformations de la participation des jeunes aux affaires publiques 111
Ghaith CHAOUCH

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

Les transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud

Ouvrage collectif

Travaux du colloque régional - Octobre 2025

Centre des Études Méditerranéennes et Internationales

Tunis 2025

مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

Les transformations de la participation des jeunes dans les affaires publiques dans les pays du Sud

Tunis 2025